# ثقافة الإصلاح التربوى

الدكتور

**سعيد إسماعيل على**

أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس

عالم الكتب

على، سعيد إسماعيل
ثقافة الإصلاح التربوي / سعيد إسماعيل على .- ط١ . القاهرة
مكتبة عالم الكتب، ٢٠٠٧
٣٠٨ ص ؛ ١٧ / ٢٤ سم
رقم الإيداع ٢٠٠٧/٤٧٣٧
تدمك 6 - 575 - 232 - 977
تصنيف ديوى ٣٧٩,١٥
١ - الإصلاح التعليمى
أ - العنوان

نشره وتوزيع وطباعة
الإدارة :
١٦ شارع جواد حسنى – القاهرة
تليفون : ٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٠٠٢٠٢٣٩٣٩٠٢٧
المكتبة :
٢٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : ٣٩٢٦٤٠١ – ٣٩٥٩٥٣٤
ص.ب : ٦٦ محمد فريد
الرمز البريدى : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

رقم الايداع ٤٧٣٧ / ٢٠٠٧
ISBN: 977-232-575-6

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش – القاهرة
تليفون : ٥٩٢٥٥٤٠
E-mail : hassaanpress@hotmail.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com
البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمـــــــــة

هذه مجموعة أخرى من المقالات والدراسات التى نشرت لى فى بعض الصحف والمجلات ، أو أعدت لمؤتمرات ، أو لم يقدر لها النشر أصلا ، ومعظمها كتب أو نشـــر أو همـــا معـــا ، منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى ، إلى أوائل العقد الأول مـــن القرن الحادى والعشرين ، وربما أحدثها هى الدراسة الأولى التى حمل الكتاب عنوانها .

وكنت قد تعودت منذ أول مجموعة نشرت لى عام ١٩٧٢ بعنوان ( دراسات فى التـــربية والفلســـفة ) أن أقـــرن كل دراسة أو مقال بمكان وزمان النشر ، لكنى لم أستطع ذلك المرة الحالية لصعوبات بالغة لم أستطع التغلب عليها ، فغالبا ما أحتفظ بأصـــل الجـــريدة أو المجلـــة التى نشرت لى ، لكن التكاثر المستمر للأوراق التى بحوزتى ، والتضخم غير العادى فى كم البحوث والدراسات التى أحتفظ بها ، وفى الوقت نفسه أعترف بأننى لست بالدرجة الواجبة من حيث تنظيم الملفات والأوراق، وأحـــيانا مـــا أستغرق أكثر من يوم بحثا عن ورقة وتنتهى محاولى بالفشل ، وتمر فتـــرة ، وأبحث عن شئ آخر ، فأجد ما كنت أبحث عنه سابقا ، ولا أعثر على ما أبحث عنه مجددا ...

كـــل هـــذا وغيـــره جعلنى غير مستطيع هذه المرة أن أقرن كل مقال أو دراسة بالـــزمان والمكان ، على الرغم من وعيى بأهمية هذا الأمر لدراسة ومراقبة تطور كتابات الكاتب منا .

وهـــنا لابد أن أتذكر بالخير تلميذتى النادرة " آيات طاحون " التى كانت حريصة علـــى تـــرتيب الكثير من أوراقى ، وتبعتها بعد ذلك فترة قصيرة تلميذتى الدكتورة باســـنت فتحـــى ، ولم أسعد بعد ذلك بمعاونة على هذا الطريق مع الأسف الشديد ، لظروف مختلفة .

وفـــى تصـــورى أن من يكمل قراءة الكتاب بكل ما احتواه لابد أن يتفهم : لماذا اخترت عنوان الدراسة الأولى عنوانا عاما للكتاب كله ، ذلك لأن القضية الأساسية

التـــى تمحورت حولها معظم الكتابات تستهدف إصلاحا وتطويرا للتعليم وغيره من المنظومات الفرعية الأخرى للمجتمع .

أقول هذا حتى لا يقع فى ظن أحد أننا مجرد مسايرين التوجهات العامة للكتابات والأحاديث والمؤتمرات فى السنوات القليلة الماضية ، حيث أصبح " الإصلاح " هو اللحـــن المميز للجميع ، وذلك مجاراة لما انطلق من الجبهة الأمريكية بصفة خاصة مـــن ضغوط تمت وتتم تحت مظلة " الإصلاح " ، وهى دعوة حق يراد بها باطل ، حـــيث يتجه مفهوم الإصلاح إلى الرضوخ للآخر والسير فى ركابه والانخلاع عن الذات التى صوروها بأنها تنضح بالتخلف والرجعية والدماء والجمود .

لكن مثلى ، وآخرون على الدرب نفسه ، دائما ما نذكر الآخرين بأننا إذ نقر بأننا بالفعـــل عشنا ، وما زلنا نعيش حياة تتسم بالتخلف ، إلا أن الشوق إلى الإصلاح لم ينتظـــر حتـــى يجـــئونا العم سام ليذكرنا به ، ذلك أن فكر الإصلاح كان قد بدأ فى بلادنـــا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، على لسان الشيخ حسن العطار، عندما قال أن بلادنـــا لابد أن تتغير ونعلم فيها من العلوم ما ليس فيها ، فها هنا شورق دعوة إصلاح ، وتنبيه أن وسيلتها الأساسية هى التعليم .

ولا نـــريد أن نســـتطرد ، فنذكر ما قام به جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عـــبده ، ورهـــط كبير من المفكرين والكتاب ، مثل مصطفى كامل ، وأحمد لطفى الســـيد ، وعبد الله النديم ، وعبد العزيز جاويش ، وغيرهم كثير ، حتى هذا الحزب الذى وصم بتبعيته للخديوى عباس حلمى ( حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ) للشيخ على يوسف نلاحظ محورية الإصلاح فى الاسم ، حتى ولو كان على نهج لم يحظ برضا الحركة الوطنية .

أما القرآن الكريم فنجد العديد من آياته التى دارت حول مشتقات كلمة الإصلاح ، مـــثل " صلح " ، و " أصلح " ، و " أصلحا " ، و " أصلحنا " ، و " تصلحوا " ، و " يصـــلحوا " ، و " يصـــلحا " ، و " أصـــلحوا " ، و " أصلح " ، و " الصلح " ، و " صـــلحا " ، و " صـــالح " ، و " صالحا " ، و " الصالحون " ، و " صالحين " ، و " الصالحين " ، " الصالحات " ، و " إصلاح " ، و " إصلاحا " ، و " إصلاحها " ، و

" المصلح " ، و " مصلحون " ، و " المصلحين " ، وهذا إنما يعكس جوهرية قضية " الإصلاح " ، بل إن الدين نفسه ما جاء أصلا إلا من أجل الإصلاح ٠

وهـل يمكـن أن ننسـى هـذه الحكمة النبوية لرسول الله صلى الله عليه وسلم المتضـمنة فى قوله أن الله يبعث لهذه الأمة ، على رأس كل مائة عام من يجدد لها ديـنها ؟ لاحـظ قـوله " دينها " الذى هو من ثوابت الأمة ، فما بالنا بحاجة سائر جوانب الحياة المتغيرة ؟

بطبـيعة الحال فنحن لا نأخذ كلمة " الدين " بنصها الحرفى ، فالدين لا يتغير ، لكـن فهمنا ، وتفسيرنا ، وتطبيقاتنا ، واجتهاداتنا ، كل هذا وما سار على الطريق نفسـه ، هـو الذى يكون بحاجة مستمرة إلى الإصلاح والتجديد ، ويعزز من هذا أيضا المقولة التى تتردد بين أهل الفقه الإسلامى من أن " النصوص " متناهية ، و" الوقائع " متجددة ، فإذا كانت نصوص القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله علـيه وسلم قد توقفت بألفظها ، حيث توقف الوحى بوفاة رسول الله ، فإن أحداث الحـياة يستجد فيها الكثير مما يحتم إعمال العقل وإمعان التفكير والبحث والاجتهاد بما يتفق ومتغيرات الحياة المستجدة ٠

ولأن الإصلاح هو إصلاح للإنسان قبل أى شىء ، مصداقا لقوله عز وجل أيضا ( إن الله لا يغيـر ما بقوم حتى يغيروا ما أنفسهم ) الرعد / ١١ ، يصبح التعليم ، وتصبح التربية وسيلة مركزية فى هذا التغيير المنشود ، بحيث يؤدى إلى إصلاح

وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى طريق الإصلاح ٠٠٠

إنه نعم المولى ونعم النصير ٠

# ثقافة الإصلاح التربوى

## لكل ٠٠ثقافة !

كثر فى الآونة الأخيرة استخدام مصطلح " " ثقافة " مقترنا بالعديد من المجالات والقضـــايا التى تتنوع وتتباين بتنوع وتباين آفاق الحياة والعلم والمعرفة على وجه العمـــوم ، كـــأن نقرأ أو نسمع عن " ثقافة المقاومة " ، و " ثقافة الإرهاب " ، و " ثقافـــة الســـلام " ، و " ثقافـــة التســـامح " ، و " ثقافة الاستهلاك " ٠٠وهكذا ، وقد اســـتخدمنا نحـــن فـــى دراســـة سابقة مصطلح " ثقافة الشارع " ، فما الذى يعنيه المستخدم لهذا المصطلح فى الوضع المذكور ؟

فـــى الاستخدام القائم ، والعادة الجارية ، وكأن القول بثقافة كذا ، يؤدى إلى فتح الطـــريق أمـــام الكاتـــب أو المـــتحدث بـــأن يكتب أو يتحدث عن كل ما له صلة بالموضوع : تسامحا ، أو إرهابا ، أو مقاومة ٠٠٠إلخ

لكن ، لو شئنا مزيدا من التحديد ، فسوف نجد أن المقصود هو تناول " الأجواء المحـــيطة " ، أو مـــا يمكن تسميته بالعناصر المكونة للسياق المحيط ، والعلاقات القائمة بين هذه العناصر ، فضلا عن " المناخ " السائد كذلك ٠

ويصبح السؤال التالى هو : لماذا هذا الحديث المتزايد عن العديد من القضايا من خلال هذا المنظور ؟

لعلـــنا نســـتطيع أن نســـتدعى إلى الذاكرة تلك الأدبيات التى زخرت بها الكتب والدراسات النفسية عما عرف بنظرية " المجال " ، وخاصة لدى " ليفين " ، فكأن " المجـــال الـــذى يحيط بالشىء له دوره الفعال فى التحريك والتوجيه ، ومن ثم فى التفسير ٠

ولعلنا نستدعى إلى الذهن أيضا ما عرف بعلم اجتماع المعرفة ، ذلك العلم الذى يعنى بدرجة أساسية بدراسة جملة السياقات المجتمعية التى واكبت ظهور الفلسفات والمـــذاهب والأفكـــار والنظريات الكبرى فى مختلف مجالات العلم والثقافة ، فهذا على سبيل المثال أفلاطون الذى نظم مدينته المثالية بأن وضع طبقة العمال فى قاع

المجـــتمع ، ووضع فئة المفكرين على وجه العموم والفلاسفة على وجه الخصوص على قمة الهرم الاجتماعى ، إنما يُفهم فهما جيدا إذا وضعنا هذا التصور فى سياق البنـــية المجتمعـــية التى عاشها فى مدينة أثينا ، وما كان يشيع من عادات وتقاليد ، ومـــا كان يموج به المجتمع الأثينى من أفكار ، حيث كان العمال والعبيد هم الذين يقومـــون أقصى الأعمال وأخطرها مما ألصق بها الازدراء ، على عكس الأنشطة النظرية التى اختص بها السادة والحكام ٠

وفـــى الفكـــر الإســـلامى ، احتل " العرف " مكانة مرموقة فى مصادر التشريع وأصـــول الفقه ، حتى لقد أكد بعض كبار الفقهاء بأن المفتى فى بلد ، إذا جاءه من يســـتفتيه من بلد أخرى ، فلابد ألا يُحكّم " العرف " السائد فى بلد المفتى ، بل ذاك السائد فى بلد المستفتى ، فضلا عما أثر عن الإمام الشافعى من تغيير بعض آرائه الفقهية عندما جاء مصر وأقام فيها ٠

الأفكار إذن ليست شيئا يظهر هكذا ويستمر ويتطور ويتغير ، فيختفى أو يتراكم أو يندمج مع غيره أو غير هذا وذاك من أحوال ، ميلاد وموت ، واستمرار وتغير ، بمعـــزل عمـــا يحيط بها ، سواء مما هو قائم فى رحم الواقع ، أو حتى هذا الذى كان قائما فى رحم الماضى ٠

والأمر هنا مثله مثل سائر الكائنات الحية ، إنسانا أو حيوانا أو حشرة أو طيرا ، أو كائنا بحريا ، أو نباتا ٠٠٠فبحكم ما هى عليه من " حياة " ، فإنها تتأثر وتتفاعل وتؤثـــر فـــيما يحيط بها من عناصر مادية وغير مادية ، مما نسميه " بيئة " بشقيها الطبيعى أو الإنسانى ٠

من هنا كان قولنا أن لكل شئ حيوى " ثقافة " ٠٠ والنظم الاجتماعية ، ينشئوها بشـــر ، ويُشـــغّلها بشر ، وتخدمهم ، وهم الذين يستفيدون بها أو العكس ، ومن ثم تجـــرى علـــيها الســـنن نفسها التى تجرى على البشر ، من حيث التفاعل والتأثير والتأثر بالمحيط ٠

ولأن الإصلاح المؤسسى التربوى " فعل " إنسانى بالدرجة الأولى ، يصدر عن إنســـان ، وينتهى عند إنسان ، تكون له " ثقافة " ، ويكون المقصود بهذه الثقافة تلك

المتغيـــرات المجتمعية المختلفة المحيطة بحركة الإصلاح ، فضلا عما يكون له من مقاصد وملامح وأصول وقواعد وضوابط عمل ٠

ولمـــا كان الإصلاح : اتجاها ، وفلسفة ، وفعلا ، ونظاما مجتمعيا عاما ، تكون لـــه بالتالـــى ميادينـــه وآفاقه التى تتعدد بتعدد الحياة المجتمعية والثقافية ، ومن ثم يصـــبح الاقتصار على الإصلاح فى قطاع التعليم ، فى هذه الورقة بحكم وظيفتها ، مقتصرا بدوره على ما يتصل اتصالا مباشرا بهذا القطاع من ثقافة ٠

## مدى الضرورة ، وحتمية الاحتياج :

لـــو رجعت ببصرك وبوعيك إلى قرون خلت ، لترى بعض ما كان الفلاح فى مصر – مثلا – يفعل فى أرضه ، فماذا تجد ؟

إن المـــؤكد أنـــه كـــان يفلح الرأض كى تنبت له من الزرع ما يقيم به أوده هو وأســـرته ، وبما يبادل به أشياء أخرى حتى يحصل على مال ينفقه على احتياجاته المتعددة ٠

وهـــو كى يحقق أعلى محصول بأجود مواصفات ، تراه يوجه جهده كله لا إلى إنـــبات وســـقى فحسب ، بل تسميد ، وتنقية من بعض الحشرات ، وإلى " قلع " ما يكـــون مـــن حشـــائش زائـــدة تـــريد أن تشارك النبات الأصلى فى مائه وترابه ، ويستحضر من الأشكال ما " يطفش " به بعض الطيور المهاجمة للزرع ٠٠٠

فـــى تهيـــئة التربة والبذر والسقى والتسميد ، هو يقوم بعمليات البنية الأساسية للفلاحـــة ، لكـــنه لا يكتفى بذلك ، بل يسعى إلى التحسين والتجويد والزيادة ، عن طـــريق عملـــيات أخرى ، هى تلك التى أشرنا إليها ، يقوم بها وفقا لخبرته البدائية القائمة على الفطرة ٠

لكـــنه فـــى العصور الأخيرة أصبح يعتمد على نفر من العلماء والخبراء الذين يبحـــثون ويدرســـون ويجربون ، حتى تزداد إنتاجية الأرض ، وتتحسن الزروع ، وتحارب الآفات فيتم تطوير ، ويقوم إصلاح ، ويحدث تجديد ، فتثرى الحياة وتغنى أكثر فى هذا القطاع المهم من قطاعات الحياة ٠

وقل مثل هذا فى مجالات شتى ٠٠ ٠

وقــديما أطلق فيلسوف الإغريق الشهير " هيراقليطس " مقولته الشهيرة " إنك لا تســتطيع أن تنــزل فى النهر الواحد مرتين ! وكان يعبر بذلك عن أن حقيقة النهر تكمــن فى مائه الجارى ، وما دام الماء " يجرى " دائما ، إذن فالماء الذى سبق أن نــزلته بالأمس ، أو منذ لحظات ، ليس هو ذلك الذى تنزله الآن ٠٠والحياة ، مثلها مثل هذا الماء الذى يجرى ، فإذا توقف وسكن ، ومر وقت طويل على هذا التوقف والســكون ، مــاذا تــرى ؟ عفن ٠٠وروائح كريهة ، وحشرات تظهر ، ويتحول المكان إلى مصدر خطر ٠٠٠

ولأن الله عــز وجــل هو خالق هذا الإنسان ، وهو خالق هذا العالم الذى يعيشه الإنسان ، وواضع جملة السنن التى بمقتضاها يسير هذا الكون بكل ما فيه ومن فيه ، كــان من هذه السنن التغير والتجدد والتحول ، ومن هنا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث المسلمين بأن الله عز وجل قد فرض أن يبعث لهذه الأمة كل مائة عام من يجدد لها دينها ٠٠

الدين نفسه ، الذى ننظر إليه باعتباره من " الثوابت " يبشر رسول الله قومه بأنه يخضــع لســنة الــتجديد ، ويكون المفهوم أن ما يخضع للتجديد هنا هو ما يقع فى دائــرة الفروع لا الأصول ، فالحياة المصرية – مثلا – لا تتجدد بالتخلى عنم اللغة العــربية أو بالتخلــى عن الديانتين المسيحية والإسلامية ، أو بالتخلى عن الهوية ، وإنما تتجدد فى الاقتصاد والثقافة والاجتماع والتعليم ، وغير هذا وذاك من " فروع " الحياة الوطنية ٠

وإذا كــان الــتجديد فى الدين سنة وضرورة ، فماذا يكون إذن شأن التجديد فى سائر مجالات الدنيا والحياة ؟!!

وعــندما يقــول عز وجل فى قرآنه المجيد ( قل سيروا فى الأرض ثم انظروا كــيف كــان عاقــبة المكذبين ) آل عمران / ١١ ، فإنما يشير بذلك إلى ضرورة الوعــى بــأن قوما من الناس ، أتيحت لهم فرصة أن يغيروا بما بهم من سوء فكر

وعقيدة وحياة ، حتى تتصلح أحوالهم ، فإذا بهم يصمون أذانهم عن صوت الإصلاح والتجديد ، فيكون سوء المصير !

ولفت القرآن الكريم الأنظار إلى مراحل التطور للإنسان باعتبار ذلك سنة كونية تسرى على كافة المجالات ، وأنه لا يثبت أبدا على حال ، فيجئ قوله سبحانه وتعالى : ( الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق كما يشاء وهو العليم القدير ) الروم / ٥٤

وتتعدد الآيات المشيرة إلى سوء مصير هؤلاء الذين يواجهون دواعى إصلاح وتجديد وتطوير ، لكنهم يركنون إلى ما هم فيه ، ولا يسمعون ، ولا يستجيبون ( ولقد أرسلنا فيهم منذرين ، فانظر كيف كان عاقبة المنذرين ) الصافات / ٧٢

وتجئ كلمة الإصلاح بمشتقاتها المختلفة فى آيات قرآنية كثيرة ، لعل الغالب عليها المضمون الأخلاقى ، ومن هنا يجئ العمل مقترنا " بالصالح " مما يفيد معنى أن يكون العمل خيرا وأخلاقيا وطيبا إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه الإنسان .

لكن كلمة الإصلاح تجئ بمعنى مقارب للغاية مع المضمون الذى نستخدمه فى هذه الورقة ، ألا وهو التغيير فى الاتجاه الصحيح ، والتغيير بحيث تستقيم الأمور ، وتتحسن أحوال المجتمع وأحوال الناس ، يقول تعالى :

( وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض ولا يصلحون ) النمل / ٤٨ ، وكذلك ( اخلفنى فى قومى وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ) الأعراف / ١٤٢ ، و ( إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ) هود / ٨٨

ولو تأملنا أحوال الأمم المعاصرة وفق جدول يرصد درجة القوة ونوعيتها على كافة الأصعدة ، وكذلك مظاهر التقدم ، ثم حللنا هذه المظاهر ، فسوف نبصر فى التو واللحظة أن النصر والعزة وعلو الشأن يرتبطان ارتباط علة بمعلول بدرجة القوة ونوعيتها ، وأن هذه القوة ، هى الترجمة العملية ، والحصيلة النهائية لمجموعة ضخمة من مظاهر التقدم ، وأن هذه المظاهر إنما تعكس اتجاهات التغير والتطور ، إن صعودا أو هبوطا ، بمعنى أن أعلى المجتمعات قوة هى أكثرها

تجديـــدا وإصلاحا ، والعكس صحيح ، أن أضعفها قوة ، هى أضعفها تقدما ، وهى أقلها تغيرا وتجديدا وإصلاحا !

## المرجعية الفكرية :

إذا تأملـــنا مجمـــوعة مـــن العازفين فى فريق موسيقى ، فسوف نجد تعددا فى الأدوات والأجهـــزة المســـتخدمة ، فهذا يمسك " بكمان " وذاك يمسك بآلة نافخة ، وهـــذا يمسك بناى ، وذاك يمسك بجيتار ٠٠٠وهكذا ، كما سنجد تنوعا فى طريقة عزف كل موسيقى ، حيث أن لكل آلة طريقة فى التعامل معها تختلف عن الطريقة التـــى يتم التعامل بها مع آلة أخرى مغايرة ٠٠٠ لكنهم جميعا لابد أن تكون أعينهم معلقة بما يسمى " بالنوتة " الموسيقية المتضمنة " اللحن الأساسى " الذى يشارك كل عازف فى العزف وفقا له ٠

ولـــو تخيلنا أن المجموعة تعزف أغنية من أغانى الإسفاف والتراجع السائدة فى أيامـــنا الحالـــية ، واســـتيقظ ضـــمير أحد العازفين ، فبدأ يشعر بالغثيان من اللحن المعـــزوف ، وأراد أن يصـــحح الوضع ويخرج عن إطار هذه التفاهه ، فبدأ يعزف لحنا لموزارت أو بتهوفن أو خاتشودريان ، أو غير هذا وذاك من كبار الموسيقيين على المستوى العالمى ، فسوف يعد " نشازا " ، ولن يشعر أحد بحلاوة ما يعزف ، لأنه لا " ينسجم " ولا " يتسق " مع اللحن العام القائم ٠

ماذا يعنى هذا ؟

إنه يعنى أمرين أساسيين :

أولهمـــا ، أن لابد من " نوتة " يعمل الجميع وفقا لها ، مع مساحة من التفنن فى الأداء والإبداع فى التنفيذ والحركة ٠

ثانـــيهما ، أن الخروج عن " " اللحن " العام يؤدى إلى أمرين بدوره : أولهما : أنـــه لـــن يكون مفيدا حيث يكون وحيدا ومنفردا ، ثانيهما : أنه سوف يفسد العمل العام ، وتكون النتيجة مؤسفة على الجبهات كلها ٠

لكـــن ، لـــو أن الأمـــر بالنسبة لمريد التغيير إلى الأفضل امتد ليشمل آخرين مؤازرين ومتضامين ، فسوف يتم التغيير المنشود بالفعل ٠

علـــى أية حال ، غاية ما أردنا أن نوضحه هنا هو أن الأفراد فى أى أمة ، هم مـــثل العازفـــين ، بحاجة ضرورية إلى ما يشبه " النوتة الموسيقية " ، والتى نقصد بهـــا هنا ما يمكن تسميته " بالمرجعية الفكرية " التى تعد بمثابة الموجه العام الذى نستلهمه بالنسبة للمسارات الرئيسية ، وفى تحديد الأهداف ، وفى تعيين السبل ٠

وأى ثقافـــة تفتقد هذه المرجعية الفكرية ، تتحول إلى حركة متناثرة ، تكون فيها الجهـــود مبعثـــرة ، بعضها يسير إلى يمين ، وبعضها الآخر إلى يسار ، وبعضها الـــثالث إلـــى أمام ، وبعضها الرابع إلى خلف ٠٠٠وهكذا ، بحيث تكون المحصلة النهائـــية للأمة توقفا وربما تراجعا ، وإن سارت إلى أمام فببطء شديد ، ودفع ثمن يزيد كثيرا على ما يجب أن يدفع ٠

وإذا كان البعض يرى أن من العسير أن نجد ثقافة بغير مرجعية فكرية ، فإننا إذ نوافـــق على هذا ، لكن مع تحفظ ، وهو أنه يكون كذلك بالنسبة للأفراد ، كل على حدة أو جماعات وفئات ، كل منها أيضا على حدة ، وهو الأمر الحادث بالنسبة لنا فى مصر منذ سبعينيات القرن الماضى وحتى هذه اللحظة ٠

إنك لو سألت أى مشتغل بالثقافة ، أو بالتعليم ، أو حتى بواحد من عموم الناس ، فلـــن تخطـــئ أبدا فى أن تجد مرجعية يستند إليها ، لكنك لن تجد ما يمثل الأمة فى جملـــتها مـــن حـــيث المرجعية الفكرية ، بل إنك إذا رجعت مثلا إلى هذه الوثيقة الأساسية ذات الصفة الرسمية أكثر من أى وثيقة أخرى ، ألا وهى الدستور فسوف تجد فيه عجبا حقا ، فالكثير من مواده يشير إلى " فلسفة اشتراكية " ، وخاصة فيما يتصـــل بالقطـــاع الاقتصـــادى ، ومجانـــية التعليم ، لكنك إذ تفتش عن واقع هذين المجالـــين ، فســـوف تجـــدهما يتوجهان بخريطة فكرية مناقضة تماما ، ألا وهى الفلسفة الليبرالية ٠

بــل إنــك لو فتشت داخل كل مجال ، من حيث الفروع ، فسوف تجد عجبا من نــوع آخــر ، وهو أن بعض الفروع ما زالت موروثة من العهد الاشتراكى – أو هكذا كان المعلن – ، وبعض آخر على عكس ذلك .

وهذه هى الآفة الكبرى التى تنهش فى جسم التعليم المصرى ...

دستوريا : التعليم مجانى وتقوده الدولة ...

واقعــيا ، تستحدث كل يوم أشكال وقنوات ومسارات تلتف حول هذه المجانية ، لتطلق العنان للقطاع الخاص ، حتى التعليم الأزهرى ، الذى ظل أكثر من ألف عام ، لا نقــول مجانــيا فقط ، ولكنه كان " يعين " طالبه ماديا ، فإذا به – بالتحايل – يــرفع مــن سقف المصروفات المطلوبة من طلابه ، بحجة أنه يقدم هنا " تعليما " متميزا ، أو قل ، كما سارت الحكومة فى قطاعات التموين والسلع الغذائية ، عندما كانت تسمى بعضها " بالسياحى " تبريرا لرفع ثمنه ، حتى يتعود الناس عليه ، فإذا به يعمم ويصبح هو " الشعبى " !!

والتعليم الحكومى نفسه ، فعل نفس الفعلة ، فقدم منذ وقت مبكر ، عام ١٩٧٩ ، مــا أصبح معروفا باسم المدارس التجريبية ، وهو اسم يتسم بالغش ، إذ ليس هناك تجريب ، ولكنه أيضا صورة من صور التحايل لتقديم تعليم بمصروفات !

ولا يقتصــر الأمــر عند هذا الحد ، بل يفتح الباب على مصراعيه لأنواع من التعلــيم الــذى يــتوجه تــوجها أجنبيا على حساب أبرز أركان الوطنية : الدين ، والتاريخ ، واللغة .

وتعــد اللامركزية ركنا مهما من أركان التوجه الليبرالى الذى تدفع الدولة البلاد نحــوه ، لكــن ما حدث منذ فترة قصيرة فيما يتصل بإحدى طالبات الصف الأول الــثانوى ، أكد لنا أن النظام – عمليا – يمكن أن يجعل القرار متعلقا برئيس الدولة نفســه فــى مسألة تعد من المسائل التفصيلية الجزئية للغاية التى يمكن أن يبت فيها مديــر مدرســة أو رئيس كنترول ، حيث تتصل بتصحيح مادة التعبير ، وبغض النظــر عــن الموقف من القضية برمتها ، فأن ينتظر النظام التعليمى فى مثل هذا الشأن حتى يتدخل رئيس الدولة ، فهذا أبعد ما يكون عن الليبرالية واللامركزية !!

من هنا فإننا نؤكد هنا أن لا أمل فى أى خطوة ، على طريق الإصلاح التربوى ، مـــا لـــم يكن هناك " اتفاق قومى " على خريطة أو مرجعية فكرية لحركة التعليم على مختلف الصعد

## ذاكرة الإصلاح :

وإذا كـــان الإصلاح بطبيعته ومفهومه هو تغيير إلى ما هو أفضل ، فهذا يعنى بالضرورة أن الإصلاح لا يبدأ من فراغ ، فما من خطوة إلى أمام إلا وسبقتها حالة خطـــو ، وهـــذا فى حد ذاته يعنى أننا هنا أمام النهج العلمى فى التقدم ألا وهو أن يجـــئ اللاحق ليضيف إلى السابق ، فيحرز الإنسان تقدما ، وتخطو البشرية مزيدا من الخطوات إلى أمام ٠

ولو تصورنا أن أى باحث علمى ، قد تغافل عن ذلك ، فأصم أذنيه عن أى جهد ســـابق ، فلن يتمكن من الإضافة إلى ما سبق أن يتم ، وربما يكرر أمورا سبق أن تناولها سابقوه ٠

بطبـــيعة الحال ، فهذا لا يحدث فى المجالات العلمية والتطبيقية ، ولعل هذا أحد أبرز عوامل تقدمها الذى يتنامى يوما بعد يوم ٠

ولعـــل هذا أيضا يكون أحد الأسباب التى يمكن أن تفسر بطء التقدم على طريق الإصـــلاح التـــربوى ، وأخشـــى أن أقول : تجمده أحيانا ، وتأخره وتقهقره أحيانا أخرى ٠

إن الكثـــرة الغالبة من العاملين فى الحقل التعليمى يتعاملون مع " ما مضى " من منطلق انطباعاتهم الشخصية عندما تعلموا مادة التاريخ فى التعليم العام ، وهى أشد الصـــور جنوحا عن حقيقة التأريخ العلمى ، ولا نريد أن نستطرد فى التحدث عما يجـــب أن تكـــون عليه دراسة التاريخ ، فليس هذا موضوعنا ، وإنما ما نود التأكيد عليه هو أن يقوم جهد الإصلاح وفكره على نفس النهج العلمى ٠٠التراكم ، بحيث ، قـــبل أن نخطو خطوة جديدة ، لابد من أن نتوقف بعض الوقت أمام الخطوة التى سبقت ، نفحصها ونتساءل : هل انتهى تأريخ صلاحيتها حقا ؟ فيما أصابت ؟ وفيما

أخطـــأت ؟ هـــل تحتاج إلى تغيير كلى أم يتوقف الأمر عند حدود تعديل فى بعض الجوانب؟

ولو اتخذنا بعض الأمثلة القريبة لتبين الأمر بسرعة ...

فمـــنذ ســـنتين رأى المسئولون ضرورة العودة بسنوات التعليم الابتدائى إلى ما كانـــت علـــيه قبل عام ١٩٨٩ ، أى لتصبح ست سنوات بعدما كانت قد غيرت إلى خمس سنوات .

إن هـــذا ، بالنسبة للمتخصصين فى العلوم التربوية والنفسية هو أمر جيد ، فكل زيادة فى سنوات التعليم ، تعد إضافة ، طبعا وفقا لشروط معينة ...

لكـــن ، هل قام باحثون بدراسة ما تم من قبل من إنقاص لمدة التعليم الابتدائى ليصـــبح خمســـا ، والكشف عما أحدثه هذا من سلبيات فى تربية الأبناء ، وقارنوا بيـــنها وبين ما كان عليه من قبل الإنقاص ، عندما كان ست سنوات ، فوجدوا أن التغييـــر الـــذى حـــدث كان وبالا على التعليم ، ولم يحقق الأهداف التى تذرع بها المسئولون السابقون لتبرير عملية الإنقاص ؟

هـــذا لا يحـــدث مـــع الأسف الشديد ، وكأن لسان القوم يقول بأن ما مضى قد انقضى ، و " اللى فات مات " ، بل وربما يصيحون احتجاجا فى وجه كل من ينبه علـــى ضـــرورة دراسة الخبرة السابقة " لا داعى ، فهذا تاريخ ، ومضيعة للوقت ...نحـــن لـــنا الحاضـــر ، ونسعى إلى استشراف المستقبل ، فما لنا وما كان فى سالف الأزمان ، والظروف قد تغيرت وتبدلت ؟

ولهـــذا يدهش إنسان مثلى ، ربما وضعته ظروف التخصص والثقافة والتكوين والاهـــتمام فـــى خضـــم الذاكرة التربوية المصرية ، عندما يسمع ويقرأ عن أمور يـــزعمون أنها من " المستحدثات " و" المستجدات " ، فإذا بها تصبح مثالا صريحا للمقولة الشهيرة القائلة بأننا فيما يبدو أمام نبيذ قديم صب فى زجاجة جديدة !!

وعلـــى سبيل المثال فالحديث يتصاعد ويكثر تغنيا بالمشاركة المجتمعية ، وكأن هـــذا يعـــد كشـــفا جديدا من كشوف الليبرالية الجديدة وطوفان العولمة ، وإذ نقلب صفحات قليلة من الذاكرة التعليمية ، بماذا نسمى الأسباب التى أدت بخيرة القيادات

الوطنـــية المصـــرية فى أواخر القرن التاسع عشر لتتجمع مكونة الجمعية الخيرية الإســـلامية ، وكـــذلك بالنسبة للإخوة الأقباط فى تكوينهم لجمعية التوفيق القبطية ، وغيـــر هـــذه وتلك من جمعيات خيرية قامت لتعبىء الجهد الشعبى ويقوم بواجب التعلـــيم ، حـــيث كانـــت الحكـــومة ، فى ظل الاحتلال البريطانى ، تتقاعس غاية التقاعس عن المضى قدما فى تعليم الناس بالسرعة المطلوبة والنوعية المنشودة

لقـــد كانـــت تجربة ضخمة استمرت عشرات السنين ، وصادفت نجاحا مذهلا ، لكن " العمل الأهلى " كله ، كان قد بدأ يتراجع فى ظلال ثورة يوليو لظروف ليس هنا مكان تناولها ٠

أمـــا وقـــد تغير الاتجاه ، وبدأنا ننادى بأهمية مشاركة الناس ، فلابد من دراسة التجـــربة الســـابقة ٠٠٠كـــان القوم يفكرون بمنطق مختلف تماما ٠٠منطق العمل الخيـــرى الذى لا يبنى الربح ٠٠العمل الوطنى ، الذى يبغى تفعيل القدرة المعرفية للذات المصرية ٠٠٠كان صورة من صور المقاومة لجهود قوى الهيمنة التى كانت تـــريد البغـــى والاستحواذ ، فماذا يا ترى هو المطلوب من الجهد الشعبى فى أيامنا الحالـــية ؟ وماذا يكون المقصد يا ترى من المشاركة المجتمعية ؟ إعفاء الدولة من مهمـــة التكافل الاجتماعى ؟ فتح الأبواب لجمعيات ومساهمات أجنبية تتسرب لتنفذ إلى عروق الجسد المصرى فتصيبه بالإيدز الثقافى ؟

ربمـــا نكـــون على قدر كبير أو قليل من الخطأ ، فما الذى يحسم المسألة ؟ إنها الدراســـة والـــبحث والتحليل ، لا بمجرد القفز عبر الحدود لالتقاط الإشارات التى لمعت بها بيارق الغزاة الجدد !!

## التداعى بالسهر والحمى :

لرســـول الله صـــلى الله عليه وسلم حديث مشهور شبه فيه المؤمنين فى توادهم وتـــراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، فعلام يشير إليه هذا الحديث ؟

إنـــه يشـــير إلى هذا الذى عددناه كشفا حديث ألا وهو النظر " المنظومى " الذى يـــوجب علينا ونحن نتعامل مع النظم الاجتماعية ، والتى يعد التعليم واحدا منها أن ننظر إليها باعتبارها جسما واحدا ٠٠٠منظومة كبرى ، وكل نظام منها هو بدوره منظومة أصغر تتكون من عدة منظومات أصغر ٠٠وهكذا ٠

ومن هنا فمن السذاجة بمكان أن نتصور إمكان إصلاح النظام التعليمى ، بمعزل عن عملية تطوير وتجديد وإصلاح مع النظم المجتمعية الأخرى ٠

وليس هذا فحسب ، بل نخطئ أشد ما يكون الخطأ عندما نتجه فى إصلاح نظام اجتماعى وفقا لتوجه بعينه ، بينما نسعى فى إصلاح نظام آخر بتوجه مغاير ، وهذا مـــا يحتمه ما سبق أن أشرنا إليه من تشبيه الأمر بالمعزوفة الموسيقية التى تقتضى اتساقا بين خطواتها ، وتناغما بين عناصرها ومقوماتها٠

وعليه ، فبغض النظر عما يكون قد تحقق على أرض الواقع بالفعل أو لم يتحقق ، وبغـــض النظـــر عن مدى الصدق فيما نقرأ ونسمع ، فإن ما يتردد على الساحة المصـــرية مـــنذ عدة سنوات هو أن الديموقراطية لابد أن تكون نهجا وطريقة فى الحكم والإدارة والسياسة والاقتصاد ٠

وعلـــى هـــذا فمـــن الطبيعى فى ظل هذا التوجه أن يكون النهج الحاكم لحركة الإصلاح المؤسسى فى قطاع التعليم هو أيضا النهج الديموقراطى ٠

ولا يمكـــن أن تكـــون هـــناك مصـــداقية لمـــا نقـــول ما لم يتم توصيف النهج الديموقراطـــى فـــى التعلـــيم ، والسعى بجدية ودأب على تطبيقه فى سائر مجالات التعليم ٠

هـــنا نســـتعيد مرة أخرى ذلك الحادث الذى اتصل بطالبة الصف الأول الثانوى التـــى أريـــد معاقبتها لأنها عبرت عن رأيها فى شأن سياسى فى موضوع تعبير ، وخاصة نقدها الشديد لرئيس الولايات المتحدة ، فالذى كان ينبغى معاقبته هو المعلم المصحح الذى تقمص دور " مخبر " من رجال الأمن ، وبلّغ عن الطالبة ٠ وكيف نتغنـــى بالديموقـــراطية ، وفـــى الوقت نفسه نعاقب من يعبر عن رأيه ؟ قد تكون الطالـــبة قد أخطأت فى شكل التعبير وكلماته وجمله ، فيكون التصرف المناسب هو

مناقشـــتها والسعى إلى تصويب ما رأت ، أما أن يتم " ترسيبها " فهذا مناقض تماما لما ننادى به ونتغنى ٠ وتعليق المسألة فترة إلى أن يتدخل رئيس الدولة ، مثله مثل المعلم الذى لا يستطيع أن يواجه مشكلات طلابه ، ويعتمد على مدير المدرسة كى يحلها له !!

وإذا كـــان التعلـــيم قبل الجامعى يعرف عددا من المجالس القيادية مثل المركز القومـــى للـــبحوث التـــربوية والتنمية ، ومركز تطوير المناهج ، والمركز القومى للامـــتحانات والـــتقويم ، فهـــذا أمـــر جيد فى حد ذاته ، بحيث تعتمد إدارة التعليم وسياسته وتوجيهه على مراكز بحث وتفكير وتقدير ورسم سياسات ٠

لكن ، عندما ترتبط هذه المراكز بالوزير نفسه ، يعين مديريها ، ويرأس مجالس إدارتها ، تنتفى الديموقراطية هنا إلى حد كبير ، لأن الموروث الثقافى والاجتماعى فى بلادنا يحل القيادات الأعلى محل تقدير وتقديس إلى الدرجة التى يصعب عندها مناقشـــتها والجهـــر بتخطئـــتها إن أخطأت ، ويجنح معظم الناس غالبا إلى المديح والتقـــريظ والســـكوت عن الحق ، ويصبح من أنسب التشبيهات التى تصدق على الحـــال القـــائم عندما تطلب الوزارة من مركز رأيا هو ذلك الذى قاله سعد زغلول عـــندما ســـمع أن عدلـــى يكن – رئيس الوزراء فى إحدى سنوات العشرينيات من القـــرن الماضى – سوف يهذ إلى لندن لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، إذ قـــال : إذن فجـــورج الخـــامس ( ملك بريطانيا فى تلك الفترة ) يفاوض جورج الخامس !!

ومـــن هنا يصبح من الأفضل أن تستقل هذه المجالس عن وزارة التربية ، حيث أن من شأن هذا الاستقلال أن يتيح مساحة واسعة من حرية التفكير وفرص الحركة أكثـــر ، وتكـــون هـــناك ثقـــة أكبر فى أن ما يصدر من آراء إنما سيق لا للتبرير والتزيين ، وإنما هى قول حق أوأقرب ما يكون إلى الحق ٠

وإذا كنا نطالب نظام التعليم بأن يتسق وينسجم مع التوجه المنشود ، فلابد لأفراد هـــذا الـــنظام أن يكونوا على قدر من الشجاعة بحيث يكونوا من أصحاب الطلب ، مـــثلما هم من المطلوب منهم ، بمعنى ، أن ينظروا نظرا نقديا إلى ما يجرى على

الســـاحة المجتمعية وينبهوا على ضرورة التوافق والانسجام بين عناصرها ، وإلا أخفق نظام التعليم نفسه فيما هو مطالب به ، وفيما هو ساع .

وعلى سبيل المثال ، فكيف يسعى ويعمل ويعلم ويدير وفقا للنهج الديموقراطى ، بينما لا يتم مثل هذا على الساحة السياسية على سبيل المثال ؟

كـــيف يتأتـــى لمعلم أن يتحدث لتلاميذه عن حرية الرأى وهو يرى هذه الحشود الضـــخمة مـــن قوات الأمن المركزى وهى لا تكتفى بالمحاصرة لأصحاب الرأى الآخر وإنما تضرب بعنف وتعتقل وتسجن ؟!

وإذا كـــان مـــن المطلـــوب أن يحرص النظام التعليمى على أن يبث فى نفوس وعقـــول وقلوب طلابه قيم الأمانة ، ويحارب بقسوة كل محاولة غش ، حيث أنها ســـرقة لجهـــد الغير ، وتتضمن خيانة للأمانة ، فهل يستقيم هذا مع بعض الأحداث التـــى تحفـــل بها صفحات الصحف فى مجالات مختلفة عن بعض المنحرفين الذين ينهـــبون أموالا عامة من البنوك ، أو يغشون فى البذور النباتية والأسمدة ؟ أو فى المواصـــفات الواجب توافرها فى وسائل النقل البرى والبحرى حتى تتوافر شروط السلامة لأرواح البشر ؟!

إن القائمـــين علـــى أمر التعليم إذ حملهم الوطن أمانة بناء إنسانه ، فهم بالمقابل يطلـــبون مـــن القائمين على أمور الوطن الأخرى بأن ينافسوهم فى حمل الأمانة ، وحمـــل الأمانة يتطلب رعاية وحرصا وصدقا ، فنحن جميعا أصحاب هذا الوطن ، وما دمنا شركاء فى الملكية ، فنحن كذلك شركاء فى المسئولية ، ومن ثم فيجب أن يكـــف الـــبعض عـــن الإشارة دائما بإصبع الاتهام إلى مؤسسات التعليم بأنها هى المـــتهمة عندما تكشف الأحداث عن شروخ فى البنية البشرية سواء فى هذا المجال أو ذاك .

## من هنا ..لا من هناك :

هناك أمور قد تكون مما لا بأس به فى الأحوال العادية ، لكنها نفسها ، فى ظروف أخرى ربما تثير علامات استفهام وتبعث على القلق ، وقد تدفع إلى الوقوف فى وجهها .

فمن المعتاد ، فى الحياة الفردية ، أن يتلقى الإنسان نصيحة من هذا وذاك وتنبيها إلى خطأ لديه لا يراه ، وتشمل النصيحة مشورة بما يجب أن يحدث ..

وهكذا الأمر فى العلاقات بين الدول ..

فعندما تكون هذه العلاقات تحيطها أجواء من الاحترام المتبادل ، والثقة ، والصدق ، وقدر من الود والتعاون ، قد يكون مقبولا أن تشير بعض الهيئات أو العلماء والخبراء من مثل هذه الدول ، لغيرها من الدول الأخرى ببعض ما يسرع من خطوات تقدمها ، أو بتغيير وإصلاح يكفلان درءا لمفاسد وجلبا لمصالح ، تماما مثلما كان يحدث من قبل كثير من الدول العربية ، منذ الأربعينيات من القرن الماضى ، عندما كانت مصر تتقدم إليها بخبرائها وعلمائها بمشاركة فى جهد التطوير والإصلاح ، بل إن الأمر كان يصل بواحد مثل الدكتور السنهورى أن يخطط لدستور إحدى الدول العربية التى ما زالت تعمل به حتى الآن ، وأن يخطط الراحل إسماعيل القبانى لتنظيم التعليم فى إحدى الدول العربية .

كانت مصر تتصرف بهذه الروح من منطلق أن المجموعة العربية تتشارك فى اللغة والعقيدة والمصالح والتاريخ وكثير من الهموم والآمال ، وعلى اعتبار أنها الأخت الكبرى التى عليها أن تتحمل أكثر الأعباء من غير أن يؤدى هذا إلى إثارة شبهة استغلال وهيمنة وسعى إلى فرض إرادة .

لكننا نعيش فى العصر الراهن أمام رياح عاتية ، أو قل بمعنى أصح ، إعصار جارف من قوى الهيمنة ، تزعم أننا متأخرون فى مجالات كذا وكذا ...وهذا حق لا ينبغى المنازعة فيه ، لكن ما ينبغى المنازعة فيه ، هو تحديد أولويات المجالات التى تحتاج إلى تطوير وإصلاح ، واختيار المقاصد والأهداف ، وتعيين الوسائل والإجراءات .

لقـد استشعرت مصر – على سبيل المثال – فى أواخر العشرينيات من القرن الماضـى أن الوضع الخاص بإعداد معلم التعليم العام ليس مرضيا وأنه يحتاج إلى إصـلاح وتغييـر ، ومن هنا اتجهت إلى بريطانيا ، زعيمة العالم المتقدم فى تلك الفتـرة ، وسـألت أن يأتيها خبير فى الإصلاح التربوى الخاص بالمعلمين ، فجاء المستر ( مان ) ، وسألت كذلك سويسرا ، باعتبارها بلدا غير استعمارى ومحايد ، ويضم نخبة من خيرة علماء النفس والتربية ، فجاء عالم النفس الشهير " كلاباريد " ، وكـان مـن نتيجة هذا ظهور معهد التربية العالى للمعلمين ، والذى هو الأصل الذى تطورت عنه كافة كليات التربية منذ عام ١٩٢٩ حتى الآن .

فـلأن مصر هى التى وعت بمشكلتها ، وهى التى حددت مطلبها ، ثم اختارت مـن يعـين على الإصلاح ، سار الإصلاح بما يحقق المصلحة الوطنية والتربوية لمصر .

أما عندما تصدر الدعوة إلى تحديد أوجه الحاجة إلى الإصلاح من قوى أخرى ، خاصـة تلك القوى التى تتربص بمصر وتسعى إلى الهيمنة عليها ، وتعلن للقاصى والدانـى ، جهارا نهارا ، أنها ضامنة لقوة أعداء الأمة العربية والإسلامية ، ألا وهـى الدولة النازية الصهيونية، فلابد أن نستشعر الحذر ، بل والريبة ، وافتقاد الـثقة ، إضافة إلى أن الملايين التى ترصدها لما تسميه " مساعدات " ، فى الوقت الذى نعلم فيه علم اليقين أن الطبيعة الأمريكية تأبى أن ينفق دولار واحد لما نسميه نحن " لوجه الله " وإنما لابد أن تحصل على ما يساوى ضعفه على الأقل .

فهناك تركيز – على سبيل المثال على إصلاح التعليم الدينى ...

ونحـن نعتـرف بـأن التعليم الدينى فى مصر يعانى من أوجه خلل ، وصور قصـور ، وأن لذلك الخلل وذاك القصور تاريخ طويل ، واجهه أعلام عظام على رأسهم الشيخ محمد عبده والشيخ المراغى وغيرهما .

لكـن ، مـن الـذى يحدد مواطن الإصلاح فى هذا التعليم ؟ من الذى يقرر أن أبـناءنا يحـتاجون إلـى كذا وكذا من تعلم القرآن الكريم والسنة النبوية والعبادات والمعاملات والفقه وأصول التشريع ؟

حتى فى التعليم العام ، من الذى يمكن أن يحدد القدر اللازم تعليمه لأبنائنا ؟ من الـذى يحـدد مـاذا نأخذ من القرآن والسنة وماذا نترك ؟ من الذى يحدد أولويات القضايا والموضوعات ؟ من الذى يحدد النصوص المستعان بها فى اللغة العربية ؟

هـل يتصور أحد أن تتقدم هيئات أجنبية ، وفى مقدمتها هيئات أمريكية بالتوجيه والمشورة فى مثل هذه القضايا ، مشورة تصل إلى درجة الفرض والإلزام ؟

وقد لا تكون المشكلة فى أن يقوم أجانب ، عامة بذلك ، وأمريكان بصفة خاصة ، فهـذه مقاصدهم ، وتلك أموالهم ، ولكن الأمر وصل إلى حد تبنى مصريين لتلك الـتوجهات ، بحـيث أصبح الأجانب والأمريكيون بغير حاجة إلى التوجيه المباشر وإثـارة الحساسـيات ، ولو فتشت عن السر فى هذا ، فسوف تجد البعض ، الذين أسـكرتهم المكافـآت السخية والأجور العالية ، والسفريات المتعددة على الخارج ، فإذا بهم يتوحدون مع المعتدى فيدافعون عن دعاويه ، وهم فى الحقيقة يدافعون عن أنفسهم ، ويقدمون المبررات التى قد تسكت لسع ضمائرهم !!

## الزمان ٠٠والمكان :

أما الزمان ، فالمقصود به أن نحدد : متى يجب الإصلاح ؟

وأما المكان ، فنتساءل فيه عن " حدود " الإصلاح ٠

وبخصـوص القضـية الأولى فإنها تتلخص فى هذه الجملة القصيرة : الإصلاح عملية مستمرة ٠٠، لكن نقطة البدء وزمانه تحددهما " الحاجة التربوية " ، والحاجة المجتمعية ٠

فلو فرض أننا أمام " تنظيم " معين للفصول الدراسية ، أو للجدول الدراسى ، أو أسـلوب بعيـنه فى التدريس ، أو غير هذا وذاك من تنظيمات وأساليب ، ثم جرت بحـوث ودراسـات تـؤكد عقم هذا أو ذاك ، أو أن هناك تنظيما أفضل أو أسلوبا أحسـن ٠٠فهـا هنا لابد أن نبدأ بالإصلاح ، وفقا لما حددته " الحاجة التربوية " ، علـى أن تكـون الدراسة والبحث الذى نصلح بناء عليهما قد أخذا وقتهما حتى لا

يكـــون تعجل فى النتائج ، وأن تتوافر فيهما الشروط الدقيقة للعمل العلمى ، وسبل الوثوق فى النتائج ٠

أما من ناحية الحاجة المجتمعية ، فالذى يحددها متطلبات مجتمعية ٠٠

فنحن – مثلا – نشكو دائما من " التكدس " فى الفصول وقاعات الدراسة ، وقد لا نســتطيع تحقــيق العلاج المعروف ألا وهو بناء المزيد من المدارس والفصول بالنسبة الواجبة مع تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم ٠

فهــا هــنا يحدث خلل بين وسائل التعليم وبين المجتمع التعليمى الذى نستخدمها معــه ، فالــتدريس لمجموعة لا يتجاوز عددها الثلاثينيات ، ليس هو بنفس الكفاءة التى نستخدمه فيها عندما يكون العدد قد تجاوز الخمسينيات ٠٠٠وهكذا ٠

ومشــكلة تعليمنا فى هذا الجانب أننا ندرس للمجموعات الكبيرة ، بنفس الوسائل التى نعلم بها للمجموعات الصغيرة ٠

هــنا يصــبح من المحتم أن يفكر المتخصصون فى وسائل مغايرة تصلح بصفة خاصــة للمجمــوعات الكبيــرة ، دون أن يســتقطع هذا من جملة العوائد التربوية المنشودة ٠

ويخطــئ الــبعض فــى حساب " المدة " التى يمكن للإصلاح فيها أن يستمر ، فالــبعض يؤكد أن التعليم بحاجة ماسة إلى قدر من " الاستقرار " ، لأننا هنا نتعامل مع بشر ، ومع أجيال ، ولا يصح بحال من الأحوال أن نغير من وقت إلى آخر ٠

لكن السؤال هو : ما الحدود الزمانية المسموح بها للتغير والإصلاح ؟

الحــق أنه من العسير وضع معيار لذلك ، لأن جوانب التعليم مختلفة ومتنوعة ، وحاجة كل منها لفترة مناسبة يستمر فيها الإصلاح ، تختلف عن الأخرى ٠

خذ مثلا " فلسفة التعليم " ٠٠

فهــذا مجال مما يدخل فى ما يشبه " الثوابت " – مع بعض التحفظ – إنه يكون بحاجة إلى قدر كبير من الاستقرار ، وهو لا يحتاج إلى تغير إلا فى حالات التغير المجتمعــى الكبرى ، مثلما حدث فى مصر غداة قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وعندما تحولت مصر منذ أوائل السبعينيات إلى التوجه الليبرالى ٠٠٠وهكذا

فـإذا مـا توجهنا إلى الجهة المقابلة : فى أنشطة الطلاب ، ونوعياتها وأساليب إدارتها وممارستها والإمكانات المطلوبة وما إلى هذا وذاك وجدنا أنفسنا أمام مجال ربما يتغير من عام إلى آخر ، بل وربما أثناء العام الدراسة نفسه ٠

ثـم هـناك مـا يتوسـط بين الأمرين ، مثل مناهج التعليم ٠٠٠إنها تحتاج إلى الاسـتمرار عـددا مـن السنوات والتى يخضع تحديدها إلى تقدير الاختصاصيين وأولـى الأمـر ، فهـناك مواد تشهد تغيرات أسرع من غيرها ، مثلما هو الأمر بالنسبة للعلوم الطبيعية ، قياسا للعلوم الاجتماعية واللغات ٠

وهنا يحدث التماس مع بعد المكان ٠٠٠أو المجال ٠٠

فالقوانين المنظمة للتعليم ، حاجتها إلى التغيير والإصلاح لا تبرز إلا بعد فترات زمنية طويلة نسبيا ، وإن كنا نجد داخل هذه القوانين بعضا منه يحتاج إلى استقرار أطول من غيره ، فالقانون الذى يحدد مراحل التعليم على سبيل المثال قبل الجامعى ربما يكون أقل حاجة من قانون يحدد مدة كل فترة ٠

لقد شهد تعليمنا منذ أواخر الثمانينيات اضطرابا خطيرا نتيجة إنقاص مدة التعليم الابتدائـى سـنة دراسـية ،وأصبح هذا التعليم العام كله يعانى مما عرف بالدفعة المزدوجة ، نتيجة تواجد دفعتين من الطلاب كل منهما تسير وفقا نظام يختلف عن الآخـر ، مما أثقل التعليم بأعداد مخيفة كان لها أثرها الذى لا شك فيه فى الهبوط بسقف الجودة ٠

وها هو التعليم يعانى منذ عام من ظاهرة مناقضة ، ألا وهى الدفعة المختفية ٠٠ يمـر عام ، فلا نجد فيه دفعة من التلاميذ الذين يقبلون على صف دراسى معين ، حتـى أننا ننتظر عاما لن تكون فيها ثانوية عامة إلا لأعداد قليلة ، وبالتالى فسوف لن تجد الجامعات فى عام قادم طلابا يلتحقون بكلياتها ، إلا الراسبين !!

## مقاصد الإصلاح :

قـد لا يحـتاج أمـر الإصـلاح – ظاهريا – إلى التوقف عند مقاصده ، فهو بالضـرورة يستهدف تغييرا يمكن من خلاله تفعيل نظام التعليم بما يحقق ما ننشده

من تنشئة وتكوين الأجيال الجديدة ، بحيث تصبح طاقة مضافة إلى قوة الأمة تعينها على التسريع بخطى التقدم ٠

لكن الأمر ، مع هذا ، يحتاج منا إلى التوقف عند ثلاثة مقاصد كبرى ، كل منها يمكن اعتباره " مجمعا " لعدد آخر من المقاصد الصغرى ٠ أما هذه المقاصد الثلاث فهى :

**١-تعزيز الهوية الثقافية وتطويرها** : وربما تكون الكلمة الأولى " تعزيز " مفهومة عند الجميع ، لكن – ربما – يتصور البعض غموضا بالنسبة للكلمة الأخرى الخاصة بالتطوير ، فالشائع عند كثيرين أن الهوية تمثل القسمات والأركان الثابتة للشخصية القومية ، دون أن أعنى من كلمة " القومية " هنا ما هو شائع متصلا بالقومية العربية ، وإنما أقصد ما يتصل بمجموع الأمة ، وخاصة فى مصر ٠ فليس صحيحا أن الهوية ثابتة ٠٠وعلى العموم فإن الثبات هنا أمر نسبى ، فاللغة العربية مثلا من الأركان الثابتة ، لكن داخل اللغة العربية فروع وأمور وجوانب تظل دائما بحاجة إلى التطوير ٠ والدين ثابت بطبيعة الحال ، لكن الفكر الذى يتناول القضايا الدينية دائما فى حالة تطور وتغير وفقا لتطور وتغير العقول والأفكار والسياقات الثقافية ٠٠وهكذا ٠

كذلك فقد يؤدى التطور العالمى والإقليمى والطنى إلى أن تستجد قسمة أو أكثر من قسمات الهوية الثقافية القائمة ٠

فإذا ما عدنا إلى تعزيز الهوية وتطويرها كمقصد للإصلاح ، فإن هذا يعنى ضرورة إعادة النظر فيما يحدث من انتشار سرطانى للتعليم الأجنبى فى مصر ٠ صحيح أن وصف " الأجنبى " قد يفيد أن غير مصريين هم الذين يملكون ويديرون ويوجهون ، لكن الأمر لم يعد كذلك ، فقد شهدنا فى السنوات الأخيرة نفرا من أبناء جلدتنا يشعرون باعتزاز وفخر أن يتبنوا مقولات الأجنبى وفلسفته وتوجهاته ، ويعتبرون ذلك مظهرا من مظاهر الرقى والتقدم ، لا بمجرد تكثير الكلمات الأجنبية أثناء الحديث ، واعوجاج اللسان ، ولكن ما أخطر من ذلك تبنى الفلسفة والتوجه والمقصد ، والأمر هنا أصبح مشابها لما يجرى فى التوكيلات التجارية ، فمثلما هنا

توكـيل للسيارة كذا ، أو الثلاجة كذا ، أو غير هذا وذاك من السلع الأساسية ، فإن تعلميـنا بدأ يعرف الطريق إلى التوكيلات التعليمية ، ولعل أبرزها هذا الذى أصبح يعرف باسم " الدبلومات الأمريكية " ٠

الحـق أن مـن شأن الاستمرار فى هذا هو تخريج آلاف من أبنائنا وقد مسخت هويـتهم ، وصـاروا أمـريكانا – فـى الغالب – أو غير هذه وتلك من الجنسيات الأجنبـية ، عقـلا وتفكيـرا وعاطفـة ، وإن حملت بطاقات هويتهم ما يفيد أنهم مصريون عرب !!

ويتطلب هذا المقصد أيضا أن نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من حيث ضرورة أن يكـون الإصلاح والتطوير فى التعليم الدينى بيدنا نحن لا بيد عمرو ٠ وربما يمكن الاسـتفادة من الأجنبى فى التقنيات المناسبة ، وفى التنظيم الإدارى ، وفى أسلوب الـتدريس ، وفى طباعة الكتب وما يفترض أن يكون فيها من رسوم أو أشكال أو تمـرينات ، أما الموضوعات والقضايا المختارة فلابد أن يكون هذا خاضعا لنطاق السـيادة الفكرية المصرية ، ومن ثم فلا يكون هناك إنقاص لعدد الساعات ، بل إننا ندعو إلى زيادتها ٠٠المهم ، أن يجئ الاختيار محققا لمقاصد الشريعة ، ولن تكون هذه المقاصد أبدا على تناقض مع المصلحة الوطنية ، فمقاصد الشريعة نفسها تشير إلـى المحافظة على المال والنفس والعقل والدين ، وكل محافظة وتعزيز وتطوير لمثل هذه المجالات ، تعزيز للدين وتقوية للوطن ٠

والمهـم كـذلك هو الوعى بأن أساليب تنظيم المناهج الدينية وأساليب تدريسها وتقـويمها ، ومـا يتصـل بهـا مـن أنشطة هى كذلك بأشد الحاجة إلى التطوير والإصلاح ٠

وهذا المد المتزايد فى التعليم باللغة الأجنبية عامة ، والإنجليزية خاصة هو خطر داهـم علـى الهـوية الثقافية ، وغنى عن البيان أننا ينبغى ألا نمل من التنبيه إلى ضـرورة أن نفرق بين تعليم اللغة الأجنبية والتعليم بها ، فلا يوجد عاقل بأى حال مـن الأحـوال يعارض الأمر الأول ، وإلا خرج عن دائرة الزمان ، وإنما الكارثة الحقيقـية حقـا هـو أن تتسع دائرة التعليم باللغة الأجنبية ، خاصة فى ظل تراجع

مخـــيف للغة العربية فى أجهزة الإعلام ، والخطاب السياسى والخطاب الصحفى ، والسياقات العامة فى الشارع والنوادى والمؤسسات ٠

وإذا كـــان الموروث الثقافى يشكل الضلع الثالث للهوية الثقافية ، فإن هذا يقتضى الوقـــوف بكـــل حزم إزاء اختفاء هذا الموروث من المؤسسات التعليمية التى تسير وفقا للنهج الأجنبى ، وتراجع فى الكم والنوع داخل التعليم العام ٠

وهـــنا نجـــد أن التطوير المنشود لابد أن يتخلى عن النظر إلى التاريخ على أنه تـــاريخ دول وزعمـــاء ٠٠لابد أن يجئ تاريخا للشعوب ، وتاريخا للحضارة ، بكل آفاقها ومجالاتها من صناعة وزراعة وتجارة وتقدم علمى وتطور فكرى ٠

٢- **العـــدل التربوى** : ونقصد بالعدل التربوى هنا أن يحصل كل مواطن على حقـــه فـــى التعلـــيم ، لا بمجـــرد التجاوز عن الفروق التى قد تنشأ نتيجة للبيئة أو المذهب أو الدين أو الحالة المالية أو الوضع الاجتماعى ، أو غير هذا وذاك مما لا يـــد للمـــتعلم فيه ، وإنما بأن يكون هناك تكاتف اجتماعى يسعى إلى بذل الجهد فى التغلب على بعض هذه الظروف ٠

وعلـــى سبيل المثال ، فتكافوء الفرص التعليمية يقتضى أن تفتح المدرسة أبوابها للفقـــراء والأغنـــياء معا ، لكن هذا فى حقيقته لا يؤدى إلى تمام العدل التربوى ، فسوف تستمر الظروف الاقتصادية والاجتماعية ناشطة بحيث يتآكل الجهد التربوى المبذول ، سواء من ناحية المدرسة أو من ناحية الطالب نفسه ، ويصبح مطلوبا أن يحظـــى الفقـــراء بـــبعض المزايا والخدمات الزائدة التى تعينهم على التغلب على ظروف الفقر والقهر ٠

ومـــن هنا فإن " العدل التربوى " يعتمد اعتمادا رئيسيا على ما يكون من " عدل اجتماعى " ، فبدون هذا الثانى ، يستحيل تحقق الأول ٠

ومن نكد الدنيا حقا أن ما يحدث على الساحة التعليمية المصرية يسير فى اتجاه عكس هذا ، فإذا كانت الخدمة التعليمية قد أخذت فى التناقص التدريجى ، فإن أبناء الأغنياء يجدون بديلا عن ذلك بتلقى الدروس الخصوصية ٠

وإذا كـــان مســـتوى الخدمات التعليمية كلها وأوضاع المدرسة الفيزيقية والمناخ المدرســـى نفسه قد أخذ يتراجع منذ سنوات فى مدارس الدولة المجانية ، فإن أبناء الأغنـــياء يجـــدون عوضـــا عن ذلك فى الالتحاق بمستويات أخرى من المدارس أصـــبحوا يطلقون عليها تلك المواصفات التى تطلق على الفنادق ، فإذا ببعض هذه المدارس يوصف بأنه من فئة " سبعة نجوم " !!

وإذا كان مجموع درجات الثانوية العامة هو معيار الالتحاق بالجامعات ، بحيث إذا انخفـــض عـــن الحد المتفق عليه حرم الخريج من الفرصة ، فإن أبناء الأغنياء يعوضون ذلك بالالتحاق بالجامعات الخاصة ٠

**٣- الارتفـــاع بالكفاءة** : ونعنى بها الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية ، وهو التوصـــيف الـــذى تم التخلى عنه فى الفترة الأخيرة ، بالقول بجودة التعليم ، وهذا وذاك ، كان يقصد به فى الأربعينيات والخمسينيات " كيف التعليم " ، وهذا مصداق لسابق قولنا أن بعض الدعوات الجديدة هى فى الحقيقة ليست جديدة !

إن تحقـــيق مقصد الكفاءة والكفاية هو تلبية لحاجة إنسانية ، وأيضا تلبية لحاجة اقتصادية ٠

أما أنه تلبية ضرورية لحاجة إنسانية ، فلأن البناء الإنسانى هو أكثر أهمية وأشد خطـــورة مـــن أى بناء مادى ٠ فإذا كنا نتشدد غاية التشدد فى توافر شروط البناء الجـــيد فـــى العمارات والجسور والطرقات والمؤسسات ، فأولى بهذا أن نتشدد فى شـــروط بـــناء الإنســـان الذى نردد دائما أن وسيلة النهوض الحضارى وهو أيضا غايته ٠

وهـــو تلبية لحاجة اقتصادية ، وخاصة بالنسبة لبلد موارده الاقتصادية محدودة ، ويعبـــر عـــن هـــذا عبارة غاية فى الذكاء سمعتها لا من عالم اقتصاد ولكن سائق تاكسى فى إحدى الدول العربية حيث قال : " الغالى رخيص والرخيص غالى " !

فلأول وهلة تصورت أنه ينطق بفزورة ، فلما تأملت العبارة بعض الشئ وجدت أنها حكمة اقتصادية مهمة ، فالذى " يسترخص " فى شراء السلعة ، قد لا تدوم معه طـــويلا ، وربمـــا تحتاج إلى التصليح من حين لآخر ، فإذا به يدفع أكثر مما كان

يتصـــور ٠ وعلى العكس من ذلك ، فهذا الذى اشترى سلعة عالية الجودة ، بسعر أغلى ، سوف تستمر معه وقتا أطول ، وقد لا تعطب وتحتاج إلى جملة إصلاحات ، وبالتالى فهو بهذا قد وفر بعض المال !

ومـــؤدى هـــذا أنـــه بالقدر الذى " نكلف " – بدقة وموضوعية وأمانة – إقامة المبانـــى المدرســـية ، وتعلـــيم التلاميذ ، وأجور المعلمين ، والأنشطة المدرسية ، بالقدر الذى " نوفر " فيه المال الكثير من حيث لا ندرى !

ومن المهم ونحن نختار معايير الكفاءة والجودة أن يصدر ذلك من بيئتنا وثقافتنا واحتياجاتنا ، لا أن ننقلها من مصادر أجنبية ، لا رفضا لكل ما هو أجنبى ، فنحن ننفـــى عن أنفسنا هذا المقصد تماما ، وإنما ندعو إلى أن نكون نحن الذين نختار ، ونحـــن الـــذين نضع المعايير ، وإذا اقتضى الأمر ، فى بعض الشئون والجوانب ، الاســـتعارة مـــن الغير ، فهذا أمر وارد ولا ينكره إلا من لا يأبه بأن يعيش خارج التطور الحضارى العالمى ٠

## ضوابط أساسية :

مـــا دام الحـــديث هـــو عن الإصلاح ، وما دام الإصلاح هو خطو على طريق المســـتقبل ، وما دام الإصلاح لحمته وسداه تقدم ونهوض ، فلا سبيل إليه فى ضوء هـــذا كلـــه إلا أن يكون عملا علميا ، وحتى يكون الإصلاح عملا علميا ، لابد أن يـــنحكم بضـــوابط تعمق البصر المستقبلى ، وترشد السلوك ، وتوجه المسارات ، وتمـــنع الانحراف والزيغ ٠٠٠ضوابط لا تجئ تقييدا ، ولا تتقرر حجرا وتضيقا ، وإنما فتحا للسبل القويمة :

١- **التجـــريب** : فممـــا يدرسه طلاب التربية ، ويعدونه من الأولويات ، ويكاد يدخل فى المسلمات : التجريب قبل التعميم ٠

وقـــد يكون هذا سهلا وممكنا عندما نكون إزاء طريقة تدريس جديدة ، أو نظام إدارى فـــى مدرســـة ، أو تنظيم لفصل دراسى ، لكن الأمر قد لا يكون بمثل هذا اليسر والسهولة إذا كنا أمام نظام على المستوى الأكبر ٠

ومما يذكر فى هذا الشأن – اعترافا وتقديرا – أن وزارة التربية ، عندما رأت يكون التقويم شاملا ، أرادت أن تجربه فى عدد من المدارس الابتدائية دون تعميمه ، فماذا حدث ؟ الغريب أن أولياء الأمور أنفسهم رفضوا هذا النظام الجديد ، وقاضوا الوزارة وكسبوا القضية • ولم تتوقف سخرية الأمر عند هذا الحد ، بل رفع أولياء أمور فى مدارس لم تطبق التجربة قضية على أساس أن أولادهم حرموا من مزاياها !

لدينا تفسير لرفض الفئة الأولى ، لكن عرضه ومناقشته يحتاج إلى صفحات ، ويكفى فقط أن نشير إلى أمرين نخرج بهما من هذه " التجربة " : أولهما ، أن المسألة ليس مجرد " تجريب " ولكنها كذلك مسألة وعى عام لابد أن يكون مواكبا ، وما لم يتهيأ الجمهور لمثل هذا فإنه قد لا يساند ، ومساندته مسألة أساسية •

الأمر الثانى ، أن إصلاح نظام التقويم هو إصلاح لمنظومة فرعية ، لن نتمكن منه إذا لم تمتد يد الإصلاح لبقية المنظومة ، وعلى سبيل المثال ، فقد عبر أولياء الأمور المعترضين عن فقدان ثقة بالإدارة وبالمدرسين ، وأن هذا النظام المقترح سوف يعطى لهما سلطات أكثر فى التقويم ، مما قد يفتح الباب لمزيد من الضغط فى مجال الدروس الخصوصية ، وفى المجاملات ، والمحسوبيات والعلاقات الشخصية والقرابية •

وبالتالى فلابد من تهيئة التربة والمناخ ، والنظر بعين الاعتبار إلى الثقافة السائدة وما تقوم عليه من قيم وعادات ، حتى لا يتصور أحد أن فشل التجربة يرجع إلى فكرة التقويم الشامل نفسها ، أو أنه يرجع لعملية التجريب ، لأن البعض يمكن أن يقول أن المسئولين لو كانوا قد أصدروا قانونا بهذا التقويم وتعميمه على كل المدارس ، فلربما لم يحدث ما حدث من اعتراضات ورفع قضايا !!

٢– **المشاركة** : والمشاركة تعبير عن لب العمل الديموقراطى ، فالتعليم تعليم لأبناء هذا الوطن ، الكسب فيه يعود لجميع هؤلاء الأبناء ، والخسارة لا قدر الله سوف تصيب الجميع أيضا ، ومن هنا فلا ينبغى أن ينفرد فريق من أبناء الأمة بالإصلاح ، إلا فيما يتصل بالتخصص والاختصاص ، وهنا أيضا لابد من صورة

من صور المشاركة ، فليس مقصودا – مثلا – عند تطوير منهج أن نطلب من كل الـناس المشـاركة وإبـداء الرأى ، ولكن نطلب ألا يقتصر الأمر على هذا الفريق المصغر الذى يقوم بعملية تطوير المنهج ، فهناك المعلمون الذين سينفذون هم أكثر الفـئات صلة بالقضية ٠ وربما تكون هناك جهات ذات صلة أو مصلحة يمكن أن تشارك فى الأمر كذلك ٠

وكثيـرا ما نجنح فى مصر إلى الاهتمام والمناداة بالمشاركة عند دفع التكاليف ، وتحمـل المصـروفات والأعباء ٠٠وننسى هذا فى صنع القرار ، والخطوات التى تسبق عملية صنع القرار ، وفى كثير من الأحيان نقوم بدعوة " من نعرف " و" من نصـادق " ، و " من ننتظر منه مصلحة " ٠٠٠إلى غير هذا وذاك من معايير تفسد ولا تصـلح ، تبدد ولا تصون ٠ وربما تسمع ردا عند اقتراح هذا وذاك ممن يمكن أن يشـاركوا بوصـفه أو بوصـفهم بأن هذا " مشاغب " أو هؤلاء " مشاغبون " ، ويكـون القصـد مـن المشاغبة هو الميل إلى النظر النقدى ، والميل إلى المناقشة وتقليب الأمر على وجهه المختلفة دون التسليم الفورى بما يقال خاصة إذا كان ذلك من جانب مسئول !

**٣- التدرج :** فمما يذكره تعليمنا منذ سنوات قريبة ، عندما حدثت كارثة إنقاص سـنوات التعليم الابتدائى أن تم الأمر " فورا " ، أى على جميع صفوف الدراسة ، وهـو الأمر الذى تم تلافيه بحمد الله ، فى الخطوة التى حدثت بعد ذلك بعودة السنة السادسة ، إذ تقرر أن يطبق النظام الجديد على الطلاب الذين يلتحقون فقط بالصف الأول الابتدائـى ، ثـم على طلاب الصف الثانى فى العام التالى ٠٠وهكذا ، فهذا تصـرف مسئول وعلمى ، لكن ما تم عام ١٩٨٩ من التطبيق على جميع صفوف المدرسـة الابتدائية ، فقد أدى إلى كوارث تعليمية حقا ، ولم تقتصر بالتالى الكارثة على ضياع سنة دراسية هى السنة السادسة ٠

لكن الأمر قد يفهم خطأ فى بعض الجوانب ، حيث قد يقول البعض ، أن إصلاح التعلـيم جملة أمر صعب وعسير ، ومن ثم فلنبدأ بتطوير المناهج ، فإذا انتهينا من ذلك طورنا الامتحانات ٠٠٠وهكذا ٠

إن خطـــورة هذا أنه يتغافل عن تلك الحقيقة التى أشرنا إليها مرارا وهى أن كل عناصر المنظومة التعليمية مرتبط بعضها بالآخر ، وعلى سبيل المثال :

إذا سعينا لتطوير المنهج ، أليست حصيلة تعليمه وتعلمه ينبغى أن تُقوم بأسلوب مختلف عن الأسلوب المتبع ؟

وأليـــس المعلـــم هو الذى يقوم بتنفيذ المنهج ؟ فكيف يظل على حاله ، ونتصور إمكان تطوير المنهج ؟

٠٠٠وهكـــذا مما هو معلوم لكل من يعمل فى الساحة التربوية ، فكيف يمكن إذن التوفـــيق بـــين الاستحالة العملية فى تطوير كل عناصر المنظومة التعليمية ، وبين الضرورة العلمية التى تقضى بأن يجئ التطوير شاملا ؟

هـــنا يجـــئ النظـــر الاســـتراتيجى الشـــامل الذى يضع تصورا لجمة التغييرات والإصـــلاحات المطلـــوبة فى صورة كلية شاملة ، ثم يضع خططا تدريجية ، وفق سلم أولويات ، تكون الفوارق الزمنية بينها قصيرة ٠

**٤- الشفافية** : وهى بعبارة بسيطة للغاية : الالتزام بالصدق فى القول والعمل ، والمصارحة بكل ما يتصل بعملية الإصلاح ٠

إن بعـــض المسئولين يضيقون ذرعا بالكشف عن العيوب وأوجه التقصير ، وقد يعتبـــرون ذلك " تشهيرا " و " هجوما " ، بل قد يتطرف البعض فى الاتهام لدرجة أن يروج بأن هذا النقد إنما يتم لحساب جهات مشبوهة أو محظورة !

إن الأمر مثله مثل ما قد يشعر به أى منا فى أى وقت من الأوقات من آلام فى موضـــع من جسمه ، فمن الجنون حقا أن يتصور أن الكشف عن المرض المسبب لـــه يمـــثل إنقاصا من مكانته ، وتشهيرا به ، فبالقدر الذى يعترف فيه بالمرض ، ويسعى إلى الطبيب بالقدر الذى يتيح لنفسه فيه فرص الشفاء ٠

لقد قيل الكثير عن أسباب انهيار منظومة الدول الاشتراكية ، ومع التسليم بالكثير ممـــا قـــيل إلا أن قناعتـــنا هى أن غياب هذه القاعدة التى نتحدث عنها كان أبرز العـــوامل الهادمـــة ٠٠٠لـــم يكونوا يتيحون لأحد الفرصة لأن يكشف أوجه سلب

وتقصير ، فيتم التعتيم ، فيكبر الخطأ ويستفحل المرض ، فإذا بالجسم الذى بدا ضخما يسقط منهارا !

وقريب من هذا ما حدث فى مصر منذ عدة أعوام عندما أجرى بحث ضخم تكلف عشرات الألوف من الجنيهات فى النصف الأول من التسعينيات لتقييم حال التعليم ، فلما كشف عن أوجه خلل متعددة ، صدر الأمر بإخفاء التقرير وكأن فى ذلك تهديدا عسكريا يضر بالبلاد والعكس هو الصحيح ، أن الكشف عن أوجه الخلل والاعتراف بها هو الذى يسير على طريق مصلحة التعليم ومصلحة مستقبل أبناء هذه الأمة .

وهناك ما قد لا يكون مسئولية وزارة التربية ، ولكنه أمر يتعلق بفترة تاريخية ماضية أحيطت فيها الأرقام بسياج من السرية وكأنها أسرار عسكرية ، فلابد لطالب المعلومات من أن يقدم طلبا ، ويمر هذا الطلب على قوى أمنية ، وتمر عدة أيام إلى أن يتم التصريح بالاطلاع ، بينما أصبحنا الآن فى زمن كل شئ فيه يكاد أن يكون مكشوفا ، فى ظل الانتشار الواسع لاستخدم شبكة الإنترنت والفضائيات ، ومن ثم ينبغى أن تتاح الأرقام المتصلة بجوانب التعليم المختلفة لمن يريد الحصول عليها ، وحسنا بدأت الوزارة فى تيسير ذلك على شبكة الإنترنت .

وقد تتاح أرقام ربما لا تكون لها دلالة فى حد ذاتها إلا إذا ارتبطت بأرقام أخرى قد لا تكون متوافرة لدى أجهزة الوزارة ، وعلى سبيل المثال ، فما ينفق على التعليم يحتاج إلى ربطه بالقيمة الشرائية للجنيه وعلاقته بالعملات الأخرى الرئيسية ، وغير هذا وذاك من إحصاءات اقتصادية أو اجتماعية ..

٥- **المتابعة** : فكثيرا ما نبدأ بالفعل خطوات مهمة على طريق الإصلاح ، لكننا قليلا ما نلتزم بمتابعة ما يتم وإعادة تقويمه والقيام بمعاودة تقدير الموقف فى ظل ما حدث من تغيرات وما تم تنفيذه ، ونتائج ذلك .

وربما لا يحتاج هذا الأمر حديثا مطولا فى هذا الشأن ، ذلك أن ضرورته لكل شأن من شئون الحياة ، فضلا عن التجديد والتطوير والإصلاح ، لا يجهلها أحد ، والأخطاء التى تترتب على غياب المتابعة كثيرة ، وعلى العكس من ذلك ، فإن

الحـــرص علـــيها يوفر الكثير من الجهد المبذول من أن يضيع هدرا ، والكثير من الأموال من أن تتبدد ٠

## الآليات :

فحتى يمكن لمشروعات الإصلاح أن تتم ، وحتى يمكن لخطواتها أن تمضى قدما ، فإن الأمر يفرض توافر عدد من الآليات التى تعين على ذلك ، مما يمكن الإشارة إليه فى النقاط التالية :

١- **الـــبحث العلمى** : ذلك أننا كثيرا ما نقرأ ونسمع عن أفكار إصلاحية متعددة ، والتـــى قـــد تـــبدو ذات وجاهة وإغراء فى التطبيق ، لكن الأمر لابد أن يخضع لعملـــيات متعددة من المناقشة والتفكير ، فضلا عن تلك الخطوة الأساسية ألا وهى إخضاع الفكرة أو الاتجاه أو المشروع للبحث العلمى عن طريق فريق ، فمثل هذه الخطوة تضمن لنا على حد كبير سلامة الخطى ، وصواب النظر ٠

وهـــنا يجـــئ الترابط بين كل ما قلناه ، فبالفعل أحيانا ما يحدث هذا فتقوم جهات الاختصـــاص بالـــبحث والدرس ، ثم لا تجئ النتائج على هوى بعض المسئولين ، فنفاجأ بتنحية البحث والدراسة ، فقد حدث – على سبيل المثال – بالفعل فى أواخر الثمانينـــيات أن أجريت دراسة تقارن بين وضع التعليم الابتدائى فى حالة كون لمدة خمـــس سنوات ، وفى حالة كونه ست سنوات ، وأكدت النتائج أفضلية أن يكون ذا ســـت سنوات ، ولكن القرار ، ولو على مستوى التفكير ، كان قد اتخذ ، ومن هنا فقد نحيت نتائج البحث بكل أسف ٠

هـــنا تبـــرز تلك الآفة التى لابد لجهد الإصلاح أن ينأى عنها ألا وهى أن يجئ القـــرار التـــربوى أولا ، ثم يجئ البحث بعد ذلك ، وقد يبدو هذا غريبا وبعيدا عن التصـــديق ، ولكـــنه يحـــدث بطـــريقة أخرى ، ألا وهى أن تتوافر الفكرة الخاصة بالقرار ، فإذا جاءت نتائج البحث مؤيدة كان بها ، وإن لم تكن فليذهب إلى الجحيم، وكأن البحث العلمى لا يجئ للإنشاء والتكوين ، وإنما للتسويغ والتبرير!

٢- **التشريع** : فالقوانين عادة هى التى تكفل تنظيم العمل على المستوى العام ، ومـــا يجـــب أن يكون من علاقات بين عناصر العمل ، والمبادئ الحاكمة ، وأوجه الـــثواب والعقـــاب ، ومن ثم فليس الأمر فى الإصلاح أمر " فكر " نردده فحسب ، فنكـــتب ونـــتحدث وننادى به ، وإنما لابد من ترجمته إلى ما لابد من إحداثه على وجه الأرض وضبطه وتقنينه .

وللتشـــريع مســـتوياته المختلفة مما لا نود الدخول فيه حيث يخرج عن نطاق ما نعلم ، من حيث القانون والقرار الجمهورى والقرار الوزارى ، وما إلى هذا وذاك، فأهـــل الاختصـــاص أدرى منا بما يناسب كل جانب من جوانب الإصلاح بمستوى مناسب من التشريع ، لكن ما نود التأكيد عليه ، هو أيا كان مستوى التشريع ، فهو يحـــتاج إلـــى تأن وتدقيق والبعد عن العجلة ، ومشاركة عدة أطراف وخاصة تلك الأطـــراف التـــى لها صلة واضحة بالتشريع ، فإذا كان خاصا بتنظيم العلاقة بين أولياء الأمور والعاملين فى المدرسة ، فلابد أن تتشارك أطراف من هؤلاء وهؤلاء فـــى إبـــداء الـــرأى ، وهو الأمر الذى سبق أن أشرنا إليه فى نقطة سابقة خاصة بقضية المشاركة .

وأكثـــر ما نخشاه حقا ، فى ظل التغيرات التى تسرع بالشرائح الاجتماعية ذات الســـلطة والمال والهمينة لتكون هى الموجهة والمسيرة ، أن تجئ التشريعات لتخدم هـــذه الشـــرائح على حساب شرائح أخرى فى قاع المجتمع ، أو حتى فى وسطه ، وهـــو الأمـــر الذى لوحظ فى بعض الأحيان سواء فى مجال التعليم أو فى مجالات أخرى .

٣- **المـــؤازرة السياســـية** : صـــحيح أن جوهر الديموقراطية أن يكون الحكم والقـــرار لجماهير الناس ، لكن لا نستطيع أن نتغافل عن موروث قديم وممتد عبر الـــزمن فى حياتنا المصرية ، ألا وهى ما تحتله القيادة السياسية من مكانة ، سواء بنص الدستور ، أو بالتقاليد والأعراف والخبرة ، وعلى سبيل المثال فأهمية القراءة أمـــر يعـــرفه الجمـــيع منذ عشرات السنين ، لكنه لم يتخذ خطوات عملية للتشجيع والـــتمويل والتيســـير إلا منذ أن تبنته القيادة السياسية . إن هذا أمر محمود فى حد

ذاته ، ولكن المجتمع الناضج حضاريا هو الذى لا ينتظر إشارة البدء تصدر له من أعلى ، ولكنه هو الذى يمسك بزمام المبادرة والمبادأة ٠

فـــى ظـــل هـــذا الموروث الثقافى والاجتماعى ، فإن جهد الإصلاح يكون دائما بحاجـــة إلـــى المـــؤازرة السياســـية ، لا بمجرد خطاب استهلالى دعائى ، ولكن بالتمويل، والتشريع ، والمتابعة ٠

إن وجود المؤازرة السياسية أو اختفائها ، ودرجة المؤازرة ، ومستواها ، ومدى اســـتمراريتها ، وصورها وأشكالها هى التى تعكس مقدار " التقدير " ونوعه ، الذى يجـــب أن يحظى به " التعليم " فى هذا البلد أو ذاك ٠ إن الكلمات التى تؤكد أهمية التعليم متوافرة والحمد لله فى معظم الخطابات السياسية ، ولكن هذا وحده لا يكفى، وإن كـــان مهمـــا ، إنه يكون بحاجة إلى ترجمة عملية ، تتمثل فيما أشرنا إليه من حيث التمويل والحشد والإلحاح والاستمرار ٠

**٤ – الإدارة الديموقراطية** : والإدارة الديموقـــراطية تتضمن عددا من المقومات والسمات يأتى فى مقدمتها أن تكون لامركزية ، وأن تكون علمية ٠

إن مطلـــب لامركـــزية الإدارة مطلـــب غير حديث كما يتصور البعض ، ففى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل نجد كيف أن الرجل تنبه إلى ذلك وهو وزير " للمعـــارف " فأصـــدر قانونا بتقسيم إدارة التعليم فى مصر إلى عدد من الإدارات ، وكـــان ذلك بداية لتعديد إدارات التعليم التى يمكن أن تشارك الوزارة المركزية فى إدارة التعليم ٠

وإذا كان مبدأ اللامركزية قد عرفناه منذ ما يقرب ٦٨ عاما على وجه التقريب ، فالمفـــروض أن تـــؤدى هذه الخبرة الطويلة إلى تراكم فى التراث الديموقراطى فى الإدارة ، لكـــن هذا لم يحدث ، حتى أننا ما زلنا نطالب باللامركزية ، ولعل السبب فى هذا هو قلة تعود المواطن على تحمل المسئولية والاتجاه إلى إحالتها لمن أعلى منه ٠ وفى الوقت نفسه ، ما نلاحظه فى المستويات الأعلى من الإدارة من رغبتها فى استمرار استئثارها بالسلطات ، وندرة قيامهم بتفويض بعض الاختصاصات لمن هم أدنى منهم فى المستويات الإدارية ٠

إن هـذا أيضـا مرتبط مع الأسف الشديد بتراث اجتماعى طويل استمر قرونا ، حرصـت فـيه السلطة الأعلى على الاستئثار بالتوجيه والتسيير ، ألا نلاحظ دائما حـرص كـل مسـتوى علـى أن يردد أنه فعل ما فعل ، ونجح فيما نجح بفضل توجيهات السيد الرئيس الذى يليه ..وهكذا ، حتى نصل إلى مستوى رئاسة الدولة نفسها ؟

إن الاصـلاح كثيـرا مـا يحتاج إلى سرعة نظر وسرعة اتخاذ قرار ، وطول الطريق بين المنفذين والقيادات يمكن أن يراكم الأخطاء ويجعل الحل أكثر صعوبة عن ذى قبل .

والإصلاح كثيرا ما يحتاج إلى " لمعات " عقول ، و " مبادرات ذكية " يمكن أن تختنق لو تركناها تلهث وراء الأوراق والمكالمات والمشاوير بين مستويات الإدارة المختلفة .

وعلمـية الإدارة تفـرض أن تـتخذ خطوات التفكير العلمى من حيث خطواته المعـروفة ممـا لا نجـد حاجة إلى التفصيل فيه ، فقط نضيف إلى ذلك أن تعتمد الإدارة على التخطيط الاستراتيجى والاستشراف المستقبلى .

**٥- المـؤازرة الشـعبية** : فـإذا كنا قد شددنا على المؤازرة السياسية ، وهى تصـدر عـادة مـن القيادة السياسية ، فإن مما يكمل هذا ضرورة أن تتوافر كذلك مؤازرة شعبية .

والمـؤازرة الشـعبية المقصودة هنا توفير درجة عالية من الوعى ، سواء من حـيث البعد الأفقى ، أى الانتشار بين مختلف الشرائح والفئات والبيئات والمواقع ، أو من حيث البعد الرأسى الذى يعنى أن يكون الوعى متعمقا بعض الشئ .

لقد سبق أن بينا كيف أن إصلاح التقويم فى التعليم الابتدائى قد هزمه جهل فئات عريضـة مـن الناس بقيمته وحقيقته وجدواه ، مما يؤكد الحاجة إلى هذه المؤازرة وتلـك المساندة من جماهير الناس ، ففضلا عن أن ذلك من شأنه أن يبث الحماس فـى قلوب العاملين فى مجالات الإصلاح ، ويشجعهم ، فإنه يمكن أن يمثل صورة من صور الرقابة الشعبية التى لها موازينها ومعاييرها ووسائلها فى المتابعة .

ولقـد أخطأنـا فى فترة تاريخية سابقة ، حينما تم التعامل مع المؤازرة الشعبية بمعنـى أن تقوم بالتصفيق والتحية والهتاف ..مؤازرة قامت على التعبئة والحشد القـائم على عواطف مشبوبة ، ووجدان سطحى ، فكانت هذه المؤازرة عاملا من عوامل الفشل أو بمعنى أصح عاملا من العوامل التى صورت للقيادات أن ما تعمل هـو الصواب دائما . ونظر إلى الجماهير وكأنها مجرد قطيع يمكن حشده فى أى اتجاه !

**٦- الإمكانـات اللازمـة** : ولـيس هذا مجرد نتاج تفكير مجددين ومخططين وعلماء ، فالحكمة الشعبية أدركته وعبرت عنه منذ زمن بعيد فى ذلك المثل الشهير : اطبخى يا جارية ، كلّف ياسيدى !!

فالتعلـيم جهـد ونشاط وأجهزة ومعدات ومبان وكتب ومعامل ومعلمين وإداريين وعمـال وفنيـين ..إلى غير هذا وذاك من صور إنفاق ، تتزايد عددا عاما بعد عاما، كما تتزايد قيمة مالية فترة بعد أخرى .

ونحن ندرك بطبيعة الحال أن مواردنا المالية محدودة ، وأن الخزانة العامة مثقلة لا بأوجـه إنفـاق أخـرى ملحـة ومكلفـة ، وإنما بكم مفزع من الديون الداخلية والخارجية .

ومـن المعـتاد أن يسـارع البعض إلى المناداة بضرورة المشاركة الشعبية فى الـتمويل ، ويتـرجمون هذا بفتح قنوات متعددة لإزاحة المجانية من على الطريق وإجبار أولياء الأمور على تقبل تزايد المصروفات المطلوبة .

لكنـنا نلفت النظر إلى ظاهرة لا تخفى على أحد ، نجد فيها الناس تسارع على دفـع الكثيـر ، حتـى ولو كانت قروشا قليلة لا يوجد غيرها فى جيوبهم ، وهذه الظاهـرة نجـدها فقـط فى المجالات الدينية ، وخاصة فى المناسبات ، مثل شهر رمضـان ، ونـراها فـى كل مسجد فى صلاة الجمعة حيث يكثر المبادرين بدفع تبـرعات يضعونها بغير إعلان فى الصناديق المخصصة لذلك ، فلماذا يبدون هذا التدافع للتبرع فى هذه الأحوال ، ونرى العكس ، عندما ندعوهم فى مجالات أخرى على درجة عالية من الأهمية ، ومنها التعليم ؟

لابـــد أن نعتـــرف بـــأن هـــناك أزمـــة ثقة بالنسبة لكيفية التصرف فى الأموال المجموعة ، وفضلا عن ذلك ، ألا يدفعنا هذا – على عكس التوجيهات الخارجية – أن نســـعى إلـــى ربـــط الجهد التعليمى بالدوافع الدينية ، وأن يكون للناس أنفسهم تنظـــيمهم الذى ينشئوه لجمع الأموال للإنفاق منها على الجهد المبذول على طريق الإصلاح فى التعليم ؟

**وبعد ...**

الحـــق أن عـــنوان الموضـــوع يكاد أن يكون " فخا " ، فكريا فلأول وهلة يبدو بســـيطا ســـهلا ، لكن عندما يمضى الكاتب فى الطريق ، يجد أن المطلوب منه فى الواقـــع هـــو أن يتناول معظم ما يتصل بالإصلاح ، الأمر الذى جعلنا مثل قطار " الإكسبريس " ، نكتفى بالمرور السريع على العديد من المحطات – الموضوعات – لكن ، لعل تلك الصورة المقدمة فى الورقة الحالية تدفعنا ، إلى معاودة التفكير فيها مرة أخرى بمزيد من التوسع والتعمق ، أو لعلها تدفع غيرنا إلى شئ من هذا .

# غربة جيـــــل

تعودت عند كل صلاة جمعة أن أتخفف من الزى الذى تعودنا أن نلبسه فى أعمالنا الخارجية وهو " البدلة " شتاء والبنطلون والقميص صيفا ، وألبس بدلا من ذلك جلبابا فضفاضا أبيضا وخاصة فى فصل الصيف ، حيث أشعر بأنه يقوم بشىء من عمل المروحة ، ونحن نسير على الطريق ، وفضلا عن ذلك فإن المسجد لا يبعد عن المنزل إلا بضع خطوات .

وقفت فى أحد أيام الجمعة فى صالة البيت متأهبا للخروج ، ونظرت لحفيدى الذى تجاوز السنوات الثلاث بعدة أسابيع ، حيث كانوا فى زيارتنا فى ذلك اليوم ، أنظر إليه بكل الحب والحنان ، قائلا له : " أنا رايح الجامع مع بابا يا " حسن " عشان نصلى " ، متعمدا بتكرار الإشارة إلى مثل هذا أن تترسخ فكرة الصلاة وما يتصل بها من سلوكيات فى ذهنه ووجدانه ، فإذا بى أجده مبحلقا فىّ وعلامات الدهشة ترتسم على وجهه ، من حيث ارتفاع الحاجبين واتساع حدقتى العينين ، وفتح الفم .

لم أفهم ما أدهش حفيدى ، وتصورت لأول وهلة أنه لم يفهم ما قلت ، أو لم يسمعه جيدا ، فبادرته بسؤالى : " فيه إيه يا حبيبى ؟ " فرد فى التو واللحظة : " حاتروح كده يا جدو ؟ " . لم أدرك فى البداية ماذا يقصد ، لكن تتبعى لحركة عينيه جعلنى ، وبسرعة أفهم ما يعنى ، فقد كان يتجول بعينيه ناظرا إلى الجلباب الذى ألبسه.. إنه بالنسبة إليه زى غريب ، فلا أبوه يلبسه ولا أحد فى منزله ، وجده أبو أمه لا يلبسه . صحيح هو يرانى فى المنزل أحيانا لابسا إياه ، لكن أن يخرج الإنسان به ، فهذا أمر بالنسبة إليه شاذ وغريب ، وكأنه رآنى – مثلا – أخرج بالملابس الداخلية ، أو أخرج حافيا ؟

وطوال الطريق إلى المسجد الذى لا يبعد عن منزلنا إلا بضع خطوات قليلة ، أخذت أفكر فيما يحدث لهذا الجيل الجديد من اغتراب عن كثير من مفردات ثقافتنا، فها هو الجلباب الذى كان معلما رئيسيا فى مجتمعنا نرى أجيالا لا تعرفه ، وإن

عرفته أنكرته ونظرت إليه باعتباره نشازا ، وينضم إلى قائمة من أشياء التى غربت شمسها أو على وشك الغروب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

وتذكرت فى التو واللحظة كيف حاولت أن أقنع حفيدتى مرة أن تأكل سندويتشا من الفول أو الطعمية ، فإذا بها تنفر نفورا شديدا ، ولم يفد إلحاحنا عليها فى أن " تجرب " فعسى أن تتذوقه و " تستطعمه " ، وأكثر ما آلمنى ، أن أرى على وجهها علامات الاشمئزاز و " القرف " كلما زدنا إلحاحا ، وكأننا نريد أن نكرهها على أن تضع فى فمها شيئا من القاذورات !

ومن المفارقات حقا أننى أتذكر الآن ، منذ سنوات بعيدة ، عندما كنت أجمع المادة العلمية لرسالتى للدكتوراه فى عامى ٦٦ و ٦٧ فى دار المحفوظات بالقلعة أن تعرفت على معيد أمريكى ، جاء إلى مصر ليجمع أيضا مادة علمية لرسالته التى يعدها فى الولايات المتحدة عن فترة من فترات التاريخ المصرى الحديث ، وكانت له زوجة فرنسية ، وحدث أن دعوتهما إلى الغداء فى منزلنا ، حيث كنا نسكن بالزيتون ، فإذا بهما يطلبان " طعمية " تحديدا ، وعندما جاءا وأجلستهما فى الصالون ، وبدأت زوجتى فى عملية " قلى الطعمية " وبدأت رائحتها النفاذة تملأ أجواء الشقة إذا بالضيفة الفرنسية ، تنهض من مكانها وتتبع مسار الرائحة داخل الشقة إلى أن تصل إلى المطبخ ولا تصبر حتى تنتهى الزوجة من " القلى " وتضعها على السفرة وإنما مدت يدها إلى بعض ما تم قليه وبدأت تلتهمه " من غير إحم ولا دستور " !!

وبدلا من الفول والطعمية أصبحنا نجد أن ساندوتشات الهامبرجر ودجاج كنتاكى و " السوسيس " والبيتزا ، قد اكتسحت أجيالنا الجديدة و " كيفت " أمعدتهم وأمعاءهم وألسنتهم عليها ، بينما الفول والطعمية اللذان ما أن يقالا حتى يقرن بهما فى التو واللحظة " مصرى " ، بالضبط مثلما نقرن بين الهامبرجر والأمريكى ، من " المكروهات " ، وأحيانا من علامات التخلف . وقل مثل هذا بالنسبة للكركديه والسوبيا والعرقوسوس والتمر هندى إذا قورنا بمشروبات الكوكاكولا والبيبسى والسفن أب وما شابهها ، وتتحقق مقولة مفكرنا العظيم ابن خلدون بأن

المغلوب مولع بتقليد الغالب!

والغريب أن الدراسات الطبية ، وأقوال كثيرة للأطباء وخبراء التغذية ، لا تكف عن تكرار التنبيه على ما يشكله الهامبرجر من سوء على صحة آكله بحكم المادة التى يتكون منها ،المليئة بالكثير من الدهون ، وما تحتويه المشروبات الغازية من " كافيين " يضر بالأطفال خاصة أو يعودهم عليه ، بينما الفول والطعمية ، تتميز بالرخص ، ومليئة بكل ما هو مفيد صحيا ، فقط ، تحتاج إلى تغيير أسرع للزيت الذى تقلى فيه ٠ ونفس الشىء من ناحية القيمة الغذائية بالنسبة للمشروبات الطبيعية، كالتى أشرنا إليها ٠

إن الحق الذى ينبغى أن يقال أن محلات الوجبات السريعة ، مكادونالدز ، وكنتاكى ، و البيتزا ، تتميز بقدر كبير من النظافة وحسن التنسيق واللمسات الجمالية التى يلمسها " الزبون " فى كل ركن من أركانها ، فضلا عن أجهزة التكييف ، والعمال والعاملات الذين يلبسون ملبسا موحدا وخاصا يتميز بالنظافة والجمال ، ودائما ما تتردد أنغام الموسيقى بين أرجاء المكان ، أى أن جملة العناصر المكونة للمكان " تفتح النفس " ، مهما كان ما يقدمونه ، ومهما كان ما يستنزفونه من جيوبنا !

عكس ذلك تجده فى المحلات التى تقدم وجبات مصرية شعبية وفى مقدمتها محلات الفول والطعمية ٠٠ الزيت يبدو واضحا على ملابس العاملين ، والزيت الذى يقلون فيه طال أمد استعماله حتى فاحت رائحته غير الطيبة ، مظاهر القبح تحيط بك من كل جانب ، وليست كل المحلات هى التى تجد بها موائد للجلوس لتناول " السندوتشات " ، إلا " واقفا " ، وأطباق الطورشى ، ممتلئة أو فارغة منثورة هنا أو هناك ٠ هنا لماذا لا " نقلد " المحلات الأجنبية من حيث النظام والنظافة والجمال والموسيقى والزهور والألوان المتناسقة الزاهية ، وتوفير بعض الألعاب للأطفال ، ثم نقدم مأكولاتنا الشعبية ، وخاصة الخفيفة ٠٠ الكشرى ، الفول والطعمية ؟!

لقد اختفت بالفعل كثير من المفردات الثقافية من لغة أجيالنا الجديدة حيث لم تعد

ترى أحدا يستعملها ، ولم تعد تراها فى البيوت ، ونحن لا نأسف على اختفائها ، فهذه سنة التطور ، إذ حلت محلها أجهزة وأدوات متقدمة أنظف وأكثر كفاءة فى تأدية الوظيفة وأسرع ، مثل " الكانون " و " المشنة " و " المطرحة " و " الزلعة " ، وما شابه هذا أو ذاك ، ولم يصبح الحمار وسيلة مواصلات ، وتخلى الفلاح كثيرا عن الفأس إلا فيما ندر ، والشادوف ، والطنبور ، والنورج ، والمحراث الخشبى ، ليفسح المجال لاستخدام الآلات الزراعية الحديثة ، الأسرع ، والأكثر فاعلية . ولم يعد أحد من سكان المدينة خاصة المتعلمين والموظفين الحكوميين يلبسون الطربوس ، وبالتالى اختفت صناعته والمحلات التى كانت تبيعه أو تصلحه . واختفى" السقا " واختفت معه " قرب " المياه!!

لكن هناك أشياء أخرى لا ينبغى أن تتوارى أمام التقدم التكنولوجى ، أو قل إنها ليست دليل تخلف ، إذ لم تظهر بدائل لها تكنولوجية أو متقدمة عصرية ، كهذه المأكولات التى أشرنا إلى أمثلة لها ، وكهذه المشروبات الطبيعية ، وكذلك بالنسبة لبعض الملابس وعلى رأسها " الجلباب " خاصة وأنه ما زال اللباس الرئيسى فى دول التعاون الخليجى جميعها .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن " الجينز " ابتكار أمريكى لاقى انتشارا واسعا فى مختلف أنحاء العالم ، ذلك لأنه بالفعل يؤدى وظيفة مهمة بالنسبة للابسيه ، وخاصة الصغار ، فهو أكثر تحملا " للمرمطة " و " البهدلة " التى يتعرض لها صغارنا نتيجة كثرة الحركة والشقاوة . وهو مهم لا للصغار فقط وإنما للكبار كذلك . والعنصر الثقافى الذى يثبت فعاليته يفرض نفسه على الجميع ، لكن ليس معنى هذا أن الانتشار دليل الفاعلية ، فآلة الإعلان الجهنمية نفسها أصبح لديها من الانتشار والإلحاح وصور التفنن ما يمكنها فى بعض الأحيان أن " تعمل من الحية قبة " .

ها هنا نحن لا نصرخ ألما وحزنا على هذا " الغزو الأمريكى " ، لكننا نصرخ بالفعل ألما وحزنا عندما نرى ألوان العلم الأمريكى تنتشر إلى حد ما فى بعض ملابس أطفالنا ، وما قد يستخدمونه من أشياء . إن البعض قد " يستصغر " هذه المسألة ، ويندهش أن نثيرها ونشكو منها ، لكنه لو تأمل الأمر جيدا لشعر بمثل ما

نشعر به من خطورة ، ذلك أن تعود العين عليه يسرب إلى الوجدان إلفا بشيوع ما هو أمريكى ، وانتشاره وتسيده ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، وإنما يمكن أن ينتقل إلى قيم وعادات وتقاليد وأفكار واتجاهات ، ومن ثم تبنى الموقف الأمريكى نفسه من بعض القضايا .

وهناك ما هو أخطر ، فقد وقفت فى صف المصلين يوما فى صلاة جمعة وإذا بى أجد أن القميص أو الفانلة التى يلبسها صبى يقف فى الصف الذى أمامى مباشرة مكتوب على ظهره كتابة عبرية !! وأرجو من القارىء ألا يتهمنى بالتعصب العرقى أو الطائفى أو أننى ضد ما يسمى بالسلام .. إن إلقاء السلاح والنزوع إلى السلام لا يعنى بالضرورة أن أفتح الباب على مصراعيه لمثل هذا ، ولنتعامل بالمثل ، فهل هؤلاء الناس يشجعون ما ينتمى ويدل على ثقافتنا ؟ وهل هم يتخلون عن تعصبهم ؟ إنهم يعلمون ، حتى الآن ، أبناءهم كل ما يتصل بتاريخهم وثقافتهم وتراثهم ويحرصون الحرص كله على تعليمهم الاعتزاز بكل ما هو يهودى ، والابتعاد بقدر الإمكان عن كل ما هو عربى عامة ومسلم خاصة . بعد الانتهاء من الصلاة ، حادثت الشاب الصغير قائلا له أن دخول هذا الملبس اليهودى ساحة المسجد لا يصح ولا يجوز من الناحية الدينية الإسلامية ، لم أقل إنه حرام ، وإن كنت فى قرارة نفسى أعتبره كذلك ، لكنى ، لأننى لست عالم دين ، اكتفيت بالتعبير العام بأنه مكروه ، قائلا : يا بنى أنت تردد مع كل المصلين داعيا الله عز وجل : " اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليه ولا الضالين " ، فهل أصحاب هذه اللغة من الذين أنعم الله عليهم أم هم من الضالين ؟ !!

إن المسألة هنا ليست مسألة أكل وشرب ولبس ، ولكنها جزء هام وأساسى من نسيج الثقافة يشكل سلوكا يوميا لدينا فإذا انتزع مثل هذا العنصر من نسيج ثقافتنا استتبعته أجزاء أخرى ، وهو الأمر الحادث بالفعل ، فأبناؤنا طوال سيرهم فى الشارع أصبحوا لا يعرفون كلمة " بقال " التى أصبحت غريبة ، وإنما " سوبر ماركت " ، حتى هذا المحل الصغير الذى يقتصر فى بضاعته بالفعل على ما يتصل بالبقالة ، أصبح يسمى نفسه " سوبر ماركت " ، وإذا تواضع وكان "

حقانيا " قال " مينى سوبر ماركت " ،ولم يعد أبناؤنا يرون كلمة " صالون حلاقة " وإنما يرون دائما " كوافير " ، رجالى أو نسائى ، بعد أن كنا لا نستعملها إلا بالنسبة للنساء ، وأصبحوا يرون " مول " ، أما كلمة " مركز تجارى " ، فقد صارت غريبة على أعينهم وعلى أسماعهم ٠٠ وهكذا فى معظم الأسماء ٠

إن دولة مثل فرنسا ، وهى ركن أساسى ومهم فى منظومة الدول والحضارة الغربية ، ومع ذلك فهى حريصة حرصا ما بعده حرص على اللغة الفرنسية باعتبارها هى اللغة القومية ، ومن هنا أصدرت قانونا يحرم استخدام الأسماء غير الفرنسية وخاصة على المحلات المنتشرة فى الشوارع ، باعتبار هذا الانتشار يؤدى إلى أن تصافح عين الأطفال خاصة ، والكبار طبعا ، اللغة المكتوبة به الأسماء ، إن كانت هى القومية ، تنامى الاعتزاز بها والانتماء إليها ، وإن كانت أجنبية اتجه القلب والعقل إلى قبلة أخرى ليست هى قبلة الأمة ولا هى بالتالى قبلة الوطن ٠

ولأن مفردات الثقافة نسيج متكامل يرتبط بعضه ببعض ، فإن الانغماس الدائم ، والتنفس اليومى لمناخ يشيع فيه مثل هذا الذى سقنا أمثلة له ، لابد أن يجر معه العديد من معايير التفضيل والاستبعاد ، بحيث نحب ما يحبه أصحاب الثقافة الأخرى ونكره ما يكرهونه ٠ ورب سائل يبادرنا بقوله : وما الضرر فى ذلك ما دام أصحاب هذه الثقافة هم الذين يحتلون قمة التقدم ؟ وأبسط رد على هذا أن نؤكد أن الثقافة طريقة حياة بالدرجة الأولى ٠٠ هى نبت ظروف ومتغيرات ومجموعة طويلة من الخبرات المتراكمة التى أنتجها أناس بعينهم ، بحيث تشكل فى مجموعها ما يمكن تسميته بسمات الشخصية القومية ، والتى يستحيل أن تتكرر بعينها ، وأن يتصور أبناء بلد أنهم بتقليدهم لبعض عناصر ثقافة بلد آخر ، فإنهم بذلك ينهجون نهجه المتقدم ويصبحون مثله ، وهم كبير ، بدليل أننا نعجز عن أن نأخذ بعناصر أخرى تتصل بالتقدم التكنولوجى والعلمى ، وبالديموقراطية السياسية ٠

إن الانسلاخ عن " جلد الشخصية الذاتية " يستحيل أن يكون مقدمة ناجحة للبس جلد شخصية أخرى ، وإنما النتيجة أن نكون كالمنبت ، لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، أو كما يقولون فى ثقافتنا الشعبية : مثل تلك التى رقصت على السلم لا اللى

فوق شافوها ولا اللى تحت شافوها ، وهاهى تركيا مثال واضح ، هل نستطيع أن ننسى ما فعله أتاتورك الذى استعمل كل ما يمكن تصوره من ترغيب وترهيب فى سبيل " تغريب " تركيا ،سعيا منه أن يجعلها جزءا من الغرب ، فماذ كانت النتيجة بعد أكثر من سبعين عاما ؟ ما زالت تركيا تقف على الباب الأوربى تكاد تستجدى ، والأوربيون مستمرون فى النظر إليها باعتبارها ما زالت تحمل مظاهر التلوث الشرقى الإسلامى ( كذا !!) ، وإذا بملايين من الأتراك يهرعون بأنفسهم إلى واحة الثقافة الإسلامية يستظلون بظلالها ٠

والحمد لله أن مصر لم تتعرض لما تعرضت له تركيا ، إذ لم يجرؤ زعيم ما أن يفعل ما فعله أتاتورك ، لكن هناك كتابا ومفكرين فى بلادنا ، يسعون إلى شىء مما سعى إليه أتاتورك فى تركيا ، ومعظم القوى المهيمنة لا تحب الآن أن تظهر على المسرح بنفسها بطريقة مباشرة ، وإنما هى تستقطب نفرا من الكتاب والعلماء والخبراء والمثقفين يتبنون وجهة نظرها ويروجون لها فتكون أكثر إقناعا بحكم صدورها من واحد من أبناء البلد ، وخاصة إذا كان ذا شأن كبير فى عالم الفكر والثقافة والعلم والإعلام !! وهذا يلقى تبعة كبيرة على الآباء والأمهات أن يحموا أبناءهم من كل هذا ، ويلصقوهم بينابيع موروث الأمة ، على ألا يفهموا من هذا حتمية الرجوع إلى القديم ، فالحياة فى تطور دائم لابد من متابعته ، وهناك كثير من القديم يجب أن يوضع فى المتحف ٠٠ إن المسألة تتطلب تفكيرا ناقدا واختيارا وانتقاء ووعيا بصيرا ، فليس كل قديم بال ، ولا كل جديد عظيم ، وأيضا ليس كل قديم مقدس ، ولا كل جديد يخيف ويحذر منه ٠

# الحشاش والسكير !

من أشد ما يؤلمنى حقا وأنا اشاهد حوارا بين طرفين أن تتدنى المناقشة إلى هذا المستوى الذى يبعد عن جوهر القضية موضع المناقشة لتغوص فى هوة المهاترات الشخصية . أقول هذا بعد أن شاهدت جزءا من هذا البرنامج المثير الشهير ( الاتجاه المعاكس) لهذا المذيع اللماح د.فيصل القاسم على قناة الجزيرة وكان بين اثنين من المصريين ، أحدهما ناصرى والآخر على العكس من هذا .

ومن حق كل إنسان بطبيعة الحال أن ينقد التجربة الناصرية ، فعبد الناصر بشر يخطىء كما يخطىء كثيرون من القادة والزعماء ، لكن هناك فرقا شاسعا بين تناول جوانب تخضع لنقد يقوم على المناقشة الهادئة بأسلوب علمى وأرقام وتحليلات ، وبين أسلوب أقرب إلى أن يكون سبا وشتما .

فمن ذلك على سبيل المثال ، عندما جاء حديث عن المشير الراحل عبد الحكيم عامر أن يصفه طرف من طرفى الحوار بأنه كان حشاشا ! آلمنى أن يطلق هذا الوصف على قائد سابق للجيش المصرى ، مهما كان رأينا فيه واختلافنا معه ، من خلال قناة فى برنامج له ما نعرف من الذيوع والانتشار ، وليس معنى هذا دعوة إلى المداراة على أخطاء وقعت ، فقد كان يسعدنى جدا أن أسمع عن تنبيه على أخطاء عسكرية معينة وبرهنة على استحقاقها لوصفها بالخطأ ، وما كان يمكن أن يكون من بدائل فى ظل الظروف المتاحة ، أما أن تكون التهمة هى أن الرجل كان حشاشا فهذا أدخل فى باب المهاترة والسب . لقد كانت لعبد الحكيم عامر أخطاؤه القيادية والعسكرية والسياسية ، مفروض أن تكون هى موضع مناقشة إذا كنا نريد نقاشا علميا وحوارا نقديا .

إن لكثير من القادة والزعماء حياتهم الشخصية التى قد لا تخل من ثغرات .. وهل ننسى ما اتضح لنا من قراءة مذكرات سعد زغلول أنه كان مدمنا للعب القمار؟ فإذا أردنا تقييما لزعامته وقيادته لثورة ١٩١٩ وأدائه السياسى فهل يكون من الصواب أن يقفز أحد ليقول أن هذا الرجل كان مقامرا ؟ ولو فتشنا فى الحياة

الشخصية لكثير من القادة العرب فسوف نجد منهم من هو " زير نساء " ، ومن هو مقامر ، ومن هو مرتش ، بل ومن هو عميل ، ومن هو كذا وكذا . وعلى الرغم من أن كل هذا وما ماثله ، يعد انحرافا أخلاقيا ، فإننا لو رتبنا هذه الانحرافات فى ترتيب تنازلى من حيث الخطورة فسوف نجد أن من يتعاطى الحشيش هو الأقل خطورة ، وكذلك إذا قورن بما أصبح متداولا بكل الأسى والأسف فى أيامنا هذه من المواد المخدرة !!

ومعظمنا يعلم علم اليقين أن تناول " الويسكى " عادة اجتماعية عامة ومشروب " رسمى " فى كل بلدان الغرب ، وكثير أيضا من بلدان الشرق ، فهل رأينا أحد يكتب أو يذيع أن رئيس الجمهورية فلان ، أو القائد العسكرى علان يستحق الإدانة لأنه يشرب الويسكى ؟ ومعرف عن غير المأسوف عليه " يلتسين " الذى رأس روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، أنه كان يكاد لا يفيق من السكر من كثرة تناوله للويسكى ، وأشار كثيرون لهذا ، لكن لم يكن هذا مبررا لأحد لأن يطعن فى قيادته لروسيا إلا من حيث جوانب أخرى لا علاقة لها بالويسكى .

ولا ينبغى أن يُقال أن هذا فى بلاد الأجانب مما لا يجوز القياس عليه عندنا ، لكننا نؤكد أن هناك عددا غير قليل فى بلادنا من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال والفنانين يفعلون نفس الشىء . أقول هذا ليس دفاعا عن هذا المشروب اللعين أو غيره ، فنحن نؤمن بوجوب تحريمه ومحاربته وعدم السماح به بأى صورة من الصور ، وإنما اضطررنا لهذا الحديث للمقارنة وبيان هذا التهافت فى مستوى المناقشة عندما تتردى إلى هذا المستوى المشين!

# نظرية المؤامرة ..مظلومة !

فى سلسلة افتراءاتهم المكشوفة ، حاولت جريدة الصنداى تايمز أن تقدم دليلا " مضروبا " يتصورون بمثله أن يؤكدوا على خرافة المسئولية الشخصية لطائرى الطائرة المصرية المنكوبة* ، ولا بأس عندهم من الرجوع إلى ما يزيد على ربع قرن ، إذ تنسج الصحيفة العجوز روايات عن حربى ٦٧ و٧٣ وكيف أنهما أصابتا البطوطى ( قائد الطائرة ) باضطرابات نفسية عميقة وخاصة عندما نجحت إسرائيل ( كذا ) فى إسقاط عدد كبير من سربه ، واستشهد عدد كبير من زملائه ، وهى رواية ساذجة غبية ، وإلا ، فقل لى بربك ، كيف استطاع هذا الرجل الشهيد أن يشارك طوال ست وعشرين سنة فى الطيران ، ولا تظهر " عقده " المزعومة إلا فى آخر ١٩٩٩ ؟ وكيف لم يلاحظ هذا عليه رؤساؤه وزملاؤه طوال هذه السنين الطويلة ؟

ويلحق بهذا ، هذه التهمة الشهيرة ، والتى لم تبرز إلا منذ الثمانينيات ، وهو أمر له دلالته السياسية ، وإن كان هذا ليس وقته ، تحاول أن تلصق بالبطوطى ما يسمونه بتهمة " الأصولية " ، فيرسلون صحفيين يسألون معارفه وأقاربه عن تردده على المساجد ، وتدينه ، ولم لا ؟ أفلا ننظر نحن فى بلادنا العربية إلى المتدين اليوم نظرة شك باعتبار التدين الإسلامى ( فقط ) هو التربة التى تنبت العنف والإرهاب ؟ إنهم يربطون هذا أيضا بتلك النزعة التى عمت عددا كبيرا من العاملين على طائرات مصر للطيران بمنع الخمور عليها !

إن هذا إن دل على شىء فإنما يدل على الجهل الغربى عامة والأمريكى خاصة الفاضح بطبيعة الشخصية المصرية التى تحرص على التدين منذ آلاف السنين ، وقبل ظهور الأديان السماوية ، وأن التدين فى الوعى المصرى يعنى الثقة بالخالق

---

* تعليقا على حادث الطائرة المصرية التى ضربت بعد إقلاعها من مطار جون كينيدى بنيويورك

، والـتفاؤل لأن الإيمـان بالحساب الإلهى يعين المتدين على تحمل ما يواجهه من مشـاق وآلام ٠ وهـم يجهلـون طبيعة الثقافة الإسلامية ، ففى كل خطوة يخطوها المسـلم لا يكف عن الدعاء ، وهناك " سنن " نبوية تشير بأدعية مخصوصة لكل موقف من المواقف : السفر خاصة ، تناول الطعام ، استقبال مولود ، توديع شخص ٠٠ وهكـذا ، والشخص الحريص على الالتزام بهذه السنن هو شخص متدين يؤمن بالله ويثق فى عدله وحسابه ٠

وعلى العكس مما يروجونه فإن سجل طيارى الطائرة يضم ما هو مشرف ويبعث على الفخر ، وفق ما نشر فى تقارير صحفية " فالحبشى " عمل فى مصر للطيران منذ ١٩٦٣، وقام بعدد من الساعات بلغت ١٤٣٨٤ ساعة ، منها ٦٣٦٢ ساعة على نفس طراز البوينج ٧٦٧-٣٠٠ ، وعمل على هذا النوع منذ ١٩٨٣ ٠ أما " البطوطى " ، فنضلا عن خبرته السابقة فى القوات الجوية المصرية ، عمل فى مصر للطيران منذ ١٩٨٧ ، أى ١٢ عاما ، بلغت ساعات طيرانه ١٢٥٣٨ ساعة ، منها ٥٢٠٢ ساعة على نفس الطراز ٠

إن هناك تقارير تشير إلى أن طائرة أمريكية حديثة مزودة بمعدات فائقة المستوى التكنولوجى قد توجهت إلى منطقة سقوط الطائرة المصرية عقب سقوطها حيث استطاعت أن تلتقط تلك الإشارات التى تنبعث من الصندوقين الأسودين ، وأن من المرجح أنه تم انتشال الصندوقين والعبث ببعض محتوياتهما ، ثم إعادتهما إلى قاع المحيط ، ذلك أن هناك خطرا كبيرا لابد أن يحدث إذا تم الكشف عن الأيدى الحقيقية وراء ما حدث ، وخاصة بالنسبة لبعض القوى التى تحرص الولايات المتحدة على أن تظل بعيدة تماما عن الموضوع ، لكن الحس المصرى العام ، يحدس الفاعل الحقيقى !

إنه ما من مرة ونشير فيها إلى أصابع إسرائيلية أو أمريكية وراء بعض ما يحدث ، حتى تنبرى أصوات برفع سيف نظرية المؤامرة على الرقاب ، على أساس أن العرب عموما مغرمون بتصور " آخر " يكمن وراءهم يدبر المؤامرات، حتى يعفى نفسه من التفكير الجاد والبحث العلمى فيما يواجهه من أزمات ، وأن

هذا مظهر من مظاهر العقلية المتخلفة التى تنزع غالبا إلى إلقاء المسئولية على سبب خارجى ، لأن صاحبها يخشى من مواجهة نفسه بالتقصير والعبث والإهمال ، بل وتعفيه كذلك من التخطيط للمستقبل والتحسب لما يمكن أن يقع أو يتكرر ما دام السبب خارجيا .

إننا لا نستطيع أن ننكر هذا التحليل تماما ، لكننا فى نفس الوقت لا نستطيع أن نقبله دائما ، فنخشى أن نبحث عن مؤامرة وراء ما يحدث ، ومنذ وقت قريب ، وأثناء محاضرة " ساحر الكلمة " محمد حسنين هيكل ببيروت بمناسبة تكريمه لفوزه بجائزة جمال عبد الناصر، عرض لهذا السيف المسلط ، ألا وهو " نظرية المؤامرة " أثناء حديثه عن العدوان الثلاثى ٥٦ ، فقد عرض لتعريف قاموس " أكسفورد " الكبير للمؤامرة باعتبارها " اتفاقا غير معلن بين طرفين أو أكثر للإضرار بمصالح أو أمن طرف غيرهم " ، وذلك نص ما حدث تماما ، واتصالا بذلك ، فإنه يصعب تجاهل وثائق أمريكية تكشف أن رؤساء أمريكيين أصدروا أوامر بقتل رجال مثل " محمد مصدق " فى إيران ، و" سوكارنو " فى إندونيسيا ، و " كاسترو " فى كوبا ، وجمال عبد الناصر فى مصر ، و" لومومبا " فى الكونغو ، و" القزافى " فى ليبيا .. وهكذا .

لكن مع إيماننا بصلاحية نظرية المؤامرة فى تفسير بعض ما يحدث لنا إلا أننا نوجب أهمية أن نُدخل أنفسنا كذلك فى دائرة المسئولية ، فعلى فرض أن السبب " خارجى " ، فإن مسئوليتنا تكمن فى كيفية إتاحة الفرصة لهذا السبب الخارجى أن يفعل فعله ، ومسئوليتنا تكمن كذلك فى تقصيرنا عن عدم وضع هذا دائما فى الحسبان ، وعلى سبيل المثال : كيف نجمع مثل هذا العدد من خيرة ضباط قواتنا المسلحة على طائرة واحدة ، خاصة ونحن لنا تجربة مريرة سابقة ، تمثلت فى تحطم طائرة الراحل أحمد بدوى ومجموعة من كبار قيادات القوات المسلحة ؟

إننا نذكر بهذه المناسبة أن مؤلفا أمريكيا هو " لوثروب ستودارد " كان قد ألف كتابا عن " حاضر العالم الإسلامى " ترجمه " عجاج نويهض " إلى العربية ، وكتب له " الأمير شكيب أرسلان " عدة فصول إضافية وحواش مستفيضة ، عام

١٩٢٥ ، وكان مما أشار إليه أن الأوربيين ( حيث لم تكن الولايات المتحدة قد ظهرت بعد كقوة مهيمنة ) منذ الحروب الاستعمارية الأولى المسماة بالحروب الصليبية ، وفيما بعدها بقرون ، حريصون الحرص كله على أن تكون منطقتنا العربية الإسلامية تحت أقدامهم ، وفى سبيل ذلك لا يتورعون عن أى عمل مهما بلغ من الخسة والبشاعة والنذالة ٠

ومن ذلك ما ذكره شكيب أرسلان من ذبح ٧٠ ألف عربى مسلم فى المسجد الأقصى عندما فتحوا القدس وقت هذه الحروب ، وكذلك نجاحهم فى استئصال المسلمين من الأندلس ، وصقلية وجنوبى فرنسا ٠ ورصد شكيب أرسلان ما يقرب من " مائة مشروع " غربى لتقطيع أوصال الدولة الإسلامية قبل أن تنهار دولة الخلافة على يد أتاتورك عام ١٩٢٤ بسنوات طويلة ٠ ترى ، لو كان مفكرنا ما زال على قيد الحياة ورأى ما حدث لأرض فلسطين ، وهذا المسلسل المستمر فى البوسنة والهرسك ، ثم كوسوفا ، فأندونيسيا فأرض القوقاز ، وما قبل ذلك من حروبى ٥٦، ٦٧ ، وما خفى كان أعظم ، فماذا كان سوف يكتب وبماذا كان سيفسر ؟

إن كل ما حولنا يصرخ بالمؤامرات التى لا تنتهى ، فلا ينبغى أن يُخوفنا البعض عندما نستند إلى هذا فى تفسير السلوك الغربى عامة والأمريكى خاصة نحونا !

# الوعى بالتاريخ وعى بالذات

لعل البعض منا يذكر أحد الأفلام المصرية القديمة التى كان بطلاها أحمد سالم وليلى مراد ، وكيف أن أحمد سالم عندما أصيب فى حادث قطار فقد ذاكرته ، فإذا به بناء على هذا ينسى كل ما يتعلق بشخصه ، وكأنه قد ولد ليبدأ بناء شخصية أخرى . وهذه القصة نراها تتكرر فى كثير من الأفلام والمسلسلات ، نظرا لما يمكن أن تتيحه من ثراء فى الأحداث والمفارقات والمفاجآت .

والذى تشير إليه مثل هذه الأحداث أن الإنسان ، إذا كانت له شخصيته الفيزيقية التى نراها أمامنا ممثلة فى الطول والحجم والوزن واللون ومختلف مكونات الجسم الإنسانى ، فإن له كذلك " شخصيته " النفسية والاجتماعية التى تشمل حصيلة تفاعل كل ما اكتسبه ومر به من خبرات طوال حياته ، من قيم وعواطف، وانفعالات واتجاهات ومعلومات ومفاهيم ومهارات ، مما تختزنه الذاكرة ، فيترك " بصمة " على الشخصية ، وهذه " الشخصية " المكتسبة هى التى تجعلنا نميز بين شخص وآخر ، وبالتالى فهى تمثل " الذات " 0فإذا ما فقد الإنسان ذاكرته فقد شخصيته ، أى فقد ذاته وأصبح إنسانا آخر على الرغم من استمرار حمله لشكله الفيزيقى الجسمى المعروف .

الشىء نفسه يحدث بالنسبة للأمم والشعوب ، فكل أمة لها " مسرح " طبيعى ، يمثله السطح والمناخ والموقع والأصول العرقية ، مشكلا الشكل الفيزيقى للأمة ، لكن حصيلة ما تمر به الأمة من أحداث وتفاعلات وعلاقات وتجارب وما تنتجه أو تستهلكه من أشياء ونظم ، وما تبدعه أو تستعيره من أفكار وآراء ، وما تستخدمه من لغة وتعتنقه من عقائد ومذاهب ، كل هذا وغيره ، هو الذى يشكل شخصية الأمة بحيث تستطيع أن تميز بين إنسان وآخر فتقول : هذا إنجليزى ، وذاك عربى، وهذه فرنسية وتلك أمريكية ، بقدر ما يعكسه كل منهم من سلوك وطريقة تفكير تنتمى إلى شخصية أمة بذاتها .

من أجل هذا حرصت مختلف الأمم والشعوب على الاهتمام بتاريخها باعتباره

مستودع مكونات شخصيتها وذاتيتها ، معتبرة أن التفريط فى هذا التاريخ يكون تفريطا فى الذات القومية ، وإذا فرطت أمة فى ذاتها القومية ، لم يعد لها ما تبقى عليه ، وصارت مستباحة لكل قوة تستطيع أن تهيمن عليها وتسيطر .

بل إن تأملا بسيطا فى بعض الكتب المقدسة ، تظهر لنا مدى الاهتمام الواسع بأن تحيط الأجيال المتلاحقة علما بأهم الأحداث والخبرات التى مرت بسابقيها ، ولعل أسفار العهد القديم من أبرز الأمثلة على ذلك ، ونفس الشىء بالنسبة للقرآن الكريم الذى كان حريصا حرصا واضحا على أن ينبه الناس إلى أن ينظروا كيف كانت عاقبة الأمم الغابرة ، إيمانا وتأكيدا منه على أن الوعى التاريخى له دوره الذى لا ينبغى أن يستهان به فى حسن الإدراك وعمق الفهم واستقامة السلوك .

وعندما يصاب إنسان باضطراب نفسى أو تجابهه مشكلة أو مشكلات نفسية حادة ويذهب إلى طبيب نفسى ، نجد هذا الطبيب يسعى إلى أن يسمع من المريض كل ما يتصل بالخبرات التى سبق أن مر بها ، وبالقدر الذى ينجح فيه فى المعرفة بمثل هذه الخبرات ، وبالقدر الذى يكون فيه المريض صريحا وصادقا فيما يقول بالقدر الذى ينجح فيه الطبيب فى التشخيص ومن ثم فى العلاج .

وهنا أيضا نجد أن نفس الشىء يحدث بالنسبة للأمة فى مجموعها ، فهى إذ تواجه مشكلات ، وهى إذ تواجه تحديات ، تجد لزاما عليها أن تعى ما مر بها من تاريخ ، لا لتغرق فيه وتذوب ، وإنما لتسحب منه تلك الخيوط التى نسجت وضعا حاضرا ، ولتستعين بها فى نسج خيوط المستقبل فى شكل جديد وفى تنظيم آخر مبتكر .

ولو نظرنا إلى تلك الجارة " غير العزيزة " ، إسرائيل ، فسوف نجد أنها من أكثر شعوب العالم انشغالا بتاريخها ، فاسمها نفسه له أصله التاريخى ، والشكل الذى يتخذه علمها ، بل إن قيامها نفسه على أرض فلسطين العربية إنما يستند إلى دعاوى تاريخية يزعمونها ، وفى كل برامج التعليم نجد التراث اليهودى هو قلب التعليم ، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأنهم يعلمون كذلك أحدث ما وصلت إليه الإنسانية من معارف ومعلومات ، فهل يمكن لنا أن نقول أنه هذا التوظيف

الذكى للتاريخ هو أحد أسباب ما أصبحوا - للأسف الشديد – يتميزون به من سبق نوعى فى الكثير من الأمور ؟

لكن الوعى التاريخى إذ يكون له هذا الدور الخطير فى بناء الشخصية القومية ، أصبح هدفا من قوى البغى الداخلى والخارجى من أجل " تزييف " الذاكرة القومية ، وبالتالى العمل على تطويع الأمة والسيطرة عليها ، فالحكام الطغاة دائما ما يحرصون على محو كل ما يتعلق بالكفاح الشعبى والثورات الوطنية ، وإظهارها على عكس ما كانت ، وهل يمكن أن ننسى كيف صورت الثورة العرابية بأنها " هوجة عرابى " ، وأن عرابى وزملاؤه كانوا " عصاة " ؟ وهل نستطيع أن ننسى أن تعليم التاريخ قبل ثورة يوليو كان يركز أكثر على ما يتصل بالغرب ، ويبدى اهتماما قليلا للغاية بالتاريخ العربى ؟

وقل مثل هذا على معظم ما يتم تدريسه من تاريخ فى الأمم " المأسورة " سواء على يد مستبد من الداخل أو مهيمن من خارج ، فى صورة صريحة علنية ، أو فى صورة خفية مستترة ، فما من عهد إلا ويكثر من الحديث فى كتب التاريخ عن إنجازاته وأن فترته فترة لم يسبق لها مثيل ، ويهيل التراب على كل أو معظم ما أنجزه سابقوه ، وخاصة السابق مباشرة ، وما زلنا نذكر ، مثلا ، كيف أن أجيالا تخرجت من مدارسنا دون أن تعلم أن " محمد نجيب " كان أول رئيس للجمهورية، بعد إسقاط الملكية وحكم أسرة محمد على .

ولعلنا بعد هذا فى حاجة إلى جولة سريعة فى كتب الدراسات الاجتماعية التى يتعلم منها أبناؤنا تاريخ بلادهم وتاريخ شعوب وبلدان أخرى ، وذلك عبر صفوف مرحلة التعليم الأساسى بصفة خاصة عبر سنواتها الثمان ( كان هذا قبل عودة السنة السادسة للتعليم الابتدائى ).

وأبرز ما استوقفنا فى هذه القضية أمران :

أولهما ،أن دراسة التاريخ ، لم تأت فى صورة مقرر مستقل ، وإنما جاءت مع " الجغرافيا " فى كتاب واحد عن " الدراسات الاجتماعية " ، والمنطق الذى يكمن وراء هذا ، القول بأن تلميذ فى هذه السن المبكرة لا يعى كثيرا الحدود القائمة بين

الأنساق المعرفية ، وأن من الضرورى أن تقدم له المعلومات فى صورة " تكامل " بين المعارف المتقاربة ، لكن التكامل لا يقف عند حد التجاور المكانى بين دفتى كتاب ، وإنما هو صيغة يمكن أن نرى فيها المعارف " تتضافر " بحيث تقدم للقارىء فى صورة نسيج واحد ، لكن الذى حدث هو أن " التجاور " المكانى بين دفتى الكتاب هو الذى حدث بالفعل ، وخاصة فى كتب الصفوف من الخامس الابتدائى حتى الثالث الإعدادى ، وعلى سبيل المثال ففى كتاب الصف الخامس وجدنا وحدات عن البيئات الزراعية والصناعية والساحلية ، وترجمات عن بعض شخصيات التاريخ الفرعونى والإسلامى ، فما علاقة هذا بذاك ؟ وفى كتاب الصف الأول الإعدادى ، جمع الكتاب بين جغرافية مصر وتاريخها الفرعونى ٠٠ وهكذا

وفضلا عن ذلك فإن تقديم المعارف التاريخية فى كتاب واحد مع المعارف الجغرافية ، قد بخس التاريخ حقه ، فإذا به يتضاءل من حيث الحجم إلى عشرات من الصفحات مما يقل عن أصابع اليد الواحدة ، مع علمنا بأن التعليم الأساسى وظيفته بالدرجة الأولى أن يقدم لأبنائنا " أساسيات المواطنة " ، ومن المعروف أن التاريخ هو أحد هذه المقومات الأساسية ٠

ثانيهما ، تأخير تعليم التاريخ أربع سنوات كاملة ، فهو لم يوجد وجودا ملموسا إلا فى الصف الخامس ، وما وجد فى الصف الرابع ، كان طفيفا للغاية وشكليا جدا، وبالطبع فهناك وجهة نظر يستنّد إليها فى هذا ، على أساس أن التلميذ قد لا يستطيع استيعاب الحقائق التاريخية بحكم ما تتسم به من تجريد ، إلا فى سن متأخر نسبيا ، ومثل هذا المنطق مردود عليه بأن هناك أشكالا وصورا لتعليم التاريخ لا يجهلها الخبراء بطبيعة الحال ، فمن الممكن أن تقدم المعارف التاريخية فى صورة قصصية ، ونحن نعلم أن الصغار – بل الكبار كذلك – مولعون بسماع القصص والحكايات ، وبالتالى يمكن تعليم التاريخ للأطفال فى سن مبكرة للغاية ٠

فى كتاب الصف الرابع الابتدائى ( طبعة ١٩٩٩/٩٨ ) وجدنا أن عنوانه ، بجزئيه ، للفصلين الدراسيين الأول والثانى ( محافظتى جزء من مصر ) ما يخص المعلومات التاريخية فى الجزء الأول ، يوجد فقط فى الصفحات من ٣٧ –٤٠ ،

هل يعقل هذا ؟ بل وفى صورة معلومات مبتورة من سياقها ، تجىء جافة ، فهذه عبارة لا تزيد على القول بأن صلاح الدين الأيوبى بطل موقعة حطين ، مثلا ، ماذا تعنى هذه المعلومة المعزولة عن سياقها ولم يسبق للطالب أن عرف عنها شيئا قبل ذلك ؟ وفى جدول عن بعض الشخصيات تجىء أسماء لا نريد أن نبخسها حقها، لكن أن توضع فى جدول باعتبارها شخصيات تاريخية ، فهذا غلو لا يصح ، كأن يوضع اسم المهندس مشهور أحمد مشهور مع محافظة الإسماعيلية ، وأحمد عطية الله مع محافظة أسوان ، إن فى هذا توسيعا لمعنى " الشخصية التاريخية " يوقعنا فى مأزق معيار الاختيار .

والشىء الملفت للنظر حقا أن نجد صورة فى ص ٣٧ تصف " لحظة رفع علم بلادنا الحبيبة على أرض سيناء بعد تحريرها فى أكتوبر سنة ١٩٧٣" إذ لابد أن يتساءل الطالب : تحريرها ممن ؟ هل يظل أبناؤنا إلى الصف الثالث الإعدادى دون أن يعلموا شيئا عن الاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، فضلا عن " اغتصاب " الأرض العربية فى فلسطين ؟

كذلك نتساءل : هل يكون أول تعرف لأبنائنا على التاريخ يكون من خلال جدول كبير كما نرى فى الجزء الثانى من الكتاب ، ص١٧ عن محافظات مصر وتاريخ العيد القومى لكل منها ، والمناسبة الخاصة بهذا العيد القومى ؟ أليست هذه صورة جافة لا تقوم على " الفهم " وربما تتطلب " حفظا " ؟ ألا يؤدى هذا الشكل إلى بذر انطباع غير طيب لدى التلاميذ عن التاريخ ؟

وفى كتاب الصف الخامس ( طبعة ١٩٩٩/٩٨) وجدنا الجزء الخاص بالتاريخ فى الفصل الدراسى الأول لا يتجاوز ١٦ صفحة ، وفى الفصل الدراسى الثانى ١٧ صفحة وكلها عن شخصيات تجىء فى صورة تعزلها عن سياقها التاريخى ، مع أن الطالب سوف يدرسها مرة أخرى فى صفوف المدرسة الإعدادية ، فى مثل هذا السياق ، ولا ندرى معنى لهذا التكرار مع هذا الشح الواضح من حيث " الكم " المخصص للتاريخ فى كل عام ؟ ويثور التساؤل مرة أخرى عن " المعيار " الذى استند إليه فى اختيار هذه الشخصية وتلك ؟ ولماذا يكون الاختيار دائما للزعماء

السياسيين والحكام ، ولا يختار علماء وأدباء ومفكرين وفنانين ؟ ألسنا نكرس بهذه الصورة ذلك التفسير الذى يرى فى حركة التاريخ نتيجة لجهد الأبطال وحدهم ، فيقل تقدير الأبناء لجهد الجموع الشعبية والمتغيرات المجتمعية ؟

فإذا جئنا إلى كتاب الصف الأول الإعدادى فسوف نجد صورة أخرى متكررة من صور قلة التقدير للتأريخ ألا وهى هذا الوزن الكمى القليل ، والذى يتبدى فى ما يقرب من ٦٠ صفحة من مجموع ١٣٨ صفحة كعدد كلى للكتاب ، ويقل هذا الوزن إذا تذكرنا كم الصور الموجودة ، والبنط الكبير للكتابة ، وإن كانت هذه الصور وهذا البنط الكبير مما هو ضرورى لكتاب مقرر على تلاميذ صغار ٠

وموضوع هذا الكتاب هو تاريخ مصر فى العصر الفرعونى ، ثم فى العصرين اليونانى والرومانى ٠ فما يستوقفنا هنا هو ما جاء خاصا بظهور المسيحية ودخولها مصر ، حيث نجد أن ما هو مدون يقل عن صفحة واحدة وهو الأمر الذى لا يصح ولا يجوز ونحن ندرك ونردد دائما بأن الأقباط جزء أساسى من النسيج المصرى ، فهذه المساحة القليلة للغاية لا يتاح فيها للتلميذ أن يعلم شيئا عن الحقبة القبطية فى التاريخ المصرى ٠ والأهم من ذلك أنها تخلو من تحديد تاريخ وقائع وأحداث هامة ، فالكتاب يشير إلى انتقل المسيحية إلى مصر على يد القديس مرقص دون أن تبين تاريخ الفترة التى عاشها ، وأى نبذة عن هذا القديس ٠٠ وهى تشير إلى فترة الاضطهاد الدينى فى عهد دقلديانوس دون أن تحدد تاريخها ٠ وتتم الإشارة إلى إعلان المسيحية دينا رسميا للإمبراطورية الرومانية ، وبالتبعية مصر ، دون تحديد تاريخ ذلك ٠٠ وهكذا ٠

وكل صف دراسى نلاحظ أن هناك كتابين ، ، حيث يخصص واحد لكل فصل دراسى ، إلا فى الصف الأول الإعدادى ، فالكتاب واحد لكلا الفصلين ، فما الذى يحكم عملية تخصيص كتاب لكل فصل دراسى أو عدم هذا التخصيص ؟ !

ويستمر مسلسل التقليل من الوزن النسبى للتاريخ فى كتاب الصف الثانى الإعدادى ، الفصل الدراسى الأول ، فيصل ما خصص له إلى ٣٧ صفحة من ٩١ صفحة ، بحيث تفوز الجغرافيا دائما بنصيب الأسد ، والمقرر هنا عن التاريخ

الإسلامى ٠

أما كتاب الفصل الثانى فى نفسس الصف فحسنا أن يتم التركيز فيه على مظاهر الحضارة الإسلامية بحيث لا يجىء التاريخ دائما تاريخا سياسيا بحتا ٠ لكن ما يدهشنا حقا هو كيفية أن يتم التأريخ للحضارة الإسلامية كلها ، وعلى وجه العموم ، ثم التأريخ لمصر طوال العصور الإسلامية فى هذه المساحة الضيقة للغاية والتى لم تتجاوز أربعين صفحة ؟ إننا هنا فى مرحلة أصبح فيها التلاميذ على قدر من النضج ، فالمرحلة هنا هى الإعدادية ، والاختزال الشديد يؤدى إلى التركيز الزائد عن الحد فى المعلومات مما يجبر على التسطيح دون قصد ٠ ولا ينبغى القول بأن المسألة ليست فى عدد الصفحات ، فليست هناك فرصة أخرى للتلميذ كى يقف على مثل هذه العصور الثرية فى حضارة أمتنا ٠

وفى كتاب الفصل الأول للصف الثالث الإعدادى ، يجىء الحديث عن تاريخ مصر فى العصر الحديث ٠ ومن الملاحظ أن الكتب تبدأ تعليم التاريخ بالعصر الفرعونى للصف الأول ، اتساقا مع منطق التطور التاريخى ، لكن هناك منطقا آخر فى التعليم ، ألا وهو منطق التطور النفسى للتلميذ ، والذى ربما يرجح أن نعكس طريقة المسير فنبدأ بالعصر الحديث ، ثم لننتهى بالعصور القديمة ، فالتلميذ فى مرحلة نموه المبكرة يكون أكثر قدرة على التعامل المعرفى مع ما هو حديث لأن بعضه ربما يتردد حوله فى أجهزة الإعلام المختلفة ، وله صلة بمجرى الأحداث التى تحيط به ، على عكس الأمر بالنسبة للعصور القديمة ٠

وتاريخ مصر فى العصر الحديث فى هذا الكتاب يصل وزنه الكمى إلى ٣١ صفحة من مجموع كلى ٩٢ صفحة ، ونكرر : لماذا تحظى الجغرافيا بالنصيب الأكبر دائما ؟ إن هذا لا يعكس قلة تقدير منا للجغرافيا ، ولكنه يعكس غيرتنا على ما يكون ذاكرة أبنائنا ٠

ويعجب الإنسان ، إذا طبق منطق " التكامل " الذى تقوم عليه الكتب بالجمع بين التاريخ والجغرافيا عندما نجد جمعا فى كتاب الفصل الدراسى الثانى للصف الثالث الإعدادى بين جغرافية أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واستراليا وبين تاريخ

مصر فى العصر الحديث ، ما العلاقة بين المجالين ؟!

ثم نجىء فى النهاية إلى تلك القضية الأم ، القضية التى دارت حولها أحداث أمتنا منذ ما يزيد على الخمسين عاما ٠٠ قضية الصراع العربى الإسرئيلى ، فهى تعنون فى الكتاب بأنها " النزاع العربى الإسرائيلى " ، فهل أستفيض شرحا للقارىء العزيز بالفرق الشاسع فى التعامل بين قضية ينظر إليها على أنها " نزاع " وبينها عندما ينظر إليها على أنها قضية " صراع " ؟!

والمستقرىء لما كتب فى الموضوع يلاحظ الاختفاء الكلى لمصطلح " الصهيونية " ، فالمصطلح المستخدم هو " اليهود " ، وهناك فرق واضح بطبيعة الحال ، فالاستناد إلى مصطلح اليهود يحول المسألة إلى " نزاع دينى " وما كانت هذه هى القضية بالضبط ٠٠ إنها صراع حضارى مجتمعى ، بكل مقوماته ، سياسى وثقافى واجتماعى وعلمى وعسكرى ودينى واقتصادى ، بين عرب ، مسلمين ومسيحيين، وبين دعوة سياسية عنصرية هى الصهيونية تتذرع بالدين لتخفى مطامعها التوسعية الاستيطانية الاستعمارية ٠

ويجىء هذا الجزء ليستغرق فى الحديث عن الحروب التى دارت بيننا وبين إسرائيل دون حديث عما سببه هذا الوجود الاستيطانى من آثار مدمرة ومخربة على كافة مقومات المسيرة العربية ، ومنها مصر ، منذ أن زرع هذا الجسم الغريب فى المنطقة ، ولا حديث واضح عن العلاقات الجوهرية بين الصهيونية وإسرائيل وبين قوى الامبريالية ٠

كذلك فهو يستفيض فى شرح جهود ما يسمى " بالسلام " ، بل والاهتمام بإثبات ما أسماه الكتاب ب " مزايا السلام " للمنطقة دون إشارات واضحة إلى تلك الجهود المعاندة لإسرائيل تحطيما للسلام ، ولا ندرى لماذا العناية بما عقد من مؤتمرات اقتصادية بعد أن انفضح أمرها فى المؤتمر الأخير الذى فشل فى الدوحة ، وكيف أنها مجرد غطاء كان من شأنه أن يتيح لإسرائيل مزيدا من التغلغل فى المجتمعات العربية وخاصة من الناحية الاقتصادية ؟

وبعد ....

إن الأمر جد خطير .. إنه لقول فصل وما هو بالهزل .. نحن أمناء على ذاكرة الأجيال الجديدة التى هى المكونة لمستقبل هذه الأمة ، ولقد فاتنا الكثير وخسرنا الكثير ، ومهام المستقبل ضخمة والثمن المطلوب فادح ، ولا يمكن أن نستطيع تعويض ما فات ومواجهة ما سوف يأتى بتكوين ذاكرة ضحلة ، فالذاكرة الضحلة ، تنتج شخصية ضحلة ، لأن التاريخ هو ذاكرة الأمة ، وذاكرة الأمة هى ذاتيتها ، فهل يستطيع أحد أن يفرط فى أمر تكوينها ؟ !

إن البعض يواجهنا فى بعض الأحيان عندما نشير إلى ضرورة " المقاومة " لهذه الغزوات المستمرة من قوى الهيمنة العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، ودولة العدو الصهيونى ، بأن حالنا أضعف من أن يستطيع ذلك ، لكن هؤلاء المهزومون ينسون أن صور المقاومة متعددة ، وكثير منها فى أيدينا وفى مستطاعنا ، ومنها الحفاظ على الذاكرة القومية للأمة .

# تجربتان فريدتان فى تمويل التعليم

هــناك نفر من الناس يفكرون بمنطق الطفل عندما نشترى له شيئا جديدا ، لعبة أو ملبسا ، فهو عادة ما يترك القديم كلية ، حتى لو كان أفضل وأنفع ، ويفرح بكل جديد حتى لو كان أقل ...

ومــن هنا فإن هذا النفر من الناس ينظرون إلى كل ما قد مضى على اعتبار أنه قــد " مــات " ، فلا ينبغى أن يدخل فى الاعتبار. ، وينظرون إليه وكأنه بالضرورة لابد أن يكون تاريخ صلاحيته قد انتهى ..

نقــول هذا ونحن نقف حيارى أمام قضية خطيرة تشكل جوهر الأزمة التعليمية فــى مصــر ، فــتدافع الناس نحو التعليم بمختلف مراحله ضخم ويتزايد بمعدلات مذهلة، وقدرة الدولة لا تمكنها من تمويل كل مؤسسات التعليم ، على الرغم من أن الدســتور يقــرر أن الدولــة تقدم التعليم مجانيا فى مختلف مراحله ، فيتقدم القطاع الخــاص ، وينشئ ما شاء من مؤسسات ، ولأنه يقدم على هذا كمشروع استثمارى يســتهدف الــربح تلتهب مصروفات التعليم ويصرخ أولياء الأمور ، الأغنياء من ارتفاع التكلفة ، والفقراء من عجزهم عن الالتحاق بالمدارس الخاصة ، واليأس من التعليم الرسمى الذى أصبح عديم الفاعلية على وجه التقريب .

ويقــدح علماء اقتصاديات التعليم وتخطيطه زناد أفكارهم ، ويقفون حيارى إزاء حلــول عديدة يمكن طرحها ، ويظل الموقف قائما بتعقداته ، بينما لدينا فى تاريخنا التعليمــى تجــربتان كانتا على قدر كبير من النجاح ، وتحلان المعضلة كأحسن ما يكون الحل .

صحيح أننا لسنا ممن يتصورون أن التاريخ يمكن أن يعيد نفسه ، ولكن ما نؤكد عليه هو أنه يمكن الاستفادة من تلك التجارب الحضارية ، مع التفكير فى إدخال ما يمكــن إدخالــه من صور المواءمة والتكييف وفقا لمتغيرات العصر الذى نعيشه ، فضلا على المستقبل ، وبالتالى فهى ليست دعوة إلى الانسحاب فى جوف التاريخ ،

وإنمـــا هى دعوة لما أطلق عليه ابن خلدون " المواعظ والاعتبار " و " فاعتبروا يا أولى الأبصار " كما يقول المولى عز وجل .

فطـــوال عصـــور الازدهار الحضارى العربى الإسلامى كان هناك وعى عميق بـــأن التعلـــيم هو مظهر من مظاهر " الخير " التى يدعو إليها الإسلام وشكل من أشكال " البر " و " المعروف " المأمور بها المسلمون ، وعندما قال صلى الله عليه وسلم أن المسلم إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث ، وعدد هذه الثلاث على اعتبار أنها : علم ينتفع به ، وصدقة جارية ، وولد صالح يدعو له ، فسر كثيرون الصدقة الجاريـــة بأن منها إقامة مؤسسات التعليم ، بل إن هناك من أفتى بأن الإنفاق على التعلـــيم إذا كان بغير دافع الربح المادى أو كسب منفعة دنيوية شخصية ، فهو وجه من وجوه الزكاة لأنه يعتبر حينئذ فى سبيل الله .

ومـــن هـــنا فقد اندفع الأغنياء إلى استقطاع جزء من ثروتهم للإنفاق منها على إنشاء مؤسسات تعليمية وتسيير العمل بها إلى ما شاء الله فيما عرف بنظام الوقف، وتـــرتب علـــى هذا تكاثر المساجد والمدارس والمستشفيات والكتاتيب ، بل وتبارى البعض فى إنفاقهم فإذا بالمدرسة أو المسجد آية من آيات الفن والسعة .

ولـــم يقتصر أثر الأوقاف على التعليم على أنها المورد المالى للمؤسسة التعليمية ســـواء كانت مدرسة أو مكتبا لتعليم الأيتام ، بل تعدى الأمر ذلك إلى كافة جوانب العملـــية التعليمـــية حتـــى يمكننا القول أن وثيقة الوقف أو كتاب الوقف كان بمثابة اللائحـــة الأساسية للمؤسسة التعليمية والتى تضم الأسس التربوية للتعليم والشروط التـــى يجـــب أن تتوافـــر فى القائمين بالتدريس ومواعيد الدراسة وما إلى ذلك من التنظيمات الإدارية والمالية .

ومـــن الملاحـــظ أن الذين أنشأوا المدارس فى العصر المملوكى لم يبخلوا عليها بالإنفـــاق عن سعة حتى تبدو بمظهر يتسم بالأناقة والفخامة ، فيذكر " ابن دقماق " أن القاضـــى ناصـــر الدين بن مسلم أرصد ستة عشر ألف دينار لعمارة مدرسته ، كمـــا، الأميـــر علاء الدين طيبرس الذى أنشأ مدرسته بجوار الجامع الأزهر سنة

١٣٠٩ قـد " تأنق فى رخامها وتذهيب سقوفها حتى جاءت فى أبدع وأحسن قالب وترتيب لما فيها من إتقان العمل وجودة الصناعة ٠٠"

وكـان الإنفاق يشمل تقديم الملبس والمأكل والراتب لكل من التلاميذ والمدرسين وكذلك أدوات الدرس ٠

وعندما كان الحاكم أو الوزراء ينشئون مؤسسة تعليمية ، فقد كان ذلك باعتبارهم أفرادا ، لا رسميين ، أى أن الإنفاق والوقف كان من مالهم الخاص ٠

إن هذا الحل العبقرى ، أزاح من على كاهل الدولة مسئولية الإنفاق على التعليم ، كمـا أزاحهـا فـى الوقت نفسه من على كاهل الأفراد فأصبحوا يتعلمون دون أن يدفعوا تكلفة تعليمهم ٠

نعرف تماما أن الأعداد كانت محدودة لا تقاس أبدا بالأعداد الحالية ، لكن : لماذا لا يجـتمع نفر من علماء الدين والاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية حول هذه القضـية للتفكيـر فى كيفية تطويرها وتكييفها وفقا للمتغيرات القائمة ، خاصة وأن اتجاه التدين يتزايد يوما بعد يوم ؟

وهـناك كذلك ما حدث منذ سنوات الاحتلال البريطانى الأولى لمصر ، فقد وجد الأهالى أن الجهد الرسمى فى إنشاء المدارس قد تضاءل إلى حد كبير ، بل وبدأت الحكـومة تفـرض – لأول مـرة فـى التاريخ – مصروفات على التلاميذ ، فإذا بمجمـوعة مـن الوطنيين المصريين يدعون إلى تكوين جمعيات خيرية تتولى أمر إنشـاء مـدارس ، ومن هنا ظهرت الجمعية الخيرية الإسلامية ، والتى كان على رأسها الشيخ محمد عبده وقاسم أمين وسعد زغلول ، وظهرت كذلك جمعية التوفيق القبطـية ، وتـبارت الجمعيتان– وظهرت بعد ذلك غيرهما – فى الخير من حيث تعلـيم أكبـر عدد ممكن من أبناء المصريين ، نظير مصروفات رمزية ، وتبارى الأغنـياء مـن المسـلمين والأقباط فى التبرع للجمعيتين مما وفر لهما زادا ماليا سـاعدهم علـى التوسع فى إنشاء المدارس والإنفاق عليها ، وبذلك أحبطت أهداف الاحتلال من التضييق على فرص التعليم للمصريين ٠

وهل ننسى أن الجامعة المصرية أنشئت سنة ١٩٠٨ وفقا لهذا المنطق الذى يقوم علـــى تبرعات ضخمة بحيث لا تكون المنشأة التعليمية مشروعا استثماريا ، وإنما مشروعا خيريا ؟

بـــل إن معظم الجامعات الكبرى العالمية تعيش وفقا لهذا الأسلوب ، ومما يشجع الأغنـــياء علـــى ذلـــك أن تخصـــم الأموال التى يتبرعون بها من وعاء الضرائب المفروضـــة علـــيهم ، وهكذا وجدنا واحدا مثل " بيل جيتس " الملياردير الأمريكى المعروف يتبرع منذ عام بمبلغ " مليار " دولار، منذ فترة ، لمجالات مختلفة !

لقد قفز إلى ذهنى كل هذا وأنا أقرأ عن هذا الاقتراح المثير للدهشة الذى بداه د. عاطف عبيد* أولا بالقول بأن الدولة تفكر فى إنشاء مئات من المدارس " المتميزة " التـــى تتقاضـــى مـــن الطلاب مصاريف تصل إلى ألوف الجنيهات ، ثم عرض للمســـألة بصورة أخرى عندما قيل أنها سوف تكون مؤسسات تعاونية يدفع الطالب للـــتعلم فـــيها ، مـــثلا ، ثمانية آلاف جنيه ، وبعد أن يتخرج يسترد هذا المبلغ مرة أخرى .

إن خطـــورة هذا التفكير هو أنه يقدم لميسورى الحال فرصا أخرى لتعليم أبنائهم ، فبالإضـــافة إلـــى العديـــد مـــن مـــدارس اللغات والجامعات الخاصة ، يجئ هذا المشـــروع الذى لن يستفيد منه أحد أبدا من الفقراء لأن أحدا من هؤلاء لا يستطيع أبـــدا أن يدفـــع ثمانية آلاف جنيه حتى ولو كان ذلك فى صورة أسهم خاصة به ، ولابـــد أن نتذكر أن ٤٠% من أبناء هذا البلد يعيشون تحت خط الفقر ، وفى أحسن صور التفاؤل " عند " خط الفقر !

---

* وقت أن كان رئيسا للوزراء .

# معركة حول دخول البنات الجامعة

هذه الألوف المؤلفة من بناتنا اللاتى نشاهدهن كل يوم متجهات إلى الجامعات ، بل ويصل عددهن فى بعض الكليات أو فى بعض التخصصات إلى ما يفوق عدد البنين ، قد لا يعلمن أن تمتعهن بهذا كان ثمنا غاليا دفعه أسلاف عظام تحملوا الكثير حتى يضعوا بذرة هذا الحق .

فعندما أراد محمد على مؤسس مصر الحديثة أن ينشئ مدرسة " للقابلات"– للولادة – لم يجد أسرة مصرية واحدة تقبل أن تخرج ابنتها إليها ، فاضطر الرجل إلى أن يستعين بالبنات اللقيطات فى الشوارع ، وبما تبرعت به بعض سيدات الأسرة العلوية الحاكمة من جاريات صغيرات كون منهن طالبات المدرسة ، وذلك فى عام ١٨٣٢ .

أما الخطوة الأولى نحو التعليم العام فلم تتم إلا فى عام ١٨٧٣ ، وعلى يد إحدى بنات الخديوى إسماعيل وسميت المدرسة الابتدائية للبنات باسم " السيوفية " لوجودها فى شارع السيوفية . وفى البداية أحجمت العائلات المصرية عن الالتحاق بها فتكونت الدفعة الأولى من الجوارى " البيض " المشتغلات فى قصور الأسرة الحاكمة ، لكن ما لبثت المدرسة أن وجدت عددا بعد ذلك من بنات " العائلات " يلتحقن بها .

ولما رغبت إحدى الخريجات فى استكمال تعليمها فى المرحلة الثانوية ، بينما لم يكن هناك تعليم ثانوى للبنات عام ١٩٠٥ ، تنبهت إلى أن نص القانون ليس فيه ما يمنع أن تتقدم لامتحان الثانوية من المنازل ، فتقدمت بطلب هذا ، وشعر المسئولون بالوزارة بالذعر ، حتى أن دنلوب مهندس السياسة التعليمية للاحتلال بنفسه حاول أن يقنع أهل الفتاة بثنيها عن هذا لكنها أصرت ، واضطرت الوزارة أن تضع حرسا حول المدرسة التى عقدت لجنة الامتحان بها حتى تحميها من الجمهور الذى جاء ليشاهد " عجبا " يحدث لأول مرة فى تاريخ مصر ! إلى أن ظهرت أول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٢٠ .

وكانت الجامعة الأهلية قد افتتحت قسما للنساء يستمعن فيه إلى مجموعة محاضرات ، لكن لم يكن هذا مما يدخل فى دائرة التعليم النظامى الذى يقوم على دراسة مقررات محددة يمتحن فيها ويحصلن بعدها على شهادة ، ولم تسلم هذه الخطوة كذلك من نقد وهجوم ٠

ويروى أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، أول مدير للجامعة فى عهدها الحكومى أنه واجه مأزقا فى بداية الجامعة عام ١٩٢٥ ، إذ أسر إليه بعض العمداء بأن هناك " طالبات " يردن الالتحاق بالجامعة ٠ وعلى الرغم من جرأة الرجل وتحرره ، إلا أنه نبه العمداء إلى أن هذه قضية شائكة يمكن أن تثير الرأى العام الذى لم يكن مستعدا لتقبل مثل هذا ، وأن السبيل الوحيد هو قبولهن " سرا " دون إعلان ، وكان أمر مثل هذا يمكن بالفعل أن يتم دون أن يحدث ما نراه الآن من سرعة الاتصال والإعلام والعلم وانتشار الأخبار ، وكان سند لطفى السيد هو أن القانون يحدد صفة المقبولين بأن يكونوا " مصريين " وهو لفظ عام لا يقتصر على البنين دون البنات ، وبالفعل لم يكتشف الرأى العام المسألة إلا بعد عدة سنوات فكان نقد واحتجاج ، لكن مسيرة التطور كان لابد أن تتواصل ٠

وقد نوه طه حسين ببدء تخرج بنات من الجامعة فكتب فى " كوكب الشرق " فى عددها الصادر فى ٢٦يونية ١٩٣٣ يحييهن ، حيث أخرجت كلية الآداب أول فتاة تدرس اللغة العربية واللغات الشرقية وآدابها وظفرت فيها بدرجة الليسانس وهى " الآنسة سهير القلماوى " ، وكذلك " فاطمة سالم " التى درست اليونانية واللاتينية وآدابهما ، وكل من " فاطمة فهمى " و " زهيرة عبد العزيز " اللتان درستا الفلسفة والاجتماع ، وأخرجت كلية الحقوق أول فتاة ألا وهى " نعيمة الأيوبى " ٠

لكن الرأى العام شهد حدثا جللا فى أوائل عام ١٩٣٧ ، فقد تقدم بعض طلاب الحقوق بمذكرة يطالبون فيها " بتقوية التعليم الدينى فى الجامعة " و " عدم اختلاط الطالبات والطلبة " ، ثم إذا بالأزهر وعلى رأسه شيخه الكبير مصطفى المراغى ، الذى كان ذا نفوذ قوى ، على عكس ما لمسناه من غيره بعد ذلك ، يعلن تأييده لهذين المطلبين ، واشتعل الموقف ، وأخذت الصحف تتناول القضية ، كل من

وجهـــة نظـــره سواء أكان ذلك بالتأييد أو بالمعارضة ٠ وما يهمنا هنا هو المطلب الثانـــى بصـــفة خاصـــة ، ولما سأل مندوب جريدة "المصرى " فى ٣/١٠ مدير الجامعـــة لطفى السيد أكد أنه من خلال تجربة الاختلاط " لم يحدث من الدواعى ما يدعـــو إلى هذا الفصل فسلوك الطلبة والطالبات سلوك محمود بفضل الروح العلمى الذى يسود الكلية " ٠

أمـــا طـــه حســـين الذى كان عميدا لكلية الآداب ، صاحبة النصيب الأكبر من الطالبات ، فقد أكد للمندوب نفسه أن لا نص فى كتاب الله ، ولا فى سنة نبيه صلى الله علـــيه وســـلم يحـــرم اجتماع الفتيان والفتيات حول أستاذ يعلمهم العلم والأدب والفن، وأنه " لا أعرف أن شيئا حدث فى الجامعة يخيف الفتنة ويدعو إلى الاحتياط بالتفـــرقة بـــين الفتيان والفتيات فى قاعات الدرس " ٠ كما أشار إلى أن الاختلاط يحـــدث فى الحياة العامة فى مجالات شتى ، فما المانع أن يكون شأن الجامعة وأن يكون شأن قاعات الدروس شأن الحياة العامة فى هذا ؟!

ولـــم يعجب هذا الكلام الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين فى ذلك الـــوقت ، فكـــتب ناقدا معترضا ، فما كان من طه حسين إلا أن كشف عن دوافع " سياسية " وراء " إثارة " الطلاب ودفعهم إلى القيام بمظاهرات ، فلقد كان الاختلاط قائمـــا مـــنذ سنوات ولم يحتج أحد ، ومن هنا كان تساؤله : " فهل كان المطالبون بهـــذا نائمين فى العهد الماضى ثم استيقظوا فى هذه الأيام ؟ " ، وذلك فى حديث له بجـــريدة المصـــرى فى الثالث عشر من مارس ١٩٣٧ ٠ وتأكيدا على أن المسألة وراءهـــا خصـــومات حزبية أن د٠ منصور فهمى كان ضمن الناقدين للاختلاط ، على الرغم من أنه كان عميدا لكلية الآداب مدة ثلاث سنوات سابقة ، ولم يفكر فى الاعتـــراض ، وكانـــت فرصـــة لـــه لو كان يؤمن بهذا حقيقة ، خاصة وأن وزير المعـــارف فـــى ذلك الوقت كان هو محمد حلمى عيسى الذى أشتهر بلقب " وزير التقاليد " لأنه أمر بإغلاق معهد التمثيل وتحريم الرقص ٠

وتفـــاقم الأمر ، فاتجهت مظاهرة من الطلاب إلى سراى الأمير محمد على الذى كـــان رئيســـا لمجلـــس الوصاية على العرش بعد وفاة الملك فؤاد ، حيث كان سن

فـــاروق لـــم يصـــل بعد إلى السن القانونى ، طالبة فصل الطالبات عن الطلبة فى الجامعـــة ، وطـــارت إشـــاعة قوية فى حفل كان يقيمه طلاب الحقوق فى مسرح الأزبكية مؤداها أن الأزهريين سيغزون الجامعة المصرية فى الصباح ( حيث كان مـــن ضـــمن المطالب كما أشرنا أن يتم تعليم الدين فى الجامعة وأن يتولى الأزهر ذلـــك ) ، وفـــى الـــوقت المحـــدد المتفق عليه ، كان طلاب كل من كليتى الحقوق والآداب قـــد تجمعـــوا أمام مكتب طه حسين ، فلما خرج إليهم هتفوا له : " ليحيى العمـــيد الحـــر " ٠٠ "مع طه إلى النهاية " ، وحملوه على أكتافهم وخطب فيه بادئا بقوله ( المصرى فى ٣/١٧ ) :

لا يضر البحر أمسى زاخرا إن رمى فيه غلام بحجر !

وتتـــبدى هنا مهارة القيادة المسئولة وذكاؤها لدى طه حسين ، فلو ساير الطلاب فـــى ثورتهم ، فلربما كسب مزيدا من الشعبية ، لكن الموقف كان سيزداد اشتعالا ، ومـــن هـــنا سعى إلى تهدئتهم وطمأنتهم إلى أنهم ملتزمون بألا يحدث شئ من هذا الـــذى أريـــد بالجامعة المصرية فى ذلك الوقت فقال : " أيها الأصدقاء ، نحن فى أواخـــر عامـــنا الدراســـى فى الجامعة ، فنحن لا نريد أن تذهب جهودكم سدى ، فانصـــرفوا إلـــى دروســـكم هادئين راشدين ، ولكن كراما أباة للضيم حماة لحرية الرأى" ٠

ولم يعجب هذا أحد الطلاب فارتجل أبياتا قال فيها :

حرية الرأى ماتت بل هى انتحرت إذا لم يصنها الرجال الجامعيونا !

# المقاومة الإعلامية

مـــن المقولات التى أصبحت ذائعة بين العرب منذ فترة غير قصيرة أننا لم نعد نملك القدرة على الانتصار على إسرائيل فى أى حرب يمكن أن تقوم* ، ولذا لابد مـــن التســـليم بالأمر الواقع ونتخلى كلية عن أى تفكير فى الحرب ، وهو ما كان يمـــثله شعار : " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة " ، وأصبح الشعار السائد الآن – مـــن قـــبل الـــنظم الحاكمـــة فى العالم العربى – هو أن " السلام هو خيار العرب الاستراتيجى " ٠

وبغـــض النظر عن مدى صحة هذا أو ذاك ، والمقارنة بين المنطق والمعطيات التى تستند إليها كل نظرية ، لكن ما لا يمكن تجاهله حقا عند مختلف الأطراف تلك الحقـــيقة التـــى لا نظن أن هناك من يمكن أن ينقضها ألا وهى أن " الصراع " قائم بالفعـــل ، وأن صـــوره وأســـاليبه مـــتعددة ، والحرب العسكرية إنما هى أحد هذه الصـــور، وبالتالـــى فلابـــد من البحث عن مسالك ودروب وصور ووسائل متعددة نـــتعامل مـــن خلالها مع الصراع العربى الإسرائيلى والذى من المتوقع أن يستمر لسنوات أخرى طويلة الله وحده أعلم بمداها ٠

ولا نظـــن أيضـــا أن هـــناك من يمارى فى أهمية " الإعلام " فى الصراع ، بل يمكـــن القول أنه هو الأشيع والأكثر مناسبة لطبيعة المتغيرات المعاصرة ، خاصة بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، حيث يلعب الرأى العام دورا حاسما إلى حد كبيرا فى توجيه السياسات القائمة ، وليس غائبا عن الذاكرة ، ما مكن صحفيين من أن يثيرا الـــرأى العـــام الأمريكى فى أواسط السبعينيات فيضطر رئيس أكبر دولة فى العالم إلى الاستقالة ٠

ولعل هذا المجال هو من أكثر المجالات التى تستخدمها القوى الصهيونية فى

---

* كـــتب هذا المقال عام ٢٠٠١ وقبل أن تسعدنا المقاومة الإسلامية فى لبنان فى صيف ٢٠٠٦ بدحر العدو النازى الصهيونى ٠

صراعها مع العرب فى كثير من دول العالم ، وبطبيعة الحال وفقا لما تمثله الدولة من قوة تأثير على مجرى السياسة الدولية ، وبالتالى تأتى الولايات المتحدة فى مقدمة هذه الدول ، فأصبح هناك ما اصطلحنا على تسميته " باللوبى اليهودى " والذى يشكل قوة ضغط تمارس فعلها على أنحاء شتى من العالم ، يأتى فى مقدمتها بطبيعة الحال الإعلام .

ويبدو أننا حتى الآن لا نظهر عجز المواجهة على الساحة العسكرية وحدها وإنما نظهره كذلك فى هذا المجال ، حيث أن الوظيفة الأولى فى الجمهرة الكبرى من الدول العربية تكاد أن توجه إلى تجميل صورة النظام القائم والتسويق له ، وبالتالى يصبح من الملح حقا أن نعى جيدا المدى الذى وصلت إليه الجهود الصهيونية فى تسويق السياسة الإسرائيلية ، ودراسة أساليبها فى ذلك ، والسعى نحو مواجهتها مواجهة تعتمد على المنهجية العلمية والوعى بمتغيرات العصر وذكاء فى الحوار ومخاطبة الآخر بعيدا عن الأساليب الحماسية واللغة العاطفية ، وغير هذا وذاك من أساليب وصور عرفها الخطاب العربى ، وخاصة فى حقب قريبة من الزمان .

ومن هنا ، فعلى الرغم مما هو مشهور من " تمكن " النفوذ الصهيونى من العقل الغربى ، فلا بأس أن نلح على بيان هذا ، فلعل هذا الإلحاح يوقظ الذين ما زالوا يغطون فى نوم عميق ، اتكالا على أن حرب ٧٣ – كما زعموا – كانت آخر الحروب وأن السلام ما دام قد أصبح خيار العرب الاستراتيجى ، ف " لا شئ يهم " ، ذلك أن " الطوفان الصهيونى " يمكن أن يصل إلى كل أطراف المنطقة ، وعندها لن يسلم من الهلاك أحد ، مع التسليم بأن الهلاك له صوره أيضا المتعددة ولا يقتصر فقط على الموت !

فلقد استطاع الإعلام الصهيونى أن يزرع فى الوعى الغربى عموما وفى الوعى الأمريكى خصوصا صورة تؤكد أن إسرائيل محاطة بشعب همجى يقذف بالحجارة وبالصواريخ قوما مسالمين ، يحملون مشاعل التحضر والتقدم إلى المنطقة ، مما اضطر هؤلاء إلى أن يستخدموا الصواريخ والدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة

مـــن أجـــل حمايـــة الإســـرائيليين مـــن العنف ، بل ووصل الأمر إلى تصور أن الفلسطينيين هم الذين يسعون إلى غزو الأراضى الإسرائيلية !

وفـــى الفتـــرة الأخيـــرة من حكم كلينتون ، صورت المحادثات بين الفلسطينيين والإســـرائيليين على أن " باراك" ، رئيس وزراء الدولة الصهيونية فى ذلك الوقت قـــدم تـــنازلات فـــى محادثات كامب ديفيد أكثر من أى رئيس وزراء قبله ، حيث زعمـــوا أنـــه عرض التنازل عن ٩٠% من الأراضى وسيادة جزئية على القدس الشـــرقية ، بينما تصرف ياسر عرفات – كما تصوروا – بغير مسئولية لأنه يريد القضـــاء علـــى إسرائيل ، وهو يبث بين الفلسطينيين عداء للسامية ، ويدفع بأطفال أبرياء إلى الموت ويظهروا أمام العالم بمظهر الشهداء !

وفـــى شهر فبراير من عام ٢٠٠١ تفجرت فى الولايات المتحدة فضيحة تتصل بإصدار كلينتون قرارا بالعفو عن الملياردير الهارب " مارك ريتش " نتيجة تقديمه خـــدمات ذات شأن كبير لإسرائيل ، وذكر " أفينز أنرولاى " ، مسئول المخابرات الإســـرائيلية ( الموســـاد ) السابق ورئيس مؤسسة ريتش فى تل أبيب أنه ساعد فى جمع شهادات إيجابية فى حق ريتش من كبار المسئولين الإسرائيليين وعلى رأسهم إيهـــود بـــاراك رئـــيس الوزراء السابق وشمعون بيريز ورئيس الموساد السابق " شـــابتاى شـــاليت " وإرسالها إلى كلينتون . وقد أكد متحدث باسم باراك أنه تطرق بالفعل فى اتصال هاتفى مع كلينتون لموضوع العفو .

وقـــد فســـر أنرولاى قرار كلينتون بالعفو عن الملياردير الهارب ، بأن هذا إنما كـــان تقديـــرا لـــدوره فـــى مساعدة إسرائيل على تهجير اليهود من أثيوبيا واليمن والســـودان ، وهى دول لا تربطها علاقات بإسرائيل . وعلى الرغم من أن ريتش يحمـــل جنســـية إســـرائيلية بجانب جنسية أسبانية فإنه لم يعش فى إسرائيل ، لكن مؤسســـته فى تل أبيب ساهمت بحوالى ٨٠ مليون خلال عشرين عاما لبناء متاحف ومستشفيات فى إسرائيل ، فضلا على تمويل استيعاب المهاجرين اليهود .

وفـــى رســـالة له نشرت فى صحيفة نيويورك تايمز ذكر كلينتون أنه يعتقد أن مـــارك ريـــتش وزميله بينكوس قد اتهما ظلما بالتهرب من الضرائب ، وأن العفو

الـــذى أصدره عن ريتش لم يكن بسبب فوائد جناها هو أو زوجته هيلارى ٠ وبين كلينتون أن رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق باراك وزعماء حزب العمل والليكود بإســـرائيل وزعماء المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة طالبوه مرارا بالعفو عن ريـــتش نظـــرا للتبرعات الخيرية التى قدمها للقضايا الإسرائيلية ومساهمته فى نقل الـــيهود من عدد من الدول إلى إسرائيل ، وكشف عن أن زعماء الطوائف اليهودية فى أوربا تدخلوا كذلك لإضافة اسم ريتش إلى قائمة العفو ٠

وفـــى دراســـة حديثة لمركز أريئيل الإسرائيلى للدراسات السياسية عن علاقات إســـرائيل بالولايات المتحدة ، نتبين أنه منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦١ كانت مبيعات الـــولايات المتحدة من السلاح لإسرائيل لا تتجاوز ٧٠٠,٠٠٠ دولار سنويا ، ومن ١٩٦٢ إلـــى ١٩٧٠ بلغت مليون دولار سنويا ، ثم من ٣٠٠-٥٠٠ مليون دولار ســـنويا خلال ١٨٧١-١٩٧٣ ، وأنه فى عام ١٩٧٤ تم إعطاء جزء من المبيعات كمنحة ، أما الجزء الآخر فكان قرضا ٠ وفى عام ١٩٨٤ حدثت قفزة ضخمة وبدأ الدعم يعطى كهبة تصل منذ ١٩٨٦ إلى ١,٨ مليار دولار ، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لم يتغير مبلغ المساعدة ٠ وإذا جمعنا كل الكميات التى أعطيت لإسرائيل فإن المبلغ يمكن أن يصل إلى ما بين ٤٥ و ٥٠ مليار دولار !

ولعـــل هـــذا مـــا دفع بعضا من أعضاء الحزب الجمهورى شكلوا تيارا يطالب بضرورة إعادة النظر فى سلم أولويات السياسة الخارجية ، وفقا للمصالح الأساسية للولايات المتحدة نفسها ، ويطلق هؤلاء على توجههم اسم : " تيار إحياء المبادئ ، المحافظـــة الأصـــيلة " ، وهـــو ما يعارضه من يسمون بالمحافظين الجدد ، الذين يطالـــبون باســـتمرارية الـــولايات المتحدة فى التواجد بشكل ملموس فى الخارج ، وخاصـــة الشـــرق الأوســـط ، وأن تـــرتبط السياسة الأمريكية بالمصالح الخاصة بإسرائيل نظرا للترابط الوثيق بين مصلحة الطرفين معا ٠

واخـــتار أنصـــار تيار إحياء المبادئ المحافظة مجلة " كرونيكلز " الصادرة عن معهـــد روكفـــورد بولاية إلينوى لنشر أفكارهم ، واستقراء هذه الآراء يكشف عن معارضـــتهم المســـاعدات الخارجـــية بشكل مطلق ، والتدخل الأمريكى ، وبطبيعة

الحـــال يســـتثنون من هذا تلك الحالات التى يظهر فيها بشكل واضح تهديد مباشر للمصالح الأمريكية الجوهرية ، وبالتالى فهم لا يؤيدون مفهوم الدولة المهيمنة والتى تقوم بدور شرطى العالم ، وهو الأمر الذى يحدث فى الوقت الحالى ٠

وقد نشر الصحفى البريطانى الشهير " روبرت فيسك " فى صحيفة " الإندبندنت " مقـــالا أكـــد فيه أن درجة التعسف والتهديدات التى توجه الآن إلى أى شخص ، ســـواء كان أكاديميا أو محللا أو صحفيا ، يجرؤ على انتقاد إسرائيل أو على قول الحقـــيقة فى موضوع الانتفاضة الفلسطينية قد بلغت ما يشبه المكارثية ، وأخذ مثالا لذلك حالة المفكر العربى الفلسطينى المعروف د٠ إدوارد سعيد ، والذى كان يعمل أســـتاذا بجامعة كولومبيا الأمريكية ، فالرجل واجه ، تعسفا شديدا لم يسبق له مثيل مـــن جانب المؤسسة الصهيونية الأمريكية ، وفى عام ٢٠٠٠ طالبت هذه المنظمة نفســـها بفصـــله ممـــا " رابطـــة اللغات الحديثة " ، وفى فترة لاحقة ، طالبت هذه المـــنظمة ، وبشكل يكاد أن يكون يوميا ، بفصله كأستاذ بالجامعة ، لا لشئ إلا لأنه يلفت النظر بإمعان شديد وبكل دقة إلى المأساة التاريخية لطرد اليهود من أراضيهم وللوحشية التى يمارسها الاحتلال الإسرائيلى المتواصل وللإفلاس الذى وصلت إليه اتفاقات أسلو ٠

وممـــا يؤكد لنا هذا التعسف الذى مورس ضد إدوارد سعيد أن جامعة كولومبيا نفسها اضطرت أن تصدر ما يشبه البيان ، وهو إجراء غير مسبوق ، اتجه كله إلى الـــدفاع عن إدوارد ، ودار هذا الدفاع حول ما أسمته الجامعة ب " القيم الجوهرية الأصيلة لهذه الجامعة العظيمة " ، وأكدت هذه الجامعة أن الخضوع لمطالب اللوبى الـــيهودى يمكـــن أن يشـــكل تهديدا للأمريكيين جميعا وللحرية الأكاديمية ، وهى الركيزة الأساسية فى التعليم الجامعى خاصة ٠

بل إن المفكر الأمريكى الشهير ناعوم تشومسكى ، وهو يهودى ، لكنه ، بحكم كـــونه مفكرا كبيرا وفيلسوفا يتسم بالتحليلات المتعمقة والنظرات الكلية ذات الأفق الواســـع ، يوجه انتقادات للاحتلال الإسرائيلى وللمساعدة الأمريكية المطلقة العمياء لإســـرائيل ، ممـــا عرضه هو الآخر إلى مضايقات ، ومن المقولات الخطيرة التى

أشار إليها أن هناك عملية " تجهيل " مؤسفة للشعب الأمريكى بخصوص العديد من الجوانب التى تتصل بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية .

ويؤكد " فيسك " على أن الضغط الشديد على الإعلام الدولى للانحياز إلى الموقف الإسرائيلى واضح للغاية ، وأصبح مطلوبا من الصحفيين العالميين أن يظهروا أن إسرائيل هى التى تقع – ويا للعجب – تحت حصار الفلسطينيين لا العكس ، وبالتالى فليست إسرائيل هى التى تحتل أراضى الفلسطينيين ، وينبغى عليهم أن يؤكدوا على أن الفلسطينيين ( الذين لا يملكون طائرات ودبابات ومصفحات وسفنا حربية ) هم المسئولون عن العنف (حتى ولو كان هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم هم الضحايا الأساسيين لهذا العنف) ، وأن يذيعوا على العالم أن عرفات هو الذى رفض اتفاقا جيدا للسلام فى كامب ديفيد* ، وألا يكشفوا عن أن ما قدمه الإسرائليون لا يتجاوز ما مساحته ٦٠% وليس ٩٠ % كما أذاعوا على العالم ، وعليهم ألا يتساءلوا : لماذا يطلق الجنود الإسرائيليون النار على الأطفال حاملى الحجارة فيسقط الكثير منهم قتلى !

وفى ألمانيا ، كان جوزيف فيشر الذى كان وزير خارجيتها عضوا فى اتحاد طلاب ألمانيا الاشتراكيين فى الستينيات ، فحضر ، ضمن العديد من الممثلين لتنظيمات شبابية فى دول عدة اجتماعا عقد فى ديسمبر عام ١٩٦٩ بالجزائر للتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية فى حركة كفاحها ضد إسرائيل على أساس أنها – أى إسرائيل – مجرد امتداد للحركة الامبريالية ، مما كان يستوجب التضامن بين مختلف القوى المناهضة للاستعمار ، ومنها بطبيعة الحال حركة المقاومة الفلسطينية ، وكالعادة كانت الأعين الصهيونية راصدة لكل هذا ، حتى جاء الوقت المناسب " للتأديب " ..

ودارت الأيام ، فإذا بفيشر يحتل موقعه فى الحكومة الألمانية ، وتبرز الدفاتر القديمة ، وتتعالى صيحات بأن هذا الوزير المرموق ، له تاريخ إرهابى ، ووجه

---

* يبدو من أجل هذا أن استحق الرجل أن يموت مسموما !

الإرهابية هنا هو تعاونه مع منظمة إرهابية معادية للسامية ، والتى تظهر إسرائيل، ويظهـــر اليهود وكأنهم هم ممثلوها الوحيدون ، مع أننا نحن العرب نعد كذلك من الســـاميين ! وهكذا يستمر استغلال عقدة الذنب الألمانية من جهة اليهود إلى ما شاء الله ، وعلـــى ألمانيا وعلى الألمان أن يدفعوا ثمن ما قيل أن هتلر فعله منذ أكثر من نصف قرن !

وبالفعل وقف " كريستيان شميدت " ، من المعارضة المسيحية الديموقراطية فى البوندستاج يطالب فيشر بالاستقالة لأنه لم يعد أهلا لتمثيل سياسة ألمانيا الخارجية ، حـــيث أن رفـــيقه الحزبى والذى كان وكيلا لوزارة الخارجية " لودجار تولمر " قد اعتـــرف أمام البوندستاج بأن فيشر حضر بالفعل المؤتمر المذكور ، وإن لم يجلس أكثـــر مـــن ساعة ثم انصرف من غير أن يشارك فى القرارات أو التوصيات التى صدرت .

ودعـــم من هذا أن " أودو كناب " الذى كان مستشار المجموعة البرلمانية لحزب الخضـــر فـــى البرلمان ، وزميل فيشر منذ أيام الدراسة الجامعية يروى القصة فى مقـــال نشرته له جريدة فرانكفورتر الجمانية ، محاولا الاعتذار عن فيشر بصورة ممجوجة ، فذكر أنه عندما كان رئيسا لاتحاد الطلبة الاشتراكيين الألمان ، وصلتهم دعوة للمشاركة فى مؤتمر للشباب ضد سياسة وجهود الاستعمار المعادية للشعوب الفقيـــرة ، علـــى أن يكون المكان هو الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٩ ، فكان فيشر من بـــين الـــذين أوفـــدوا إلى هناك معه ، ثم يتحدث بلهجة ممتلئة بالنفاق حيث تحدث بـــازدراء عن ياسر عرفات وكلمته التى ألقاها أمامهم ، وأنهم خرجوا من المؤتمر وهم مقتنعون بوجوب تأييد إسرائيل ، وأصبح مستقبل فيشر مهددا !

أمـــا فرنســـا ، ففيها نلمس وجودا قويا كذلك للوبى يهودى يتمثل فى طريقين ، أحـــدهما يتمـــثل فى عدد من المؤسسات اليهودية ذات القوة الرادعة لكل من تحدثه نفســـه بالمســـاس – مـــن وجهة نظرهم طبعا – بالمصلحة الإسرائيلية ، ومن هذه المؤسســـات نجد على سبيل المثال : المجمع الكنسى ، وهو ذو تاريخ طويل يرجع إلـــى نابلـــيون ، تسوده نزعات دينية متطرفة تنحاز بوضوح وشدة إلى إسرائيل ،

وهـــناك مجلس يمثل المنظمات اليهودية الفرنسية كان يرأسه " هنرى هادجنبرج " الذى تمتع بشبكة واسعة من العلاقات بقوى سياسية فرنسية مختلفة ، مما مكنه من تمرير أفكار وتوجهات تصب بالضرورة فى المصلحة الإسرائيلية .

وبالإضـــافة إلـــى هـــذه المؤسسات هناك سيطرة واضحة لعدد من الشخصيات الـــيهودية ذات القـــوة والنفوذ على الإعلام الفرنسى ، وهو الأمر الذى ييسر اتخاذ مواقـــف متعاطفة مع إسرائيل وقلب الحقائق ، وربما لتزييفها حتى يمكن تأكيد هذا التعاطف !

وعلـــى الـــرغم من هذه الصورة القاتمة إلا أننا لم نعدم أن نقرأ ونسمع لبعض الأصـــوات القلـــيلة التـــى بدأت تدرك حقيقة الموقف العدوانى لإسرائيل وسياستها التعســـفية ، ولم يكن هذا نتيجة سياسة إعلامية جديدة لدول عربية ، ولكنه كان أثرا إيجابـــيا من آثار الانتفاضة الفلسطينية ، مما يؤكد على تلك المقولة التى تذهب إلى أن القـــدرة على استمرار الانتفاضة والقدرة على تحمل ما تضمنه من مآس بشعة وآلام قـــد لا يتصورها كثيرون ، هو وحده الكفيل لتحقيق المطالب الفلسطينية ، فى ظل هذا التراخى الواضح فى جهودنا الإعلامية الموجهة إلى الآخر .

# طه حسين والتعليم باللغة الأجنبية

منذ أوائل السبعينيات بدأت مصر تشهد تدافعا متزايدا عاما بعد عام نحو التنادى بأن يتعلم أبناؤنا المقررات الدراسية المختلفة باللغة الأجنبية عموما ، وتحديدا باللغة الإنجليـزية ، ونتيجة لهذا بدأ الزحف غير المقدس نحو كل منشأة تعليمية توفر هذا الغرض ، ووقفت الجامعة الأمريكية بين كل المنشآت التعليمية فى مصر على سدة العرش وكأنها إعلان بموقع الولايات المتحدة الأمريكية على خريطة علاقاتنا بدول العـالم الخارجى . وكان المناخ المجتمعى العام مما شجع على هذا ، بل وفرضه فرضـا ، فقد بدأت مصر تشهد التحول الكبير من المجتمع الذى تقوم فلسفة الدولة فـيه على التوجيه الكلى الشامل وفقا لما كانت تنادى به " الاشتراكية " المعلنة إلى مجتمع آخر يترك أمر الاقتصاد إلى القطاع الخاص تدريجيا ، فضلا على التعددية الحـزبية وإن كانت ناقصة نقصا واضحا ، والتحول من الارتباط بكتلة منظومة ما كـان يسمى بالدول الاشتراكية إلى الارتباط بالعالم الغربى الرأسمالى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

كانـت الحجـة الأساسـية التى تستند إليها هذه الحركة فى التعليم هو أن اللغة الإنجليـزية هـى لغة العلوم المعاصرة والتقدم المطرد منذ عقود طويلة ، وسوف تستمر كذلك لفترات أخرى الله وحده هو الذى يعلم مداها ، حتى لقد أصبح البعض يسـميها باللغة الكوكبية ، نسبة إلى اتساع رقعة انتشارها على الكوكب الأرضى ، فكما أن هناك عولمة فى السياسة وفى الاقتصاد وفى الثقافة ، فإن اللغة الإنجليزية هى المؤشر لكل ذلك ، أما اللغة العربية ، فهى عاجزة – كما تصور أصحاب هذا الاتجـاه فـى معظمهم – عن استيعاب منجزات العلوم والتكنولوجيات المستحدثة ، وهى أقرب لأن تكون لغة آداب ، وأشعار وخطابة أكثر منها لغة علم .

وعلـى الفور عندما أسمع مثل هذا أو أقرأه ، يقفز إلى الذاكرة ما حرص عليه محمـد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، عندما كانت مصر خالية تماما من أى مفـردة من مفردات العلوم الحديثة ، وخالية تماما ممن يعرفون شيئا منها ، وخالية

تماما من أى معهد تعليمى يعلمها ، ومع ذلك فقد كان الرجل غير العربى ، الألبانى، الأمى على وعى واضح بضرورة أن يتم تعليم العلوم الحديثة للتلاميذ المصريين مترجمة إلى اللغة العربية ، وأن تنقل أمهات الكتب العلمية إلى اللغة العربية ، وأن يتخصص أعضاء البعثات المرسلة إلى الخارج فى هذه العلوم الحديثة ، وهكذا لم نجد بينهم مبعوثا واحدا فى أى من العلوم الإنسانية ، ولم نجد من بين مائة واثنى عشر كتابا تمت ترجمتها كتابا واحدا فى العلوم الإنسانية ، وإن كنا لا نقصد أن هذه العلوم ليست من العلوم الحديثة ٠

وعلى الفور أيضا تقفز إلى الذاكرة أيضا صور لا حصر لها من الجهود العملية والكتابية ، قامت على أيدى زعماء الفكر والثقافة والسياسة فى مصر طوال فترة الاحتلال البريطانى من أجل العودة إلى تعليم العلوم باللغة العربية ، حيث كان الاحتلال قد استطاع أن يجعل التعليم باللغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية ، حتى توجت هذه الجهود ببدء تحقيق هذا المطلب الوطنى عام ١٩٠٧ ، واطرد فى تناميه، حتى خلص تعليم المرحلة الأولى بصفة خاصة من تعليم اللغة الأجنبية ، لا فقط كلغة تعليم ، بل كلغة قائمة بذاتها ، فى عهد ثورة يوليو ٠

وكان المنطق الذى تستند إليه هذه الدعوة الوطنية أن اللغة الوطنية هى أحد أركان ثالوث الهوية الوطنية ، وأولها العقيدة ، وثانيها اللغة ، وثالثها التاريخ الوطنى ٠ وإذا تأملنا فى التجربة الإسرائيلية فسوف نجد هذا الثالوث واضحا فى الأركان التى قامت عليها هذه الدولة اللعينة ، ولست بحاجة إلى الإشارة إلى أمثلة ونماذج من تواجد العقيدة الدينية فى كل صغيرة وكبيرة فى المسيرة العامة لها، وكذلك بالنسبة للتاريخ ، أما اللغة فقد حرصوا على إحياء العبرية ، تلك اللغة الميتة منذ ما يقرب من ألفى عام ٠

كان وجه الزيف فى الدعوة المشجعة للغة الأجنبية أنها تصورت أمرا لا يقول به أحد ، فليس هناك من يجرؤ على التقليل من أهمية تعلم اللغة الأجنبية ، لكن المعارضة والنقد ينصبان على التعليم بها ، وبالتالى فلابد من التمييز بين تعليم اللغة الأجنبية والتعليم بها ٠ الأولى تعنى أن نعلم التلاميذ اللغة الأجنبية باعتبارها

لغـــة فى حد ذاتها ، أما الثانية فتعنى أن نعلم مختلف المقررات بهذه اللغة لا باللغة العربية ٠كذلك وجه الاعتراض ينصب على الفترة التى يمكن البدء فيها بتعليم اللغة الأجنبية ٠ لقد تحدثنا فى هذا وكتبنا الكثير عبر سنوات عدة ، ومع ذلك نشهد التيار العروبـــى لغة مستمر فى انحساره بكل الأسف وبكل الأسى ، حتى كدنا ننطق بهذه العبارة المؤسفة " مفيش فايدة " !

ثـــم إذا بى أقرأ مقالا لطه حسين فى صحيفة الأهرام بعنوان " تكوين الصفوة " نشـــر فى الثانى من شهر مارس من عام ١٩٣٩ ، ويدفعنى هذا المقال إلى قراءات أخـــرى لهذا المفكر العملاق حول القضية نفسها ، فيشد من أزرى ، وتعود الحمية مـــرة أخرى والعزم على استمرار الحديث والكتابة والدعوة إلى أن تعود إلى لغتنا العربية مكانتها كلغة تعليم ٠

إن وجه الأهمية فيما كتبه طه حسين أن الرجل محسوب على التيار التغريبى ، والـــذى يـــرى الخيـــر كل الخير فى أن نغترف بكل ما نملك من طاقة من الثقافة الغـــربية ، والرجل كما هو معروف للكافة عارف ودارس للغة أجنبية شهيرة هى اللغـــة الفرنسية ، وبالتالى فليس معرضا لذلك الاتهام الذى يرفعه البعض فى وجه الداعـــين للتعلـــيم بالعربية ، بأن الدافع لهذا ربما يرجع إلى العجز الذى يعانى منه البعض فى اللغة الأجنبية ، فماذا كتب طه حسين فى هذا المقال ؟ لقد كتب قائلا :

" فكثير من الناس يريدون أن يشيع العلم باللغات الأجنبية فى مصر ويظنون أن هـــذا هـــو سبيل الثقافة ، فنحب أن يعلم هؤلاء الناس أن شيوع اللغات الأجنبية فى مصر لا بأس به ، ولعل فيه خيرا كثيرا ، ولكنه ليس هو السبيل المستقيمة المنتجة إلـــى الـــثقافة ، وإنمـــا الســـبيل أن تنقل الثقافة الأجنبية للمصريين فى لغتهم وأن يلتمســـوها فى هذه اللغة قبل أن يلتمسوها فى أى لغة أخرى ، إنما اللغات الأجنبية أدوات للاستزادة من العلم لا لتحصيل الضرورى منه " !

وبالفعـــل فقد شهدنا فى النصف الأول من القرني العشرين حركة ترجمة ، وإن تـــوجهت أكثـــر إلـــى كـــتابات فـــى غير العلوم الطبيعية والكيميائية أو الرياضية

والهندسية ، على أساس أن هذا طريق هام لتثقيف اللغة العربية وإثرائها بالأفكار والمصطلحات التى استحدثتها العلوم الحديثة .

وأشار طه حسين إلى واحد مثل الجاحظ ، فلقد كان هذا الرجل مثقفا بمعايير عصره ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، على الرغم من أنه لم يكن يعرف اليونانية ولا السريانية ، أو الفارسية ، أو الهندية ، وهى أهم لغات العلم والثقافة قديما ، لكنه كان على دراية كافية بما فى ثقافات هذه اللغات من معارف ومعلومات ، لأن العرب والمسلمين كانوا حريصين أشد ما يكون الحرص على ترجمة العديد من مصادر العلم والثقافة فى الحضارات اليونانية والفارسية والهندية إلى اللغة العربية .

وإذا كنا نؤكد على الخشية على هويتنا القومية من هذا الانحسار للغتنا العربية ، فها هو عميد الأدب العربى ، يؤكد على هذا بقوله :

" وما دمنا نعتمد على اللغة الأجنبية لنحصل من طريقها الضرورى من العلم والثقافة ، فنحن عيال على الأجنبى ، ونحن مقصرون فى ذات أنفسنا وفى ذات لغتنا ، وفى ذات وطنيتنا " .

وبعبارات صريحة واضحة يعلن طه حسين السبيل الصحيحة إلى النهوض الثقافى :

" ... ثم إنى أطلب شيئا أهم من ذلك ، أطلب أن تكون لغتنا وأدبنا العربى أساسا لكل ثقافة صحيحة ممتازة " .

ثم يصل إلى الذروة حقا بذلك التقرير الخطير ، بل وبذلك الاتهام والتحذير :

" كل ثقافة لا تعتمد على اللغة الوطنية ليست إلا ثقافة مستعارة ، والذى لا يعرف لغة وطنه غير مثقف ، وأخشى أن أقول أنى أشك فى رجولته شكا كبيرا " !

يا سبحان الله ! إلى هذا الحد يا شيخنا الكبير ؟

وبطبيعة الحال فإن شيخنا الكبير لا يقصد معرفة العربية أى معرفة ، وإنما هى المعرفة القائمة على الوعى والإدراك لمقوماتها وأساسياتها ، أما هذا الذى يجرى

ألسنة كثيرين فى أيامنا الحالية وتجرى به أقلامهم فلا ينطبق عليه وصف " المعرفة " بأى حال من الأحوال .

وإذا كنا نشكو مر الشكوى من أن تلاميذنا لا يحسنون لغتهم العربية ، ونشير بإصبع الاتهام أحيانا إلى هذه اللغة نفسها ، وأحيانا ما نتهم مناهجها وكتبها ، وأحيانا أخرى ما نوجه الاتهام إلى أن المعلمين أنفسهم لا يحسنونها ، وفاقد الشئ لا يعطيه ، وأحيانا ما نرى أن كل هذه المصادر مجتمعة هى المتهم الرئيسى ، فإن الذى يستوقفنا حقا أن هذا هو نفسه الذى أشار إليه طه حسين فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر ، والذى صدر عام ١٩٣٨ ! أى وقت أن كان كتاب الصحف والمجلات هم : طه حسين نفسه ، والعقاد ، ولطفى السيد ، والرافعى ، والمازنى ، وهيكل ، والبشرى ، ومصطفى وعلى عبد الرازق ، وتوفيق دياب ، وأحمد أمين ، ومنصور فهمى ، وزكى مبارك ، وغيرهم من عمالقة الأدب واللغة والثقافة ، فماذا كان يمكن أن يكتب الرجل لو بعث حيا اليوم واطلع على ما يكتب ووزنه بميزان اللغة العربية السليمة ؟

ولو فرضنا جدلا أنه لم يحدث تدهور ، فما دلالة أن تكون قضية اليوم هى نفسها القضية التى كانت مثار تفكير وجدل ونقاش منذ أكثر من ستين عاما ؟ إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل لابد أن تفزعنا حقا ، وإلا فإن هذا يعنى أن المسيرة الفكرية والتعليمية لم تخط إلى أمام وأنها إما أن تكون قد سارت باتجاه خلفى ، أو ظلت فى مكانها لم تتعداه !

ولعل تفسير طه حسين للضعف البادى فى اللغة العربية لدى تلاميذنا ومعلمينا يلقى الضوء على مشكلة ما زلنا نواجهها فى وقتنا الحاضر ، يقول مفكرنا فى مستقبل الثقافة : " إن التلميذ لا يكاد يدخل المدرسة حتى تتلقفه اللغة الأجنبية فتستغرق من وقته وجهده ونشاطه ما هو خليق أن ينفق فى تعلم اللغة الوطنية وإتقان غيرها من المواد التى تتصل بالثقافة الوطنية "

ومن هنا يبرز السؤال الذى كان من حسن الحظ أن طه حسين وضعه فى الاعتبار : متى إذن يمكن تعليم اللغة الأجنبية ؟

إن إجابتنا فى أيامنا الحالية ، والتى ننفذها بالفعل ، أن تعليم اللغة الأجنبية يمكن أن يبدأ حتى قبل بدء المرحلة الابتدائية ، فى مرحلة رياض الأطفال ! فإلى أى حد يعد هذا أمرا سليما من حيث الرأى العلمى التربوى والنفسى ، ثم من الناحية اللغوية نفسها ؟

هنا يجيب طه حسين فى كتابه : " أما نحن فجوابنا فى ذلك قاطع وصريح ، وهو أن اللغة الأجنبية لا ينبغى أن تدرس فى هذا القسم من التعليم العام ( يقصد التعليم الابتدائى ) ... وإنما يجب أن يخلص هذا القسم ... للثقافة الوطنية الخاصة إذا أردنا أن نخلص نفس الصبى لوطنه وأن تشتد الصلة بينه وبين هذا الوطن " .

إذن فسند مفكرنا هنا هو التفكير فى المصلحة الوطنية ، من منظور ثقافى يراه علم من أعلام الثقافة والفكر ، على أساس أن تعليم المرحلة الأولى هو بمثابة " الجذر " للشجرة .. لابد أن يكون واحدا لجميع المواطنين ، ثم يمكن لهم أن يتفرعوا بعد ذلك ، ما شاء لهم التفرع فى مراحل التعليم المتأخرة ، وفى هذه المرحلة التعليمية الأولى لابد أن يكون التعليم كله متصلا بكل ما هو أساسى فى التكوين الوطنى ، وليس فى هذا التكوين لغة أجنبية وإنما هى اللغة الوطنية !

وإذا كانت هذه الفتوى تمثل اجتهادا فكريا لطه حسين ، فإننا نجد أن العلم التربوى والنفسى يسندها أيضا ، ففى عام ١٩٤٥ ، وعقب انتهاء الحرب العالمية مباشرة ، عقدت رابطة التربية الحديثة مؤتمرا علميا لمناقشة بعض قضايا التعليم ، وكان مما استقر عليه الرأى هذه الفتوى التى قال بها أحد الخبراء الأجانب " د. وست " فى كتاب له بعنوان : Learning to read a Foreign Language والتى تذهب إلى أن :

" إنه ليس لدى الطفل المتوسط من القدرة ولا من الغرض ما يمكنه من تعلم لغة أجنبية تعلما مفيدا من غير أن يضحى بلغته القومية ويضعفها ... وغنى عن البيان أنه من العبث أن نحاول أن نعلم الأطفال قراءة لغة أجنبية قبل أن نتأكد من استطاعتهم قراءة لغتهم القومية قراءة طلقة " .

ومن هنا فإن المؤتمر خلص إلى القول ب :

" إن التبكير بتدريس اللغة الأجنبية فى الوقت الذى لم يتمكن فيه التلميذ من لغته القومية يضحى باللغة القومية فى سبيل اللغة الأجنبية " ٠ ص ٦٦ من كتاب المؤتمر ٠

ويجب أن نلفت أنظار القراء إلى من الشخصيات التى شاركت فى هذا المؤتمر : أحمد لطفى السيد ٠ د٠محمد صلاح الدين ٠ د٠ أحمد زكى ٠ د٠إبراهيم بيومى مدكور ٠ د٠على مصطفى مشرفة ٠محمد فريد أبو حديد ، وغيرهم من ذوى المقامات العالية فى العلم والثقافة والسياسة ، ممن كانوا يعرفون اللغة الأجنبية بدرجة عالية من التفوق ، لكنهم ، باعتبارهم يمثلون ضمير الأمة أقروا هذه الفتوى العلمية الهامة ٠

وقد ادعى البعض أن القيام فى مدارس مصرية بتعليم أطفالنا لغة أجنبية منذ بدء تعليمهم إنما أمر يتم مثله فى المدارس الغربية ، وخاصة فى أوربا ، حيث يتعلم الطفل الأوربى لغة أو لغات أخرى أجنبية ، وقد ناقش طه حسين هذا الادعاء بشئ من التفصيل ، وكان مما خلص إليه :

١ – أن الطفل الأوربى يتلقى لغته الوطنية من أبيه وأمه وأهله وفى كل ركن من أركان حياته ، بينما نجد أن طفلنا لا يتعامل باللغة العربية مع مجتمعه الخاص أو العام ، حيث يتعامل بالعامية ، ولذا تعتبر اللغة العربية بالنسبة له لغة أجنبية !

٢ – أن هناك بين اللغات الأوربية من التوافق والاقتراب ما ييسر دراستها على الأطفال الأوربيين ، ولا يوجد ، كما هو معروف ، أى توافق أو تشابه بين العربية واللغات الأجنبية ما ييسر تعلمهما معا فى وقت واحد ٠

إن وجود مدارس خاصة للغات ربما أمر يكون أمرا طبيعيا ما دمنا قد ارتضينا هذه الفلسفة التى تقوم على المبادرات الفردية والخصخصة ، وإفساح المجال للقطاع الخاص فى التعليم ، لكن ما يصعب تقبله أن تدخل الدولة منافسة للقطاع الخاص فى هذا الشأن ، ذلك أن هذا القطاع يحركه الربح بالدرجة الأولى ، بينما الدولة تحركها – أو هكذا المفروض – دوافع أخرى هى المصلحة الوطنية والحفاظ

علـــى الهوية القومية ، فهى الحارسة على اللغة القومية ، وهى الحامية لها ، ومع ذلـــك فقد دخلت أرض الملعب بدءا من أواخر عام ١٩٧٩ ، بينما المتوقع أن تكون نمـــوذجا وقـــدوة للقطـــاع الخاص فى الحفاظ على ركن أساسى من أركان الذاتية الحضارية لهذه الأمة .

فلقـــد صدر قرار وزارى رقم (٢) فى الأول من نوفمبر بالبدء بإنشاء ما سمى بالمدارس التجريبية للتعليم بلغة أجنبية .

أطرف ما فى الموضوع أن هذا القرار صدر استنادا إلى قانون صدر فيما بعد ، أى والله ! فكأنه صدر لإضفاء الشرعية على ما تم تقريره وتنفيذه بالفعل ، كيف ؟

فلقـــد نصت المادة الثالثة من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على : " ويجوز تحصيل رسوم مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ " .

أمـــا الخدمـــة الإضافية هذه فهى التعليم باللغة الأجنبية ، وحتى يمكن الالتفاف حول النص الدستورى الشهير الذى يقرر أن التعليم مجانى فى جميع مراحل التعليم وتكفله الدولة .

وفـــى المـــادة التاســـعة من القانون نجد : " لوزير التعليم ... أن يقرر إنشاء مدارس تجريبية ، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها ونظم الدراسة والامتحانات فيها وتتخذ هذه المدارس مجالا لتطبيق التجارب التعليمية تمهيدا لتعميمها " .

وإذا كانت المدارس قد صدر قرار بها قبل صدور القانون المصرح بذلك بعامين ممـــا يتـــيح الفرصـــة للطعـــن فى هذا القرار ، فإن القانون نفسه يعطى الشرعية لتحصـــيل المصروفات تحت ادعاء أن هذه المدارس تقوم بإجراء تجارب تعليمية ، والـــذى أؤكـــده لكـــل قارئ أن هذا غير صحيح ، وليدلنى أى إنسان على تجربة تعليمـــية بالمعنى الذى نعرفه فى العلوم التربوية والنفسية جرت منذ أن ظهرت هذه المدارس عام ١٩٧٩ ، وإنما هى مجرد حيلة لتقرير المصروفات ، ولكى تنهج هذه النوعية من المدارس نهجا مغايرا فتعلم العلوم باللغة الأجنبية لا بلغة الوطن !

وإذا كـــان صـــاحب المدرســـة الخاصـــة له منطقه فى تحصيل مصروفات من التلامـــيذ ، حيث أنه يخصص رأسمالا من ماله الخاص يريد أن يعود عليه بالنفع ،

فكـــيف تنفق وزارة التربية من المال العام الذى هو مال أهالى التلاميذ ، ثم تتعامل معهـــم بنفس منطق صاحب المدرسة الاستثمارية فتطلب منهم مصروفات كبيرة ، بحجة أنها تقدم خدمة تعليمية متميزة ؟

لـــو أن المدارس الحكومية تقدم الخدمة التعليمية وفقا للشروط الأساسية للتعليم الصـــحيح ، لما كانت هناك حاجة أصلا لظهور مثل هذه المدارس الخاصة باللغات ، فلمـــاذ تتقاعس وزارة التربية عن تقديم الخدمة التعليمية الصحيحة فى مدارسها ، فـــإذا مـــا قدمتها بالفعل فى بعض المدارس ، طالبت التلاميذ بأن يدفعوا ثمن هذه الخدمة ؟ !

ولـــو عـــرف القارئ خريطة توزيع المدارس الحكومية للغات لعرف أنها ليست لخدمـــة جمهور الفقراء ، فهى تتركز بالدرجة الأولى فى القاهرة وعدد محدود من عواصـــم المحافظات الكبرى ، وفى داخل القاهرة نفسها ، على سبيل المثال ، تجد أنهـــا تكثـــر فـــى الأحـــياء التى يسكنها الموسرون بنسبة تفوق غيرها من الأحياء الأخرى!

إننا نكتب هذا الذى نكتبه لا على سبيل التنديد والهجوم ، ولكنه على سبيل التنبيه والتحذيـــر ... التنبـــيه إلى أننا نقيم بعض صور تعليمنا على أسس غير سليمة ، فكـــريا وعلميا ووطنيا ، والتحذير ، من أن هذا يسئ إلى حاضر وطننا ، مصر ، ويهدد مستقبلها . ولقد تعمدت أن أستعين بأفكار طه حسين ، المحسوب على التيار التغريبـــى ، حتى لا يبادر أحد فيتهمنا بالتعصب وضيق الأفق والتخلف ، فالمسألة هـــى دقة بصر بحقيقة الأمر ، ونقاء دافعية توافرتا لدى مفكر عملاق ، حاولنا أن نستند إليها فقد تصغى إليها أذن واعية !

# عروة وثقى

# بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان

مـــن المقولات الهامة التى تتردد فى كتابات كثيرين أن السياسة ( العملية ) هى فـــن الإدارة العامة للمجتمع. وإذا سلمنا بهذا فلابد أن نتنبه إلى أن فاعلية السياسة تتوقف إلى حد كبير على مدى الوعى بطبيعة المجتمع الذى ندبره ، فإذا كانت لهذا المجـــتمع مـــوارده الطبيعية المادية ، فله أيضا موارده البشرية . وإذا كان علماء الاقتصاد ظلوا يهتمون حقبا متعددة ماضية بالموارد الطبيعية المادية ، فقد استطاع بعض آخر من أساطين علم الاقتصاد أن يتنبهوا مبكرا إلى مركزية القوى البشرية فـــى تنمية أى مجتمع ، وبالتالى يصبح من مهام رجل السياسة أن يُدخل على قائمة اهـــتماماته الاهـــتمام بهـــذه القوى البشرية من حيث التكوين والإعداد والتنشئة من النواحى النوعية بصفة خاصة .

ومفهـــوم التنمـــية البشـــرية هـــو أوســـع كثيرا من النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، فنماذج النمو الاقتصادى تتناول زيادة الناتج القومى الإجمالى بدلا من إثـــراء حياة الإنسان ، وتنمية الموارد البشرية لا تعامل البشر إلا على أنهم مُدخل فى عملية الإنتاج ، أى تعاملهم كوسيلة بدلاً من أن تعاملهم كغاية . ونُهج الرعاية الاجتماعية تعتبر البشر مستفيدين ولا تعتبرهم مشاركين فى عملية التنمية . ويركز نهـــج الحاجـــات الأساســـية على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات السكان المحرومة بدلا من زيادة خيارات الإنسان فى جميع البلدان .

لكـــن التنمـــية البشرية ، هى على العكس من ذلك ، تجمع ما بين إنتاج السلع وتـــوزيعها وزيـــادة قـــدرات الإنسان واستخدامها . والتنمية البشرية مع شمولها الاهـــتمامات الأولـــى ، تـــتجاوز تلك الاهتمامات . وهى تحلل جميع القضايا فى المجـــتمع – سواء كانت النمو الاقتصادى ، أو التجارة ، أو العمالة ، أو الحريات السياســـية ، أو القـــيم الثقافية – من منظور الناس ، ومن ثم فهى تركز على زيادة خيارات الإنسان ، وتنطبق بنفس القدر على البلدان النامية والبلدان الصناعية .

والتنمـــية البشـــرية تشـــمل أيضا عناصر تشكل القضايا الحيوية المتعلقة بنوع الجـــنس والتنمـــية ، فهـــناك أربعـــة عناصر رئيسية فى مفهوم التنمية البشرية : الإنتاجـــية ، والعـــدل ، والاستمرارية ، والتمكين ٠ فمن الواجب أن تزيد إبداعية الناس وإنتاجيتهم عن طريق تعزيز مما يملكونه من قدرات حتى يمكن أن يصبحوا قـــوة فعالـــة تحقـــق النمو المنشود ٠ كما يجب أن يرتبط النمو الاقتصادى بعدالة الـــتوزيع ، والفـــرص العادلة يجب أن تتاح للأجيال الحالية والأجيال المقبلة على السواء ٠ ويجب تمكين جمع الناس ، نساء ورجالا ، لكى يشاركوا فى صنع وتنفيذ القرارات الأساسية التى تتعلق بحياتهم ٠

وقد بدأت الأمم المتحدة ، عن طريق برنامجها للإنماء الاجتماعى ( U.N.D.P ) مـــنذ عـــام ١٩٩٠ فى إصدار تقرير سنوى يتناول التنمية البشرية على مستوى العـــالم من خلال محور بعينه مما ساعد على التزايد المستمر فى اهتمامات الدول المخـــتلفة بالتنمـــية البشرية والحرص على أن يكون لكل منها تقرير وطنى يتناول حـــال التنمية البشرية فيها ، كما رأينا عندما صدر تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ١٩٩٤ لأول مرة ، ومع ذلك فإن الاهتمام بالنمو الاقتصادى كغاية فى حد ذاته مـــا زال يسيطر على الخيارات المتعلقة بالسياسة ، ومن ثم كثيرا ما يقاس النجاح والفشـــل مـــن حيث حدوث تغييرات فى الناتج المحلى الإجمالى والأداء فى سوق الأوراق المالـــية بـــدلا من التركيز على الكيفية التى يمكن بها للنمو الاقتصادى أن يعـــزز التنمية البشرية على نحو مستدام وعادل ، فالتنمية البشرية لم تدخل بعد فى جوانب كثيرة من جوانب صنع السياسة وأطر العمل ٠

ولكـــن لابـــد من الاعتراف أيضا بأن سنوات كثيرة من العمل الشعبى فى سبيل العـــدل الاجتماعى الذى كثفه نمو حركات المجتمع المدنى وعولمة المعلومات ، قد هيأت الساحة لإضفاء الطابع الإنسانى على الأولويات الإنمائية ، ففى كل بلد تقريبا يعبـــئ الناس صفوفهم بدرجة متزايدة ، من خلال أنشطتهم ومنظماتهم وحركاتهم ، ســـعيا إلـــى تحقيق التنمية البشرية ٠ وهم يمارسون أثرا كبيرا على محور تركيز الحكومات والمؤسسات الدولية ، ويتسع الحيز الديموقراطى للعمل الشعبى فى كثير

مـــن الـــبلدان ، مع توافر حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها ، وحرية وسائل الإعـــلام ، وتـــزايد قوة الحركة الفضائية ، وإتاحة مزيد من الفرص للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتزايد الوعى الاجتماعى والسياسى ٠

وكـــان مـــن الطبيعـــى أن يؤدى تزايد انتشار تقارير التنمية البشرية والوعى بمحتوياتها إلى جملة من الآثار الهامة نجملها فيما يأتى :

- الدعـــوة إلـــى التنمـــية البشرية ، ذلك أن التقارير الوطنية تلقى الضوء على الشـــواغل المتعلقة بالتنمية البشرية ، داعية إلى اتباع نهج فيما يتعلق بوضع السياسات يكون أكثر تمحورا حول الناس ، وهى تملأ ثغرة هامة فى الحوار بشـــأن السياســـة فيما بين شركاء التنمية ، مكملة التخطيط الآخر الذى تقوده الحكومة ، فضلا عن مبادرات المجتمع المدنى والدراسات والتقارير التى تعد بدعم من مانحين ٠
- إبـــراز القضـــايا المجتمعية الأكثر إلحاحا ، ذلك أن أول تقرير وطنى للتنمية البشـــرية فى معظم البلدان يوفر عادة لمحة عامة عن حالة التنمية البشرية ، بيـــنما التقاريـــر اللاحقة تتمحور حول مواضيع محددة ، وعلى سبيل ، فقد أصـــدرت كمبوديا والكاميرون ومدغشقر وناميبيا ونيجريا وسيراليون تقارير تركـــز على الفقر ، بينما كان موضوع تقارير كثيرة فى شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة هو الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الحـــرة ٠ وبـــدأت مـــنذ فترة قصيرة فى التركيز على قضايا تتعلق بالحكم وحقـــوق الإنسان ٠ وركز تقرير لناميبيا على فيروس نقص المناعة / الإيدز والفقـــر ، وأصـــدرت بنجلاديش والفلبين تقارير عن المرأة والتنمية ، بينما أصدرت أرمينيا وليتوانيا تقارير عن المستوطنات البشرية ٠٠ وهكذا ٠
- محـــورة التخطيط للتنمية حول العدل ، إذ تساعد التقارير بتقديمها مؤشرات وأدلـــة شـــاملة للتنمية البشرية على رصد التقدم والنكسات فى مجال التنمية البشـــرية والفقـــر ٠ ومن أهم سمات الكثير من التقارير الوطنية تفصيل أدلة التنمية البشرية ( دليل التنمية البشري ٠ دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ٠

دلـــيل الفقـــر البشرى ) حسب المنطقة أو المقاطعة أو الإقامة فى الحضر أو الـــريف أو الجماعة الإثنية ، بحيث تقدم بذلك تركيزا عمليا على العدل ، وقد تبيـــنت فائـــدة هذا النهج كأداة تخطيطية بالنسبة للحكومات ، لتوجيه البرامج الإنمائية والإنفاق العام نحو المجالات التى يوجد فيها قصور من حيث التنمية البشرية.

- التعبيـــر عـــن تصـــورات الناس وأولوياتهم ، فبعض التقارير تقدم نظرات مـــتعمقة هامـــة فـــيما يـــتعلق بتصـــورات الناس للتنمية البشرية وشواغلهم وأولـــوياتهم ، وتـــدمجها فـــى تحليل السياسة ، فقد كانت هذه هى على وجه الخصـــوص حالة تقرير بنجلاديش لعام ١٩٩٦ ، الذى أعطى وزنا متساويا لنهجـــين مختلفين لتقييم الفقر ، دراسة تحليلية أجراها أكاديميون استنادا إلى بيانات ونتائج عمليات مسح ، وتقييم تشاركى شامل أجراه الفقراء أنفسهم .

وكمـــثال تطبيقـــى ، فقـــد أبرزت تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بعض الأرقام المجردة التى تلخص كشف حساب الفقر فى أواخر القرن العشرين :

= هـــناك أكثر من ربع سكان العالم النامى لا يزالون يعيشون فى حالة من الفقر وفقا لمقياس الرقم القياسى للفقر البشرى ، وهناك نحو الثلث ( ١,٣ بليون نسمة ) يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يوميا .

= يـــوجد أشد الناس تأثرا بالفقر البشرى فى جنوب آسيا ، وضمت هذه المنطقة أكبر عدد من السكان ممن يعانون من فقر الدخل : ٥١٥ مليونا . وضمت منطقة جـــنوب آســـيا وشرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادى ، مجتمعة ، أكثر من ٩٥٠ مليون نسمة ، من بين مجموع سكانها البالغ ١,٣ بليون نسمة ، يعيشون فى حالة من فقر الدخل .

= وفـــى أفريقيا جنوب الصحراء ، وجدت أعلى نسبة من السكان الذين يعانون مـــن الفقر البشرى ، وأسرع معدل لنمو الفقر البشرى ، وهناك نحو ٢٢٠ مليون نســـمة فـــى المـــنطقة يعانون من فقر الدخل . والواقع أن سكان أفريقيا جنوب

الصحراء وأقل البلدان نموا الأخرى ، منكوبون بالفقر ، وقد قدر أن يكون نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٠٠ من يعانون من فقر الدخل ٠

- وفى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، عُد فقر الدخل أكثر انتشارا من الفقر البشرى ، حيث يؤثر على ما لا يقل عن ١١٠ ملايين الناس ، ولا يزال آخذا فى ازدياد ٠

- وشهدت أوربا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة أكبر تدهور خلال سنوات قريبة مضت ، وقد تفشى فقر الدخل بين جزء صغير من سكانها ليبلغ نحو الثلث ، حيث يوجد ١٢٠ مليون نسمة يعيشون دون خط الفقر المحدد بمبلغ أربعة دولارات يوميا ٠

- وفى البلدان الصناعية ، يعيش أكثر من ١٠٠ مليون نسمة دون خط فقر الدخل المحدد على أساس متوسط الدخل الفردى ، وهناك سبعة وثلاثون مليونا من العاطلين ٠

وفى داخل هذه الجماعات العريضة ، عانى بعض الناس أكثر مما عانى غيرهم ، لا سيما الأطفال والنساء والمسنون :

فالأطفال أشد تأثرا بصفة خاصة ، حيث يصابون بسوء التغذية والمرض فى الوقت الذى تتشكل فيه عقولهم وأبدانهم ٠ وكان هناك نحو ١٦٠ مليون طفل من يعانون من سوء التغذية بدرجات تتراوح بين المعتدلة والحادة ٠ وكان هناك نحو ١١٠ ملايين طفل غير مقيدين بالمدارس ٠

وكان النساء يعانين من الفقر بدرجة غير متناسبة ، وفى أحيان كثيرة يجردن من قدرتهن ويحملن بأعباء الإنجاب والولادة ورعاية الأطفال ، وغير ذلك من المسئوليات المنزلية والمجتمعية ، ويؤدى افتقارهن إلى فرص الحصول على الأراضى والائتمانات وفرص العمل الجيد إلى إضعاف قدرتهن على تجنب الفقر هن وأسرهن ، أو التحرر من ربقته ٠

أما المسنون ، الذين يشكلون فئة متزايدة فى جميع المناطق ، فإنهم غالبا ما يعيشون سنواتهم الأخيرة فى حالة من الفقر والإهمال ٠

ومـــع الأســـف الشديد ، فإزاء هذه الأوضاع ، لم نجد للبلدان الفقيرة وللفقراء نفـــوذا يذكـــر وصـــوتا يذكـــر فـــى المنتديات العالمية لوضع السياسات ٠ وأهم المنـــتديات وأكثـــرها نفـــوذا هـــو مجموعة السبعة التى يسيطر أعضاؤها على مؤسســـات بريتون وودز من خلال حقوق التصويت ، ومجلس الأمن التابع للأمم المـــتحدة عـــن طريق شغل ثلاثة من المقاعد الخمسة الدائمة ٠ ولا يوجد بلد من الـــبلدان النامـــية يعـــادل مجموعة السبعة أو منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصـــادى ، بحـــيث توجد لديه مستويات مماثلة من الموارد والتشاور وتنسيق السياســـات ، وإن كانت قد بذلت جهود كثيرة لتكوين مواقف جماعية للعالم الثالث من خلال هيئات من قبيل مجموعة الخمسة عشر ، ومجموعة الأربعة والعشرين، ومجموعة السبعة والسبعين ٠

ومـــن المعـــروف أن العقـــد الأخير من القرن العشرين كان قد شهد أحداثا مذهلـــة للنظام السياسى العالمى ، وجلبت معها تقدما تكنولوجيا ، وأحدثت تحولا فـــى السياسات الاقتصادية ، وهى أحداث تحدد طابع العولمة وتعجل بها بدرجة كبيـــرة ، فبانـــتهاء الحـــرب الباردة بدأت موجة من الاندماج السياسى العالمى ، وبـــدأت تكنولوجـــيا الإعلام والاتصالات ملايين من المحادثات العالمية ، وغير اتفـــاق مراكش الذى عقد عام ١٩٩٤ قواعد التجارة العالمية ، كل هذا حدث فى أعقاب تحول إيديولوجى عالمى ٠

وقـــد أدت هذه التغيرات إلى تسريع خطى العولمة وعمقت التفاعلات فيما بين الـــناس ، كما أنها حددت طابع الاندماج العالمى ، بحيث أدت إلى ظهور أسواق جديدة ، وجهات فاعلة جديدة ، وأدوات جديدة ، وأوجدت عهدا من العولمة يكثف الاتصالات ، ليس فحسب بين البلدان ، ولكن ، أيضا بين الناس ٠ ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه كرؤية عامة لما حدث من تغير عالمى :

- انكمـــاش المكـــان ، فحـــياة الناس – أى وظائفهم ودخلهم وصحتهم – تتأثر بالأحـــداث التـــى تجرى على الجانب الآخر من الكرة الأرضية ، وغالبا ما تتأثر بأحداث لا يدرون بها ٠

- انكمـــاش الـــزمان ، فالأســـواق والتكنولوجيات تتغير الآن بسرعة ، بحيث يجـــرى الـــتعامل عن بعد فى الوقت الحقيقى ، وبحيث يؤثر ذلك على حياة الـــناس الذين يعيشون على مبعدة شديدة ، ومثال ذلك الانعكاس السريع الذى حـــدث فى مسار تدفقات رأس المال إلى أسواق شرق آسيا وانتقال عدواه من تايلانـــد إلـــى أندونيسيا ثم إلى كوريا ، وأيضا إلى جنوب أفريقيا البعيدة عن تلك البلدان .
- اخـــتفاء الحدود ، فالحدود الوطنية تنهار ، ليس فحسب أمام التجارة ورأس المـــال والمعلومات ، بل أيضا أمام الأفكار والمعايير والثقافة والقيم ، وتنهار الحدود أيضا فى السياسة الاقتصادية ، وذلك لأن الاتفاقات المتعددة الأطراف ، وضغوط الاحتفاظ بالقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية تقيد الخيارات المـــتعلقة بالسياســـة الوطنية ، ولأن الشركات المتعددة الجنسيات واتحادات الجريمة العالمية تدمج عملياتها عالميا .

إن هـــذا إن دل علـــى شـــئ فإنما يدل على أن حياة الناس جميعا قد أصبحت متـــرابطة تـــرابطا شديدا ، مما لابد معه أن ينعكس على التنمية البشرية ، ربما خيرا فى بعض الجوانب ، وربما شرا فى جوانب أخرى .

وربمـــا تشـــكل حقـــوق الإنســـان مجـــالا نموذجيا يظهر كيف أن العديد من الانـــتهاكات لهـــا قد أصبحت فى دائرة الضوء مما يسبب " فضحا " وحرجا لمن يـــرتكبونها ، ممـــا قد يخفف من غلوهم وتطرفهم فى الغارة على هذه الحقوق ، وفضـــلا عـــن ذلك ، فإن معرفة والعلم بما يحظى به كثيرون من حقوق لابد أن يدفـــع المحـــرومين مـــنها إلى يجدوا فى المطالبة بحقوقهم والتمسك بها ، ويحفز أصحاب الهم العام أن يضعوا هذه الحقوق على رأس قائمة أولوياتهم وأنشطتهم .

ومـــن هـــنا فقـــد شهدت السنوات الأخيرة مدا واضحا فى الحديث عن حقوق الإنســـان ، سواء على المستوى المحلى أو الدولى ، فمن اتفاقيات تعقد ، ومواثيق تحرر ، ومنظمات تنشأ ، ولجان تتقصى ، واجتماعات ، ومؤتمرات ، وندوات ، فضلا عن أنهار من الكتابات .

وفـــى مصر بصفة خاصة ، فقد شهدنا كذلك فى السنوات الأخيرة ظهور عدد كبير من مراكز حقوق الإنسان ، ربما يكون عدد منها تهمه بالفعل القضية ، لكن هـــذا لا يجعلـــنا نغـــض الطرف عن أن بعضا منها ثارت حوله شبهات جعلت مـــراقبين يصفونها بأنها مجرد " دكاكين " الهدف منها " التربح " بالحصول على مســـاعدات ومعونات مالية ضخمة من منظمات وهيئات أجنبية ، مع التشكيك فى نـــوايا هـــذه الهيئات والمنظمات المانحة ، على أساس الشك فى أن يكون الدافع وراءها هو بالفعل الحرص على حقوق الإنسان فى مصر ٠

ولـــيس معنـــى ذلـــك أن قضية حقوق الإنسان قضية جديدة ، فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان صدر عام ١٩٤٨ ، وكان أبرز ما فيه هو المادة الأولى التى نصت على أنه :

" يـــولد جمـــيع الـــناس أحرارا متساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء " ٠

ثم المادة الثانية التى نصت على أن :

" لكـــل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان ، دون تمييـــز ، كالتمييـــز بســـبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى ، أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضـــع آخر ، دون تفرقة بين الرجال والنساء ، وفضلا عما تقدم فلن يكون هـــناك أى تمييـــز أساسه الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى لبلد أو البقعة التى ينتمـــى إلـــيها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود " ٠

ولا شـــك أن المـــادة الأولى تستدعى إلى ذاكرتنا على الفور تلك العبارة الخالدة التـــى أثـــرت عن الخليفة عمر بن الخطاب ، عندما خاطب ابن عمرو بن العاص الـــذى اعتدى على مواطن مصرى عادى وكأن انتسابه إلى شخصية فى حجم ابن العاص يبيح له أن يستذل الآخرين ، فكان رد ابن الخطاب : " متى استعبدتم الناس وقـــد ولـــدتهم أمهـــاتهم أحرارا " ! لكننا كثيرا ما ننسى مثل هذه الجذور الرائعة ،

وننتظـــر حتـــى يأتينا الفرج من الخارج : من " الخواجات " حتى نعرف أن هناك شيئا اسمه " حقوق الإنسان " !

وقد برز النظام العربى لحقوق الإنسان إلى حيز الوجود الرسمى باعتماد الميثاق العربـــى لحقـــوق الإنسان من جانب جامعة الدول العربية وذلك فى عام ١٩٩٤ ، والميثاق :

- ينص على إنشاء لجنة خبراء فى حقوق الإنسان لدراسة التقارير التى تقدمها الدول الأطراف ولتقديم تقرير عنها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية .
- يحظر الحرمان من أى من حقوق الإنسان الأساسية ، ولكنه ينص على حدود وقـــيود بشأن جميع الحقوق لأسباب تتعلق بالأمن القومى والاقتصاد والنظام العام وحقوق الآخرين وما شابه ذلك .
- لا يتضـــمن شروطا لصحة إعلان حالة الطوارئ ، ولا ينص إلا على بضعة حقـــوق فقط أثناء حالة الطوارئ من قبيل حظر التعذيب وضمانات المحاكمة العادلة .
- لا ينص على أى حق فى التنظيم السياسى والمشاركة السياسية .

وإذا كان تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان مما لابد أن نسعد به حقا ، إلا أننا لا نســـتطيع أن نغفـــل أن هـــذه القضـــية أحيانا ما تستغل من جانب القوى الكبرى وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية لابتزاز تلك النظم السياسية التى تشق عليها عصـــا الطاعة ، فتسارع بملء الدنيا تقارير ودراسات وأحاديث وتعليقات عن أن الـــناس فى هذا النظام أو ذاك حقوقهم الإنسانية مهدرة ، فى الوقت الذى تهدر فيه حقـــوق الإنســـان بدرجـــة أكثـــر بشاعة فى نظم أخرى علاقتها وثيقة بالولايات المـــتحدة، لكـــن لا اتهامات توجه إليها بانتهاكات لحقوق الإنسان ، ولو تأملنا فى خـــريطة العلاقـــات العربية الأمريكية فسوف نجد أمثلة لبلدان لا تنديد بما يجرى فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان ، وبلدان أخرى توضع كثيرا فى قفص الاتهام ، حسب درجة الحرارة فى الود مع " ماما أمريكا " .

لكن ، ما العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان ؟

حتـــى يمكن لنا الإجابة عن هذا التساؤل فلنرجع إلى ما أوردناه عن المقصود بالتنمية البشرية ...

فهى تعنى بالدرجة الأولى توسيع آفاق الاختيار أمام الإنسان وذلك عن طريق تفعـــيل قدراته ووظائفه ، ذلك أنه بالقدر الذى تكون عليه قدرات الإنسان وطاقاته ، بالقـــدر الـــذى يتسع أمامه مجال الاختيار ، ولنقارن بين إنسان حرم من نعمة الاتصـــال الأساســـية بعالم المعرفة فى عالمنا المعاصر وهى القراءة والكتابة ، وإنســـان آخـــر دائم المتابعة لحركة المعرفة فى مختلف ما هو متاح من مصادر ووســـائط ، فمما لا شك فيه أن حرية الأول سوف تكون محدودة قياسا إلى حرية الثانى .

ووفقا لدراسات وتحليلات متعددة قدمتها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تتمثل التنمية البشرية فى مظاهر ثلاث :

أولها أن يحيا الناس حياة معمرة وصحية ،

ثانيها أن يحصلوا على المعرفة ،

وثالثها أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق .

بل إن التنمية البشرية لتمتد إلى ما هو أوسع من ذلك ، فهناك مجالات اختيار أخرى يعطى لها الناس أهمية كبرى مثل المشاركة والأمن وحقوق الإنسان .

فإذا ما حللنا بعض مواد الميثاق العالمى لحقوق الإنسان فسوف نجد أنها تمثل " شـــروطا " أساسية لا غنى عنها للتنمية البشرية ، وخذ عندك مثلا المادة (٢٣) التى تنص على :

"(١) لكل شخص الحق فى العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية ، كما له حق الحماية من البطالة .

(٢) لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أحر متساو للعمل .

(٣) لكـــل فرد يقوم بعمل الحق فى أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

(٤) لكل شخص الحق فى أن ينشئ نقابات وينضم إليها حماية لمصلحته "

إذ ممـــا لا شـــك فـــيه أن التنمية البشرية تقوم على توفير " بنية أساسية " من الاحتـــياجات الأساســـية من مسكن ومأكل ومستوى معيشة لائق ، ولا يمكن أن يتوافر هذا إلا عن طريق كفالة حق العمل ، وأن يرتبط بالعمل أجر مناسب .

كذلك نقرأ فى المادة (٢٦) :

" (١) لكل شخص الحق فى التعليم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساســـية علـــى الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا ، وينبغى أن يعمـــم التعلـــيم الفنى والمهنى ، وأن ييسر القبول للتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الجدارة .

(٢) يجـــب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء شخصية الإنسان إنمـــاء كـــاملا ، وإلـــى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتســـامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى تعزيز الأنشطة التى تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام " .

فممـــا لاشك فيه أن التعليم يكاد أن يرادف " التنمية البشرية " ، لأن التعليم فى مفهـــومه المعاصر أصبح يعنى التنمية الشاملة المتكاملة لمختلف جوانب شخصية الإنســـان ، وهو عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محدودة ، وإنما تبدأ بميلاد الإنســـان ولا تنتهـــى إلا بوفاته ، وبالتالى فإن حصول كل مواطن على حقه فى التعلـــيم دون تمييـــز طائفى أو عنصرى أو اجتماعى لمما يعزز التنمية البشرية بغير شك .

إن هـــذه العـــروة الوثقى بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية هى التى وقفت وراء أن يكـــون المحـــور الأساسى لتقرير التنمية البشرية الذى يصدر سنويا عن بـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام ٢٠٠٠ هو (حقوق الإنسان) ، حيث يحرص محـــررو التقريـــر على اختيار قضية هامة على المستوى العالمى كى تكون هى المحـــور الأساسى للتقرير ، مع تغير القضايا من عام إلى آخر . وما أن يصدر هـــذا التقرير حتى يهرع الباحثون والدارسون إليه عارضين ومحللين ، خاصة ما

يتوافـر فيه عادة من كم كبير من أرقام وإحصاءات تخص جوانب حيوية للغاية فـي حياة الأمم والشعوب ، فضلا عن التحليلات التى يحويها التقرير مما يتصل بالقضـية المختارة محورا ، وهذا كله لمما يدفعنا نحن كذلك إلى أن نسرع نحن أيضا إلى محاولة " السياحة الفكرية " بين بعض ما احتواه التقرير ٠

ولعل أبرز ما يمكن أن يلفت نظرنا هو التأكيد على العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمـية الاقتصادية ، إذ مما لا شك فيه أن إنزال حقوق الإنسان منزل التطبيق يحـتاج إلـى مـوارد اقتصادية ونمو اقتصادى ، فإيصال حق التعلم لكل مواطن مـثلا، أمر يتطلب تكاليف ضخمة ، وتوفير الرعاية الصحية ، والمسكن الملائم ٠٠ وهكـذا ، ولكـن ينبغـي أن نتنبه إلى حقيقة أخرى وهى أن توافر الموارد الاقتصـادية لا يعنى حتما توافر حقوق الإنسان ، وعلى سبيل المثال ، تشير لنا المقارنـة بـين جنوب إفريقيا وفيتنام إلى هذه الحقيقة ، فقد كان نصيب الفرد فى العـام فـي جنوب إفريقيا هو ٣٣١٠ دولارات ، بينما فى فيتنام لم يكن يزيد عن ٣٥٠ دولارا ، لكننا وجدنا أن معدل وفيات الرضع بلغ ٦٠حالة لكل ١٠٠٠ حى فى جنوب إفريقيا ، بينما بلغ ٣١ حالة فى فيتنام ، كما بلغ معدل القراءة والكتابة بـين البالغـين فى جنوب إفريقيا ٨٤,٦% فى جنوب إفريقيا ، بينما بلغ ٩٢,٩% فى فيتنام ٠

وهناك بلدان معروفة ، وفقا للمقاييس العالمية ، بأنها مزدهرة اقتصايا ، ومع ذلـك ففيها انتهاكات لا يمكن غض النظر عنها لحقوق الإنسان ، لا تلك الحقوق السياسـية والمدنية فحسب ، بل كذلك الاقتصادية والاجتماعية ، وأغرب الأمثلة لـذلك هـي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أقوى دولة فى العالم ، فازدهارها الاقتصـادى لم يستطع أن يضع حدا لغياب المأوى لكثيرين ، ومعاناة آخرين من سوء التغذية ، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ٠ أما صور التمييز بين الجنسين فما زالت منتشرة على نطاق واسع فى كثر من بلدان العالم ، غنيه وفقيره ٠

ولسنا فى حاجة إلى أن نسوق الإحصاءات والتقارير الدالة على مدى سير العالم فى جملته نحو مزيد من التقدم وخاصة على صعيد حقوق الإنسان ، سواء من حيث التعليم أو الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو غير هذا وذاك ، ، ففى خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨ ارتفع معدل القراءة والكتابة بين الإناث فى البلدان النامية مما يمثل نسبة قدرها ٧٢% من معدل الذكور إلى ٨٠ % من ذلك المعدل ، وارتفعت نسبة الأسر المعيشية الريفية التى تحصل على مياه مأمونة مما مثل نسبة قدرها ٦١% من حصة سكان الحضر إلى ما يمثل نسبة قدرها ٧٨% ٠ وفى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ كانت نسبة الأفراد الذين يكملون أربع سنوات من التعليم الثانوى ٤٣% للبيض و٢٠% للأمريكيين الأفارقة ، أى بفجوة قدرها ٢٣ نقطة مئوية٠ وبحلول عام ١٩٩٨ أصبحت تلك الفجوة ٦ نقاط فقط ، إذ بلغ المعدل للبيض ٨٢% ، وللأمريكيين الأفارقة ٧٦%

ولقد حقق العالم قدرا كبيرا من التقدم فى الحد من الفقر البشرى فى التسعينيات ، ففى الدول النامية انخفضت النسبة المئوية لمن يولدون الآن ولا يتوقع أن يعيشوا حتى يبلغوا سن الأربعين من ٢٠% إلى ١٤% خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ ، وانخفضت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه مأمونة من ٣٢% إلى ٢٨% ، وانخفض معدل الأمية بين البالغين من ٣٥% إلى ٢٨% ، كما انخفض معدل فقر الدخل ، حتى بمقياس دولار واحد يوميا ( بسعر دولار الولايات المتحدة عام ١٩٩٣ حسب تعادل القوة الشرائية ) من ٢٩ % إلى ٢٤% ، وانخفض فقر الدخل فى كل منطقة نامية ، وإن كان الانخفاض قد تراوح من ١١ نقطة مئوية فى شرق آسيا إلى ٣، نقطة مئوية فقط فى إفريقيا جنوب الصحراء ٠

ومع ذلك فإن التقارير الدولية ما زالت تشير إلى سلبيات وثغرات مؤسفة حقا تشين هذه المسيرة التقدمية أشرنا إلى بعض منها فى الأجزاء الأولى من هذه الدراسة ٠ ورغم أن الوقوف على المزيد منها قد يصيب الإنسان بقدر غير قليل من الأسى والحزن ، وربما إلى الاكتئاب والإحباط ، لكن لابد من الوعى بهذه

الحقائــق كمقدمة ضرورة لاستنفار الجهود لبذل المزيد من الجهد لتضييق الفجوة التى يرجع عمرها إلى آلاف السنين ، بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، بين الفقراء والأغنياء ٠٠٠

فعــند تفــاوض الحكــومات على السياسات العالمية فإنها تكون مكلفة أساسا بالســعى إلى تحقيق المصالح الوطنية ، لا الصالح العام الجماعى ، ومن ثم فهى تفشــل فــى وضع سياسات موالية للفقراء ، فبعد جولة أورجواى قُدر أن اتفاقات الــتجارة الجديــدة ستؤدى إلى حدوث زيادة فى الدخل العالمى تتراوح بين ٢١٢ بلــيون دولار و٥١٠ بلايــين دولار ، ولكنها ستؤدى إلى خسارة صافيها ٦٠٠ ملــيون دولار سنويا لأقل البلدان نموا ، وقدرها ١,٢ بليون دولار سنويا لإفريقيا جنوب الصحراء ٠

وإذا كــان أنصار العولمة يؤكدون أن الإندماج الاقتصادى يتيح فرصا للناس فــى شــتى أنحاء العالم ، لكن توجد فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بتوسيع الــتجارة ، واستخدام التكنولوجيا الجديدة ، فكثرة من أشد البلدان فقرا مهمشة من هذه الفرص العالمية المتنامية ، وتتسع فجوات الدخل بين اشد البلدان فقرا وأشدها ثراء ، كما يتضح لنا مما يأتى :

فقــد زادت بسرعة صادرات العالم من السلع والخدمات خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلــى عام ١٩٩٨ ، بحيث بلغت ٧,٥ تريليون دولار ، بعد أن كانت ٤,٧ تــريليون دولار ( بأســعار عــام ١٩٩٥ الثابــتة ) ، وحقــق ٢٥ بلدا نموا فى الصــادرات بلغ فى المتوسط أكثر من ١٠% سنويا ( من بينها بنجلاديش وتركيا وفيتنام والمكسيك وموزنبيق ) ، ولكن الصادرات انخفضت فى أوكرانيا وجاميكا والكاميــرون ٠ وفــى عام ١٩٩٨ كانت أقل البلدان نموا ، التى تضم ١٠% من سكان العالم تمثل ٤،% فقط من صادرات العالم ، بعد أن كانت حصتها ٦،% فى عام ١٩٨٠ و٥،% فى عام ١٩٩٠ ٠ وتدنت حصة إفريقيا جنوب الصحراء إلى ١,٤% بعد أن كانت ٢,٣% فى عام ١٩٨٠ و١,٦% فى عام ١٩٩٠ ٠

وبالنسبة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، فقد نما المجتمع العالمى الذى ينعم بالاتصال المباشر نموا سريعا من حوالى ١٦ مليون مستعمل لشبكة الإنترنت فى عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر ٣٠٤ ملايين مستعمل لتلك الشبكة فى مارس ٢٠٠٠ ، ومع ذلك فإن الوصول إلى الإنترنت يتباين بين المناطق ، ففى عام ١٩٩٥ كان ما يربو على ٢٦% من جميع الناس الذين يعيشون فى الولايات المتحدة يتصفحون الإنترنيت ، بالمقارنة بنسبة ٨،% من جميع الناس الذين يعيشون فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ، و١،% فى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و ٤،% فى جنوب آسيا ٠

أما بالنسبة لتفاوتات الدخل ، فنسبة الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون فى أغنى البلدان وأفقر خمس من السكان ممن يعيشون فى أشد البلدان فقرا ارتفعت من ٣٠ إلى ١ فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٠ إلى ١ فى عام ١٩٩٠ وإلى ٦٤ إلى ١ عام ١٩٩٨ ٠ ومن بين ١٥٩ بلدا تتوافر عنها بيانات ، كان متوسط النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ل ٥٠ بلدا سلبيا فى الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ ٠ وحققت أربعة بلدان فقط من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسبعة بلدان من أقل البلدان نموا معدلات نمو تجاوزت ٣% ، وهو معدل يمثل الحد الأدنى لمضاعفة الدخل فى جيل واحد ٠

وفى الوقت نفسه زاد فائقو الثراء ثراء ، فقد بلغت ثروة أكبر ٢٠٠ بليونير فى العالم مجتمعة ١١٣٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٩ ، بعد أن كانت ١٠٤٢ بليون فى عام ١٩٩٨ ، ولنقارن ذلك بالدخل الجماعى البالغ ١٤٦ مليون دولار ل ٥٨٢ مليون نسمة فى جميع أقل البلدان نموا ، أى أن ثروة أفراد المجموعة الأولى ثمانى أضعاف ثروة جميع أفراد المجموعة الثانية !

ومما لا شك فيه أن اعتماد الطفل الصغير اعتمادا كاملا على أمه وعلى آخرين فيما يتعلق بالتغذية والرعاية والسلامة يؤكد أهمية حقوق الطفل والتزامات الآخرين بإشباعها ٠ ويضيف تحليل التنمية البشرية تأكيدا علميا لهذه الحقوق بإظهاره كيف أن التغذية والتعليم والرعاية الصحية والتنشئة الاجتماعية تساعد

علـــى بـــناء القـــدرات البشـــرية التى لابد أن تعتمد عليها التنمية البشرية للفرد والمجـــتمع ، إذا كـــان المراد أن يكون للحرية والاختيار معنى وإذا كان المراد القضاء على الفقر ٠

وبالـــرغم من هذا فإن هناك مؤشرات تشير إلى تفاوتات فى مدى الوفاء بمثل هذه الالتزامات ، فمن ذلك :

٠ من بين حوالى ١٣٠ مليون طفل يولدون كل عام وجد أن ٢٦ مليونا منهم ، أى الخمس على الأقل ، يولدون مصابين بسوء التغذية ٠

٠ ومـــا يقـــرب من ثلث الأطفال أقل من سن الخامسة يتقزم نموهم نتيجة سوء التغذية ، علما بأن أعلى المعدلات فى هذا توجد فى شرق إفريقيا وجنوب آسيا ٠

٠ وأكثـــر مـــن ثلث الأطفال فى البلدان النامية يظل سوء التغذية يعوق نموهم البدنى والعقلى ٠

٠ وفى البلدان متقدمة النمو ، كثيرا ما يكون الأطفال الذين يعيشون مع أمهات بـــلا أزواج معرضـــين لبعض الأخطار الخاصة ، ففى استراليا وكندا والولايات المتحدة يعيش قرابة نصف أولئك الأطفال دون خط الفقر ٠

وأكـــد مركـــز الرصد الأوربى المعنى بالعنصرية وكره الأجانب ، فى دراسة استقصائية شاملة أجراهاعام ١٩٩٨ أن العنصرية وكره الأجانب كانا موجودين فـــى الـــبلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوربى جميعها وعددها ١٥ بلدا ، وإن كان الوضع يختلف بطبيعة الحال من بلد إلى آخر ٠

وقام المركز بتوثيق الاعتداءات الآثمة وأعمال التخويف والتمييز ضد الأجانب والمهاجـــرين والجماعات العرقية فى بلدان عديدة فى عام ١٩٩٨ ، مع اعترافه بمدى قلة الحالات التى يُبلغ عنها ٠ وفى ألمانيا كانت هناك ٤٣٠ حالة أُبلغ عنها رســـميا مـــن حـــالات العنف الناجم عن كره الأجانب ٠ وفى أسبانيا كانت هناك ١٤٣ حالـــة ، معظمهـــا ضـــد " الغجر " ، وفى فرنسا كانت هناك ١٩١ حالة ، معظمهـــا ضـــد الســـامية ، وفـــى السويد كان هناك ٥٩١ عملا ضد الجماعات العرقية، وفى فنلندا أُبلغ عن ١٩٤ جريمة عنصرية ٠

وعلى الرغم من شعارات الديموقراطية التى ترفعها كثير ممن البلاد ، إلا إن هـــناك فـــى معظم الأحوال جهودا ملحوظة لتهميش الأقليات ، وهذه الأقليات قد تكـــون دينية أو عرقية أو سياسية أو اجتماعية ، بل يمكن أن يحدث العكس ، أى أن تستبد أقلية بالحكم فتحرص على أن تحيط غيرها بالعديد من مظاهر التهميش التى يمكن أن تتجلى فى الممارسات التالية :

- الاستبعاد من المشاركة ، وذلك بالتلاعب بالحقوق السياسية وبوسائط الإعلام لـــزيادة نفوذ الممسكين بزمام النظام السياسى القائم ، مثلا ، من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح الحاكمين ٠
- تجاهـــل ســـيادة القانـــون ، وذلك بتنحيته جانبا فى أوقات التأزم الاجتماعى الشديد ، استهدافا " للآخر " الذى يشك الحاكمون فى ولائه ٠
- وهناك " القمع " بفرض ممارسات اجتماعية على " الآخر " ، وهو ما يتكرر فـــى مجـــتمعات كثيـــرة ، فكثيرا ما كانت – مثلا – لغات الأقليات وثقافاتها موضع حظر أو تهميش ٠ وأحيانا ما يفرض التعصب الدينى فى بلدان عديدة ممارسات ثقافية على " الآخر " ، وفى بعض المجتمعات يكون التعصب إزاء الراغبين فى ممارسة ديانتهم إنكارا للحق فى حرية التعبير ٠
- وهناك " الإفقار " ، فأفعال الحاكمين الرامية إلى تعزيز مصالحهم الاقتصادية علـــى حساب الأقليات من خلال ، مثلا ، نقل أفراده قسرا من المناطق الغنية بالموارد ٠

ومـــا زال الأمن الشخصى للناس فى شتى أنحاء العالم عرضة للتهديد ، من الصـــراعات والقمع السياسى ، ومن تزايد الجريمة والعنف ، فى بعض البلدان ، فقد أرغمت الحروب والصراعات الداخلية فى التسعينيات ٥٠ مليون شخص على الفـــرار مـــن ديـــارهم ، أى بمعدل شخص بين ١٢٠ شخصا يعيش على كوكب الأرض ٠ وفى العقد الأخير من القرن العشرين قتلت الحروب الأهلية ٥ ملايين شـــخص على نطاق العالم ، وفى نهاية ١٩٩٨ كان أكثر من ١٠ ملايين شخص

لاجئـين ، بيـنما كـان (٥) ملايين شخص مشردين داخليا و(٥) ملايين آخرين عائدين إلى أوطانهم ٠

واسـتمرت أدوات القمع السياسى تهدد آلافا كثيرة من البشر ، فعدد من أُعتُقد أنهم مسجونون بدون محاكمةٍ عادلة مرتفع إلى حد كبير فى بعض البلدان ، وفى حالات كثيرة تستخدم الدول القمعية الشرطة العسكرية لقمع الناس فى نضالها فى سـبيل الحقوق والحريات ٠ ومع أن الإنفاق العسكرى العالمى ، وكذلك الإقليمى يتجهان إلى الانخفاض ، فقد ارتفع الإنفاق العسكرى فى البلدان منخفضة الدخل ، أى تلـك التـى بلـغ نصيب الفرد فيها من الدخل ٧٦٥ دولارا ، إلى ٤٣ بليون دولار فى غضون السنوات الثلاث الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ ٠

ومما لا شـك فـيه أن توثيق الروابط بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان يـتطلب بدرجـة أولى السعى الحثيث للقضاء على الفقر ، ذلك أن القضاء على الفقـر لـيس غايـة إنمائـية فقط ، لكنه كذلك يمثل بالفعل تحديثا رئيسيا لحقوق الإنسان فى القرن الحادى والعشرين ، فتعذيب فرد واحد يثير سخطا عاما ، عن حـق ، ومـع ذلك فإن وفاة أكثر من ٣٠٠٠٠ طفل كل يوم نتيجة لأسباب يمكن تجنـبها ، أمـر يمر دون أن يلحظه أحد مع الأسف الشديد ، لماذا ؟ لأن هؤلاء الأطفال غير مرئيين فى ظل الفقر ٠

إن مسـتوى معيشـة لائق ، وتغذية كافية ، ورعاية صحية ، وتعليم ، وعمل كـريم ، وحماية من النكبات ، ليست فقط غايات إنمائية ، وإنما هى أيضا حقوق للإنسـان ٠ ويعزز التأكيد على هذا ، تلك الصور المؤسفة للتقصير في مثل هذه الحقـوق الثقافـية والاقتصادية والاجتماعية ، فهناك زهاء ٩٠ مليون طفل كانوا خـارج التعليم المدرسى الابتدائى ، وحوالى ٧٩٠ مليون شخص جوعى وينعدم أمـنهم الغذائى ، وعاش نحو حوالى ١,٣ بليون شخص على أقل من دولار واحد يومـيا ٠ وحتـى فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وجدنا حوالى ٨ مليون شخص يعانون من نقص التغذية ٠ وفى الولايات المتحدة وحدها

وجـدنا أن حوالى ٤٠ مليون شخص لم يغطهم التأمين الصحى ، وأن واحدا بين كل خمسة من البالغين كان يعانى بالفعل من الأمية الوظيفية.

ولا ينبغـى أن يغـرب عـن بالـنا الـدور الكبيـر الذى تقوم به المعلومات والإحصـاءات كـأداة من أدوات إشاعة ثقافة المساءلة – إذا صح هذا التعبير – ولإعمـال حقوق الإنسان ، مما لابد أن يدفع معه الدعاة والمحامين والإحصائيين وأخصائى التنمية مع المجتمعات المحلية إلى توليد معلومات وأدلة يمكن أن تؤدى إلـى الوعى بالحقوق ، ومدى الصدق فى تنفيذها ، وما العقبات التى تحول بينها وبـين التنفيذ ، وما أصح السبل لتحقيق ما هو مأمول فى حقوق الإنسان ؟ وكل هذا يتطلب :

- جمع بيانات رسمية جديدة وأفضل وكفالة زيادة الوصول العام إلى البيانات ، وهو جهد تتزعمه الحركة المطالبة بحق الحصول على المعلومات .
- تـنويع مصـادر المعلـومات ، بدءا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووصـولا إلـى مـنظمات المجـتمع المحلى ، وبناء روح ثقة ، ومصداقية المعلومات التى تقدمها .
- وضـع مقاييس لتقييم الأداء ، فمن اللازم لجميع البلدان أن يكون هناك توافق فـى الرأى العام الاجتماعى بشأن الأولويات ومعدل التقدم الممكن فى سياق كل منها .
- تعزيـز الإجراءات التى تُخضع العناصر الفاعلة للمساءلة ، بدءا من التقارير التـى تقـدمها الـدول إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ، التقارير التى تقدمها المنظمات غير الحكومية وصولا إلى رصد ما تفعله الشركات متعددة الجنسية رصدا مستقلا .

ولعـل هـذا مـا يدفـع إلى ضرورة التفكير جديا فى إعادة النظر فى بنيان مؤسسـات الحكم الدولى الحالية حتى تكتسب من الفاعلية ما يمكنها من المواجهة الجـادة المؤثرة لتحديات القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا بالفعل نقترب من

توديع العقد الأول منه ، وكان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد قدم عددا من المقترحات التى تستحق منا التفكير والبحث والدراسة والحوار ، منها :

- أمم متحدة أقوى وأكثر تماسكا لتكون منتدى للقيادة العالمية التى تتسم بالعدل والاهتمام بالشواغل البشرية .
- مصرف مركزى عالمى ومقرض عالمى يكون بمثابة الملاذ الأخير .
- منظمة تجارة عالمية تكفل التجارة الدولية الحرة والعادلة ، وتمتد ولايتها إلى سياسة التنافس العالمى وتتضمن أحكاما مضادة للاحتكارات ومدونة قواعد سلوك للشركات المتعددة للجنسيات
- وكالة للبيئة العالمية .
- صندوق استئمانى للاستثمار العالمى من وظائفه إعادة توزيع الاستثمارات .
- محكمة جنايات دولية ذات ولاية أوسع نطاقا فيما يتعلق بحقوق الإنسان .
- أمم متحدة أوسع نطاقا ، تضم جمعية عامة ذات غرفتين لإتاحة تمثيل المجتمع المدنى فيها .

وبعد ....

إن المجتمع العالمى بحاجة إلى العودة الجسورة التى كانت موجودة لدى من حلموا بحقوق الإنسان والمواطن وصاغوا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وما جاء بعده من مواثيق أخرى ، والألفية الجديدة هى المناسبة الجيدة لإعادة تأكيد هذه الرؤية ، ولتجديد الالتزامات العملية بضرورة تحقيقها .

# غارة مكشوفة

فى أهرام الأربعاء ٢٨ من يوليو الماضى كتبت د. نعمات أحمد فؤاد مقالا شعر كل من قرأه ممن هيأ لهم الله برءا من الهوى ، أن مقصدها الأساسى هو أن تذود عن كيان لغة الضاد على أساس أن هذه اللغة هى المقوم الأساسى للذاتية الثقافية والعمود الفقرى للحضارة القومية ، وفى سبيل ذلك شاء لها نهجها فى التناول أن تعرج على ما رأت أنه يضعف من هذه اللغة القومية .

ولم تمر ثمان وأربعون ساعة حتى بدأت غارة منظمة ، موجة إثر موجة ، من مواقع مختلفة ، وقد يدهش كثيرون لهذه السرعة غير الطبيعية فى الهجوم ، وفى هذا التميز الواضح من حيث فتح قنوات مرموقة واسعة ذات الانتشار : متى محص المقال الأصلى ، وتم تأمله ، وتجميع أفكار مضادة ، ثم الشروع فى الكتابة، فإرساله إلى الصحيفة ، ثم نشره ؟!!

لكن المتتبعين لأحوال التعليم فى مصر بدقة ، قد لا يدهشه ذلك ، فإذا استثنينا كبار الصحفيين والكتاب ذوى الأبواب الثابتة ، فإن من نوادر الدهر أن نجد صحيفة قومية كبرى تنشر نقدا ، حتى إذا حدث هذا الأمر نادر الوقوع ، هبت فى التو واللحظة مدفعيات مختلفة المواقع ، لكن مركز التوجيه مفهوم وواضح ، إعلانا بأن لكل عصر سوفسطائيوه الذين يكونون على استعداد لأن يجهدوا أنفسهم فى تقديم نوع معين من الحجج والأدلة التى تفصل وفقا لرغبات الزبون وموقعه ، تحاول أن تثبت أن الأبيض إنما هو أسود ، وأن الأسود أبيض.

لن أدخل فى سلسلة المهاترات ، وإنما يكفى أن أشير إلى مثال واحد ...

فلم يخطر ببال أحد ممن برئوا من الغرض والهوى أن يتصور أن الكاتبة الكريمة بحديثها عن " الكتاتيب " تريد أن تعود بنا إلى ما كانت عليه من شكل ونظام وطريقة ، وإنما فلسفة هذا النمط من التعليم والهدف المراد منه .. التمكن من اللغة العربية عن طريق حفظ القرآن الكريم ، بعضه أو كله ، أما التنظيم ، وأما الشكل ، وأما الطريقة ، وأما التوقيت ، فهذه من الأمور التى تتغير من زمان

إلى زمان ومن مكان إلى آخر ٠

لكن شيطان الهوى والغرض يحجب الرؤية ، ويضبب الأجواء ، فيرى الرائى ما خيله له هواه ، ثم يكيل اللكمات لما تخيله ٠ بل ويتحمس حماسا عجيبا فى الهجوم ، وهى حالة معروفة لدى زملائنا فى الصحة النفسية ، حيث يخشى أفراد أن يظهروا أمام أنفسهم وكأنهم يؤدون مهمة لصالح آخر ، وليس هناك ما هو مؤلم للنفس من أن يبدو الإنسان أمام ضميره بهذه الصورة ، فيندفع فى الحماس وكأنه يوهم نفسه بأنه يدافع عن قضية يقتنع بها ويصدق نفسه ، حتى لا يختل مفهومه للذات ، وهذا ما يفسر سلوك هؤلاء الذين نقول عنهم " ملكيون أكثر من الملك " !!

إننا لنؤكد لكاتبتنا الكبيرة ٠٠ امض فى طريقك ، كما عهدناك ، الحق رائدك ، والصدق منهجك ، والشجاعة روحك ، ومصر ٠٠ الماضى والحاضر والمستقبل هى قبلتك الدائمة ٠إن جماهير قرائك يعلمون جيدا موقعك ودوافعك ، ويعلمون أيضا موقع الآخرين ودوافعهم ٠

# د٠محمد حلمى مراد

# طراز من وزراء التعليم فريد

من يستقرىء قائمة الوزراء الذين تولوا وزارة التربية والتعليم فى مصر طوال أكثر من قرن من الزمان ، يستطيع أن يلمح أنهم ينتظمون فى فئات أربع :

أولها ، وزراء مفكرون ، كانوا معروفين على الساحة الثقافية والفكرية فى مصر والعالم العربى ، لهم رؤيتهم الواسعة لقضايا التعليم ، ويتعاملون معه باعتباره مسألة ثقافية أو مجتمعية عامة ، ومن هذا الطراز وجدنا د٠طه حسين ، ود٠محمد حسين هيكل ٠

ثانيها ، وزراء أكاديميون ، عرفوا بأنهم أساتذة تربويون جامعيون ، يتعاملون مع قضايا التعليم ، باعتباره مسألة " علمية " لابد من أن تسير وفقا لما تقضى به أصول العلم التربوى ، كما رأينا بالنسبة ل : د٠عبد العزيز السيد ، ود٠عبد السلام عبد الغفار٠

ثالثهم ، وزراء مهنيون ، تدرجوا فى مستويات وظائف التعليم بنفس الوزارة ، حتى وصلوا إلى وظيفة " وزير " ، مثلما وجدنا : السيد يوسف ، ومنصور حسين٠

رابعهم ، وتضم الكم الأكبر ، فهم من مواقع شتى وتخصصات متنوعة ، قد يكون محاميا أو أستاذا جامعيا فى تخصص علمى أو طبيبا أو محاسبا ، وهؤلاء يستولى عليهم ، على وجه التقريب ، مجموعة من المستشارين ، والمنتفعين ، يستغلون ما هم عليه من افتقاد العلم التربوى ، أو خبرة العمل التربوى ، أو الرؤية الفكرية العامة ٠

وكان د٠حلمى مراد ، من هذا الطراز الأول ، وهو الأمر الذى يتضح جليا من عمق التغيرات التى أحدثها فى مجال التربية والتعليم وثرائها وتنوعها ، على الرغم من قصر الفترة التى شغل فيها مقعد الوزارة ٠ وفضلا عن ذلك فقد جاء الرجل إلى الوزارة فى وقت حرج للغاية ، فقد كانت البلاد خارجة لتوها من هزيمة كبيرة، فى يونية ١٩٦٧ ، وعقب قيام مظاهرات فى أوائل عام ١٩٦٨، للطلاب

لأول مرة منذ مارس ١٩٥٤ ٠

لقد كان لكل مرحلة من التعليم العام قانون خاص بها ، صدر فى وقت معين ، فإذا بنا نرى ، ولأول مرة فى تاريخ التعليم ، القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، يجىء عاما شاملا لمراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى ٠ وتتجلى الروح التقدمية فيما قرره القانون من التزام الدولة بتوفير الحد الأدنى اللازم من التعليم ، المتمثل فى المرحلة الابتدائية لجميع الأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم فى جميع أنحاء الجمهورية ، وكان التزام يحمل الدولة الكثير من التبعات فى هذه الفترة العصيبة ٠

وروى د٠حلمى فى لقاء له برابطة خريجى كليات التربية (١٩٦٨/٩/٢٨) أنه رفض رفضا باتا بأن يعدل هذا النص بأن يضاف إليه عبارة " فى حدود إمكانيات الدولة " أو " كلما أمكن ذلك " ، كما أثير هذا التعديل فى اجتماع لجنة الشئون الداخلية المنبثقة عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، وقال البعض " يكفى أن نعنى بتعليم ٧٠% تعليما جادا " ، فقال فقيدنا : " لا يمكن أن يصدر قانون فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فى وقت يغزى فيه الفضاء ، وتحطم الذرة ، ونتكلم عن إقامة الدولة العصرية فى بلادنا ثم نصدر قانونا نعترف فيه بإبقاء ٣٠ % من الأجيال الصاعدة أميين ، وإذا كانت الإمكانيات لا تسمح بتعليم الكل تعليما كاملا فى مدارس نظامية ، فمن الممكن ، بل من اللازم أن نعلم كل طفل على الأقل القراءة والكتابة والحساب فى أى مكان ٠٠"

وقد يوحى هذا بأن الرجل كان من المنحازين إلى سياسة الكم الشهيرة ، لكن تأملا فى جوانب أخرى من الصورة تنفى هذا الاحتمال ، فقد كان الوضع فى التعليم الابتدائى قبله يقضى بانتقال التلاميذ طوال ست سنوات انتقالا آليا ، أى بلا امتحان ، الأمر الذى بذر بذور انهيار رهيب فى مستوى التعليم ، ، حيث بدأنا نرى تلاميذ قضوا ست سنوات ، ويتخرجون دون أن يتقنوا مجرد القراءة والكتابة! فإذا بالقانون الجديد يلغى هذا النظام ويوجب أن يكون النقل من صف إلى آخر عن طريق امتحانات ٠

كذلك فمما بلى به التعليم فى مصر أن عرف عبر السنوات السابقة على تولى حلمى مراد ، نظاما عجيبا ، هو الطالب الناجح الراسب ، رغم أنف " أرسطو " الذى يعتبر هذا جمعا بين نقيضين يستحيل أن يكون ! إذ كان من الممكن أن يحصل التلميذ على شهادة بأنه نجح ، ومع ذلك يكون راسبا فى مادة أو مادتين ، مما جعل كثيرين يهملون بعض المواد الأساسية كاللغة الإنجليزية والرياضيات ٠ ومن مظاهر العجب الناتجة عن هذا الوضع السابق أن وجدنا عام ١٩٦٨/٦٧ ( ١٩٥٥٣) طالب من ٧٠,٠٠٠ طالب ، حصلوا على الثانوية العامة بمجموع أقل من ٥٠% ، لأنهم كانوا راسبين فى مادة أو مادتين !!

كذلك كان من أبرز ما جاء به هذا القانون جعل التربية الدينية مادة أساسية ، بأن تكون مادة رسوب أو نجاح ، ولم يكن الأمر كذلك من قبل ٠

والذى يطلع على الكتاب الصادر عن جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالوزارة عام ١٩٨٠عن وزراء التربية والتعليم من عام ١٨٣٧ - ١٩٧٩ لابد أن تأخذه الدهشة ، مثلما أخذتنى من كم الإنجازات التى حققها د٠حلمى ، فى الفترة التى شغلها ، والتى امتدت من ٢٠ مارس ١٩٦٨ إلى ٩يوليو ١٩٦٩ ٠

فقد أصدر حلمى مراد القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص ، حيث بين القانون الهدف من المدارس الخاصة ، وحدد المبادىء الأساسية التى يقوم عليها تنظيم الدراسة بالمدارس الخاصة ، وبين حقوق العاملين بتلك المدارس ، ووسائل التفتيش والرقابة على المدارس الخاصة ، وحدد الجزاءات التى يتعرض لها أصحاب المدارس الخاصة المخالفين لتنفيذ أحكام القانون ٠

ومن تجديداته ، إحياء نهج التجريب التربوى الذى كان قد اندثر على يد السيد يوسف ، بعد سنوات طويلة بجهد رائد التربية الحديثة فى مصر ، إسماعيل القبانى ، إذ تم بموجب القرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ تشكيل مجلس للإشراف على التجارب التربوية ، وقد حدد القرار أعضاء المجلس واختصاصاته ، وتدور حول بحث وإصدار التوصيات الخاصة بتخطيط سياسة التجريب واختيار المدارس والتجارب التى تجرى فيها ، والإشراف عليها ومتابعتها وتقويمها ونقل ما ينجح

من هذه التجارب إلى المدارس الأخرى ٠

وأبدى د٠حلمى اهتماما بالارتفاع بكفاءة المعلمين فى جميع المراحل التعليمية ، وخاصة المرحلة الابتدائية ، فصدر القرار الوزارى رقم ٤٧ بتاريخ ٧ /٥/١٩٦٨ فى شأن تأهيل نظار ومعلمى المرحلة الابتدائية غير المؤهلين تربويا ، وقد أجاز هذا القرار لغير المؤهلين علميا وتربويا منهم التقدم من الخارج لامتحانات النقل للشعبة العامة التى كانت بدور المعلمين والمعلمات العامة ، ثم لامتحان الدبلوم مع تحديد شروط مديريات التربية والتعليم فى هذه الدراسات ٠

ومن العسير علينا أن نشير إلى كل ما فعله فقيدنا فى التعليم فى عهده ، فما ذكرناه إن هو إلا قطرة من بحر ، ويكفى أن أشير إلى أن باحثا كان يدرس فى تربية عين شمس للدبلوم الخاص عام ١٩٦٨، كان يعمل فى مكتب فقيدنا ، أخبرنى بأن د٠حلمى كان يطلب أن نجمع له كافة المكاتبات فى حقيبة كبيرة ، ويأخذها معه إلى المنزل ، فيسهر عليها لدراستها ، ويجىء بها جميعا فى صباح اليوم التالى وعلى كل منها تأشيرته ، حتى لا يضيع وقته الذى يمكثه فى الوزارة فى هذه العملية ، وينفقه فى الإجتماعات والمناقشات ، ويقى تأشيراته شر السرعة وعدم الدراسة ، والاعتماد فقط ، كما يحدث عادة ، على رأى مديرى المكاتب !

حقا ، لقد كان وزيرا للتعليم من طراز فريد! ٠٠٠

# عشوائية تعليم
# تنتج قيما عشوائية

لكل بلد من بلدان الدنيا عملة نقدية متفق على قيمة كل فئة منها ، يتم على أساسها التعامل بين الناس بعضهم وبعض ، بل وبينهم وبين آخرين فى دول أخرى، ففى مصر ، نجد فئة الخمسة قروش ، والعشرة ، والخمس وعشرين ، والخمسين ، ومن الجنيهات ، فئة الجنيه الواحد ، والخمسة ، والعشرة ، والعشرين، والخمسين ، والمائة ..

تصور لو اختلفنا حول قيمة كل فئة من هذه الفئات ، كيف يتم التعامل بيننا ؟!

هكذا السوق الاجتماعى والثقافى ، له عملته التى لابد من الاتفاق الجماعى عليها، وإن شئنا السماح بمساحة من التفرقة بين هدا السوق ، والسوق المالى والتجارى ، فلنقل أن هذا الاتفاق مفروض أن يكون بين الجمهرة الكبرى من أبناء الأمة ...

مفردات هذه العملة المجتمعية ، مجموعة القيم الأساسية الموجهة لسلوكنا الاجتماعى العام ، والمحددة لكل منا حدود ما يصح وما لا يصح ، حدود الحلال والحرام ، الجميل والقبيح ، الفضيلة والرذيلة ، الحق والباطل ، العدل والظلم ..

ومع ذلك ، انظر إلى الساحة العامة فى أمتنا ، فماذا تجد ؟

أنهر الدماء العربية تجرى على أرض فلسطين بأيدى النازيين الجدد الصهاينة ...

أراض فلسطينية يصادرها ويستولى عليها السفاحون الإسرائيليون ...

بيوت أهلنا الفلسطينيين تهدم على من فيها ويشرد الناجون بفعل القتلة الصهاينة ...

مزارع يتم تجريفها بآليات الجيش الغزى المتوحش ...

وتتمزق قلوب ملايين منا على ما ترى وتسمع وتشاهد ، وتكتب مقالات وتردد الكلمات والخطب ، وتسير المظاهرات تنديدا ، وتجمع التبرعات مؤازرة ..

ومع ذلك أستطيع أن أدلك على هذا أو ذاك من بيننا ما زال مستمرا فى ترديد دعوى السلام بيننا وبين هؤلاء النازيين الجدد!

ويزداد الشيطان الأكبر توحشا وجبروتا فيعلن بكل صفاقة أن هذا الحاكم لبلد عربى أو ذاك لابد من تغييره ولو بالقوة ، ويرسل التهديدات العلنية والسرية إلى هذا البلد أو ذاك من البلدان العربية ، ويضع ديننا والأنشطة اللازمة لممارسته موضع الاتهام والسخرية والازدراء ، مما لابد معه أن تستفز المشاعر الدينية ، وتثور فى العروق الحمية الوطنية غضبا على كرامة تهان ، وعزة تمرغ فى التراب ، ووحدة تمزق بالسكين ، إلى الدرجة التى جعلت خطيب المسجد الذى أديت فيه صلاة الجمعة يوم (٢٠٠٢/٩/٦) يردد فى دعائه : " اللهم أرسل على الأمريكان طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فتجعلهم كعصف مأكول "، ومئات الناس الناس تردد خلفه بحماس شديد وبصوت يعلو عن المعتاد : اللهم آمين!!

ومع ذلك أستطيع أن أدلك على هذا أو ذاك ممن ما زال يردد أن لابد من الوقوف مع هذا الشيطان الأكبر فى تلك الدعوى التى يزعم فيها أن ما يفعله إنما هو لمحاربة الإرهاب وفقا لمفهومه هو ، وأنه هو منبع التقدم ، ولابد من استمراره قبلة لنا !

إيداع الأموال فى البنوك وتحصيل الفوائد عنها حرام أم حلال ؟

هناك علماء دين يحللونها ، وآخرون يحرمونها ، ولكل أدلة من نصوص ومواقف !

بل لقد أصبحنا نسمع ونرى ونشاهد أحداثا تصفع عقولنا وقلوبنا من غرابتها وهولها : أن يضرب تلميذ معلمه ، أن يقتل أب أو أم ابنا ، أو العكس ، أن يكشف عن قاض ارتشى ...!!

عشرات الأمثلة يمكن أن أسوقها هنا ، فى قضايا حيوية ، تجد فيها من يذهب بك أقصى اليمين ، ومن يذهب بك أقصى اليسار ...

إن الاختلاف سنة من سنن الله فى خلقه : " ومن آياته خلق السموات والأرض

واختلاف ألسنتكم وألوانكم " الروم /٣٢ ، " عم يتساءلون عن النبأ العظيم الذى هم فيه مختلفون : النبأ / ٣

ويكفى الإشارة إلى ملمح واحد شهير يستند إليه الأمن فى كل بلدان الدنيا ألا وهو اختلاف بصمة كل فرد عن غيره مهما بلغت أعداد الناس من مليارات !

وكل واحد منا ، يختلف فى نفسه من زمن إلى آخر ، أكلا وشربا وتعلما وتنشئة وخبرة وميولا واتجاهات وقيما ...

وكلنا نلمس كيف يمكن أن يكون تباين شديد بين أخوين لنفس الأب والأم ، فى البيت الواحد وفى ظل الظروف نفسها ..

ومع ذلك ، فلابد من " ركائز "..." ثوابت " تحفظ الوحدة العامة للشخص الفرد وللشخصية القومية ..

فعلى الرغم من أنك تتغير فى وزنك ، وفى علاقاتك ، وفى خبراتك ، وفى أكلك وشربك ..إلخ ، فالناس لا تخطئ فى التعرف عليك باعتبارك فلانا المشهور بكذا وكذا من الملامح الشخصية العامة التى نتمايز بها ، فهذا شخص بخيل ، وهذا كريم ، هذا وطنى وذاك لا يحفل بشئ ، هذا سمح ، وذاك سريع الغضب ، هذا مرن وذاك متحجر ...وهكذا

إن الإنسان لا يعرف بمجرد طوله ووزنه ولون بشرته وهيكله الجثمانى ، وإنما يعرف " بشخصيته " والتى هى جماع عمليات تفاعل لا حصر لها من ظروف وملابسات وخبرات مرت عليه طوال حياته ، وهذه الشخصية لابد أن تكون لها ملامحها العامة التى تميز صاحبها عن غيره من الناس ، وإلا لاستحال التعامل بين البشر .

ومن هنا فإننا قد نصف شخصا ما بأنه مثل " أمشير " قاصدين بذلك بأنه " متقلب الحال " لا يرسى على بر ، تماما مثلما يحدث فى فترة الخماسين فى مصر ، وخاصة فى شهر أمشير ، من التقويم القبطى ، حيث يمكن أن ترتفع درجات الحرارة فى يوم ، ثم تنخفض كثيرا فى اليوم التالى ، فيصيب الناس اضطراب فى ملبسهم ، ويترتب عليه انتشار أمراض البرد بصفة وخاصة بين الأطفال .

وكثيرا ما لا نأمن التعامل مع فلان ، ونستند فى ذلك إلى أنه " غامض " لا تعرف له لونا ولا اتجاها ، فهو اليوم على رأى ، وفى الغد على رأى آخر ، لا نتيجة تفكير وترو ودراسة وإنما " تقلبا " وترددا ، وحيرة ، فنهرب من هذا الصنف من الناس .

وعلى العكس من ذلك نقبل ونرتاح إلى التعامل مع هذا أو ذاك ممن تستطيع أن تتنبأ برد فعله لو طلبت منه كذا أو عرض عليه أمرا ، أو واجهته مشكلة ما .

هذان الطرفان : الوحدة والتنوع ، والعلاقة السوية بينهما هما أساس جوهرى من الأسس التى تقوم عليها العملية التربوية ..

وويل لأمة تخطئ البصر بحدود كل من الوحدة ، والتنوع ، والنسبة الواجبة بينهما ...

فقد أصبح مما هو مسلم به فى الدراسات النفسية ما اصطلح على تسميته " بالفروق الفردية " ، بحيث نؤمن بأن لكل منا قدراته واستعداداته وميوله ومهاراته الخاصة به والتى لا تتطابق تمام التطابق مع غيره ، ومن ثم ننصح المعلمين دائما، وكذلك الآباء والأمهات والدعاة بأن " ينوع " كل منهم من أساليبه فى التعليم والتنشئة والدعوة من حيث الكم والنوع والشكل والدرجة ، حتى يمكن أن يواجه بها هذا التعدد والتنوع الكبير بين من نربيهم ونعلمهم .

والغريب أن تعليمنا التقليدى القديم فى الكتاتيب كان يراعى هذا المبدأ ، ألا وهو " التفريد " ، فما زلت متذكرا كيف كان كل منا يتعلم قراءة وحفظ القرآن الكريم ، وفقا لسرعته الخاصة ، فهذا وصل الجزء الخامس ، وذاك الجزء العشرين ، وآخر الخامس والعشرين ، ولم يكن يتصور أبدا أن يقوم فقيه الكتاب بتعليم الجميع القراءة مرددين وراءه بصوت واحد مقاطع موحدة بين الجميع كما نرى فى مدارسنا ( الحديثة ) اليوم !

ومن حسن الطالع حقا أن عالم التعليم قد بدأ يعرف منذ سنوات قليلة مبدأ مهما هو " تفريد التعليم " ، لا بمثل الصورة التى عرفناها فى الكتاتيب ، فهذا مستحيل فى مجالات المعرفة العلمية المتقدمة ، ولكن هذا المبدأ يسعى إلى استغلال التقدم

المذهل فى تكنلوجيا التعليم ليمكن من تعليم كل طالب وفقا لقدراته وميوله ، حيث أن الظروف والإمكانات التى أحاطت بالتعليم منذ قرون جعلتنا نحشد عشرات من الطلاب فى قاعة واحدة ليقوم بتعليمهم هذا الشخص أو ذاك بصورة واحدة وبشكل واحد وطريقة واحدة .

ومن هنا أيضا ظهرت فكرة " المقررات الاختيارها " التى تتيح الفرصة لاستيعاب التنوع المعروف بين الطلاب ، ولم تعد هذه الفكرة قاصرة على التعليم الجامعى وحده فيما يعرف بنظام الساعات المعتمدة ، وإنما بدأت تزحف إلى التعليم ما قبل الجامعى نفسه .

ومع ذلك ، فلابد أن نضع فى الاعتبار أن الطلاب سوف يتخرجون ليكونوا مواطنين فى جماعة بعينها لابد أن تجمعهم " قواسم مشتركة " فى الأخلاق والدين واللغة والقيم والاتجاهات ...

إن كل مصرى يسافر إلى الخارج يجد أن السؤال الرئيسى الذى يواجهه به من يلقاه ، بعد السؤال عن الصحة والحال : ما آخر نكتة فى مصر ؟ فما دلالة هذا ؟ دلالته أن هناك طابعا قوميا للمصريين يجعلهم أصحاب نكتة متميزة بين مختلف الأمم ، فى الوقت الذى نراهم فيه أكثر الناس احتفالا بالحزن واهتماما بمراسيم الموت وتذكره .

فمثل هذه الخصيصة المعروفة ، ركيزة من ركائز الشخصية المصرية ، لها عواملها وظروف تكونها التى لابد أن يحفل بها التعليم .

والمصريون ، منذ أن استظلت مصر بمظلة الإسلام فى القرن السابع ، تعرب لسانها ، وأصبحت العربية هى لغة الثقافة والتعامل الاجتماعى ، ومن هنا وجب أن تكون ركيزة للتعليم .

والمصريون شعب متدين ، وساء وفقا للشريعة الإسلامية أو الشريعة المسيحية، ومن ثم كان من المهم للغاية أن يصبح هذا الجانب أحد أركان التعليم ...وهكذا

لكن ، هل يمكن أن يصيب المجتمع ضرر خطير إذا لم يراع هذا الأساس المهم من أسس التعليم ؟

وفقا لمبدأ : وبأضدادها تتمايز الأشياء ، فلنفتش فى المخزون الحضارى عن خبرة أهمل أصحابها مثل هذا الأساس ، أو قل ، فرضت عليهم ظروف العصر هذا الإهمال ..

فى بلاد اليونان القديمة ، ظهرت أول جماعة من " المعلمين " الذين جعلوا من العملية التعليمية مجرد عملية تجارية ، تجلب لهذا المعلم أو ذاك مكسبا ماديا ، عرفوا باسم " السوفسطائيين " ..

كانت أثينا ، نتيجة حروب عدة خاضتها ، مع منافستها " اسبرطة " ، تعانى من تمزق فى القيم والعلاقات والتوجهات ، وأصبح الهم الأساسى لكل أثينى أن ينتصر على الآخر ، بغض النظر عن غاية النصر ووسيلته . والتقط السوفسطائيون الخيط المناسب للحال ، فبشروا بمبدئهم الشهير : الإنسان مقياس كل شىء ، والإنسان هنا يعنى أنا أو أنت أو هو ، ولا يقصدون به " عموم الإنسان " .

فماذا كان يعنى هذا عمليا ؟

كان يعنى أننى إذا رأيت أن هذا الأمر طيب ، فهو طيب ، وإذا رأيت أنت العكس من ذلك ، يكون شرا ، ولا تسأل بعد ذلك " وكيف يمكن للأمر الواحد أن يتصف بالصفة وعكسها فى آن واحد ، لأن الاحتكام هنا ليس إلى " الموضوع " وإنما إلى " الذات " ، تماما مثلما أرى أن ما ينطق به " شعبان عبد الرحيم " ، مثلا، هو الوجه الأسود للغناء ، ويرى غيرى ، أنه يغنى فنا جميلا ، ولا نستغرب أن يتواجد الرأيان معا بصدد شخص واحد !

وفى سبيل ذلك كان لابد من اصطناع وسيلة تقوم على المغالطة والجدل الفارغ، حتى أصبحنا فى عصرنا هذا نطلق على بعض المناقشات أنها مجرد " سفسطة " عندما تقوم على المغالطات واللعب بالألفاظ الجوفاء والخلط فى الأوراق .

وعلى سبيل المثال ، فيمكن للسوفسطائى أن يسير فى مناقشة وفقا للقياس التالى، فيبدأن بمقدمة تقول – مثلا – بأن الكواكب أجسام صلبة مرتفعة درجة الحرارة ، فتجيب بنعم ، ثم يقدم مقدمة أخرى يقول فيها أن " ليلى علوى " ( كوكب ) ، فلا يسعك أن تنكر هذا ، فيسرع إلى الاستنتاج بأن هذا يعنى أن جسم ليلى علوى

صلب مرتفع الحرارة !

وما جاءت هذه النتيجة المخالفة للواقع إلا لأن مصطلح " كوكب " استخدم فى المقدمة الأولى بمعنى ، بينما استخدم فى المقدمة الثانية بمعنى آخر ، ولا يجدون فى ذلك غضاضة لأن الهدف هو مجرد إحراز انتصار وكسب شخصى فردى وفقا لمبدأ " الإنسان مقياس كل شئ " .

أفزع هذا الحال مفكرا مثل " سقراط " ، وأدرك أن الاستمرارفيه يمكن أن يؤى بالمجتمع الأثينى إلى مزيد من التدهور الذى ينتهى إلى التحلل والضمور الحضارى ، فماذا يكون الحل ؟

أكد أن لابد من وجود اتفاق فكرى واجتماعى على مجموعة من الثوابت والأساسيات ، فيكون للعدل مفهوم متفق عليه ، وكذلك الفضيلة ، والحق ، وهكذا.

وأكد كذلك أن الوصول إلى هذه الدفاهيم والمعايير ذات الثبات النسبى ، والاتفاق الاجتماعى عليها إنما يكون بشكل خاص من التعليم ، فلسفة وطريقة ، وكان دور تلميذه النجيب ( أفلاطون ) أن يفصل هذه الفلسفة وهذا النظام التعليمى المقترح فى ( الجمهورية ) ...

وفى عالم التعليم الحديث أصبح من المتفق عليه – قياسا على هذا – أن يقوم التعليم فى مرحلته الأولى بالاتفاق على تنشئة أبناء الأمة وفقا لقواسم مشتركة ترتضيها ، وبعد هذا ، يمكن للتعليم أن يتنوع ويختلف ويتباين وفقا لمطلوب كل متعلم .

وكان أشد ما كان ينقد به التعليم فى مصر فى الفترة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، هو هذا " التعديد " فى تعليم المرحلة الأولى بصفة خاصة ، من مدارس كانت تسمى " أولية " لأبناء الفقراء لا توصل إلى التعليم العالى ، وتعليم ابتدائى لأبناء الطبقة المتوسطة ، وتعليم أجنبى لأبناء الطبقة الأرستقراطية ، فضلا عن قطاع ضخم يتعلم تحت مظلة الأزهر ، يختلف اختلافا شديدا عن الثلاثة السابقة ، حيث كان يتم بدرجة أساسية فى الكتاتيب ، ثم يستكمل هذا التعليم فى معاهد أزهرية .

وكانت أعظم خطوة تمت حقا منذ عام ١٩٥٣ ، هى توحيد تعليم المرحلة الأولى، حتى ينشأ الأبناء وفقا لمعايير موحدة فى بداية حياتهم التعليمية ، وليكن بعد ذلك تنوع إلى تعليم تجارى أو صناعى أو زراعى ، أو عام ٠

لكن لا ينبغى أن ننسى أن التوحيد كان بين التعليمين الأولى والابتدائى فقط ، وظل التعليمان : الأجنبى ، والأزهرى ، فى طريقهما المباين والمتباين ٠

لكن وقوع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، كان فرصة لتأميم التعليم الأجنبى ، وتصبح مدارسه الابتدائية ملزمة بأن تعلم أساسيات التعليم الوطنى الذى تحدده الدولة ، وكانت تلك خطوة مهمة للغاية على طريق وحدة العقل العام ٠

كذلك فإن صدور القانون الخاص بتطوير الأزهر عام ١٩٦١ فتح الباب لإيجاد قواسم مشتركة بين التعليم المدنى والتعليم الدينى ٠

لكن العجيب حقا أن الانتصار العظيم فى اكتوبر عام ١٩٧٣ الذى كان تخليصا لنا من نكسة ١٩٦٧ ، كان مقدمة لنكسة قومية خطيرة ، تتزايد شدة وانتشارا يوما بعد يوم حتى كتابة هذه السطور !!

لا نريد أن نستطرد فى الحديث ، وإنما فقط نذكر القارئ بأنه كان بداية الارتباط المشين بعجلة الشيطان الأكبر : الولايات المتحدة الأمريكية ، وفقا للمثل الشعبى الشهير : يخلق من ظهر العالم فاسد !! ، إذ كيف يتفق مع المنطق أن ينتهى الانتصار العظيم بالسير على طريق يزيدنا يوما بعد يوم افتقادا للإرادة الوطنية الحقيقية ، ويحدد لنا دائما موقع التابع المطيع ، وإن لم يمنع هذا بالسماح بمساحة غاية فى الصغر بإبداء قدر من الململة والاحتجاج – على مستوى الكلام – من حين لآخر !!

وأدى الارتباط بعجلة الرأسمالية العالمية ، وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أو بمعنى أصح " الويلات الأمريكية " أن تنشأ سوق اقتصادى يقوم على الخدمات بالدرجة الأولى ( القرى والمنتجعات السياحية والفنادق ، والسلع الاستهلاكية ) ، والدخول " الريعية " ( دخول العاملين فى الخارج ، قناة السويس ، السياحة ) ، وأن تكون الغلبة للاستيراد لا للتصدير ٠

ووفقا للنهج نفسه ، غلب علينا فى المجال الثقافى والأخلاقى : الاستيراد ، لا التصدير ...

وكما رأينا أن يغلب على ما نستورده : الأيس كريم واللبان ، وعديد من السلع الاستهلاكية الاستفزازية ، كذلك غلب على ما نستورده من أخلاقيات وقيم وسلوكيات ، لا على الاتقان ، والنظام ، والصحة ، والنظافة ، والحرص على المال العام ، وإنما على أغان وموسيقى صاخبة ، وملابس كاشفة ، وألسن معوجة ، وسينما هابطة ...

هنا بدأت الحاجة إلى تعلم اللغات الأجنبية ، لا كوسيلة اطلاع على منجزات العصر المعرفية والتكنولوجية ، ولكن كوسيلة التعامل مع السوق ، ومن هنا قفزت الجامعة الأمريكية لتكون الملك غير المتوج للتعليم فى مصر لستقطب أبناء علية القوم ( ماليا وإداريا وسياسيا ) .

ثم برزت كذلك مدارس لغات على كافة المستويات : بدءا من الحضانة ، حتى نهاية التعليم الثانوى .

ووجد البعض أن هناك عراقيل بيروقراطية تؤخر وتعوق الحصول على تراخيص إنشاء مثل هذه النوعية من المدارس ، فتفتقت الأذهان عن الحصول على تراخيص من جهات أجنبية – أمريكية بالدرجة الأولى – لإنشاء مدارس على أرض مصر ، يقيمها مصريون ، ويلتحق بها أبناء مصريين ، ليتعلموا وفقا لمناهج أجنبية !!

وبدلا من أن تقف الدولة أمام هذا التيار ، أو على الأقل توجهه وترشده ، دخلت فى منافسة معه ، فأنشأت هى الأخرى مدارس لغات حكومية حتى تهرب من النص الدستورى الملزم بتقديم التعليم مجانيا ، وتفرض مصروفات ، وتزعم للناس أنها تقدم لهم خدمة رخيصة مقارنة بمدارس اللغات الخاصة ، لكنها تتحاشى المقارنة بما يجب أن تكون عليه مدارس الدولة الحكومية .

بل وماذا نقول ، وقد رأت وزارة الدفاع بدورها أنها بحاجة إلى إعداد خاص لفئات للقوات المسلحة غير هؤلاء الذين يأتون من التعليم العام بعد الثانوية ليلتحقوا

بالكليات العسكرية ، وضرورة أن يبدأ هذا الإعداد الخاص من أولى درجات السلم، فأنشات تعليما أساسيا عسكريا لتضيف بذلك نوعا آخر من التعليم فى مرحلته الأولى ٠

وهكذا أصبح لدينا هذا ( الموزاييك التعليمى) :

- التعليم الحكومى المجانى متدن الخدمة التعليمية ٠ – التعليم الحكومى بلغات ٠
- التعليم الخاص بغير لغات ٠ - التعليم الخاص بلغات ٠
- التعليم الأجنبى ٠ – التعليم الدينى ٠
- التعليم العسكرى ٠

سبعة أنواع ، أكرر ، فى تعليم المرحلة الأولى ، الذى يمثل فى المنطق التربوى والتنشئة الوطنية والوقمية ( جذر ) الشجرة التعليمية !!

إننا ، وفقا لما هو متفق عليه فى علم النبات ، نجد أن الشجرة الواحدة ، لابد أن يكون لها جذر واحد ، فإذا ما تعددت الجذور ، تعددت الأشجار ، فهكذا فى التعليم ، تعليم المرحلة الأولى هو بمثابة جذر الشجرة ، لابد أن يكون واحدا ، وإلا رأينا أشجارا متعددة !

إن التعليم ليس مجرد كمية من المعارف والمعلومات نحشو بها عقل التلميذ ، نقول هذا لا لنردد تلك المقولة الصحيحة بأن التعليم ينبغى ألا يكتفى بذلك بل يزيد عليه تعليم القيم والاتجاهات والمهارات ، وإنما نقصد أمرا آخر ، فحتى لو اقتصر على هذا المستوى الأولى من العملية التعليمية ، مستوى المعارف والمعلومات ، فهو ، شئنا أم لم نشأ ، ينبض بقيم ثقافية ومناخ حضارى واتجاهات عقلية وفكرية٠

انظر إلى أخوين شقيقين ، أحدهما ذهب إلى قناة التعليم الدينى ، والآخر ذهب إلى قناة التعليم الأجنبى ، وتأمل " المخرجات " السلوكية لكل منهما ، فسوف ترى عجبا ٠٠ شخصان متباينان أشد ما يكون التباين عقلا وتفكير وسلوكا وقيما ، لأن " الغذاء التعليمى " لكل منهما ، والذى هو المنمى الأساسى للعقل والتفكير والشخصية ، له نوعية هنا تتتباين تماما مع النوعية التى هناك ٠

وهكذا نجد " مصانع إنتاج البشر " ، التى هى المدارس ، تنتج لنا " أنواعا " من

الشخصيات التى لا تجمعها رابطة قومية واحدة متينة النسيج ، وهذه الشخصيات لها قيمها ولها سلوكياتها ولها مفاهيمها وتوجهاتها مما يضخ فى سوق الثقافة المجتمعية أنماطا سلوكية وقيمية متباينة ، فتصيب المجتمع بلبلة مفاهيمية وقيمية تضعف من متانة وترابط النسيج الاجتماعى ، وتوقع المجتمع فى " تيه فكرى " لا يعلم خطورته على حاضرنا ومستقبلنا إلا الله " والراسخون فى العلم " !

ألا إنه لمن المحزن حقا أن يقع البعض فى خطأ الخلط بين " التنوع " و " التعدد " وبين العشوائية ...

لا نريد أن نكرر ما أثبتناه فى مقدمة المقال من حيث ضرورة وحتمية الاختلاف والتنوع ، لكننا لن نمل من تكرار التأكيد على ضرورة توافر قواسم مشتركة بين أبناء الأمة الواحدة تشكل فى جملتها ما يمكن أن نسميه الذات القومية الثقافية ، وفى داخل هذا الإطار فلنختلف ولنتعدد ولتتباين الشعاب والطرق ، فهذا يكسب الثقافة ثراءٍ وازدهارا .

أما هذا " الخليط " غير المتجانس من أنواع وأشكال التعليم فى مرحلته الأولى ، فهو صورة من صور العشوائية التى لابد أن تنتج شخصيات عشوائية ذات قيم عشوائية ، وسلوك اجتماعى عشوائى ، ونعود إلى شكل من أشكال عصر السوفسطائيين ليكون لكل فريق معاييره وقيمه واتجاهاته التى لا يرى صدقا وصحة وسلامة إلا فيها ، وما عداها يكون كفرا ، سواء وطنيا أو دينيا ، أو أى صورة من صور التكفير ، فكلها تشترك فى النهج ، الذى يريد أن ينفى الآخر كلية

بل إننا لنعد فى مصر أشد الأمم حاجة إلى توفير قنوات مشتركة موحدة فى التعليم ، وخاصة فى مرحلته الأولى ، لأن موروثنا الثقافى مع الأسف الشديد قد جنح بنا نحو نهج " فرعونى " يقيم التفكير والعلاقات الاجتماعية على نفس النهج الهرمى ، حيث يتحتم وجود قمة يكون لها الأمر كله من قبل ومن بعد : " ما أريكم إلا ما أرى " ، وفقا للتعبير القرآنى ، وما على باقى البناء إلا الامتثال والترديد والتكرار والشرح ، حتى لقد أثر عنا أنه ما من مسئول ، على أى مستوى ، يتقلد موقعا إلا ويحرص على محو كل ما له صلة بمن سبقه ، ويبدأ من جديد ، وتفتقد

ثقافتنا المجتمعية بالتالية نهج " التراكمية " ، فنفتقد الخطو قدما إلى أمام ، ونظل عقودا عدة نعيد مناقشة بعض القضايا التى سبق أن قتلت ببحثا وتفكيرا ونقاشا سنوات عديدة طويلة من قبل !

إننا نعى تمام الوعى بأن التوحيد له حدوده التى لا ينبغى أن يتعداها ، وتجربة منظومة الدول الاشتراكية ما زالت حية فى الذاكرة ، وكذلك تجربة النظم الشمولية على وجه العموم ، فالتنميط الثقافى ، وجعل الفكر واحدا والتنظيم واحدا ، والثقافة واحدة ، ومنهج التفكير واحدا ...وهكذا هو صورة من صور الشرك فالواحدية المطلقة هى لله ، وفرض التوحيد فى كل جوانب التعليم والثقافة يقتل المبادرات الفردية والإمكانات والقدرات الخاصة ، ويخنق فرص الابتكار والإبداع .

ومن هنا ، فمنذ الأربعينيات ، نادى بعض مفكرينا لا بالتوحيد بين ما كان قائما من تعليم ( أولى ) وتعليم ( ابتدائى ) فحسب ، بل وأكدوا على ضرورة التوحيد فى هذه المرحلة الأولى بين التعليمين المدنى والدينى ، مع التأكيد على أن التوحيد لا يعنى " تذويب " أحد التعليمين فى الآخر ، وإنما بإيجاد قواسم مشتركة بين الإثنين، سعيا نحو جسر الفجوة بين الثقافتين الدينية والمدنية .

بل إن هناك من التوجهات الحديثة فى التعليم أن نتخلى عن فكرة التنويع القائمة فى تعليم المرحلة الثانية ( الثانوية ) بين تعليم عام وتعليم فنى بأنواعه المتعددة : زراعى ، تجارى ، صناعى ، وانعكاسا لهذا قامت " المدرسة الثانوية الشاملة " . صحيح أن التجربة لم تكن ناجحة تماما ، ولكن مظاهر ما حدث من إخفاق لم يكن فى الفكرة نفسها بقدر ما كان فى شروط التأسيس والقيام والعمل ، حيث لم يكن الالتزام بها كاملا مع الأسف الشديد .

كم أشعر بحزن عميق وأنا أرى نتاج كفاح ونضال طويلين خاضته أجيال للوصول إلى إقامة التعليم المصرى وفق أسس تسعى إلى ترسيخ الوحدة المجتمعية ، تتراجع وترسى أسس أخرى تبذر التمايز الاجتماعى والتفرقة الطبقية البغيضة ، فتنتج " موزايك " قيمى وأخلاقى يهدد الأمن الاجتماعى والثقافى ... ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد !

## ٠٠٠ وهكذا فضلوا " الأدب " على العلم !

ما الذى يمايز هذا الفرد عن ذاك ؟

الإجابة الفورية الغالبة هى أن المميز بين هذا وذاك هو الشكل الفيزيقى الخارجى، فهذا طويل وذاك قصير ، وهذه شقراء الشعر وتلك سوداوه ، وهذا دقيق الأنف وذاك أفطسها ، وتلك على جانب كبير من الحسن والجمال ، بينما الأخرى قبيحة المنظر ٠٠ وهكذا ، وبين كل طرف وآخر درجات ومستويات ٠

إن هذا لا شك فيه ٠٠

لكن ، ما الذى فى يد هذا وذاك من إمكانات لتغيير الوضع القائم إلى آخر يفضله؟

نسبة لا تكاد تذكر ، واضعين فى الاعتبار ، حتى تلك الإمكانات العلمية والتكنولوجية التى يسرت إجراء بعض التغييرات فى شكل الوجه ولون الشعر ونوعه ٠

لكن ، هناك الجانب الآخر من الإنسان ، ساحة كبرى تستطيع فيه إرادته أن تصول وتجول وتمارس كل ما أوتيت من إمكانات ، وهذا الجانب هو المميز الحقيقى لكل فرد ٠٠ إنه " شخصيته " ، تلك التى تشكل جملة السمات والعادات والقيم والاتجاهات والميول التى تراكمت عبر سنوات العمر المختلفة لتكون الحصيلة الكلية لذاتية كل منا ، بحيث نقول هذا " طه حسين " ، وهذا هو " العقاد "، وهذا " توفيق الحكيم " ، وذاك " يوسف إدريس " ٠٠ وهكذا ٠ ولا يصدق هذا فقط على مشاهير المفكرين والأدباء وإنما هو " سنة " إنسانية " تعم كافة البشر من " الغفير " إلى " الوزير " ، كما يقولون ٠

وعملية اكتساب هذه " الشخصية " التى تميز كل منا ، هى التى نسميها " التربية " ، حيث يكون الإنسان فيها تارة " فاعلا " بجهده وفعله وتفكيره ومبادراته فى تحصيل كم ضخم من الخبرات المتنوعة فى مختلف مجالات الحياة ، وتارة أخرى يكون فيها " منفعلا " يتلقى من هذا وذاك من مصادر المعرفة ما يعينه على مزيد

من بناء شخصيته ، سعيا لمزيد من حسن التفاعل والتعامل مع مفردات الكون والمجتمع ، وهو إذا كان فى هذا وذاك ، فى غالب الأحوال ، مريد لما يتعلمه ، إلا أن هناك كم آخر مفروض " مكره أخاك لا بطل " ، أظهرها لغة الجماعة التى ينشأ فيها ، والدين ، والبيئة الطبيعية ، ونوعه ، والأسرة التى يولد لها ٠٠ وهكذا ٠

ومن هنا فإننا عندما نشاهد سلوكا ما لا يعجبنا من إنسان نسارع إلى الحكم ، بأنه " عديم التربية " ٠٠ ولا نريد أن نتوقف طويلا أمام هذه العبارة من حيث سلامتها ، فلا يوجد إنسان يكون " معدوم التربية " بأى حال من الأحوال ، ولكننا نفهم أن المقصود هو " سوء التربية " ، تماما كما نتهم إنسانا بأنه " عديم الشخصية " ، ولا يوجد إنسان يعدم شخصية خاصة به ، وإنما نفهم المقصود بأنه " ضعيف الشخصية " ٠

وربما نسمع وصفا آخر للمنحرف سلوكيا ، وهو أنه " قليل الأدب " ! أو " معندوش أدب " ، ويعنون " بالأدب " هنا الوجه الأخلاقى للإنسان ، ومن هنا كان المعلم عند قدامى العرب يسمى " المؤدب " ، وتسمى عملية التربية بعملية " التأديب " ، قارنين بذلك بين عملية بناء الأخلاق ، وبين إقامة " مأدبة " طعام لضيف عزيز، حيث كان هذا قمة " الفضيلة عند العرب ٠

وقد أدرك الوعى الشعبى العام أن جوهر عملية بناء الشخصية من خلال البنية الخلقية أكثر أهمية من مجرد تكديس المعارف والمعلومات ، وعبروا عن هذا بقولهم " الأدب فضلوه على العلم " ، وبالتالى فإن جوهر عملية التربية والتعليم ليس " شهادة " ، مهما علت ورفعت ، وإنما هو مقدار ما تكون عليه الأخلاق من سمو ورفعة وتهذيب

لكن ، ماذا نقصد عادة " بسوء التربية " أو " قلة الأدب " ؟

إن الحكم هنا عادة ما يكون فى ضوء جملة من المعايير المتفق عليها فى الجماعة التى ينشأ فيها الإنسان ، وهذه المعايير هى عادة ما تكون محصلة العديد من المتغيرات ، منها على سبيل المثال : الدين ، الخبرة التاريخية ، مجموعة العادات والتقاليد المتعارف عليها على مستوى المجتمع الكبير ( مصرى ، أو

فرنسى ، أو سورى ٠٠ إلخ ) ، وأخرى تكون خاصة بالجماعة الفرعية ( القرية أو المدينة أو العائلة ) ، فضلا عن القوانين واللوائح الرسمية ، والقواعد المنظمة للعمل فى كثير من الأعمال والتجمعات ٠

ولنحاول أن نرصد أمام القارىء صورا مما قد تعكسه " التربية المنحرفة " على السلوك الشخصى ، وكذلك السلوك العام ٠٠

= فعلى الرغم من أن التحقيقات الصحفية والمناقشات العامة والمقالات لم تعد تتحدث عن مسألة الغش فى الامتحانات ، على عكس ما كان عليه الأمر ، مثلا ، عام ١٩٨٧ فيما سمى وقتها " بالغش الجماعى " ، إلا أن هذا لا يعنى اختفاء الظاهرة ، وإنما لأنه أصبح مئيوسا من علاجها ، بل والأكثر من هذا أصبح " مسكوتا " عنها ، ربما بحكم التعود ، وربما بالرضى !

وقتها قلنا ، وما زلنا نقول ، أن المسألة ليست مجرد حصول تلميذ على ما لايستحقه ، وإنما هى مظهر انحراف سلوكى لابد أن يتردد صداه فى مجالات مختلفة ، غش فى البيع ، فى الشراء ، فى المعاملات الاجتماعية ، فى العلاقات الشخصية ، وهكذا ٠ وبالتالى إن الأب أو الأم التى ترضى وتسكت على ما قد يمارسه الإبن أو الإبنة من غش ، ربما يحل لهم مشكلة التعثر فى الدراسة ، لكنه سيبذر بذورميكروب سلوك مرضى لابد أن يصيب المرض به أذى كبيرا ، فضلا عما يصيب به المجتمع كله ، إن لم يكن اليوم فغدا ، والانحراف السلوكى ، مثله كمثل الكائن الحى يكبر وينمو ويشتد عوده ، ويشتد بأسه٠

فى عام ١٩٦٥ كنت أقوم بعملية ملاحظة فى امتحان خاص بمجموعة من خريجى كلية أصول الدين بالأزهر كانوا يدرسون دبلوما فى التربية للتأهل لمهنة التدريس ، وكان وقت الامتحان من الخامسة مساء على ما أتذكر ، فلما حان وقت صلاة المغرب ، استأذن منى طالب للصلاة ، فأذنت له ، ثم لاحظت أنه عندما انحنى للسجود ، سقطت من جيبه كومة من أوراق تبعثرت ، فإذا بها مجموعة " برشام " ، الإسم الشهير لأداة الغش ٠

ساعتها لم أستطع كظم غيظى من الغضب الشديد إلى الدرجة التى طلبت منه

فيها أن ينهى صلاته فورا دون استكمال ، ولما خرج بالفعل من الصلاة قلت له : ألم يقل الرسول صلى الله عليه وسلم ، الذى وجهك إلى الصلاة ، أن من غشنا فليس منا ؟ فإذا به يرد أن الرسول إنما كان يقصد الغش فى التجارة لا فى الامتحانات !!

إن مثل هذا الطالب قد انتقل بسلوكه القائم على الغش إلى صميم عبادة دينية المفروض أنها تمثل أعلى درجة من درجات النقاء والطهر ، ذلك أنه هنا يكرر فعل الغش مع ربه .. خالقه ، مع أن الرسول الذى يؤمن بالرسالة الدينية التى بشر بها ، هو نفسه الذى أكد على أن من لم تنهه صلاته عن فعل المنكر فلا صلاة له. وهو يكرر سلوك الغش كذلك مع الناس ، لأن الغش صورة من صور الكذب، فيوهمهم بأنه يعرف ربه ، ويوهمهم بأنه من الأتقياء !!

= وهذه العلاقة غير السوية التى أصبحت بين المدرس وبين التلاميذ ، هى شرخ اجتماعى خطير فى بنية المجتمع ، فالمدرس أصبح لا ينظر إلى التلميذ على أنه " ابن " له ، ومثل هذه النظرة ، يرتبط بها نسق من القيم والمعاملات والمفاهيم، فى ظل هذه النظرة ، يراعى هذا التلميذ ويحدب عليه وينميه ، ولكنه أصبح ينظر إليه باعتباره " زبونا " مهما فى سوق الدروس الخصوصية ، ولابد أن تواكب هذه النظرة أيضا سلسلة من السلوكيات السلبية ، فالتلميذ هنا يدر للمدرس دخلا ماديا كبيرا يعوض به العجز فى ميزان مدفوعاته الشخصية ، وهو فى ظل هذه النظرة " يدلعه " هذا الدلع المخرب ، فالزبون دائما على حق ! ويتدنى فى السعى لكسب الزبائن إلى درجة أن يطلب منهم صراحة أن يتلقوا الدروس الخصوصية عنده ، وربما يحارب زملاءه فى سبيل اقتسام واختطاف أكبر عدد ممكن ، فتسقط هيبة المدرس ، وكونه مثلا وقدوة ، وتتكسر الحواجز بين الكبار والصغار ، حتى إذا تذكر المدرس مرة دوره كمرب وحاول أن ينصح ويوجه ويعظ ويعلم ، سخر من توجيهه التلاميذ واعتبروه من المؤذنين فى مالطة !

وينتقل هذا إلى المنزل ، فيتحول الأب إلى مجرد مصدر للإنفاق ، ومصدر للحماية ، لكن " فى ساعة الجد " التربوى ، أى عندما يكون الموقف موقف توجيه

وإرشاد وبناء نفسى ، ف " لكم دينكم ولى دين " ، و" أنتم من زمان ولى ولن يعود " ، و: " نحن نعيش عصرا يتسم بالتحرر من عبودية الكبار " ، وتشيع ، بعد ذلك فى العمل ، سلوكيات ، كى تكبر ، لابد أن تقف على جثة الآخر !

= وقد يرى التلميذ نفسه فى مدرسة تدير عملياتها التعليمية حول ما سوف يمتحن فيه من معلومات ، دون اهتمام بهذا الجانب التطبيقى من العملية التربوية الذى يتأتى من خلال ممارسة أنشطة متعددة ، فيتعاضد النظر مع العمل ، ويلتحم السلوك بالمعارف والمعلومات فى علاقة جدلية ترسخ عند التلميذ أن مجرد " الكلام " لا يغير من حال المجتمعات ، وأن الذى يغيرها هو " الفعل " و" الممارسة " . حين يفتقد التلميذ هذا فى تعلمه ، يخرج إلى المجتمع بثقافة لفظية بحتة ، فترسخ تلك المقولة الشهيرة بأن العرب " ظاهرة صوتية " ، يمضغ كلاما ويهضم كلاما ، فإذا بنموه العقلى وتطوره الفكرى يصاب بالضمور ، ولوتأمل فى ذاته لأدرك أن مغزى خلقه بلسان واحد ويدين اثنين أن " يفعل " ضعف ما يتكلم ، لا العكس !

= والتلميذ عندما يتخرج من تعليمه العالى ، ويتجه إلى عمل من تلك الأعمال التقليدية التى تعودها الخريجون طوال حقب ماضية ، ثم يصادف حرفيا يقوم بعمل من أعمال السباكة أو النقاشة أو التبليط أو ما سار على نفس الدرب ، ثم يسأل عن دخل هؤلاء ، ويجد أنه لا يقل عن عدة أضعاف من دخله هو ، يفقد ثقته بقيمة التعليم ، بحيث يشيع وعى زائف بأن التعليم لم يعد هو الطريق إلى حياة أفضل . إنه هنا يسرب إلى الحياة المجتمعية اتجاها منحرفا ، يرى فيه أن مقياس الحياة الأفضل هو مقدار الدخل المالى ، ولا يبصر أن " نوعية الحياة " لها عناصرها المتعددة ، من ذوق سليم ، وسلوك مهذب ، وسعة فى الأفق ، وثقافة واسعة ، وغير هذا وذاك مما هو من وظائف ومهام التعليم . وفضلا عن ذلك فهو يشيع وهما آخر ، يجعل من التعلم والعمل عالمان منفصلان ، إذ ما المانع أن يكون " مبلط " سيراميك – مثلا – متعلما تعليما عاليا ؟ وما المانع من أن يكون نجارا أوكهربائيا أو نقاشا ، بجانب حصوله على ثقافة واسعة وتعلم رفيع المستوى ؟

إن هذه الأمثلة ، وهناك غيرها بطبيعة الحال ، ربما توحى بنتيجة مؤداها أن " المدرسة " أو " الجامعة " هى التربة الأولى التى تنبت فيها كثير من بذور الانحراف السلوكى ، ومن هنا فإن الناس عندما ترى سلوكا منحرفا من هذا أوذاك من أبنائنا مما أشرنا إلى أمثلة منه ، يسارعون إلى أن " المدرسة " أو " الجامعة " لم تربه أو تعلمه !

ولابد أن نسارع بأن هذه المقولة لا ينبغى أبدا أن تكون نتيجة المقدمات السابقة، ذلك أن مزيدا من التأمل والتفكير والتحليل يؤكد لنا أن السلوك ، أو بمعنى أصح " الأدب " بالمعنى الأخلاقى ، الذى هو الوجه الإجرائى للشخصية ، هو جماع تأثير كل القوى المحيطة بالإنسان ، فلماذا تستأثر المؤسسة التعليمية وحدها بالاتهام ؟

هنا ، حقيقة ، مكمن خلل كبير ..

فكما يقول إخواننا الأطباء أنه بقدر نجاح التشخيص بقدر نجاح العلاج ، نقول نفس الشىء ، والذى تعبر عنه الحكمة العامة القائلة : " إذا عرف السبب ، بطل العجب " ! إن وجه الخطورة الذى ننبه عليه ، هو أننا إذ ننتقى مؤسسة واحدة من جملة المؤسسات " المربية " ، فلن ننجح فى تقويم المعوج ، ونظل بالتالى مهملين للمرض ، فتتكاثر ميكروباته ، و" تسرح " إلى أجزاء أخرى لم تكن فيها ، فيشتد المرض ، وربما نجد أنفسنا ، بقدر ما يطول بنا الوقت فى هذا ، أمام مرض " عضال " يقف أطباء النفوس أمامه عاجزين ، لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا !

إننا نعود مرة أخرى إلى التذكير بالحكمة التربوية الشعبية بأن " الأدب فضلوه على العلم " ، فإذا كانت المدرسة هى المتخصصة فى تقديم " العلم " ، فإنها وحدها ليست المتخصصة فى غرس " الأدب " ، وإنما هو جهد مجتمعى مشترك .

خذ مثلا ، ما قد تراه من سلوك عجيب لكثيرين ينتظرون على محطة " أوتوبيس " ، عندما يجىء . إنه قبل أن يتوقف ، وقبل أن ينزل منه راكبوه السابقين ، ترى اندفاعا رهيبا من الركاب الجدد وتدافعا وحشيا ، مما قد يفقد هذا أو ذاك توازنه فيسقط ، وخاصة كبار السن والنساء والأطفال . فلنتصور أن الجميع ، مروا أو يمرون بخبرة التعلم فى مدرسة ، وبالتالى من الممكن القول بأن المدرسة

لو كانت حريصة على النظام فى كل خطواتها مع تلاميذها ، فى طابور الصباح ، واصطفاف التلاميذ فى الصعود إلى فصولهم والهبوط منها ، وترتيب الكتب والكراريس ، والسؤال والإجابة فى الحصة ، وفى ممارسة الأنشطة .. وهكذا ، فسوف " يتعود " كل منهم على النظام ويصبح " خلقا " له ، يسلك وفقا له فى الخارج !

لا نستطيع أن ننكر أن هذا تحليل صحيح إلى درجة كبيرة ، ولكن أن نتصور أنه تحليل " كامل " فهذا غير صحيح ، إذ ماذا لو كان التلميذ يعيش فى منزل مضطرب ، فى أثاثه وفى أكله وشربه ودخول أفراده وخروجهم ، وخاصة من ناحية الأب والأم ؟ وماذا لو خرج التلميذ إلى الشارع فرأى فوضى مرور وفوضى ألوان ، وفوضى مبانى ، وفوضى أصوات زاعقة وميكروفونات .. وهكذا ؟ قد يقول أحد ، فليفرض التلميذ ما تعلمه على ما حوله ؟ إنه رد ساذج ، لأن التلميذ فى موقف ضعيف من كل تلك القوى والمؤثرات إلى الدرجة التى تجرفه هى فى تياره، ويحدث تيار عكسى فى التأثير ، فيدخل المؤثر الخارجى إلى المدرسة لينحرف بما قد يكون بها من نظام ، ولا تخرج المدرسة بنظامها لتقوم ما فى المجتمع الخارجى من فوضى .

وقس على هذا النحو العديد من الأمور مما يستلزم بالضرورة " تضافرا " و" تكاملا " بين كل القوى المربية ، فيسلك " سائق " الأوتوبيس على أنه ليس سائقا فحسب ، ولكنه كذلك " مرب " بصورة ما .. بما هو مفروض أن يسلكه من انتظام فى السير وفى التوقف وفى القيام ، ويسلك البائع ، لا على أنه مجرد مروج لسلعة ، وساع إلى كسب مادى هو من حقه بغير شك ، ولكنه أيضا " مرب " بالكلمة المهذبة التى يقولها للزبون ، وبتنظيمه لسلعه ، فى عرضها وبيعها وتغليفها، وعلامات البشر التى يلاقى بها الناس : مقبلين ومدبرين !

ومن الغريب أن عددا غير قليل ، حتى من زملاء المهنة والعلوم التربوية والنفسية ، عندما يسمعون هذا الرأى الذى نطرحه ، يتهموننا – ومن سار على نفس هذا الدرب من التفسير المجتمعى – بأننا " نضع العقدة فى المنشار " ! بمعنى

أننا نشير بالتالى إلى موقف " تعجيزى " ، فالاتفاق على مسئولية هذه الجهة أو تلك تحديدا ييسر المواجهة ويسهل اتخاذ الإجراءات ، أما هذه النظرة الشبكية المجتمعية ، فهى " تفرق دم الموضوع بين القبائل " ، وفقا للتعبير الشهير فى بدء الدعوة الإسلامية ! لكننا نستعين بالمثل الشعبى " إيد وحدها ماتسأفش " – اليد الواحدة لا تستطيع التصفيق – ، فكل ما نؤكد عليه هو " التعاون " و" التضامن " بين مختلف مؤسسات المجتمع فى مواجهة شاملة لصور الانحراف السلوكى ، حتى يمكن أن تسرى دماء العافية والصحة والسلامة فى عروق أمتنا ، وبالتالى تتأكد حكمة الشعب فى العملية التربوية التى تعبر عنها مقولة " الأدب فضلوه على العلم " .

# ٠٠وبالأبنـــــاء ترغيبا لا ترهـــــيبا!!

فى يوم جمعة ، كنت سائرا فى أحد شوارع القاهرة ٠٠وبالتحديد ، الفجالة ( منذ عدة سنوات ) أرى بعينى وأسمع بأذنى الكثير من مظاهر عذاب المواطن فى الشارع المصرى ، فهؤلاء مواطنون يتدلون من أبواب الأوتوبيسات ، وهذا ترام بعدد قليل من الركاب يتسكع معطلا حركة المرور ، وهذه منخفضات ومرتفعات فى الشارع تهدد السائر عليها بالتخبط والسقوط ، وهذه أرصفة لا يستطيع المارة أن يسيروا عليها إما لتكسرها أو شغلها بعرض بضائع ، وهذه " كلاكسات" بمناسبة وبغير مناسبة تخترق الأذن ، وهذه أصوات منفرة تزعق من كاسيتات تلبس ثوب الغناء ، وهذه أصوات صارخة بسب أو ألفاظ نابية وقبيحة ٠٠ إلى غير هذا وذاك مما يعانيه كل منا عندما يسير فى أحد شوارعنا ٠

وبينما أنا سائر، إذا بالآذان ينادى إلى الصلاة ٠٠ صلاة الجمعة ، لم يكن فى الموقع الذى كنت أسير به مسجد ، ولكن مواطنينا الذين ورثوا التدين منذ آلاف السنين ، وقبل نزول الأديان السماوية ، لم يعدموا أن يجدوا مكانا يفرشون فيه بعض الحصر ، وخطيبا يخطب فى الناس ، حيث الخطبة ركن من أركان صلاة الجمعة ٠ عرجت على هذا المصلى ، وبالكاد استطعت أن أجد لى مكانا بين المصلين ، وبدأت أستمع للخطيب ، فإذا بجمله وكلماته تنطلق كالصواريخ وعيدا وتهديدا بالعذاب الرهيب الذى يناله الإنسان الذى ينحرف عن الطريق المستقيم ، وهذا العذاب الرهيب يبدأ منذ اللحظة الأولى التى يدخل فيها الميت قبره ، واسترسل فى أقاويل متعددة وحكايات وصور لعذاب القبر !!

لست فى موقع ولا فى مناسبة تجعلنى أناقش مسألة عذاب القبر ، وإنما الذى طرأ على ذهنى ساعتها أن تمنيت أن تكون لى مهارة وقدرة على الوقوف خطيبا بدلا من هذا الرجل ، إذ لو حدث هذا لما حدثت الناس عن عذاب القبر ، وبدلا من ذلك أحدثهم عن ( عذاب الشارع) ٠٠ بدلا من أن أحدثهم عن عذاب الآخرة ، أحدثهم عن عذاب الدنيا ، لا إنكارا لعذاب القبر ولا إنكارا لعذاب الآخرة ، ولكن

اتساقا مع المنطق الدينى نفسه الذى يقول أن الدنيا مزرعة الآخرة ، وبالتالى أكرس كل جهدى لإرشاد الناس إلى كيفية تنقيتها وتسويتها وريها وسقيها وغرس ما صلح وصح من البذور والنباتات ، وموالاة الرعاية والاجتهاد والعمل الشاق الدءوب ٠

ووفق هذا المنطق لم لا يعرض الخطيب للناس صور عذاب الشارع ، ومظاهرها وآثارها السيئة على الجميع ، وأسبابها وكيفية القضاء عليها ٠ إن مظاهرها وأسبابها وصورها هى " نار " الدنيا التى ينبغى أن نخوف الناس منها ، بل إن الأمر قد لا يحتاج إلى تخويف ، فهم يعيشون بالفعل هذه النار ، ولكن التركيز على مساوئها وسلبياتها وآثارها المدمرة على الأعصاب والعلاقات الاجتماعية والصحة النفسية والصحة الجسمية هى " عذاب " دنيوى صارخ وقائل ينبغى السعى إلى تجنبه ، وأن النظام والنظافة والنغم الهادىء واللمسة الجمالية والكلمات العفة والابتسامة الحلوة والهدوء ٠٠ كل ذلك مظاهر " للجنة " الدنيوية التى يجب أن نسعى إلى إقامتها أولا ٠

إن الذى يعزز من هذه الدعوة ، دموع أم أسرعت إلى يوما ما تشكو من أن ابنها فى الفترة الأخيرة كثيرا ما يقوم من النوم فزعا صارخا ، ويظل يرتعش خوفا وهلعا من كوابيس تهاجمه فتحرمه من متعة النوم المريح ، ولما تناقشنا مع الطفل المسكين ، إذا به يحكى عن مدرس للتربية الدينية حكى لهم صورا متعددة لما يحدث للإنسان فى نار جهنم ، ولما سعيت إلى المدرس أناقشه فى ذلك ناصحا بالتخفيف من مثل هذا إذا به يفهم خطأ أنى أنكر الجنة والنار ، فإذا بى أسارع إلى تنبيهه ، ما دامت هناك جنة ونار ، فلم لا تركز على مظاهر الجنة وكيفية أن يحظى الإنسان بأن يكون من أهلها ؟ لم لا تكون التربية " بالترغيب " أكثر منها " بالترهيب " ؟

إن فكرة الثواب والعقاب فكرة أساسية لا فى تربية الإنسان فحسب وإنما فى إقامة المجتمعات بصفة عامة ، فلابد لمن يفعل فعلا إيجابيا ، ولمن يضيف ما ينفع، ولمن يعطى أكثر مما يأخذ ، ولمن يجود فى عمله ويتقنه ، ولمن يبنى للناس ما يجعل حياتهم أكثر متعة وراحة ، ولمن يزرع الخير بين بنى البشر ٠٠لابد لكل

هؤلاء من " جزاء " يثيبهم على ما فعلوا حتى يتم تعزيز ما لديهم من اتجاه ، لأن تجاهل هذه الإثابة قد يصيب الفاعل بالإحباط واليأس والقنوط ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الإثابة تعطى إشارة خضراء إلى الآخرين ، الذين لم يفعلوا مثل هذا ، بأن هذه هى جائزة السائر على طريق الخير والبناء والصدق فيتشجع على الانضمام إلى زمرة أهل الخير، وتكون الإثابة " ترغيبا " فى عمل الخير والسلوك القويم ، على المستوى الفردى وعلى المستوى الاجتماعى ..

كذلك فإن الذى ينصب على الآخرين ، والذى يسرق المال الذى ليس له ، الذى يكذب ويرتشى ، والذى يمشى بالنميمة بين الناس ، والذى يخون ويسب ويلعن ، والذى يشعل نار الفتنة والوقيعة ، والذى يقتل النفس بغير ما حرم الله .. إلى غير هذا وذاك مما يهدم ويفت فى عضد البناء الاجتماعى ، لابد له من رادع ، من عقاب ، حتى يقر فى ذهنه أن الآخرين لا يمكن أن يسكتوا على ما يفعل من جرم وانحراف ، وأنه إذا كان قد تصور نفسه ذكيا فإن الآخرين ليسوا مغفلين يمكن أن يضحك عليهم فيأخذ ما ليس من حقه ، وفضلا عن ذلك ، فإن مثل هذا العقاب يكون " ترهيبا " للآخرين الذين لم ينحرفوا وتحذيرا ، بألا يفكروا أبدا فى سلوك هذا المسلك .

ومن هنا فقد عرفت كل مجتمعات الدنيا ، منذ بدأ الخليقة فكرة الثواب والعقاب، الثواب لمن أحسن والعقاب لمن أخطأ ، لكن هذه المجتمعات اختلفت وتفاوتت بطبيعة الحال فيما تثيب عليه وفيم تعاقب ، واختلفت وتفاوتت فى أساليب الثواب والعقاب وفقا لمجمل المتغيرات الثقافية والحضارية ، ومن هنا أيضا احتلت فكرة الثواب والعقاب موقعا مهما فى مختلف الأديان ، وتمثل الثواب فى " الجنة " ، والعقاب فى " النار " ، الجنة لمن آمن بالله وبرسالاته وبكتبه وباليوم الآخر ، والنار لمن كفر بكل هذا . وفى كل التجارب التى أجراها علماء النفس ، بعيدا عن الدين أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أهمية الإثابة فى الترغيب فى السلوك القويم ، والعقاب فى الترهيب من السلوك المنحرف ، ولعلنا نتذكر الفكرة الشائعة عن " الجزرة " و" العصا " ، فحتى الحيوان ، لا يتعلم سلوكا معينا إلا بأ[illegible]طعمه ، ولا

يتجنب سلوكا ما إلا إذا لوحنا له بالعصا ، وشاع القول الشهير عن " سيف المعز وذهبه" ، السيف لمن عصا والذهب لمن أطاع !!

ومن المتفق عليه عند المسلمين جميعا ، إلا من شذ عن ذلك وهم ندرة ، بل وعند أهل الديانات السماوية قاطبة ، أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان وهما باقيتان إلى يوم القيامة وأن الله قد أعدهما وهيأهما ليكونا مستقرا لعباده ، يقول ابن القيم : ولم يزل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وتابعوهم وأهل السنة والحديث قاطبة وفقهاء الإسلام وأهل التصوف والزهد على اعتقاد ذلك وإثباته مستندين فى ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة ، وما علم بالضرورة من أخبار الرسل كلهم أولهم إلى آخرهم فإنهم دعوا الأمم إليها وأخبروا بها ٠

ولقد تضافرت نصوص القرآن الكريم المؤكدة لذلك ، يقول عز وجل : " وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين " (آل عمران / ١٣٣) ، ويقول : " سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين أمنوا بالله ورسله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم " (النجم /١٢) ٠وعن النار قال : " إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلا "(الكهف /١٠٦) ، وقال : " النار يعرضون عليها غدوا وعشيا "( ظافر /٤٦ )٠

ومما يلفت النظر حقا عند استقراء الاتجاهات العامة للتطور الثقافى والحضارى فى محتلف الأمم والشعوب أن " الترهيب " و" التخويف " يكثران بدرجة ملحوظة عندما يمر المجتمع بحالة من التخلف والضعف والتفكك ٠ وربما يسارع البعض بالقول بأن هذا أمر طبيعى ، إذ تكون النغمة السائدة عند المصلحين ودعاة التطوير، التخويف من عواقب حالة التخلف والضعف والتفكك ، والطريق إلى ذلك استخدام الحديث عن عذاب النار وويلات جهنم ، ونحن لا ننكر هذا بطبيعة الحال ولكننا فى الوقت نفسه ننبه إلى أنها " حالة " تجعل الفرصة متاحة لفئات من المنتفعين بالتخلف والضعف والتفكك لإدامة الحال ، كيف ؟ بالتخويف من الانقلاب على السلطان ، وبالدعوة إلى الرضا بالأمر الواقع ، وأنه " قدر مكتوب " ، فهذه

إرادة الله ، والذى يسعى إلى تغييرها فإنما يسعى إلى معاكسة المشيئة الإلهية .

ولن نذهب بعيدا ، فالقارىء لأحد منشورات نابليون بونابرت إلى الشعب المصرى فى بداية الغزو الفرنسى عام ١٧٩٨م يجده يؤكد على أن ما قام به من غزو لمصر إنما هو قدر الله وقضائه ، وأنه مكتوب فى اللوح المحفوظ ، وأن من يقف فى وجه الحملة فكأنه لا يريد أن تنفذ إرادة الله على خلقه ، وبالتالى فهو كافر مستحق عذاب نار جهنم وبئس المصير !! ونفس الشىء على وجه التقريب حدث إبان الثورة العرابية ، فقد استغل السلطان العثمانى اتجاه التدين المتغلغل فى أعماق الشخصية المصرية ليصدر منشورا يفت فى عضد الثورة ويدعو الشعب للانصراف عنها لأنها تمرد وعصيان على الخليفة ، وهو ولى أمر المسلمين ، وقد دعا الله عز وجل المسلمين إلى طاعته وطاعة رسوله وطاعة أولى الأمر ، فمن يتمرد على أولى الأمر إذن يكون عاصيا لله مستحقا هو ومن تبعه نار جهنم وبئس المصير !!

كذلك من الملاحظ أن أساليب التخويف والترهيب تشيع أكثر بين الجهلاء ، مما يشير إلى عروة وثقى بين التخويف والترهيب وبين الجهل وأن التنوير يبددهما والتعليم يضعفهما ، وهكذا نجد أن التخويف بـ" أبى رجل مسلوخة " وبالجن والشياطين والعفاريت يكثر بين البسطاء وعامة الناس استغلالا لضعف معرفتهم بالقوانين الطبيعية ، وقواعد التفكير المنطقى ، وأساليب التفكير العلمى ، ومن هنا ففى عصور التاريخ المصرى الأولى فُسّر الفيضان بأنه غضب من الآلهة ، وكذلك كافة المظاهر الطبيعية التى تهدد الإنسان وتزعجه ، وقد تدمر حياته ، مثل المرض والزلازل والبراكين ، والفشل عموما فى حياة الإنسان ، واستغل نفر من المنتفعين هذا فزعموا لأنفسهم صلة بالقوى الخفية ، وطلبوا القرابين والهدايا والنذور من الناس بزعم استرضاء هذه القوى ودفع شرها عنهم ، واكتسبت هذه القوى نتيجة لذلك مكانة اجتماعية وسياسية أتاحت لها مزيدا من السلطة والقوة مما جعل السلطة السياسية تتحالف معها ، وأحيانا ما كانت الفرصة تتاح لدمج بين السلطتين : السياسية والدينية الأسطورية .

وليس غريبا أن يحدث اتساق كبير بين هذا النهج فى قيام النظم الاجتماعية والسياسية وبين نمط التربية السائد ، إذ لابد أن تقوم التربية هنا على الترويج لقيم واتجاهات الطاعة والقناعة والصبر والتقديس لكل الموروثات ، والتقليد والاتباع ونبذ التغيير ورفض التجديد ، والرضا بما هو مقسوم ، وتصبح غاية المؤسسات التعليمية الرسمية ومناهجها المحافظة على ما هو قائم ، ويصبح المثل الأعلى للأجيال الجديدة ، السلف ، أيا كان اتجاههم وتفكيرهم ٠

وهذا ينقلنا إلى ضرورة الكشف عن الأثار التربوية والنفسية لشيوع أساليب التربية القائمة على الترهيب والتخويف فى مجتمعنا المعاصر ٠ إن ما نود التأكيد عليه مرة أخرى هو أن الترهيب بعذاب النار ليس أمرا ننكره فى حد ذاته ، وإنما ننكر غلبته على " الترغيب " بنعيم الجنة ، وننكر المبالغة فيه وأن يكون هذا النهج هو الغالب على الخطاب التربوى ، أيا كان موقع مستعمليه : خطباء فى المساجد وسائر دور العبادة ، الدراما التلفزيونية والإذاعية والأفلام السينمائية ، المدرسون فى معاهد التعليم ، الآباء والأمهات فى المنازل ، زعماء سياسيون ومصلحون اجتماعيون ، مثقفون ومفكرون ، ما دامت النتيجة العملية لخطابهم هى التأثير فى سلوك الناس ، كبارا وصغارا :

- فمن الآثار التربوية والنفسية السلبية ، زرع الشعور المبالغ فيه بالخوف الدائم والرعب المقيم ٠ إن الخوف شعور طبيعى ، ينقذنا من الوقوع فى كثير من الأخطار ، فخوفنا من النار يجعلنا نبتكر من الأساليب والأجهزة ما يقينا مخاطر الحريق ، وخوفنا من المرض ، دفع آلاف العلماء أن يبتدعوا الكثير من الأدوية وأساليب التداوى والعلاج والوقاية ، وخوفنا من هجوم الأعداء وطمع الطامعين يدفعنا إلى التسلح الجيد وتكوين القوة المسلحة الكفيلة بالردع ٠٠ وهكذا ، لكن الإلحاح الدائم على التخويف ، والمبالغة فيه يحوله إلى هوس ومرض ، يصور معظم ما يقابله الإنسان مصدرا للخوف فتتحول الحياة إلى جهنم ، وتضيع على الإنسان فرص لا حصر لها فى الاستمتاع بما فى الحياة من إيجابيات ٠إن الملح بالنسبة للأجسام السوية ، ضرورى للطعام ، يجعله طيب المذاق ، مستساغا ، لكن

الإفراط فيه ، يراكمه فى الدم فيتحول بالتدريج إلى مرض يهدد صحة الإنسان وحياته ٠هكذا الخوف، مثله للحياة كمثل الملح للطعام ٠

- زرع الحقد ونشره بين المتعرضين للترهيب والتخويف ، فكل من الترهيب والتخويف بصورتهما المرذولة يحملان ضمنا حرمانا غير مبرر من شىء يملك مثله آخرون ، وذلك كما نرى فى حالة الترهيب والتخويف من عذاب النار الذى توجهه الفئات الرأسمالية المستغلة إلى الفقراء ، فيبررون استغلالهم بأن المال الوفير الذى فى أيديهم إنما هو عطاء من الله ، والطمع فيه والتمرد على الوضع القائم يؤدى إلى استحقاق الغضب الإلهى ، ومنطق مثل هذا يشعر الواقعون تحت وطأة الاستغلال أنه مغلوط فتتكاثر مشاعر الحقد والغيظ فى قلوبهم تجاه من يستغلونهم ٠

- شيوع التواكل بين الناس والسلبية وإضعاف الإرادة الذاتية ، ولا نجد خطرا على تكوين الشخصية مثل هذا الأثر المدمر ، فممارسة الترهيب بقسوة وبعنف تزرع فى الشخص اعتقادا بأنه أمام قوة لا سبيل له عليها ، فيشعر بأنه ضعيف الحيلة ، فيستسلم ، ويفقد القدرة على المقاومة ، فكأنه قد أصيب بمرض فقدان المناعة فى الإرادة ، ويتحول إلى ورقة بيضاء يستطيع الأخرون أن يكتبوا عليها ما شاءوا ، بل إنه يشعر بفقد الثقة بنفسه ، حتى لو خطرت بفكره فكرة حل أمام مشكلة ، إذ تبرز أمام بصره فى التو واللحظة قوة التخويف ، فتصيب إرادته بالشلل ويخشى العاقبة دائما ، ويرى الحكمة العميقة فى شعار :" من خاف ، سلم ، و : " امش سنة ولا تخطى قنا " دعوة إلى عدم المخاطرة ، وصرفا لهواتف الشجاعة ، وإضعافا لاحتمالات الأخذ بالمبادرة والمبادأة ٠

- والواقع تحت طائلة الترهيب والتخويف كثيرا ما يتخلق بأخلاقيات تقوم على الجبن ، فافتقاد الإرادة الحرة والخوف الزائد، مما يدفع الإنسان إلى توقع الإيذاء فى أى لحظة ومن أى شخص ، وفى أى موقع ، ولأدنى الأسباب ، فيخاف من كل

من حوله ، ومن كل ما حوله . ومن توابع الجبن أن يكون الجبان منافقا ، يخطب ود من يعتقد أنه يملك القوة حتى يدرأ عن نفسه احتمالات إيذائها ويستجلب منه ما يتمناه ويرغب فيه من نفع حتى ولو كان بغير استحقاق ، ولذلك تكثر فى ثقافة مجتمع الخوف والجبن كلمات " سيادتك " و" حضرتك " و" تفضلك " وكلمات الاسترحام والاستغفار وطلب العفو والسماح ، ولا يقول " أطلب " وإنما " أرجو " ، بل إنه لا يقول " أرجو " بقدر ما يقول " أرجوكم " ولا يقول " نطمئن عليك " بل " عليكم " و" رؤيتك " بل " رؤيتكم " .. وهكذا ، مع أن المخاطب دائما فرد ، ويبررون ذلك بأنه نوع من أدب التخاطب ، وهو فى الحقيقة صورة من صور الجبن المخلوط بالنفاق ، وبلغ من درجة شيوعه أن الجميع أصبحوا متعودين عليه، حتى من ينكروه !!

- ومن آثاره التعود على أن يتلقى الأوامر والآراء الصادرة ممن هو أعلى على أنها غير قابلة للرد ، ولا المراجعة ، فهى " أوامر" ، فالأعلى منصبا هو الأصح رأيا ، والأرفع مركزا هو الأقوى حجة ، وتصبح مساحة المناقشة مقصورة على ما يمكن اقتراحه من أساليب التنفيذ ، وما يمكن التفكير فيه مما يجعل التنفيذ أسرع ، والبحث عن أدلة إنما يكون عن تلك الأدلة التى تبرر وتسوغ ، وتلك البراهين التى تزين الرأى وتجمله ، ويصبح الحكم معروف سلفا لأى مناقشة تدور حول رأى الأقوى ، فالمسموح لهم بإبداء الرأى فقط هم ممن يجيدون ما أشرنا إليه ، أما السائرون عكس اتجاه الريح ، فهم غالبا لا يجدون فرصة لأن تسمع آراؤهم ، وإن قالوا بالرأى المخالف فهو عادة صورة من صور التمرد والشذوذ ، وعلى قدر المخالفة يكون الحكم عليه ، حتى لقد يكون بالتخوين والاتهام بالعمالة !!

- ومن شأن ما سبق أن يولد عند البعض رغبة فى التمرد ، واتجاها إلى العنف ، الذى ربما يتحول إلى عنف مادى فيكون إرهابا ، ولا يعنى هذا أن كل عنف وكل إرهاب فهو بالضرورة نتيجة لوطأة سياسة التخويف والترهيب ، وإنما مما لا شك فيه أن اشتداد وطأتهما واستمرارهما لابد أن يؤدى إلى العنف والتمرد والإرهاب

المضاد ، لأن شدة الترهيب والتخويف تجعل من هذا الأسلوب إرهابا ، الذى يستتبع فعلا مضادا له فى الاتجاه مساو له فى القوة كما تقضى بذلك حتى قوانين الطبيعة ٠

ونحن إذ نقر بأن أسلوب الترهيب والتخويف يستخدمان من فئات شتى ويشيعان فى خطب كثير من المجالات ، إلا أننا نشدد هنا على سوء استخدامهما فى الخطاب الدينى بصفة خاصة ، لأن مستخدميه هنا يحاولون إسناده إلى مصدر مقدس ، فيسدون الباب على من يعترضون ، ويشجعون الآخرين على استمرار الاتباع ، وربما الاقتناع بأن هذا هو الصحيح ، وفى رأينا أنه بالمنطق الدينى نفسه يجب أن نميل إلى " الترغيب " أكثر ، ، فالأصل فى الدنيا " الحلال " ، و" الحرام " هو الاستثناء ، لكن كثيرين يستخدمون الخطاب الدينى للترهيب وكأن مساحة الحرام هى الأوسع ، فتكثر فى أساليب تربيتهم أفعال النهى : لا تفعل كذا ٠٠لا تقل كذا٠، فإذا ما غلبنا منطق " الحلال " و" الترغيب " ملنا إلى تطعيم الخطاب الدينى التربوى بالنصائح الإيجابية البانية لا السلبية النافية ، فتقل أسباب القلق عن الناس والخوف من المستقبل وتنزرع فى قلوبهم الرغبة فى العمل ، ويعجبنى قول من لا أذكر من المفكرين : إذا كانت الدنيا على هذه الدرجة من السوء ، والدعوة إلى تجنبها ، فلمن خلقت ؟ !

ومن أدق ما نبه إليه عالم النفس الكبير د٠سيدعثمان أن " المرحمة " ركن مهم يجب أن تكون عليه الشخصية المسلمة إسلاما صحيحا ، فهكذا وصف الله عز وجل أصحاب هذه الشخصية بأنهم " رحماء بينهم " ( الفتح/٢٩) ٠ والمرحمة ذات طبيعة دينامية فى تفاعلها ، لأن المرحمة تتحرك بين الفراد المسلمين وتحركهم ٠ تتحرك بهم بالتناصح والتصالح ، نحو التعاون والتسامح ٠ ومن دينامية المرحمة أنها " تبادلية " بمعنى أن التراحم يكون دائما فى اتجاهين ، من جانبين ، ليست المرحمة نشاطا فى اتجاه واحد ولا من جانب واحد ، لأن المرحمة تزيد انتشارا كما تزيد قوة وعمقا عندما تتلقى استجابة متقبلة مرحبة ورد فعل معاف ومكافىء لها ٠

ومن الضرورى أن يلتفت المربون آباء وأمهات ، معلمين ومعلمات ، دعاة ومصلحون إلى أن ( العدل ) أحد خواص الجزاء الإلهى " إن الله يأمر بالعدل " (النحل/٩ ) وليس من العدل قهر الشخصية ، وليس من العدل زرع الجبن والنفاق بين الناس ، وليس من العدل إخصاء العقول بحيث لا تفكر وتناقش وتعترض وتخالف بالحجة والدليل ، وليس من العدل إشاعة الخوف والقلق والتردد بين الأبناء ٠٠" يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ٠٠ " (النساء/١٥٣) ، ويقول : " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى " (المائدة /٨) ٠

و( الرحمة ) كذلك من خصائص الجزاء الإلهى ، فالله يصف نفسه فى كثير من الآيات بأنه " رحمن " ، وأنه " رحيم " ، وأنه " أرحم الراحمين " ، وأنه " كتب على نفسه الرحمة " ، وهو لم يرسل الرسل للتخويف والترهيب ، ولذا فهو يخاطب محمدا صلى الله عليه وسلم " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (الأنبياء /١٠٧) ، ويؤكد سبحانه " ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك " ( آل عمران / ١٥٩) ، ولذلك يصف التابعين بوعى وبصيرة تعاليم الدين " وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة " (الحديد/٢٧٠) ٠وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امرأة دخلت النار لأنها حبست قطة ولم تسقها ولم تطعمها ، فما بالنا بمن يفعل مثل هذا أو قريب منه بإنسان ؟ وجماع العدل والرحمة أن تتمثل حكمة إثابة الله الحسنة بعشر أمثالها ، أما السيئة فلا يجزى إلا بمثلها !! وهذا يبرر دعوتنا إلى اعتماد أسلوب " الترغيب " أضعاف أضعاف اعتمادنا على أسلوب " الترهيب " ٠

ليست المسألة تدليلا للإنسان وإنما تكريما ، فكيف يكون مفضلا عن سائر الخلق ونجعله يعيش حياة ملئها الرعب والخوف والهلع ؟ إن الذى يفعل شيئا عن حب ورغبة يكون أكثر إخلاصا إن فعلها عن خوف وتهديد ، والذى يسلك مسلكا يقوم على الاقتناع يتبناه ، فكأنه صاحبه ودافعه ، والمصلحة مصلحته والنتيجة له بالتأكيد ، ومن هنا يجىء الإتقان وتجىء المحافظة على ما نعمل والحرص الدائم على تطويره وتجديده ودفع الضررعنه ، وعكس ذلك يحدث إن قام الفعل بدافع

تجنب بالعقاب ، ومن هنا قالوا حقا " غاب القط العب يا فار " فما معنى هذا ؟ معناه أن الهدوء والطاعة كانا نتيجة خوف ورعب ، فلما ذهب المخيف المرعب ، عاد الخائف المرعوب إلى فعل ما يريده هو !

إن القضية ليست قضيت طريقة فى التعليم يتبعها معلم أو معلمة مع تلاميذ مدرسة ، وإنما هى طريقة حياة ومنهج تفكير وأسلوب فى العلاقات الاجتماعية ، ومن هنا فآثارها السلبية المدمرة أو آثارها الإيجابية البانية ، تتعدى الفصول وقاعات الدرس ، لتغزو المنازل والبيوت والمساجد والكنائس والنوادى وأجهزة الإعلام ، هى تربية بالمعنى المجتمعى الذى يجعل منها تربية بالحب لا بالكراهية ، تربية بالترغيب أكثر منها بالترهيب ، تربية بالتراحم لا بالتباغض ، تربية تتحول إلى تنشئة لمواطن يبنى ولا يهدم ، يبادىء ولا ينتظر ، يتحدى العوائق والمشكلات ولا يهرب منها ويخاف ، يصرح بقول الحق دون أن يخشى فى ذلك لومة لائم إلا الخوف من مجانبة الحقيقة ، فبمثل هذا المواطن نستطيع تجاوز مشكلات الحاضر ونبنى المستقبل ، أقوياء معافين ٠

# عواصف الخماسين وأتربتها
# تهدد ربيع المجتمع !!

كل المجتمعات ، فى كل العصور ، تعقد آمالها على شبابها ..

وكثيرة هى ، التشبيهات البليغة التى تعبر عن كم ونوع التقدير الواجب نحو الشباب ..

وأقرب ما يمكن استخدامه من تشبيهات هو أن فترة الشباب إذا كانت تشكل ربيع العمر ، فإن الشباب بالتالى يشكلون ربيع المجتمع ..

مع ظهور الربيع تنتشر روائح الزهور وَالورود والرياحين ، لتملأ ما يحيطنا من هواء عطرا زكيا ..

ومع مجىء الربيع تتعدد وتتنوع الألوان الزاهية ، وتملأ الأفق جمالا فاتنا ، يشبع البصر متعة ، والنظر بهجة ...

ومع وجود الربيع تبرز صور الفتوة ، والقوة ، والأمل ، والحيوية ، والنشاط ، والتطلع إلى المستقبل ..

فماذا حدث لربيع مصر ؟

هل أصيب ربيع المجتمع بما درج عليه ربيعنا المناخى ، فسادته عواصف الخماسين وترابها ؟

تعالوا نفكر معا بصوت عال ..

وبداية ، فبدلا من أن نفتش فى صفحات الكتب والبحوث والدراسات فلنسمع من طلاب جامعيين ، وإن كانوا من كلية واحدة ( التربية ) طلبت منهم أن يسجلوا شهاداتهم عن وقائع وأحداث خبروها فى المدارس بحكم تواجدهم بالضرورة يوما كل أسبوع فى هذه المدارس على اعتبار ماهم مطالبون به من ( تدريب عملى ) على التدريس ، فماذا كتبوا ؟

- فى مدرسة .. الثانوية التجارية ، قام ثلاثة طلاب بسرقة ثلاث أنابيب بوتاجاز

من ( كانتين ) المدرسة ، بعد أن اتفقوا مع أحد التجار على بيعها له ، ولكن التاجر بعد أن سايرهم ، أبلغ قسم الشرطة الذى قبض على الطلاب ، واتضح أن الدافع إلى السرقة ، حاجة الطلاب إلى نقود لشراء سجائر البانجو!

- انتشرت فى بعض المدارس ظاهرة ما يسمى " بالغرزة " فى مكان منعزل من المدرسة يتجمع فيه عدد من التلاميذ لشرب السجائر والبانجو والشيشة ، وربما يمضون يومهم المدرسى كله بها ويعودون إلى منازلهم موهمين الأسرة بأنهم كانوا يتعلمون بالمدرسة ٠

- أمام إحدى المدارس الثانوية التجارية للبنات يتجمع عدد من البلطجية ، لا يعرفون إلا باسماء خاصة اشتهروا بها فى المنطقة مثل " تامر باللو " و " أشرف قضية " و " حنفى الونش " ، ويكون تجمعهم أثناء خروج بنات الفترة الصباحية ، ودخول بنات الفترة المسائية و" المنظرة " أمام الطالبات ، و" اصطياد " الغنائم ، وأحيانا ما تحدث معارك حول ذلك ٠

- أطلق الطلاب على معلمة " زراعة " بإحدى المدارس الثانوية للبنين لقب " مادونا " لأنها – حسب تعبير الطالب – " ترتدى ملابس مغرية جدا جدا وهى تعلم أنها فى مدرسة شباب " ، مما دفع البعض منهم أن يعاكسها "بمد اليد " ، بل إن واحدا من الطلاب ، فيما يبدو ، لم يستطع أن يكبح جماح نفسه فقام باحتضانها فى فناء المدرسة ، وطبعا تم طرده من المدرسة ٠

- لاحظ أحد المدرسين فى مدرسة ثانوية للبنات ، أن هناك " شلة " من الطالبات من مثيرى الشغب ، فاستأذن مدير المدرسة لتوزيعهم على فصول متعددة ، فقامت الشلة برصد حركة المدرس خارج المدرسة ، واتفقن مع بعض البلطجية من الشبان الذين ترصدوه أثناء عودته من أحد دروسه الخصوصية ليلا وضربوه ضربا مبرحا أصابه بإصابات بالغة ، وفر الجناة ، لكنه اتهم الطالبات بتدبير ذلك ، ولما حقق معهن اعترفن بما فعلن ، وكان الجزاء فصلهن أسبوعا !

- عرف مدير مدرسة ٠٠ الثانوية العسكرية بالحزم والانضباط ، فأراد عدد من الطلاب " تأديب " هذا المدير ، فماذا كان تصرفهم ؟ قاموا بتكسير وتدمير سيارته ونزع رقمها وتحطيم زجاجها وتمزيق الكراسى ، وسرقة بعض أجزائها ٠

- استطاع أحد الطلاب من أبناء الأغنياء أن يدس فى كوب شاى قدم لمديرة المدرسة شيئا من " حبوب الهلوسة " وهى تستعد لعقد اجتماع مع أولياء الأمور ، وكانت النتيجة مخزية ومؤسفة ٠

وتمتلىء صفحات الحوادث فى الصحف والمجلات بالكثير من حوادث عنف التلاميذ ، وهذه مجرد عينة من هذه الحوادث:

- فى أهرام ١٩٩٨/٣/٢٩ أن مباحث الجيزة كشفت عن احتراق ١٣ فصلا دراسيا بمدرسة الأورمان الثانوية الفندقية بكرداسة حيث تبين أن أربعة طلاب بالمدرسة قاموا ليلا بإشعال النيران فى المدرسة انتقاما من إدارة المدرسة التى أنذرتهم بالفصل لتكرار غيابهم حيث توجهوا إلى المدرسة وأحرقوا غرفة مشرف الغياب ، إلا أن سرعة الرياح ساعدت فى امتداد الحريق إلى الفصول المجاورة ٠

- وفى أخبار ١٩٩٨/٤/٣ كشفت مباحث القاهرة حادث كسر حجرة شئون الطلاب بمدرسة ثانوية صناعية بالزيتون وسرقة دفاتر الغياب الخاصة بالصفين الثانى والثالث وحرقها بفناء المدرسة ٠ تبين أن أربعة طلاب من المدرسة هم مرتكبو الحادث بسبب فصل اثنين منهم وإنذار الآخرين بالفصل ٠ كما تبين أن المتهمين اعتدوا على خفير المدرسة فى نهاية العام الماضى وأصابوه إصابة بالغة بالرأس عندما شاهدهم يحاولون كسر مكتب شئون الطلاب ليلا ٠

-وفى أهرام ١٩٩٨/٤/٢٦ نشر أنه خلال السنوات الثلاث الماضية أكدت تقارير الأمن أن :

٣٤٧ قضية تعاطى واتجار فى المخدرات أبطالها طلاب فى مختلف مراحل

التعليم ٠

١٠% من جرائم القتل العمد التى وقعت فى نفس الفترة ، تورط فيها طلاب ثانوى ٠

٦٠% من قضايا السرقة بالإكراه والعنف والإدمان لعب فيها التلاميذ أدوار البلطجة ٠

- ونشرت روز اليوسف فى عدده الصادر فى ١٩٩٨/٤/١٣ ، عددا من حوادث اغتصاب جنسى ارتكبها طلاب ٠ وإذا كان الاغتصاب فى حد ذاته أمرا بشعا ، إلا أن الجديد الذى أشارت إليه المجلة هو وجود " متعهدات " لممارسة الدعارة بالتليفون !! فضلا عن وقائع " تحرش جنسى " ، أيضا بالتليفون ، يمكن أن ينقلب إلى ممارسة فعلية ، إذا أظهر الطرف الآخر تجاوبا !

ولعلنا الآن نستطيع أن نناقش بعضا من جوانب قضية العنف بين الشباب ، نستأذن القارىء أن نكثف الرأى فى أحدها ، وهو الزاوية التعليمية والتربوية باعتبارها أدخل فيما نختص به ، مؤكدين وعينا بأهمية الزوايا الأخرى نقول ذلك ونؤكد عليه ، حتى لا يبدو الأمر أمام كثيرين ، وكأن " التعليم " وحده هو الذى يتحمل المسئولية ، وبذلك تكتمل الرؤية ، فضلا عن إيماننا العميق بأن النظر العلمى السليم للقضايا الاجتماعية يفرض الرؤية " المجتمعية " ، والمعالجة " العضوية " ، التى ترى فى نظم المجتمع وحدة عضوية يصعب فهم إحداها بمعزل عن غيرها ٠

= وأول ما يواجهنا من زاوية التعليم ، المسئولية الخاصة بالمعلم ، فمما هو متداول بين أهل الاختصاص فى التعليم وعلماء التربية أن المعلم هو " حجر الأساس " و " العمود الفقرى " للعملية التعليمية ، والذى يمكن أن تفشل على يديه ، مهما حشدنا لهذه العملية من مقومات نجاح ، مثل منهج جيد وكتاب متميز ومبنى ملائم وإدارة ناجح ، والعكس بالعكس ، حتى إننا نستعير أحيانا تلك المقولة التى يرددها رجال القانون من أن قاض عادل مع قانون ظالم خير من قاض ظالم مع

قانون عادل ، كناية عن أن المعلم الجيد يستطيع أن يعوض أى نقص فى مقومات العملية التعليمية ، وأن المعلم السىء يمكن أن يبطل مفعول هذه المقومات إذا توافرت ٠

ولسنا فى مجال يسمح لنا بأن نفتح " الملف " بأكمله ، ولكنا نكتفى بالإشارة إلى مسائل ثلاث :

- الأولى ، تتصل بعملية اختيارالمعلم للإلتحاق بكليات التربية ، فالاعتماد الأساسى يكون هو مجموع الدرجات ، والذى يقوم بالاختيار حقيقة هو مكتب التنسيق ، بناء على هذا المجموع ، بغض النظر عن جوانب " شخصية " الطالب الذى يختار كى يكون مسئولا عن تربية أبنائنا ٠ صحيح أن هناك " اختبارات شخصية " تعقد لهم بعد ذلك ، لكنها أكثر من شكلية ، وإذا ما تم التدقيق فعلا – وهذا نادر – فإنما يكون خاصا بعيوب فى النطق والسمع ، أما مدى الاتزان الانفعالى ، وحب القراءة ، والقدرة على تقبل الرأى الآخر ، والقيم الخلقية الحاكمة للسلوك الشخصى ، والمعلومات العامة ، والاستعداد لقيادة المجموعات ، والقدرة على تكوين علاقات إنسانية ٠٠ وهكذا ، فهذا غائب تماما ٠ يضاف إلى ذلك أنه نادرا ما يقبل الطالب على الالتحاق بمهنة التدريس عن إيمان بها وبرسالتها ، وإنما، فى غالب الأحوال ، لما أصبح معروفا فى السنوات الأخيرة من أنها تفتح الباب لمكاسب ضخمة نتيجة الدروس الخصوصية ٠

إن لهذا أثره السلبى على نظرة المعلم للدور الأخلاقى المفروض أن يمارسه ، بالإضافة إلى دوره فى عملية " التعليم " نفسها ، فحتى إذا أحسنا الظن وسلمنا جدلا بأنه يقوم بواجب " التعليم " ، إلا أن المتغيرات التى أشرنا إليها لا تعينه على أن يكون واعيا أولا بالدور الأخلاقى الذى يجب أن يقوم به ، وثانيا بقدرته على ممارسة هذا الدور فعلا٠

- وإذا كانت العملية التربوية تؤكد على ضرورة التخلى عن النظر إلى المعلم باعتباره " سلطة " وحيدة للمعرفة فى التعامل مع التلاميذ ، وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة بناء العلاقة بين المعلم والمتعلم على الديموقراطية ، إلا أن هذا وذاك

لا يعنى أبدا أن تتزعزع أركان سلطة المعلم ، فالسلطة عموما وجودها أساسى لحسن ضمان ممارسة الديموقراطية ممارسة رشيدة ، لكن ظروفا متعددة تضافرت لتزلزل سلطة المعلم بحيث أصبح التلاميذ ينظرون إليه وكأنه قد أصبح " خيال مآتة " ، مع الاعتذار عن هذا التشبيه الذى لم أجد اصدق منه تعبيرا عن ما هو واقع الآن !!

بطبيعة الحال فهناك ممارسات كثيرة تشير بإصبع الاتهام إلى مدرسين كثيرين يأتون من التصرفات ما ينال من كرامتهم أمام التلاميذ ، فهذا يشارك بعضا من التلاميذ التدخين ، وهذا يشارك بعضا فى الجلوس على المقاهى ، أو فى " الهزار " المفتوح ، دون أن يعى الواحد منهم بضرورة أن تكون هناك مسافة ما بينه وبين التلاميذ ، دون تكبر أو تعال ،فضلا عن صور أخرى مما يهز ويشرخ جدار الكرامة والثقة ، كالإيحاء بما قد يجىء فيه الامتحان ، والمساعدة فى الغش ، وقبول الهدايا ،، وما أشبه ،

ونحن نتفهم جيدا الدوافع التى جعلت وزارة التربية تلغى درجة أعمال السنة ، لكنها من ناحية أخرى سلبت بذلك شكلا من أشكال السلطة من يد المعلم تجعله يقف أحيانا عاجزا أمام الطلاب ، إن الاستناد إلى أن المعلمين يستغلون أعمال السنة فى " التحيز " لأسباب مختلفة ، فيه اتهام صريح بأن المعلم قد أصبح حالة ميئوس منها ، غير قابلة للعلاج من حيث الثقة والاعتماد على عدله وموضوعيته ، فهل يكون العلاج بهدم ركن ، معروف بأنه يقوم على أسس من المبادىء التربوية والنفسية ، أم بمحاولة علاج الأسباب ؟ أليس هذا شبيها بمن يأمر بمنع المرور فى شارع ما لأنه رأى أن حوادث عدة قد حدثت فيه ، بدلا من أن يدرس أسباب هذه الحوادث ويعمل على تلافيها ؟

- ولا نريد أن نناقش هنا قضية الدروس الخصوصية من مختلف جوانبها ، فليس هنا مجال ذلك ، وإنما نشير إلى أنها حولت المعلم إلى " تاجر" جشع ، يلهث وراء الزبائن ، أيا كانت الوسيلة ، همه الأكبر تكديس الأموال بين يديه استغلالا لتلك الشكوى التاريخية من أن المعلمين يعانون من سوء الحالة المادية ، فى الوقت الذى

يقومون فيه بأجل مهمة فى المجتمع ، وكأنه يريد أن يعوض سنوات طويلة عانى فيها سابقوه من هذا بالفعل ، تماما كما يفعل يهود اليوم فى استنزافهم لدول العالم اعتمادا على أنهم عاشوا قرونا فى حالة اضطهاد ، مع التركيز على ما حدث لهم فى العهد النازى !

إن خطورة هذا أن كثيرين أصبحوا يقفون أمام طلابهم موقف ضعف ، فكأن الطالب قد اشترى معلمه ، والطالب نفسه أصبح لا يأبه بالتعلم داخل المدرسة اعتمادا على أنه يشترى التعليم " بفلوسه" فى بيوت المعلمين ! والمعلم نفسه أصبح غير مكترث بالتعليم داخل المدرسة ، إما بسبب إرهاق الدروس ، وإما إيمانا بأن كل الطلاب على وجه التقريب يتلقون دروسا خارج المدرسة ، فلا جدوى إذن من حصص المدرسة .

مثل هذه الأمثلة ، إذ تصيب سلطة المدرس فى مقتل ، فيغيب عن أعين الطلاب " الأب الروحى " الذى ينتظر المجتمع منه أن يبنى " شخصية " أبنائنا ، استكمالا لدور الآباء والأمهات فى بناء " أجسامهم!! "

= أما المسألة الثانية ، فهى تتصل بفئتين أخريين قلما يعطيهما المتحدثون عن القضية الاهتمام اللذى تستحقاه ، هاتان الفئتان هما : فئة " الأخصائيين الاجتماعيين " وفئة " الأخصائيين النفسيين " . وإذا كانت الفئة الأولى قد عرفت طريقها إلى التعليم المصرى منذ فترة طويلة بعض الشىء ، إلا أن الفئة الثانية ، قد بدأ الاعتراف بها على استحياء كبير منذ سنوات ربما تعد على أصابع اليدين . فإذا كان التضخم المعرفى وتعدد المهام التى يواجهها التعليم قد أصبحا يضعان على كاهل المعلم أحمالا ثقيلة ، فقد أصبحت الحاجة ماسة للغاية للأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين لتأكيد المبدأ الذى يقول أن التلميذ ليس مجرد وعاء نحشوه بالمعلومات ، ولكنه " إنسان" بالدرجة الأولى ، له حاجاته وميوله ، وله قدراته واستعداداته ، وله اختياراته وتطلعاته ، وله همومه ومشكلاته ، مما يكون له أكبر الأثر فى تحصيله واستيعابه وتوجيهه نحو هذا المستقبل أو ذاك من الاختيارات العديدة التى عليه أن يفاضل بينها .

إن الحديث يمكن أن يطول بنا حقا لو حاولنا أن نبين ما يمكن أن يقوم به كل من الأخصائى الاجتماعى والأخصائى النفسى ، فى " الوقاية " من كثير من مظاهر الانحراف السلوكى التى يتعرض لها الطلاب ، لو أحسن توجيههم ، ولو خضعت مشكلاتهم وهمومهم للسيطرة والانضباط والمتابعة ، فضلا عن إمكان تدارك بعض السلبيات وهى لم تعد بعد أن تكون شررا صغيرا ، ثم إمكان محاصرة النيران ، فى حالة اشتعالها ، بحيث لا تتضاعف أضرارها . ويمكن القول بأن مهمة الأخصائى الاجتماعى تستغرقها فى كثير من الأحوال ، الروتينية الإدارية ، والمهام الشكلية ، وضعف الثقة التى يشعر بها الطلاب تجاه من يقومون بها ، بل وضعف إيمان بعض القائمين بها بأهدافها الحقيقية .

إن صور الخلل النفسى فى كثير من الأبناء ينظر إليها باعتبارها " عورات " لا ينبغى لأحد أن يكشف عنها ، والأخصائى النفسى يمكن أن يبرهن للطالب وأولياء أمره أن الكشف عنها ليس عيبا ، وأن من الضرورى مواجهة الأمر بكل شجاعة ومكاشفة وصراحة ، وأن تتم المواجهة بعقلانية ورشد وعلمية ، وأن تغلب الطالب على ما قد يكون به من عورات نفسية يكسبه شجاعة وثقة بالنفس وتفاؤلا وحماسا ، وأن المداراة والسكوت والإخفاء يعطيها زادا غذائيا يساعدها على النمو والاستفحال إلى درجة نفقد عندها السيطرة عليها ليتحول الطالب بعد ذلك إلى قوة تدمير وهدم فى المجتمع .

= ونتيجة لظروف متعددة ، تقلصت مساحة " الأنشطة المدرسية " فى برامج التعليم بمدارسنا ، تلك الأنشطة التى تكاد تقوم بواجب " التربية " ، إذا كنا قد درجنا على تسمية الوزارة المسئولة بأنها وزارة " التربية " و" التعليم " ، فما يقوم به المعلم داخل الحصص والفصول ، مهما أحسنا الظن ، ومهما أقمنا هذا العمل على أسس من العلم التربوى والنفسى ، فهو بالدرجة الأولى " تعليم " ، عمل " معرفى " ، بينما لا تنمو الشخصية فقط من جانبها العقلى المعرفى ، فهناك جوانبها المتصلة بالقيم والاتجاهات والانفعالات والميول ، وهناك جوانبها المتصلة بالمسئولية الاجتماعية ، وهناك جوانبها المتصلة بمهارات العمل والنشاط والفاعلية والإيجابية

والإنتاج والصيانة والخدمة .. فكل هذه الجوانب إنما تنميها الأنشطة التى يمكن أن تشمل جمعيات للخطابة والإذاعة والشعر ونوادى للعلوم والصحافة .. وغير هذا وذاك من جمعيات يمكن أن تتيح فرص ممارسة أنشطة لا حصر لها . إن مثل هذه الأنشطة ، بالإضافة إلى دورها هذا الذى نشير إليه فى تنمية الشخصية ، هى كذلك تمتص الطاقات الزائدة عادة عند المراهقين والشباب ، بحيث لا تتيح له فرص فراغ طويل قاتل ، يمكن لأنشطة مفسدة أن تملأه .

= وعلى الرغم من أن التربية الرياضية قد يعتبرها البعض جزءا من الأنشطة المدرسية إلا أنها تستحق أن يفرد لها جزء خاص ، لأنها ، ومنذ سنوات طويلة ، تحتل موقعا على خريطة الجدول الدراسى ، ولست فى معرض الحديث عن أهمية التربية الرياضية فى بناء جسم الأبناء ، بل وجسم أى إنسان على وجه العموم ، فهذا ليس مما يمكن أن نضيف إليه جديدا ، ولكننا نلفت الانتباه إلى أن ألوفا مؤلفة من أبناء المجتمع لا تتيح لهم ظروفهم ومواقعهم الاجتماعية أن يكونوا أعضاء فى نواد رياضية ، فيضطرون بالتالى إلى ممارسة اللعب فى " الشارع " ، بكل ما يحمله من متغيرات تتمثل فى بعض منها فى الانفلات اللفظى ، وانعدام الانضباط السلوكى ، فضلا عن فرص الاحتكاك برفقة السوء ، واحتمالات العراك الذى كثيرا ما يتحول إلى تدريب على ممارسة العنف .

وكم يشعر الإنسان بقدر كبير من الأسى عندما تستدعى الذاكرة صور مدارس كنا نراها فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، تضم ملاعب لكرة القدم خاصة ، غير الفناء العام ، وربما حمام سباحة ، وملاعب للتنس والكرة الطائرة ، بحيث كان الطلاب يمضون نهارهم كله وهم داخل المدرسة ، حتى بعد انتهاء الحصص ، يمارسون فيها أنشطتهم الرياضية ، ليعودوا إلى منازلهم متعبين ، ليس أمامهم إلا الاستعداد لليوم التالى ، فلا يتسرب إليهم الملل ، ولا تجد ظروف أخرى من تلك التى تتيح فرص الإفساد أمامها وقتا لديهم ، إلا فيما ندر . لا أريد بذلك أن أقول أن شباب الأمس كان طاهرا عفيفا تماما ، لكنا نؤكد على جانب بعينه ، وهو " مناخ العنف " ، وكيف أن فرصه كانت نادرة للغاية .

= ويثور كثير من الجدل والنقاش حول " التربية الدينية " ، ويذهب بعض الغلاة إلى اتهامها بأنها تتحمل جزءا كبيرا من العوامل المؤدية لبذر بذور العنف ، والغريب حقا – وقد لا يكون ذلك غريبا – أن هذا الاتهام يأتى من موقعين يقفان على طرفى نقيضين ، فهناك من غلاة التدين من يقولون أن افتقاد التلاميذ للتربية الدينية الصحيحة المتعمقة هو المسئول عما يسمونه " ضياع الشباب " ووقوعهم فى براثن المخدرات والانحلال الخلقى والتمرد على الآباء والأمهات والمعلمين ، وأن الطابع الشكلى هو الذى يغلب على تدريسها ، ومعلموها ليسوا من المتخصصين فيها ، وحصصها تأتى فى آخرس اليوم بعد أن يجهد الطلاب .

وعلى الطرف الآخر يقول بعض غلاة العلمانيين أن التفكير الدينى بطبيعته أحادى الفكر ، يدرب متعلمه على أن ينظر إلى الأمور من زاوية الحلال والحرام فقط ، والجنة والنار ، فما يتفق وخطه فهو حلال ، ويستحق الجنة ، وما يخرج عنه ، فهو حرام ومصيره إلى النار ، وبالتالى فإن التربية الدينية لابد أن يؤدى إلى بذر بذور العنف والتطرف .

ولسنا فى مقام مناقشة كلا الرأيين الذين نعتبرهما " تطرفا " ، فتعليم الدين سلاح ذو حدين ، يمكن أن يتخذ أداة للتعصب وضيق الأفق والتطرف ، كما يمكن أن يتخذ ، على العكس من ذلك ، منهجا للتسامح وحسن الخلق ، والعلاقات الإنسانية ، والمؤثرالأساسى هنا ، هو النظام السائد فى المجتمع ، وإلى أى حد يدير المجتمع وفقا لقيم التسامح والتعددية والعدل الاجتماعى ، ولعل هذا ما يفسر لنا كيف أنك تستطيع أن تجد فى فترات من تاريخ أمتنا سيادة لتدين متسامح ، باعث على النهضة ، وأخرى يسودها تدين خانق مظلم ضيق الأفق ، بل وهذا ما نجد أمثلة له فى بعض النظم السياسية المعاصرة فى العالم العربى والإسلامى .

= ويرتبط بالتعليم أيضا فكرة الكتاب المقرر ! صحيح أنه موجود من عشرات السنين ، وقبل أن تبرز مظاهر العنف والعدوانية بهذه الصورة الوبائية ، لكن الجديد حقا هو أنه قد أصبح الآن سمة من سمات التعليم الجامعى ، ذلك التعليم

الذى كان الأستاذ فيه يكتفى بإعلام الطلاب بالخطوط العريضة لمحتوى المادة ، تاركا لهم الاعتماد على قراءات مختلفة . إن آفة الكتاب المقرر، وخاصة فى الدراسات الإنسانية والاجتماعية أنه " ينمط " عقول الطلاب ، ويبرمج تفكيرهم وفقا لرأى واحد ، فلا يرون للمسألة وجهات نظر متعددة ، ولا يرون للموضوع زوايا مختلفة ، وفى تصورى أن تنشئة العقول على الرأى الواحد والزاوية الواحدة ، أحد العوامل التى تعين على التطرف الفكرى ، والذى هو بدوره مفرخ للعنف تجاه الآخر .

وإذا كانت هذه مسئولية المؤسسة التعليمية ، فإن هناك مؤسسات مجتمعية أخرى تشاركها المسئولية ، نختار منها واحدة ، نستطيع أن نشير إليها فيما يلى :

* المتغيرات الأسرية ، ولعل أهم المتغيرات التى تتصل بالأسرة ، هى الغياب الدائم أو شبه الدائم للأب ، فلقد دفعت ظروف كثيرة معروفة عددا غير قليل من الآباء إلى الهجرة خارج مصر بحثا عن الرزق وتوفير الاحتياجات الأساسية التى شعروا بأنهم غير قادرين على توفيرها من خلال عملهم بالداخل . ولأن الكم الأكبر من هؤلاء ممن يدخلون فى فئة العمالة البسيطة فقد اضطروا ، اختيارا أو جبرا إلى ترك أولادهم مع أمهاتهم فى مصر .

وفى ثقافتنا فإن " الأب " هو " عمود الخيمة " حسب تعبير أحد أساتذتنا ، يعمل الجميع له ألف حساب ، فإذا ما ضمن الجميع أن غير موجود ، فإن هذا من شأنه أن يوفر مناخا للبعض " للانفلات" ، فضلا عما أدى إليه هذا من إثقال الأم بأعباء لا حصر لها ، بالإضافة إلى أعبائها المعروفة التقليدية التى نحملها إياها فى الظروف العادية ، فأصبحت فى الظروف الجديدة هى الأب وهى الأم معا .وسلطة الأم – فى ثقافتنا أيضا – ليست بمثل الدرجة التى تكون عليها سلطة الأب من حيث الحزم والشدة ، إلا ما ندر . ومع غياب الأب ، ووجود سلطة رخوة أو ذات درجة حانية زائدة ، وتوافر مال كثير ، تنفتح أبواب الانحراف .

أما من لم يسافروا للعمل بالخارج ، فكثير منهم يصلون ليلهم بنهارهم خارج المنزل سعيا وراء زيادة دخلهم الذى لا يكفيهم من عمل واحد خاصة إذا عرفنا أن

الكم الأكبر هم ممن يعملون فى الدولة أو القطاع العام حيث الأجور الضعيفة والتى تتحرك ببطء شديد ، بينما الأسعار تتحرك بسرعة مضاعفة فتتسع الهوة بين المتوفر وبين المرغوب فيه ، مما يبذر بذور الإحباط والضغط العصبى عند المواطنين ٠

واضطرت الأم نفسها إلى الخروج للعمل مساهمة منها فى الإنفاق ، فضلا عن شعورها بحاجتها إلى هذا العمل بدوافع خاصة ، منها تأكيد الذات ، واكتساب ما لا حصر له من خبرات الحياة ، واستثمار ما تعلمته ٠ وعمل المرأة لم يعد قضية تستحق المجادلة فيها وفى ضرورتها ، لكن المشكلة تكمن فى أن هذا الخروج له متطلبات كثيرة ، لم تتوافر مع الأسف الشديد ، مما جعل كثيرا من الأصوات ترتفع مطالبة للمرأة بأن تعود إلى البيت ، بحجة أنها فى الوقت الذى كسبت فيه عشرات الجنيهات فإنها تخسر فى المقابل أولادها ٠

إن المتطلبات التى أشرنا إليها ، ألا تظل المرأة مكلفة بنفس الأعباء التى كانت تكلف بها وهى قعيدة البيت ، ومنها أن تتوافر دور الحضانة ورياض الأطفال بأعداد كافية ، وبأسعار تكون فى مقدور الأسرة المتوسطة ، بل وتدخل هذه المرحلة فى سلم التعليم الرسمى لتصبح جزءا من سنوات الإلزام ، مع يستتبعه هذا من توافر آلاف من المربيات المعدات إعدادا علميا ومهنيا عاليا ٠

إن التغافل عن ذلك أمر له عواقبه الخطيرة التى أشارت إليها د سعدية بهادر فى ندوة عقدتها أخبار اليوم حول هذا الموضوع بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٥، فلقد نبهت إلى أننا نرضع أبناءنا العنف منذ سنوات الطفولة الأولى ، فالتنشئة الاجتماعية هى العادات والتقاليد والنظم وكل شىء نحقن به الطفل ونغذيه به فى المجتمع ، والعنف والعدوان والتخريب ، كلها مترادفات للشخصية العنيفة المندفعة المتهورة والعنيدة والتى نراها ليس فقط فى المدرسة ، ولكن فى الشارع المصرى ، فمتى تبدأ هذه التنشئة ؟

إنها تبدأ عندما تحتضن الأم وليدها وترضعه لبنها وحنانها ، إذا كانت مرتاحة ومستقرة أو ترضعه عنفا وعدوانية إذا كانت قلقة ومضطربة ، فالطفل يحتاج

لتغذية بيولوجية وأيضا تغذية معنوية من الحب والحنان . وهناك تجربة علمية معروفة تم اختبارها على مجموعة من الأطفال تحتضنهم أمهاتهم لإرضاعهم ، ومجموعة أخرى تعتمد على الرضاعة الصناعية بعيدا عن حضن الأم ، وكانت النتيجة أن المجموعة الأولى وجدوها تتمتع بالهدوء والراحة النفسية ، بينما المجموعة الثانية كان أطفالها يتسمون بالعنف !!

**وبعد ..**

إن أخطر ما نعانيه حقا ليس هو كم المشكلات ونوعيتها ، وليس فى غياب الوعى بها ، وندرة دراستها دراسة منهجية علمية ، إذ الحق الذى ينبغى أن يقال أن مشكلة العنف قد حظيت بوعى يتسع يوما بعد يوم ويتعمق فترة بعد أخرى ، ويستحوذ على اهتمام الكتاب والمفكرين والباحثين ، أين إذا تكمن المشكلة ؟ إنها بكل الأسف تكمن فى أننا نبدو وكأننا نعيش " حوار الطرشان " ، ذلك لأننا لا نرى تحركا من جهات التنفيذ ومن يملكون سلطة القرار والتحريك ، نحو المواجهة العلمية المجتمعية ، ولا نرى " همة " إلا فى دائرة المواجهة " الأمنية " ! إننا لا نلوم الجهات الأمنية فى ذلك ، فهى تقوم بمسئوليتها ، لكننا نلوم بشدة من بيدهم الأمر إن اكتفوا بهذه المواجهة وحدها .

# التدين والنكد !

كان النقاش يدور حول ما قد أصبح يلاحظه كثيرون من تحول تدريجى مؤسف للاحتفال بشهر رمضان " ألذى أنزل فيه القرآن " من فترة مفروض أن نضاعف من التعبد وذكر الله والتراحم والإحسان إلى الفقراء ، إلى مناسبة لمزيد من اللهو والسهر فى خيام للغناء وشرب الدخان ، وربما الرقص ، ومتابعة الفوازير والمسلسلات التى لا يخلو البعض منها أيضا من الغناء والرقص وشرب الخمر. لكن ظهرت وجهة نظر تتساءل باستنكار شديد بما معناه : ولماذا تريدون من الناس ألا يفرحوا ويسعدوا ويعبروا عن فرحهم وسعادتهم هذه بصور مختلفة من الترفيه ومظاهر السعادة ؟ إنه فرصة سنوية " للمة " التى تستوجب مثل هذه المظاهر ، وهل لا يتم التعبد إلا مرافقا لسلسلة طويلة من التحريمات والجدية الصارمة والنكد المفزع ؟!

وقد عجبت حقا لهذه الوجهة من النظر، خاصة وأنها تقوم على منطق غير صحيح ، ذلك أنه يتنافى مع قول الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز : " قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله " ٥٣/الزمر ، فاليأس والقنوط مدعاة للهم والغم والنكد ، وبالتالى فالدعوة إلى مقاومة القنوط دعوة إلى الثقة بالمستقبل ، وإلى التفاؤل ، ومن شأن هذا أن يشيع فى النفس سعادة نفسية داخلية واطمئنانا قلبيا . ثم إن قضاء أوقات طويلة فى رمضان فى صلاة وصوم وقراءة للقرآن وذكر لله من شأنه أن يشيع سكينة فى النفس ، عبر عنها قوله سبحانه عز من قال : " ألا بذكر الله تطمئن القلوب " ، واطمئنان القلب أفعل فى إراحة النفس وبث مشاعر نوع من السعادة يختلف عن هذا الذى تستجلبه ملذات الحس وشهوات الجسد والمتع السريعة .

إن الإنسان يمضى طوال أحد عشر شهرا سعيا وراء الرزق ، وينغمس فى ما لا حصر له من أعمال وأشغال دنيوية ، ويعتبر رمضان فرصة لإعطاء الإنسان إجازة من هذا السباق المحموم والدوامة المستمرة كل يوم ، إجازة يهدىء فيها من

هذا السباق ، ويزيد ارتباطا بربه وبالفقراء وبالأهل والأصدقاء فيما هو مؤكد لذكر الله ، فهل يحدث العكس ، فإذا بنا نزيد من سرعة السباق فى الأكل واللهو وتضييع الوقت فيما لا طائل من ورائه ؟ ألا إن هناك لفرقا دقيقا بين " الترفيه " وبين " اللهو " ، فمجنون هذا الذى يتصور أن الإنسان يمكن أن يستغنى عن " الترفيه " ، مصداقا للمقولة التى تنصحنا " روحوا عن قلوبكم ساعة بعد ساعة فإن القلوب إذا كلت عميت " ، بل إن كليات التربية الرياضية تعرف علما يدور حول " الترويح " وأهميته للإنسان وقواعده ومجالاته ووسائله ، وكذلك عبر المثل الشعبى عن هذا بقوله " ساعة لقلبك وساعة لربك " ، والمهم ألا يتم الترويح والترفيه بصورة تتنافى مع القواعد الأخلاقية والتعاليم الدينية .

على أننا لابد أن نعترف أيضا بأن هناك بعضا من الدعاة يساهمون فى الترويج لهذا الوهم الذى يربط بين التدين وبين النكد والهم ، عندما يتركز الكم الأكبر من أحاديثهم حول صور العقاب المخيفة ، ويكادون يقتصرون على المحرمات ، وكذلك آباء وأمهات يخوفون أبناءهم من التدين من حيث لا يدرون عندما يقرنون اسم الله عز وجل أمام أطفالهم بنار جهنم والعذاب المقيم ، بحيث يتصور كثيرون أن التدين مرادف للقيود ، والمهام الثقيلة التى لا تترك للإنسان فسحة للترويح عن النفس . بل إن بعض المتحدثين فى الدين فى التلفزيون يظهرون عابسى الوجه وكأن مصيبة قد حدثت ، وكأن الابتسامة وانفراج أسارير الوجه يتناقض مع جدية الحديث فى الدين ، فهل يستقيم فهم هؤلاء وهؤلاء مع هذا المنطق الرائع الذى يقول لنا " بشروا ولا تنفروا . يسروا ولا تعسروا " ؟! ، والذى يعد تبسمك فى وجه أخيك صدقة ؟!

# عن أية أمة نتحدث ؟

تداعت الأصوات مؤخرا يلفها التشاؤم والإحباط من كثرة الضربات التى تنزل على رأس الأمة الإسلامية ، وأهلها ، حكاما ومحكومين ، يقفون مما يحدث مستسلمين يتفرجون ، لا تنتفض مشاعرهم وتحركهم لمواجهة ما يقع من اعتداءات ، حتى لقد عنون كاتب كبير مثل فهمى هويدى مقاله بالأهرام متسائلا : " هل نعلن وفاة الأمة " ؟ وبحيث يكاد الإنسان يقف أمام النص الإلهى المعروف " كنتم خير أمة أخرجت للناس " متسائلا : هل كلمة " كنتم " مقصودة بالفعل بحيث ينصرف المعنى إلى وصف أمة " مضت " لا أمة قائمة فى كل زمان ، وهو تساؤل تمليه بالفعل حالة الإحباط ، لأن المعنى الحقيقى نجده فى بقية الآية " تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر "، فوصف الأمة بالخيرية المفضلة مشروط بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، هذا الشرط الذى بدأنا منذ عقود نتخلى عنه باجتراء مفزع ، ولن نبعد طويلا خلال عقود طويلة من الزمن لتقديم شواهد هذه الاستقالة،وإنما نقدم بعض شواهد من عقدين مضيا من الزمان :

- يوم أن صدقنا الأكذوبة الأمريكية بأن الثورة الإيرانية ١٩٧٩ هى خطر " فارسى " على الأمة العربية وتركنا عراق صدام تدخل معها فى حرب ضروس ، وهى لم تكن قد وقفت بعد على قدميها ، وتستمر الحرب سنوات ثمان ، كل يوم فيها كان يقدم خصما من القوة الإسلامية ، بشريا وماديا ، وإضافة إلى الآخر الصهيونى والأمريكى ، ومليارات تدفع من دول الخليج مساعدة لمن تصورناه " حارسا للبوابة الشرقية " ، كلها كانت تصب فى الخزائن الغربية ، وكان هناك حرص أمريكى واضح ألا تنتهى الحرب بانتصار أحد الطرفين لأن المطلوب هو استنزاف كليهما !

- ويوم قام واحد منا – عراق صدام – بغزو واحد آخر منا – الكويت – ظلما وبغيا وعدوانا ولم نهب فى التو واللحظة لندافع عن الدولة المقهورة ، وبل ندبنا الآخر الغربى لكى يدافع لنا ، وتصورنا أننا نشاركه ، كالأنداد ، بينما لم نكن إلا

أتباع نقدم المبررات والمسوغات والتسهيلات ، والإقامة والتموين ، وندفع التكاليف، وانكشف دورنا " التابع " عندما انتهت المهمة ، فإذا بالعم سام يبرز على السطح باعتباره منقذ الخليج ، وتكون المكافأة أن تتخذ قواته مواقع لها متعددة فى معظم دوله ، فكأننا تخلصنا من غاز لدولة واحدة لنقع – عدة دول – فريسة لقوة مهيمنة كبرى !!

- ويوم رأينا هذه القوة الأجنبية لا تكتفى بتحرير الكويت ، بل تتقدم لتدك العراق مدمرة إياه ، بدعوى محاربة النظام ، الذى لم يهتز ولم يضعف ، لكن الذى ضعف هو شعب العراق ، والذى دمر هو اقتصاد العراق ، والذى خرب هو البنية التحتية للعراق ، وهذا هو المطلوب ، أما النظام نفسه ، فبقاؤه مصلحة للقوة المهيمنة كما أصبح معروفا لتتخذه أداة تخويف لدول الخليج لتستمر مبررات بقاء القوات الأمريكية ، ويستمر الدفع ونزيف القوة !!

- ويوم شاركنا وأيدنا ، وسكتنا على توقيع عقاب الحصار فقط على الدول الإسلامية ، مثل العراق ، وليبيا ، والسودان ، وأفغانستان ، ولم تهتز لنا شعرة كرامة عندما قدم عدد من الزعماء الأفارقة نموذجا لتضامن الضعفاء ، وكيف يكون قوة يصعب مواجهتها ، عندما تحدوا قرار حظر السفر جوا ، ولم يجرؤ زعيم عربى واحد على ذلك مما اضطر القذافى أن يقر بوفاة الأمة العربية ، ويعلن ولاءه للأمة الإفريقية !!

- وها نحن نستمر فى مسلسل التخاذل عاما بعد عام : التفريط فى أرض فلسطين المحتلة ، البوسنة والهرسك ، كوسوفا ، وأخيرا : الشيشان " : ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء من " !!

# على من نطلق الرصاص ؟

هل نذكر هذا القانون العجيب الذى أقره الكونجرس الأمريكى والذى يعطى الولايات المتحدة اتخاذ بعض الإجراءات ضد البلدان التى يرون هم أنها تهضم بعض حقوق الأقليات الدينية ؟ كان مبعث استنكارنا لهذا القانون أنه تدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ويشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها حامية الأديان فى العالم ، مع أن فيها ما فيها ، واستنكرناه كذلك لأن البعض هناك قد اتخذه تُكأة لشن هجوم إعلامى مشبوه استنادا إلى مزاعم غير حقيقية يُصور فيها إخوتنا الأقباط باعتبارهم مهضومى حقوق .

ويبدو أننا نجد أنفسنا اليوم فى حاجة إلى النظر فى مدى تطبيق أمريكا لقانونها هذا على ما يلاقيه المسلمون الشيشان ، فلا أظن أن هناك شكا فى بشاعة تلك المذابح التى يتعرض لها المئات والدمار الكاسح الذى يحدث للمنشئات والتشريد لعشرات الألوف ، فهل أعملت أمريكا قانونها الميمون على هذه الحالة ؟ نحن نعرف الإجابة مقدما ، ولن نوجه حتى اللوم لأمريكا ، فهى أمينة على مصالحها الخاصة ، وهى صادقة بالنسبة لتوجهاتها وفلسفتها فى العلاقات الدولية ، ولن يفيدنا هذه الاسطوانة المشروخة التى نكررها آناء الليل وأطراف النهار عن مسألة " ازدواج المعايير "، بل إننا نوجه اللوم كله للمسلمين عامة ولحكامهم خاصة ، فلسنا فى عالم يجىء بالحقوق لأمة ليقذفها على حجرها وهى تكتفى بموقف المتفرج السلبى الذى أقصى ما يفعله هو أن يزرف بعض الدموع ، أو يمصمص شفاه ، ويندب سوء طالع هذه الأمة ، ولكن الدنيا تُؤخذ غلابا ، وليست هذه حقيقة جديدة نعلن اكتشافها فهى ناموس طبيعى معروف منذ بدء الخليقة ، وبالتالى فإن الغفلة عن مثل هذا أدهى وأمر ، ولكنها علامات استسلام وتبعية لا مثيل لها فى الهوان والمذلة !

إن الأمانة والموضوعية تقتضى أن نعترف بخطأ الشيشان فى مساعدة الداغستانيين فى بداية المسألة ، دون أن يعنى هذا افتقادهم الحق فى التمرد

والثورة، ولكن " التوقيت " كان سيئا ، فالدب الروسى كان ما زال جريحا من أثر هزيمته فى الحرب السابقة ٩٤-١٩٩٦، وهناك هذا الذئب " بوتين " الذى يتطلع إلى انتصارات توصله إلى كرسى الرئاسة ، ومع ذلك فما حدث قد حدث ٠إننا اليوم نريد أن نقلد توجهات النظم السياسية الإسلامية القائمة فنتخذ من أمريكا قدوة ومثالا ، ومن ثم فإذا كان هذا البلد ، على ضخامته وقوته ، لا يتورع عن أن يغير من الأحكام والمعايير ما دام التغيير يجىء محققا لمصلحة أمته الأمريكية فلم لا نفعل مثل الشىء فنغير من هذا الذى ندعيه من أن المساهمة ، ولو سياسيا ، فى الوقوف فى وجه هذا التوحش الروسى ، هو تدخل فى الشئون الداخلية ؟ والغريب أن لدينا العديد من المنظمات والهيئات : مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، أين ذهبا ؟ هل يتصورون أننا نصدقهم بأنهما يلتزمان بعدم التدخل فى الشئون الداخلية ؟ كلا ، إننا نعلم السبب الحقيقى المخزى ، وهو أنهم لا يستطيعون حراكا ولا يجرؤن على تصرف مساند لمسلمى الشيشان ، إنهم فقط لا يجرؤون إلا على شعوبهم على وجه العموم وعلى أحرارها على وجه الخصوص : أسد على وفى الحروب نعامة !!

ومهما وجهنا اللوم للدول الغربية زعما منا بأنه لا تفعل شيئا لمساعدة مسلمى الشيشان ، إلا أنهم قاموا بأضعف الإيمان ، ألا وهو الاستنكار والنقد والشجب ، كما رأينا فى الاجتماع الأخير لدول الاتحاد الأوربى ، ونذكر أيضا أن كلينتون قد حذر روسيا بأنها سوف تدفع الثمن غاليا إذا لم توقف هذه المذابح ، مما اضطر يلتسين أن يذكر أمريكا بترسانة روسيا النووية ، قال هذا من منطق شهير : " فنجرى بق " !!

# تيمور والشيشان

مشهدان كبيران ينطقان بما لا يدع مجالا للشك بزيف كثير من المبادىء التى ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التى تدور فى فلكها ، فى كل من تيمور الشرقية فى جنوب شرق آسيا ، وجمهورية الشيشان فى أرض القوقاز ، فقد تنادت أصوات مختلفة من البر الغربى دفاعا عن حق سكان تيمور الشرقية فى تقرير مصيرهم إن كانوا يريدون الاستقلال أم الاستمرار فى وحدة مع أندونيسيا ، ولم يقف الأمر عند حد التنادى ، بل انتقل إلى اتصالات وزيارات وخطابات وتحريكات وحث وإصرار حتى تم ما أُريد بإعلان الاستقلال ، ولما رفض بعض الأندونيسيين هذا واستخدموا العنف ( الذى نرفضه يقينا ) .

سالت أنهار من الدموع حزنا وهلعا مما حدث لسكان تيمور ، وانطلقت صواريخ التهديد بحصار أندونيسيا ومقاطعتها فرضخت إلى ما يريدون . كان سند المطالبة بحق تقرير المصير أن تيمور الشرقية لم تكن أصلا ضمن الدولة الأندونيسية حتى ضمها فى أول السبعينيات الرئيس الأسبق سوهارتو ، وفهمنا من هذا مبدأ أن السكان إذا ضُمت بلادهم بالقوة إلى بلد آخر فمن حقهم المطالبة بالاستقلال !

فإذا ما انتقلنا إلى أرض القوقاز وجدنا مبدأ آخر .. فسكان الشيشان لم يكونوا أبدا جزءا من الدولة الروسية ، وإنما سطا الروس على أرضهم منذ فترة غير قصيرة ، وفى ظل القبضة الفولاذية لما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى الذى تكون من مجموعة من الجمهوريات " المسروقة " ، لم يفكر أحد فى أى جمهورية من هذه الجمهوريات فى رفع صوته مناديا بالاستقلال ، ويكفى ما كان قد حدث لكل من تشيكوسلوفاكيا والمجر ، الدولتان المستقلتان عندما فكرا فقط أن ينهجا نهجا مستقلا بعض الشىء عن موسكو، حيث انطلقت الدبابات والمصفحات والمدافع تحصد الناس بغير رحمة ولا هوادة !

وانتهز الشيشان فرصة تفكك الاتحاد السوفيتى ثم ظهور مظاهر خلل وضعف

فى الاتحاد الروسى ليعملوا على تحقيق حلمهم القومى بالاستقلال ، فتنطلق الطائرات الروسية والدبابات والمصفحات والمدفعيات تدك المواقع المختلفة وتدمر البيوت ، وحتى الأسواق ، وتحصد المئات من السكان ( المفروض أنهم مواطنون فى الاتحاد الروسى حسب قولهم ) ، ويمر أسبوع وراء أسبوع ، وأنهار الدماء تسيل فى كل مكان ، معلنة بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الذى يروجون له فى بلادنا من نشر مبادئ الديموقراطية ، يملؤها الزيف ، وتزينها الأمانى الكاذبة ، فما يتفق مع مصالحهم هو الحسن ، وما يضادها هو السئ .

هل يمكن أن يتصور أحد أننا نكشف عن خفى لم يكن معلوما ؟

هل يتصور أحد أننا " نخترع " و " نبتكر " فى التحليل السياسى ؟

لا هذا ولا ذاك ...

فما بال أقوام منا ، على سدة الحكم ، فى الكثرة الغالبة من البلدان العربية يتصرفون وكأنهم لا يعرفون ؟

# من يدفع الثمن ؟

...وأخيرا ، وبعد ما يقرب من شهرين من المذابح الروسية المروعة فى الشيشان والتى تناقلتها جميع وكالات الأنباء العالمية وعرضتها شاشات التلفزيون ، بدأت ، والحمد لله ، علامات " قلق " ، و" أسف " تظهر فى تصريحات لكوفى عنان وكذلك تصريحات مسئولين غربيين ، فلماذا سارع كل هؤلاء من قبل يدافعون عن حق شعب تيمور الشرقية فى تقرير المصير ، وأغمضوا أعينهم أسابيع طويلة حتى واتتهم الشجاعة ليشعروا " بقلق " و " أسف " على مذابح مئات الشيشانيين ؟ إن حق تقرير المصير قد توارى ليبرز المبدأ الآخر هو أن الشيشان متمردون على الوطن الأم ، حتى إعلامنا الميمون ظل فترة طويلة يستخدم كلمة " الانفصاليين " صفة يطلقها عليهم !!

هل نكون متعصبين حقا إذا تساءلنا عن العامل المتغير بين تيمور الشرقية والشيشان ؟ شعب تيمور ليست أغلبيتهم من المسلمين ، بينما الدولة الأم دولة إسلامية ، والشيشان أغلبيتهم مسلمون ، والدولة الأم ليست دولة إسلامية ! ووفقا لمبدأ " ابحث عن المستفيد "، فقد نقلت الأنباء عن رسلان حسب اللاتوف ، الرئيس السابق لمجلس السوفيت الأعلى لروسيا الاتحادية ، أن الولايات المتحدة هى المستفيد من حرب الشيشان الجديدة حيث تسعى واشنطن لتوريط روسيا فى محاربة الأصولية الإسلامية لصرف أنظار الإسلاميين عن السياسة الأمريكية وتحويل الصراع إلى روسيا ، فما جرى منذ سنوات قليلة فى الشيشان وداغستان تجاوب تماما مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية التى تكمن فى وضع العراقيل أمام مشروع مد أنابيب النفط عبر شمال القوقاز لضخ البترول " الأذربيجانى " !

ولقد أكد السيد ماهر بيك فيتشيجايف الذى كان ممثلا رسميا لجمهورية الشيشان فى موسكو لمراسل جريدة الأسبوع بأن هذه الحرب هى حرب عقائدية ، وعلق على موقف الدول العربية والإسلامية التى تقف موقفا سلبيا ، تماما مثلما كان موقفها فى الحرب السابقة ، وهذا أدى بهم إلى أن يزدادوا اعتمادا على أنفسهم ،

فانتصروا سابقا ، وسوف ينتصرون لاحقا لأن حليفهم الوحيد " هو الله " ، وبأنهم لا يقبلون المنطق الروسى الذى يفرض على سكان قرى داغستان أن يعيشوا كما يعيش سكان موسكو على سبيل المثال ، إن هؤلاء السكان الذين لا تحكمهم الوهابية أو غيرها من المذاهب يرغبون فقط فى العيش كمسلمين يستطيعون أن يمارسوا حقهم فى الصيام والصلاة ٠

كذلك أشار تقرير لمحطة تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية " بى٠بى٠سى " ، إلى وجود تساؤلات عديدة تثار حول من وراء هذه الحملة الروسية العسكرية ، ومن هو المنتفع من ورائها ، خاصة وأنه ظهر وجود منتفعين رئيسيين فى مقدمتهم رئيس الوزراء فلاديمير بوتين ، الذى ارتفع نجمه فى استطلاعات الرأى كمنافس قوى على انتخابات الرئاسة الروسية قبل رحيل يلتسن ٠

ومن الواضح أن " بوتين " سعى إلى أن يواصل دعم الانتقام العسكرى من الشيشان ، كما أن هذا الانتقام ، كما اتضح من تقرير لعبد الملك خليل من موسكو فى الأهرام ، لم يعرف التراجع أو السكوت أو التوقف ، خاصة بعد تزايد معدلات شعبيته بين الروس الذين أثرت فيهم الدعاية الروسية التى زعمت أن من يسمونهم " بالإرهابيين " من أصول شيشانية هم وراء تفجير المساكن المدنية فى موسكو وغيرها من المدن الروسية ، وبوتين يُنظر إليه على أنه من الصقور العسكرية ، إذ سبق له أن كان طيارا حربيا ، كما قاد المؤسسة الأمنية ويعرف مواقع الضعف والقوة فى المؤسسة العسكرية ٠

ويرتبط بذلك وعى بوتين بالنكسة السياسة الكبيرة التى كان يمكن أن يتعرض لها سياسيا إذا فشلت هذه الحرب القذرة ، إذ أن معنى هذا أن يختفى تماما من على خشبة المسرح السياسى وينهار حلم حياته بأن يكون خليفة ليلتسين فى رئاسة روسيا ، وفضلا عن ذلك فهناك خوف من أن يؤدى فشل الحرب إلى تشجيع عدد من الجمهوريات الأخرى داخل الاتحاد الروسى فى التحرك نحو الاستقلال ٠

وهذه الحرب المتوحشة لها دورها كذلك فى إخفاء بعض عورات الرئيس الروسى – السابق – نفسه " يلتسين " ، فقد تلقى صفعة قوية تمثلت فى رفض

مجلس الشيوخ " مجلس الفيدرالية " المصادقة للمرة الثالثة على التوالى على مرسومه بعزل النائب العام يورى سكوراتسوف ، الأمر الذى إلى أدى إلى استمراره فى منصبه ، وهو الذى كان له دوره فى الكشف عن قصص فساد وغسيل أموال تورط فيها يلتسين نفسه وعدد من كبار معوانيه وأفراد أسرته .

وهناك أحاديث شبه مؤكدة عن مفاسد أكثر من أن تعد أو تحصى كانت موضع تعليقات وتحليلات لكبريات الصحف العالمية ، وهى فى مجموعها قد أشارت كذلك إلى أن الحرب الشيشانية مثلت فرصة للتغطية على هذه المفاسد ، فمن ذلك على سبيل المثال إجراء تحقيق مع أقدم بنك أمريكى وهو " بنك نيويورك " لأنه قبل إيداع أموال مسروقة من رأسماليين روس ليتم غسيلها وتختفى مصادرها ، وقدر أن هذه الأموال وصلت إلى ٤٢٠٠ مليون دولار ، وربما عشرة آلاف مليون دولار فى عام واحد فقط ، فقد صرح رئيس لجنة الكونجرس التى تحقق فى الأمر السيناتور " جيم ليش ، النائب الجمهورى عن ولاية أيوا ، بأن المبالغ التى أودعت بواسطة الروس فى البنوك الغربية ربما تصل إلى مائة مليار دولار فى الأعوام الخمسة السابقة ، وقال لصحيفة النيويورك تايمز الأمريكية فى أغسطس الماضى إن هذه واحدة من أكبر السرقات فى تاريخ البشرية !

وتؤكد " بارفوليتا شيتريفا " الخبيرة الاقتصادية بإحدى شركات السمسرة فى روسيا ، فيما ينقل وائل البدرى ، أن الحرب الشيشانية السابقة عام ١٩٩٤ ، والتى أسفرت عن مقتل ٨٠ ألف شخص تم تمويلها بفضل صندوق النقد الدولى حيث تراوحت تكاليف تلك الحرب ما بين ٦ و ٨ مليارات دولار ، وأكد " فيكتور بوريسيوك " المحلل فى المعهد الاقتصادى العالمى والعلاقات الدولية أن العمليات الحالية ليست أقل تكلفة – إن لم تكن أكثر – من الحرب السابقة .

ولقد تعددت مظاهر الوحشية الروسية فى هذه الحرب القذرة " الإبادية ، " ولعل منها على سبيل المثال غلق الجيش الروسى الحدود ، مما أدى إلى أن مائتى ألف شخص من الهاربين المدنيين من جحيم القذف الروسى تعرضوا للموت ، وهذا ما عناه الرئيس روسلان أوشيف حيث تجاور جمهوريته جمهورية الشيشان ، بأن هذه

الحدود ، عندما كانت مفتوحة ، كانت تمثل طوق نجاة لهؤلاء الهاربين من الجحيم الروسى .

ومن الواضح تماما أن الجنرالات الروس نظروا إلى الحرب على مجاهدى الشيشان باعتبارها فرصة لهم لتعويض ما فات ، فهم كانوا يرغبون فى الأخذ بالثأر من هزيمتهم فى حربهم السابقة ضد الشيشان وهزيمتهم المعنوية على يد " الناتو " أثناء أزمة كوسوفا ، عندما أدار الكرملين وجنرالاته حربا كلامية فقط فى الوقت الذى نفذ فيه حلف شمال الأطلسى مهمته كما يريد !

لقد زعم الروس أنهم كانوا يطاردون من يسمونهم بالإرهابيين ، فهل مطاردة هؤلاء تطلبت معاقبة شعب جمهورية بأكمله ، فتُهدم بيوتهم وتُدمر منشآتهم ، ويهرب ألوف منهم من الجحيم ، ويُقتل المئات ليدفع هذا الشعب ، هذا الثمن الباهظ عما لم يرتكبه ؟!

# الفرحة التى لم تتم !

يبدو أننى شربت مرارة قلة درايتى ، شأن كثيرين منا مع الأسف الشديد ، بالمسألة الأندونيسية إلا من خلال هذا النزر اليسير الذى يتقاطر إلينا من وكالات الأنباء الغربية ، فقد كنت واحدا من الناس الذين غمرتهم الفرحة عندما تم اختيار عبد الرحمن واحد رئيسا لإندونيسيا فى فترة ماضية . كان الدافع إلى هذه الفرحة أن أرى شعبا مسلما عن طريق نواب حقيقيين يختار رئيسه ، وهو الأمر الذى أصبح من نوادر الزمان ، كذلك أنه تعلم فى الأزهر ، ويرأس جمعية العلماء المسلمين ( ثلاثة ملايين عضو ) ، ثم إذا بهذه الفرحة تتبخر ويحل محلها ترقب وحذر مغلفان بقلق كبير ، ولسان حالى يقولى همسا : " هوه احنا ناقصين ؟!" ، فلماذا ؟

فقد تكشف أن الرجل فى أوائل حياته غير اسمه من عبد الرحمن عبد الواحد إلى عبد الرحمن واحد ، وأنه لم يرتح للدراسة فى الأزهر ، وأنه أتيحت له الفرصة للدراسة فى مدرسة لليسيه بجاركرتا . وأثناء زيارة كاتبنا المعروف " فهمى هويدى " له فى جاكرتا أبدى امتعاضه من تلك الأحزاب التى تلح على تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأن الإسلام فى القلوب ويتبدى فى السلوك ، أما أن يتحول إلى منهج مجتمعى فهذا لا يجوز ، وبالتالى فإن إسرائيل أقرب إلى قلبه من تلك الدول التى تسعى إلى تطبيق الشريعة ! ولم يخف " واحد " أنه منبهر بالنموذج التركى ، ومعجب بكمال أتاتورك ، ودرس كتب أحد المستشارين فى مصر ، الذين يكتبون فى القضايا الإسلامية باجتراء معروف على صحيح العقيدة .

طوال السنوات التى عاشتها اندونيسيا بعد الاستقلال كانت داعمة دائما للقضية الفلسطينية رافضة إقامة علاقات مع إسرائيل ، لكن الرئيس الجديد – وقت كتابة المقال – قال إنه يرغب فى استغلال الموارد الإسرائيلية للإسهام فى تحسين الاقتصاد الأندونيسى الذى لحقته أعنف أزمة مالية فى آسيا منذ عدة أعوام ، والتى كانت الشرارة التى فجرت ما تتالى بعد ذلك من أحداث على الساحة الأندونيسية ،

وسنده فى ذلك أن إسرائيل تملك أسباب التكنولوجيا والتقدم العلمى ، أما هذه الدول التى تتغنى بالشريعة فلا تملك إلا البؤس والتخلف !

ولما سُئل واحد عن مشاركته فى تأسيس معهد بيريز وزيارته لإسرائيل لم يخف هذا بل أكد أنه زارها ثلاث مرات ( وقيل أنه تلقى علاجا خلال هذه الزيارات ) ، ولولا انشغاله بالانتخابات لقام بالزيارة الرابعة ؟! ولعل هذا يفسر سر الحفاوة التى قابلت بها الأوساط الإسرائيلية اختيار " واحد " للرئاسة ، حتى لقد وصفه شمعون بيريز بأنه صديق حميم لإسرائيل ويمثل الإسلام المعتدل المستنير !

ووقوف " مياجاوتى " معه التى كانت مشاركة فى الحكم لابد أن يُقرأ فى إطار مشابه ، حيث أنها تنطلق من مقولة أنه حان الوقت لرد الدين للغرب بإقامة علاقات مع إسرائيل • ولم تكن ميجاوتى مجرد نائب رئيس تقليدى – فى ذلك الوقت – كما جرت العادة بالنسبة لمن يشغلون مثل هذا المنصب ، ففى ظل الحالة الصحية السيئة لواحد ، وخاصة الضعف الشديد لبصره لابد أن نتوقع أن يكون لها دور فعال ، وأن تكون خطواتها إلى احتلال مقعد الرئاسة يمكن أن تكون أسرع مما يتصوره كثيرون •

لقد قرأت الكثير من التعليقات والتقارير والتحليلات التى تبدى ملاحظة غريبة وعجيبة هى أنه ما من دولة إسلامية ويقوم نظام الحكم فيها على ديموقراطية حقيقية يكون لأبناء الأمة القدرة على اختيار حكامها ، ثم يبرز غمز ولمز ، وكأن " الإسلام " لا يوجد إلا حيث يوجد القهر والاستبداد ! فلما نقلت إلينا الأنباء أخبار انتخابات الرئاسة الأندونيسية ، فرحنا بوجود مثال يكسر هذه القاعدة المؤسفة ، ثم إذا بنا نتبين أن ما تم لم يكن ليتم إلا من أجل مواصلة السير على الطريق إلى أبانا الذى فى واشنطن ، ونائبه فى تل أبيب !

# التفكيك هو الحل !

لماذا أعطت الولايات المتحدة ، وتوابعها من الدول الأوربية الضوء الأخضر لأندونيسيا لضم تيمور الشرقية إليها عام ١٩٧٥ رغم أن أندونيسيا دولة إسلامية كبرى ؟ ثم لماذا قادت حملة مؤازرة دولية لانفصال تيمور الشرقية هذا العام ؟ فى عام ١٩٧٥ كان لواء الاستقلال لتيمور الشرقية يرفعه تجمع يسمى " فرتلين " ذا طابع يسارى واضح ، وكانت الحرب الباردة قائمة فى ظل وجود الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية ، وهذا موقع ذو أهمية استراتيجية كبيرة ، لقربه من معقل عسكرى غربى مهم فى استراليا ، وانتصار هذه الحركة اليسارية كان من شأنه بطبيعة الحال أن يساعد على تغير موازين القوى فى جنوب شرق آسيا ، وحيث يتربص التنين الصينى الأصفر الشيوعى على مسافة قليلة فى انتظار مزيد من الأعوان والحلفاء ، أما فى عام ١٩٩٩ فقد تغير الوضع ، راح الخطر الشيوعى ، وتطور أمر اندونيسيا فأصبحت هذه الدولة الإسلامية التى تضم ٢٢٠ مليون مسلم ، ذات قوة اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ٠ صحيح أن هناك أزمة عنيفة اجتاحتها فى جملة ما اجتاح ما سمى بالنمور الأسيوية ، إلا أن مثل هذه الأزمة لم يكن من العسير تجاوزها ، لكن سيناريو التفكيك سلاح طويل المفعول فى الإضعاف وخاصة بالنسبة لهذه الدولة الإسلامية الكبرى التى تضم ١٢ ألف جزيرة ، فكان ما كان ٠

وكان نجاح تيمور الشرقية فى حركة الانفصال إشارة بدء لجزر أخرى رأت فى السيناريو الذى حدث فرصة للتكرار ، وكان أخطر ما حدث فى فترة سابقة أن تبدأ الدعوة الثانية للانفصال من جهة إقليم " اتشيه " ، ذلك أن هذا الإقليم على درجة كبيرة من الغنى ، ويكفى أن نعلم أنه ينتج ١٢ مليون طن من الغاز الطبيعى سنويا ، وهذا القدر يشكل ثلث صادرات اندونيسيا من الغاز ، وفضلا عن ذلك فهو ينتج يوميا ما بين ١٥ و ٢٠ ألف برميل من البترول ، وأكدت تقارير عدة أن أرض هذا الإقليم متخمة بالذهب والفضة والمطاط والفلفل ٠

وعندما اضطر الرئيس الاندونيسى الأسبق إلى قطع جولة زيارات لدول شرق آسيا ، أوفد حسب الله سعد ، الذى كان وزير دولة لحقوق الإنسان ، بالتوجه إلى الإقليم للاجتماع بقادته وبحث طلبهم إجراء استفتاء حول تقرير المصير ، وفى الوقت نفسه جدد مسئولون حكوميون رفضهم إجراء استفتاء فى " أتشيه " ، وأعرب رئيس البرلمان – فى ذلك الوقت – أكبر تاند جونج عن معارضة النواب للخطوة ، على اعتبار أن من شأنها تقسيم الأراضى الإندونيسية بإثارة مطالب مماثلة من أقاليم أخرى ٠

إن الدعوة التى رددها أهالى أتشيه الذين يميلون كثيرا إلى التوجه الإسلامى ، هو أن الدولة الأم ، منذ عهد سوكارنو لا توافق ولا تعمل على تعزيز الهوية الإسلامية ، وإنما ربما على العكس من ذلك تشجع وتعزز الاتجاهات العلمانية ! وربما يكون فى هذا باعثا على التفاؤل بأن " فتوة العالم " ، الولايات المتحدة ، ربما لا تنهج نفس النهج الذى انتهجته بالنسبة لتيمور الشرقية ٠٠ ودائما نحن ننتظر الفرج من الخارج ، وحبذا لو كان من واشنطن ، أما الدول الإسلامية فقل عليها السلام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ٠

# أُكلنا يوم أُكل الثور الأبيض !

من أبرز ما كشف عنه حادث الطائرة المصرية المنكوبة ( التى كانت سقطت بعد مغادرتها نيويورك فى حادث غامض ) هذا الاستعداد العقلى فى التفكير الغربى لإساءة الظن بالسلوك العربى ، باعتباره سلوكا ينم عن التخلف ، ويميل إلى استخدام العنف وسفك الدماء وكل ما يتعلق بمظاهر الإرهاب ، وجميعها تتصل بالسمة الأولى ، لأن العقل المتخلف ، يعجز عادة عن الحوار والإقناع فلا يجد سبيلا أمامه للتنازل عما يفكر فيه ، فيحاول فرض ما يرى من حلول بقوة العنف ، وظهر هذا الاستعداد فى تلك التفسيرات الغربية السريعة لحادث الطائرة لإلقاء التبعة على سوء تصرف مزعوم لطياريها ، وعلت أصوات كثيرين يتساءلون : لماذا يسارع الغربيون بإلقاء تهمة الإرهاب على أى عربى أو مسلم فور وقوع أى حادث كبير ، حتى قبل أن يتم التحقيق وتبين حقيقة ما حدث ؟

وفى ظنى فإننا لا ينبغى أن نلوم الغربيين عامة والأمريكيين خاصة ، فنحن أيضا ، ومنذ سنوات ، ساهمنا فى ترسيخ ظن يربط بين التدين والإرهاب ، ولو شئت أن أسوق أمثلة لاحتاج الأمر إلى صفحات مطولة ، ومن ثم فيكفينى بعض أمثلة ، هى قطرات من بحر ، صحيح أن هناك بالفعل بعض المارقين ممن ارتكبوا حوادث عنف قذرة غير مبررة باسم الدين ، لكن الصحيح أيضا أن هناك كثيرون ممن ( سعدوا ) بهذا ، بل ويحرصون على " النفخ " فيه ، لعداء لديهم للتدين ، إلى الدرجة أنه إذا بدت بوادر تهدئة ، يسارعون بالتشكيك فيها ، والكثير من التحليلات يحاولون بها التأكيد على أن المسألة مجرد خدعة ، وإذا أشار أحد إلى فئات من المفكرين والكتاب ممن ينضوون تحت مظلة الاتجاه الإسلامى يتسمون بالسماحة والعقلانية والجدال بالتى هى أحسن ، سارع البعض إلى التقليل من قدر هؤلاء ، بل ويدعون أنهم " قناع " لاتجاه العنف والإرهاب .

ومن الملاحظ أن هؤلاء الكتاب المُشككين دائما فى كل قول وفى كل عمل يصدر من الجبهة الإسلامية ، تُفرد لهم مساحات واسعة فى أجهزة الإعلام المرئية

والمسموعة والمقروءة ، وعلى العكس من ذلك نلاحظ ، ويالللعجب ، أن الفريق المعروف بالتجديد والتنور الدينى ، محجوب غالبا ، وبعض منهم محجوب دائما ، على الرغم من شهرتهم فى العقلانية والسماحة والانفتاح ، وكأن هناك خوفا من أن يسمع الناس ما يقولون فيسارعون بالانضمام إليهم فى توجههم الدينى ، وفى المقابل هناك حرص على أن تظل الصورة التقليدية للتفكير الدينى هى صاحبة التصدر !

وركب كثيرون الموجة ، فإذا بكل مسلسل تلفزيونى أو فيلم ، تبرز فيه ، فجأة ، وبافتعال واضح فى الربط بأحداث الدراما المعروضة ، مجموعة من الشبان ذوى اللحى ، بالجلابيب ، باعتبارهم متدينين ، يقومون بعمليات سطو وقتل وتفجير وتهديد واعتداء ، أو هذا وذاك من شخصيات تظهر التدين ، فإذا بهم من النصابين المتكالبين على الدنيا ، ولم نعد نر أبدا شيخا وقورا يدعو إلى التى هى أقوم ، ويساعد الناس فى فض ما بينهم من خصومات ، ويُظهر الزهد والعفة ! ومن المستحيلات أن نرى مذيعة تلفزيونية تغطى رأسها ! بل وتحجب كل واحدة ظهرت عليها " أعراض التدين " ، وكأن هناك خوفا من أن يؤدى هذا إلى تشجيع التدين ، أفلا يُرسخ هذا فى الأذهان أن هناك علاقة وثيقة بين التدين والإرهاب ؟ إن من المسلمات ، القول بأن بين كل فئة هناك قلة منحرفة ، نرى هذا بين المعلمين ، وبين رجال الشرطة ورجال جيش بل وربما وزراء ومسئولين كبار ورجال أعمال، فهل يعنى هذا أن كل مجال مما يعمل فيه هؤلاء نكثف التنديد به وعمل المسلسلات والأفلام التى تلطخ سمعته ؟

قبل أن نلوم الغربيين ، فلننظر إلى ما نفعل نحن أولا بكثير من حملة عقيدتنا وإرثنا الثقافى !!

# مرجعيات أساسية
# لتطوير التعليم

مـــن الإشـــكاليات الشهيرة فى فكرنا التربوى المعاصر أنه عندما يحتدم النقاش بـــين عدة أطراف متباينة المواقف والاتجاهات ، يرتفع صوت أحد الأطراف منبها إلى أن المشكلة الأساسية فى تطوير التعليم فى مصر هى أن تعليمنا الحالى يفتقد ( الفلسفة ) التى يعبر البعض عنها " بالإديولوجيا" ، على الرغم من ارتفاع الدعاوى المعلنة لانتهاء عصر الإديولوجيا ، ذلك أن أحدا لا يستطيع أن يجادل فى ضرورة توافر إطار فكرى عام ، يستند إليه العمل التعليمى .

وعندما يرتفع هذا الصوت بهذا التنبيه ، نتوقع أيضا أن نرى صوتا آخر ينبرى، مـــؤكدا أن هذه الفلسفة موجودة بالفعل ، وهنا يبدى آخرون دهشة من هذا التناقض والتباين الشديد فى الرأى .

والحـــق أن الطـــرف الأول عندما يعبر عن رأيه فى افتقاد التعليم ( للفلسفة ) العامـــة الموجهة ، فيواجهه آخرون بدعوى وجودها ، فإن الرأى الأول لا يعنى ( نفى الوجود ) ، ذلك لأنه من غير المتصور عقلا أن يوجد تعليم بلا فلسفة ، بدليل أنـــك تستطيع أن تضع يدك على ملامح عامة أساسية لفلسفة التعليم – مثلا – الذى كـــان سائدا فى المجتمعات القديمة ، ومن ثم يكون القصد هو إثارة التساؤل عن ( نوع الوجود ) و ( وجهته ) و ( أسسه ) و( المصلحة ) التى يخدمها .

وإذا كانـــت الدولة قد عبرت عن اهتمامها بتطوير التعليم ، وأنه قد آن الأوان لوقـــف عشـــوائية التطويـــر الـــذى نتج عن احتكار مرذول فى التفكير التربوى ، فتشكلت عدة لجان على مستوى وزارى لإرساء سياسة تكون بالفعل سياسة مجتمع لا سياســـة وزيـــر ، فعـــلا وعملا ، لا شعارا أجوف يخفى وراءه عكسه ، يصبح واجـــبا علـــى كـــل مـــن يستطيع ، أن يدلى بشهادته فيما يجب أن يكون عليه هذا التطوير .

ومـــن هنا فإننا نحاول من خلال هذا المقال المحدود أن نوفر بين يدى كل من

المسئولين عن التطوير ، وكذلك كل المهمومين به عددا من ( المرجعيات ) التى تشكل فى مجموعها ما يشبه ( المسطرة ) التى نستطيع بها أن " نقيس " ما يرفعه البعض من دعاوى التطوير ، فنحكم : إلى أى حد تحقق هذه الدعاوى هذه ( المواصفات القياسية ) ؟ وأحب أن أطمئن القارىء أن هذه المواصفات القياسية ليست ( رؤية خاصة ) ، وإنما هى عصير ما ينيف على الأربعين عاما فى مجال الفلسفة عامة ، وفلسفة التعليم خاصة : تعليما وتعلما ، دراسة وبحثا .

فما هى هذه المواصفات التى تحدد شروط بنية فلسفة التطوير وسياسة التعليم ؟

١- **المرجعية المجتمعية :** ونعنى بها الرؤية العامة للمجتمع والتى تحظى بأكبر قدر من الاتفاق القومى العام عليها ، وتدور عادة حول عدد من التساؤلات الأساسية مثل : من نحن ؟ وإلى أى هدف نسير ؟ ومن هو الصديق ؟ ومن هو العدو ؟ .. الخ وقد يعبر عنها ( بالهوية) التى تشير إلى الأسس العقيدية التى تحكم البنية الكلية للمجتمع ، وذلك أن التعليم – فيما نكرر كثيرا فى كتاباتنا – ( عملية تنفيذية ) ، والتنفيذ لابد أن يكون ، كل فى دائرته ، ، تشخيصا عمليا لأهداف وتصورات ، هى فى جملتها أشبه ( بالبوصلة ) أو ( الشراع ) . وافتقاد هذه البوصلة أو الشراع قد يؤدى إلى تخبط الخطى ، فإذا صاح صائح بالسائر أنه قد ضل الطريق ، فقد لا يقتنع هذا ، بل وقد يتهم الناصح فى قصده وفى علمه ، ويصبح الحسم عسيرا فى ظل غياب هذا الإطار المرجعى ، ويصبح بإمكان كل أن يدعى أنه سائر على الطريق الصحيح .

٢- **النهج العلمى :** فإذا كان التعليم أمرا ( يهم) كل الناس ، إلا أنه يستند إلى علوم ودراسات ، ومن ثم ، فإذا كان للناس أن يعبروا عن ( فهمهم) لقضاياه ومشكلاته ، إلا أن ( الفتوى العلمية ) لابد أن تكون ( للمتخصصين) من أهل الذكر، كما لا ينبغى أن يكون حكرا ( للمختصين ) بحكم ما يملكون من سلطة الإدارة . وإذا كان الله سبحانه وتعالى يأمرنا قائلا : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " ( سورة النحل / آية ٤٣) ، فإن المشكلة الكبرى تكمن فى ادعاء

البعض العلم . إن صحة جسم الإنسان قضية كل إنسان ، لكن عموم ( الاهتمام ) لا يعني ( عموم الفتوى الطبية ) ، فلماذا نقبل هذا الترخص فى أمر بناء البشر ليصبح مشاعا لكل ( مهتم ) أن يفتى بما لا يعلم ؟

٣ - **التغذية الشعبية** : لكن حصر الإفتاء العلمى التربوى والنفسى فى دائرة المتخصصين الفنيين ، ربما يؤدى إلى أرستقراطية علمية تقيم سدا بين ( المنتجين ) و ( المستهلكين ) ، بين صفوة الخبراء والعلماء ، وبين الجماهير التى هى صاحبة المصلحة الأساسية فى التعليم ، ولذا كانت حتمية وجود قنوات توصيل بين جماعة الإفتاء العلمى وبين مختلف الشرائح والقوى والمستويات الشعبية ، كى تعبر عن رأيها ، وعن تقييمها لنتائج التطبيق ومشكلاته . إن منتج السلع المادية لا يستطيع إلا أن ينزل إلى السوق ليقف على رغبة ( الزبائن ) وما لديهم من اتجاهات وأذواق . وعندما يرفع شعار ( الزبون على حق ) ، فإن ذلك لا يعبر فقط عن رغبة فى الربح ، بقدر ما يعبرعن حق المستهلك ، وصناعة البشر أشد حاجة إلى ذلك حتى لا تصاب سياسة التعليم بانفصال شبكى يفتقد معها مسئولوه ، وضوح الرؤية وسلامة البصر .

٤ - **العقلانية** : ويخطىء البعض حين يخلط بين حتمية ( الرضاعة الجماهيرية ) - إذا صح هذا التعبير - وبين ( النفاق الشعبى ) الذى قد يؤدى إلى تبنى سياسات واتخاذ قرارات ، لا هدف منها إلا دغدغة العواطف السطحية العامة ، وامتصاص مظاهر غضب انفعال عارض ، فللمجتمع - كبنية كلية عامة - أهدافه ومراميه ، وله إمكاناته وقدراته ، ولابد أن تسير هذه الإمكانات والقدرات لتحقيق هذه الأهداف والمرامى بأقصى جهد ممكن وأقل تكلفة ممكنة . فإذا أضرت هذه المسيرة بمصالح البعض ، فإن المجتمع ومستقبله فوق الجميع . والاعتراف بالخطأ لا يشين مسئول السياسة التعليمية ، ولا يهز من قدره ، وإنما يعبر عن شجاعة نادرة تكسب صاحبها أكثر مما يتصور من تقدير . ولا أحد فى الدنيا يمكن أن يصدق أن كل شىء على ما يرام دائما وأبدا ، وإلا عدنا لمنطق ( أكبر قوة

ضعارية فى الشرق الأوسط) الذى أنتج - مع غيره من أسباب - هزيمة يونية ١٩٦٧، ومن هنا فإن رمى المخالفين بثهم ( التكفير السياسى ) وملاحقتهم بحرب ضروس وتشويه سمعة ، إنما هو دليل عجز مشين ، ومحاولة تزويق الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال لابد أن تتكشف فى يوم من الأيام ، وشراء الناس كى يمدحوا ويدافعوا ، أسلوب عفا عليه الزمن ومكشوف ومفضوح !!

٥- **المأسسة** : نسبة إلى ( مؤسسة ) ، ونعنى بها ألا ينفرد شخص بصنع السياسة ووضع الفلسفة ، أيا كان شأنه ومهما كان موقعه ، وذلك لا يعنى تشكيكا فى أحد ، وإنما هو تأكيد على مقولة صحيحة تذهب إلى أن الرأى الذى يفكر فيه اثنان أفضل من الرأى الذى يفكر فيه شخص واحد ، والذى يجىء نتيجة تفكير ثلاثة أفراد ، يفضل ما يجىء نتيجة تفكير اثنين ٠٠٠وهكذا ٠ والأشخاص تتغير مواقعهم ، ولا يتحمل مستقبل المجتمع أن يرهن بفكر فرد ، لا هو ، ولا أى أحد ، يستطيع أن يضمن استمرار الوجود ، لكن تلك السياسة التى تصنعها ( مؤسسات ) هى الطريق الأقصر لتحقيق الآمال المنشودة ، لكن أخطر ما يمكن أن يتعرض له هذا المبدأ أن توجد المؤسسات ( شكلا ) ، وتذروها الرياح ( فعلا ) ، وذلك عندما تشوب عملية الاختيار شوائب مصلحة خاصة وهوى شخصى ، فضلا عن أن يكون الرأى المؤسسى غير ملزم ، إذ تتحول المؤسسات فى هذه الحالة إلى وسائط لإضفاء الشرعية على الرأى الفردى وإكسابه زيا مؤسسيا ، فتجىء الآراء وفقا لما يرغب المسئول أن يسمعه فقط ، دون أن تتاح الفرصة ليعرف ما ينبغى أن يسمعه من آخرين ٠

٦ - **الكلية** : فالتعليم إذ يستهدف التنمية الكلية لشخصية المواطن ، لتحويله إلى طاقة بناء اجتماعى ، لا يستطيع أن يحقق هذا الهدف المرجو منه إلا إذا قام على سياسة تحيط بالعمل التعليمى من مختلف جوانبه ٠ وأن يتصور أحد إمكان أن تقوم سياسة خاصة بالامتحانات وحدها حتى ننتهى من تطويرها لننتقل إلى سياسة خاصة بإعداد المعلم أو العكس ، ثم نقوم بالتخطيط لسياسة أخرى للمناهج

والمقـررات ، أو يتصـور أحـد إمكان إن نضع سياسة خاصة بمرحلة تعليمية ، مـرجئين تطويـر المـرحلة التالية أو السابقة ، حتى ننتهى من الأولى ، فكل ذلك يسـتحيل أن نـتوقع منه نفعا ، بل إن ضرره أكثر ، فالمسألة هنا أشبه بما يحدث للنمو الجسمى فى الإنسان ، كل قطاع له نسبه الخاصة فى النمو ، لكن هل يستطيع أحد أن يتصور إمكان نمو اليدين - مثلا - ويظل باقى الجسم على حال واحد ؟

وليسـت( كلـية ) أن يقوم مسئول بحركة فى هذا القطاع ، ثم بأخرى فى قطاع ثـان ، ثـم بثالـثة فى قطاع آخر ، دون استكمال كل خطوة ، والسير بها إلى ما تقتضـيه مـن خطـوات ، والـزعم بإن هذا يعتبر تصديا ( كليا ) لقضايا التعليم ومشكلاته !

٧- **الاتساق** : ويقتضـى مبدأ ( الكلية ) أن يتلازم معه هذا المبدأ الذى سيتعامل مـع قضـايا التعلـيم ومشكلاته كما يتعامل الماليسترو مع عازفى الموسيقى الذين يقـودهم ، فـالآلات تتعدد والأصوات تتنوع ، لكنها جميعا ، تسير ( بهارمونى ) واحد ، فإذا كان ( تكافوء الفرص ) يشكل أحد أركان السياسة التعليمية ، فلا ينبغى الحرص عليه فقط على أبواب التعليم عن طريق المساواة فى قواعد القبول ، وإنما ينبغى الحرص عليه كذلك فى مظاهره المتعددة طوال سنوات الدراسة ، بل وأيضا فـى تكافـوء فرص العمل للخريجين وفقا لنتائجهم . وتكافوء الفرص لا يقتضى الحـرص علـيه فقط داخل العواصم والمدن الكبرى حيث الصوت العالى ومراكز النفوذ ، إنما ينبغى أن يمتد إلى الريف والبوادى ، ولا ينبغى أن يحظى ، فى ظله ، التعلـيم العالـى بالحظـوة مـن المال والاهتمام ، ويفتقدها التعليم الأساسى ، لأن جمهـور الأول أقـوى ساعدا من جمهور الثانى ، بينما الأول تعليم قلة ، والثانى تعليم كثرة .. وهكذا .

٨- **الجذريـة** : فـإذا كانت ظروف مجتمعنا منذ أوائل القرن التاسع عشر قد اقتضـت تبنى الصيغة الغربية فى التعليم ، فليس معنى ذلك قطع سبل التواصل مع ( الأصـول ) و ) الجذور ) ، فلكل مجتمع ميراثه الحضارى ، ولكل جماعة نسقها

القيمى ، ولكل نظام خصوصيته الثقافية التى لابد أن تجد طريقها فى بناء التعليم : فى مناهجه ومقرراته ، فى سلم مراحله وسنواته ، فى فلسفته وأهدافه ، شريطة ألا يعنى هذا انسحابا إلى جوف التاريخ ، بل سحبا له ليعيش فى جوفنا ، نمضغه ونهضمه ، ويدخل فى نسيج فكرنا ، بعد عمليات فرز وتنقية وحسن اختيار وانتقاء، نستخدمه أداة لفهم الحاضر ، وحسن التعامل مع متغيراته • إن ( الموروث الحضارى ) هو ذاكرة الأمة ، فهل يمكن لشخصية سوية أن تعيش حاضرها وترسم مستقبلها فاقدة الذاكرة ؟ إنها لمسألة غاية فى الدقة ، أن نخطىء الحساب : فيما نأخذ ؟ وفيما نترك ؟ وفيما نعدل ؟ وأن يصرعنا سحر الماضى فنخضع لقيادته ، أو أن نقع أسرى " وسواس خناس " يوسوس فى صدورنا بأن نرميه وراء ظهورنا •

٩- **جدل الواقع :** وإذا كان التعليم عملية بناء بشرى ، فإن مقتضيات عمليات البناء تسرى عليه ، ومن هذه المقتضيات ، جملة المتغيرات المكونة للواقع والحاضر : نوع التربة ، اتجاه الريح ، درجة الحرارة ، وظيفة البناء ••• إلى غير هذا وذاك • ومن هنا تصبح سياسة التعليم مطالبة بأن تعى جيدا نوعية المواطن الذى تتعامل معه ، والثقافة السائدة ، والفلسفة الحاكمة ، والظروف المحيطة ، والإمكانات المتاحة ، دون أن نقف من كل هذه المتغيرات موقف المتقبل السلبى ، وإنما موقف المجادل الذى يحرص على التعديل والتطوير ، والاختيار والانتقاء ، الأخذ والعطاء • إننا كثيرا ما نسمع قول القائل أن المجتمع لن يتطور إلا بالتعليم ، ثم إذا بالآخرين يقولون بأن المجتمع المتخلف إذ لا يقبل إلا تعليما متخلفا ، لن ينتج له إلا مزيدا من التخلف • وكلتا وجهتى النظر صحيحتان ، بحيث يصبح من الخطأ الانحياز إلى أيهما وإهمال الأخرى ، ولن يتأتى هذا إلا بذلك الموقف الجدلى الذى ينظر إلى الواقع متحركا ، نظرة شبكية ، ترى المتغيرات فى تفاعلها مؤثرة ومتأثرة •

١٠- **استشراف المستقبل :** ذلك أننا نربى أبناء لزمان غير زماننا ! .. هل يستطيع أحد أن يشك فى هذه المقولة ؟ كلا .. وإنها لتصبح أكثر إلحاحا فى عصر أصبح ايقاع سرعته يتجاوز أحيانا إيقاع الخيال ، وليست أحداث سقوط منظومة الدول الاشتراكية ببعيدة ! لقد أصبح الفرق بسنوات تعد على أصابع اليدين بين جيل وجيل ، يشكل ( هوة ) تقتضى النظر والاعتبار ، فما بالنا إزاء جيل ، إذ ندخله عام ١٩٩٨ - مثلا - فى الصف الأول الابتدائى ، فسوف يتخرج من الجامعة عام ٢٠١٢ كحد أدنى ؟

إن كل هذه المواصفات والشروط ، إذا كانت المسارعة إلى نفى وجودها يمكن أن تصيب بالإحباط المقعد عن العمل ، فإننا بلا تردد ، نؤكد كذلك ، أن المسارعة إلى القول بتوافرها فى سياستنا التعليمية ، يمكن أن تحقن مواطننا بحقنة مخدرات تغيبه عن الوعى المانع عن العمل . المطلوب : نظرة نقد، لا تجعل يدها مغلولة إلى عنقها ، ونظرة مسئولة ( لا تبسطها كل البسط) ، حتى لا يقعد-مواطننا " ملوما محسورا " !

# أين الخلل ؟

سؤال معتاد ، كثيرا ما يطرحه بعضنا على بعض ، عندما تحتدم المناقشة ، ويكون موضوعها هو هموم الوطن والناس ، ثم نجد أنفسنا وكأننا قد وصلنا إلى مفترق طرق متعددة متداخلة ،حتى وكأننا قد أصبحنا نردد مع شاعرنا الراحل " كامل الشناوى " – مع اختلاف الهدف – " .. ويشب فى قلوبنا حريق و يضيع من قدمنا الطريق " . ولا أزعم أننى سوف أقدم الجواب الكافى و" تذكرة العلاج " الشافية ، وإنما هى محاولة لأن نحسن التشخيص ، ، فهذا نصف الطريق إلى العلاج .

خلال زيارة لى لمدينة ( بوسطن ) الأمريكية منذ عام ١٩٨١، حضرت أكثر من مرة اجتماعا كان يعقده عدد من الطلاب المبتعثين وبعض المهاجرين العرب بصفة دورية ، يتدارسون فيه شئون بلدان الأصل وجوانب من الثقافة الدينية ، سعيا منهم إلى المحافظة على العلاقة التى تربطهم بالذات الحضارية ، وخوفا من الذوبان فى الثقافة الأمريكية ذوبانا تاما ، وهو أمر مفهوم دائما بالنسبة لسلوك أية أقلية تعيش فى محيط ثقافى متلاطم الموج ، مثل ذلك الذى يعيش فيه الأمريكيون بصفة خاصة .

ومما كانت له دلالته حقا أن هؤلاء كانوا يعقدون اجتماعاتهم فى قاعة من قاعات أضخم معهد تكنولوجى فى العالم ، ( M.I.T ) ويكون من موضوعات الحديث المطروح ، ما يتصل كثيرا بالعقيدة الإسلامية ، ، متضمنا ، أحيانا ، نقدا للثقافة الغربية وخطرها على الثقافة الإسلامية ، بتفسيرات وأمثلة ، ربما لا يستطيعون قولها فى بلادهم الإسلامية !!

وفى إحدى المرات ، كان شاب يتحدث عن عدد من القيم الأخلاقية ، مثل : الصدق ، الأمانة ، الشرف ... الخ ، وضرورة أن يحافظ الإنسان عليها ، مستشهدا فى ذلك بالعديد من النصوص الدينية ، سواء كانت آيات قرآنية أو أحاديث نبوية .

وعندما انتهى الشاب من حديثه طلبت التعقيب ، وأذكر أنى قلت يومها ما معناه ، أن الحديث الذى سمعناه ، على نبل مقصده ، حديث (مطلق ) عن القيم ، مجرد من الزمان والمكان ، وهذا يستحيل أن يفيد أحدا على وجه العموم ، وفى عصرنا الحاضر على وجه الخصوص ، لماذا؟ لأن القيم ( إفراز) اجتماعى لوضعية مجتمعية ذات شروط موضوعية فى البنية الاقتصادية والنظام الاجتماعى والتوجه السياسى والخبرة الشعبية العامة ، مستدلا على ذلك بأمثلة من واقع تاريخ وتطور المجتمع العربى ، وخاصة فى شبه الجزيرة العربية ، كلها تؤكد هذا التفسير المجتمعى والطبيعى ٠

كان المثال الذى سقته هو الخاص ( بالكرم) الذى اشتهر به العرب من قبل ، فهو لم يكن مجرد اختيار عن طواعية لمبدأ خير جليل ، وإنما هو نتيجة ظروف المعيشة فى صحراء قاحلة ، قلما كانت تجود بأسباب الارتياح المعيشى ، حتى فى حدودها الدنيا ، مما جعل الفرد الذى تساعده الظروف على الحصول على طعام أو ماء أو كساء ، لا يتردد فى إعطاء من يجيئه سائلا محتاجا ، لأنه هو نفسه قد يتعرض لظرف قاس يعانى فيه من نفس الحاجة ٠ ثم إذا بالظروف تتغير فى العقود الأخيرة ، ففاضت أنهر الثروة فى الدول العربية البترولية ، وإذا بهمس هنا وهمس هناك عن مظاهر ( شح) و( إمساك ) غير قليلة ، لا تخطئها عين ، فكثيرا ما يدفع تدفق المال صاحبه إلى مزيد من حبه حبا جما ، والسعى إلى الاستكثار منه، فضلا عن الحرص الشديد على ألا ينقص منه شىء ٠

وانبرى شاب من الحاضرين يعلن أسفه الشديد لأن يسمع مثل هذا الكلام من واحد مثلى فى مجلس محوره : الذات الحضارية للأمة العربية الإسلامية ، حيث أن هذا التفسير ذو رائحة ماركسية ! فكأننى بهذا أعزف نغمة " نشازا " فى وسط سمفونية لها " نوتتها" الموسيقية المباينة ٠

الحق أقول ، لقد أذهلنى التعقيب وأحزننى ٠٠٠٠

ولم يكن ذهولى وحزنى بسبب اتهامى بما ليس فى مذهبى ، فلقد تعودت أن أسمع شيئا من هذا أحيانا عندما أتحدث إلى بعض من المتدينين ، وأسمع عكسه ،

أحيانا عندما أتحدث إلى بعض الشرائح اليسارية ، وإنما كان ذهولى وحزنى بسبب منطق التفكير نفسه ، فليست المسألة هى ( لون) الفكرة وإنما هى ( منطقها ) ٠٠ الفكرة لا تعاب لمجرد أنها وجودية أو ماركسية أو رأسمالية ، وإنما : هل هى تتفق مع منطق الواقع الاجتماعى أم لا ؟ والغريب – ولعله ليس غريبا – أن الحكمة الإسلامية نفسها تؤكد على أن الحكمة ضالة المؤمن ، فهو يطلبها أنى وجدها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت !

قلت شيئا من هذا معقبا على ما قاله الشاب الفاضل ، وأضفت إلى ذلك ، أن هذه الفكرة نفسها موجودة بوضوح وكثافة لدى المفكر العربى المسلم الشهير " ابن خلدون" فى مقدمته المعروفة ، إلى الدرجة التى جعلت البعض يصنفه ضمن القائلين ( بالحتم الجغرافى ) ، أى أن الظروف الجغرافية ، من سطح ومناخ وبيئة طبيعية ، هى التى تحدد تماما ( أخلاق) الإنسان ، بل الأمم والشعوب ، كما أنه عقد فصلا فى مقدمته ، على قدر كبير من الأهمية والخطورة ، ذلك أنه أكد فى هذا الفصل على أن التعليم والعلم تابع ( للعمران ) ، والعمران المقصود هو ما نعنى به الآن جملة الشروط الأساسية للنهضة الحضارية ، عندما تتحقق وتفرز تقدما وتطورا ٠

تداعت كل هذه الخواطر فى ذهنى وأنا أرقب وأشاهد وأسمع الجمهرة الكبرى من طلابى بالجامعة ، والفئة التى أتعامل معها هى من ( الخريجين ) الذين يواصلون دراساتهم العلمية ، وكيف يحدث تململ وضجر عندما أشير إلى ضرورة قراءة المرجع كذا أو المصدر كذا ، وكيف أنهم – حتى على هذا المستوى العالى – يفضلون أن لو كان هناك كتاب مقرر يضم بين دفتيه المطلوب كله ( على بعضه ) ، وكيف لا يكون الأمر كذلك ، والمجلس الأعلى للجامعات قد شغل – ولا يزال – بأمر " تقنين " فكرة الكتاب المقرر على طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، وكأنها أصبحت فكرة مسلم بصحتها !!

إن الكثيرين يبادرون إلى اتهام هؤلاء الخريجين بأنهم قد أصبحوا لا يعرفون للعلم ( قيمة ) ، كمظهر من مظاهر التدهور القيمى ، وأنهم قد أصبحوا " غرباء"

على القراءة ، وكأنها قد أصبحت مظهرا من مظاهر " زمان " !.

صحيح أننا عندما نفسر هذا الاتجاه لدى الطلاب ، يمكن أن نجد أسبابا مباشرة متعددة مثل : ( الارتفاع الكبير فى أسعار الكتب ) ، و ( سوء الخدمة المكتبية ) و ( ندرة الكتب المطلوبة فى المكتبات العامة ) و ( عدم التوافق بين مواعيد العمل بالمكتبات العامة ومواعيد طلاب الدراسات العليا ) و ( انشغال كثيرين بأعمال متعددة لكسب لقمة العيش ) و ( المواصلات ) ، وطغيان ( الثقافة المسموعة والمرئية ) ... الخ

وهذه كلها أسباب لا أستطيع أن أنكر وجودها وتأثيرها السلبى ، لكن الذى أريد أن أشير إليه هو سبب أكبر وأهم وأخطر ..

ألسنا نتهم الأجيال الجديدة بأنها لم تعد تعرف للعلم والتعليم قيمة رفيعة تستحق من أجلها بذل العرق والجهد الشاق ؟

فما الرأى فى أنى أسائل الجميع بدورى : وهل للعلم والتعليم الآن القيمة الرفيعة فعلا وعملا ، لا كلاما ونظرا ؟

إن الجهد المبذول من الإنسان يتوافق ، إلى حد كبير ، مع الهدف المنشود ..

فعندما يكون الهدف المنشود - مثلا - هو إنقاذ الوطن من خطر اعتداء خارجى ظالم ، تجد الجميع يبذلون أقصى ما يستطيعون من جهد فداء وتضحية ، لا يبالون بالثمن المدفوع ، حتى ولو كان حياتهم ، وجميعنا يذكر ما كان أثناء حرب الاستنزاف ، ثم حرب أكتوبر.

كان العلم والتعليم ، منذ عدة عقود ، يدفع بالمواطن من أسفل السلم الاجتماعى ليضعه فى أعلاه ، ومن هنا كان كثيرون من الفقراء يصلون الليل بالنهار ، كدا وقراءة ومذاكرة وتحصيلا . وفتشوا فى أجيال أساتذة الجامعات منذ العشرينات - مثلا - حتى وقت قريب ، وسوف تجدون أن غالبيتهم جاءوا من مواقع اجتماعية فقيرة ..

وفتشوا بين الأجيال الجديدة فى السلك الجامعى الآن ، وادرسوا أى مواقع اجتماعية جاءوا منها ، وسوف تجدون العكس لدى بعض ، يتزايد عاما بعد عام .

وهكذا فى مجالات أخرى من تلك المجالات ذات التميز الخاص ..

لماذا ؟

لأن العلم والتعليم وحده لم يعد هو ( معيار) الوصول وسلم الصعود !! برزت هناك وسائل أخرى ، وأساليب ليست من مستوى العلم والتعليم ، شرفا وطهرا وسموا ...

بل إن العلم نفسه والتعليم أصبحت علامات استفهام تحيط به ، حيث أن ( الشهادة ) التى كانت مجرد ( رمز ) للحصول عليه ، قد أصبحت هدفا فى حد ذاته، وامتلأ السوق بكتب ( الأسئلة ) ونماذج الإجابة عليها ، حتى لقد أصبح واضحا أمام الطالب أنه إذا تمكن من ( حفظها ) فقد يضمن نجاحه إلى حد كبير ، وبالتالى يستطيع أن يحصل على ( الشهادة ) بغض النظر عما إذا كان قد ( تعلم ) بالفعل أم لم يتعلم .

وناهيك عما أصبح مشهورا من ( شيوع) الغش ، بحيث لا يكون النجاح والحصول على الشهادة دليل تعلم وتعليم دائما ، وإنما هو ، فى بعض الأحيان ، دليل مهارة فى أمور أخرى ، قد تتناقض تماما مع ما يقوم عليه العلم والتعليم من مبادىء وما يستهدفه من غايات .

وفتش بنفسك فى وسائل الإعلام ، وخاصة التلفزيون ، لترى أى المجالات يحتل مركز الصدارة والإنفاق ، ورتبها ، وسوف تجد العلم فى موقع متأخر عن مجالات أخرى ربما تكون أقل أقل قيمة ، حيث النهوض الاجتماعى والعديد من المعايير الأخلاقية .

وهكذا أصبح المتعلم ( يستخسر ) أن يبذل فى سبيل هذه القيمة جهدا ملحوظا ...

فهل نلومه هو ....؟

إن البنية المجتمعية العامة هى التى تستحق اللوم .

ومن هنا فإن مجتمعنا – فى مجمله – بحاجة إلى :

- أن يحل العلم والتعليم مرتبة متقدمة فى الإنفاق الفعلى ، وفى مساحة الاهتمام ،

وفى معايير التفضيل والتقويم ٠

- التوجه إلى القطاعات التى أهملت فترات طويلة ماضية لتنال جهدا مضاعفا ، مثل المرأة والفقراء والأميين والمعاقين ٠

- الحذر الشديد ، وحدة اليقظة ، ونحن ونتحول إلى ( الخصخصة ) ألا تطغى الديموقراطية الاقتصادية على ما طال شوقنا إليه من ديموقراطية اجتماعية ٠

- الوعى بأن ديموقراطية التعليم لا تعنى فقط التكافوء فى فرص الالتحاق بمعاهده، وإنما تتعلق كذلك بما يتم داخل هذه المعاهد من معاملات ، والأخطر قيمة ، ما ينتظره الخريج من فرص عمل ٠

إن كل هذا ، وهناك غيره بطبيعة الحال ، من شأنه أن يجعل شبابنا يبذل مزيدا من الجهد ، سعيا للتعلم والتعليم ، وطلبا للمعرفة والعلم ٠

# لابد من خريطة ..

بلغ صاحبنا ما بلغ من العمر ، ووصل إلى ما وصل إليه من علم ، ومع ذلك فلم يكن يشعر أن ثمة فرقا كبيرا بينه وبين صغيرى السن وبسطاء التعليم عندما كان يجد نفسه مضطرا فى كثير من الأحايين ينزل من سيارته ليسأل آخرين ، وهو فى طريقه إلى عنوان ما ، " ما تعرفش فين يا بنى شارع ..." ؟ ويجيبه المسئول بالإجابة التقليدية : " تمشى على طول لحد ما تلاقى شارع على يمينك ، تدخل فيه ، تعد بعد كده كمان شارعين حايقبلوك ، عند التالت تسأل حتلاقى ألف واحد يدلك " !!

وتقف فى أى موقف حافلات عامة ، فتجد الكثيرين يسألون – ومنهم كاتب هذه السطور – العاملين عن الباص الذى يذهب إلى المكان كذا أو كذا ، لأنهم فى المحطات المركزية الكبرى يركزون على محطات البداية والنهاية ، وربما واحدة أو اثنتين أخريين ، لكن لا دليل على المسار كله بتفاصيله .

ودائما ما يتذكر فى التو واللحظة ، عندما زار الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ سنوات بعيدة ، وأوصله صديق عزيز إلى مدينة نيويورك فقد شعر لأول وهلة وكأنه قد ألقى به هو وعائلته التى كانت تصحبه فى خضم محيط واسع متلاطم الأمواج لن يعرف لنفسه فيه طريقا ولن يستطيع أن يهتدى إلى معلم ، فإذا بصديقه يعطيه خريطة كبيرة لنيويورك شارحا له كيفية قراءتها ، ثم يعكف على تفهمها عندما جلس مع الأسرة يستريحون فى الفندق .

منذ تلك اللحظة ، وجد نفسه قادرا على أن يذهب إلى أى مكان ، بدون دليل ولا سؤال أحد ، ولا حدث فى خبرة السفر هذه أن وجد أحدا يسأل أحدا . لقد كان يجد فى معظم محطات الأتوبيس والمترو والقطار أكداسا من خرائط لكل موقع ولكل حى ولكل شارع ومدينة ، وخلف الخريطة ، بيانات عن المعالم الموضحة بالخريطة . ساعتها قال لابنه الذى لم يكن يتجاوز الثانية عشر من عمره : أنا آمن عليك لو أردت أن تخرج منفردا نهارا لأى مكان تريد أن تزوره فى نيويورك ، ما

دمت تحمل خريطة وتعرف قراءتها ، لكنى لا آمن عليك إن أردت أن تذهب من النزهة فى مصر الجديدة إلى روكسى ، أيضا فى مصر الجديدة وحدك !

ليست المسألة مسألة تسهيل الوصول إلى أماكن تريدها ولكنها مسألة تتصل بطريقة تفكير ومنهجية تعامل مع مفردات عالمنا الطبيعى والاجتماعى والثقافى ، فالذى يتعود ألا يسأل أحدا يرشده إلى مكان ، لأن بيده خريطة له ، سيتعود الاعتماد على نفسه فى الوصول إلى ما يريده من أهداف ، ثم يمتد هذا التعود لكى يشمل كل خطوات سيره ، فإذا أراد أن يقوم بمشروع ، رسم له خريطة ليعرف مواقع الخطوات وتتابعها وعلاقة كل خطوة بما قبلها وما بعدها ٠ وهو يستطيع أن يجلس بينه وبين نفسه ليرسم خريطة لشبكة العلاقات بينه وبين زملائه وأصدقائه متعرفا على اتجاهات العلاقات ومدى تبادلها وتوزعها وكثافتها فيعيد النظر فى صور الخلل التى قد تتكشف له ، وهو يستطيع أن يرسم خريطة لمعطيات حاضره ومشكلاته ، لينطلق منها إلى رسم خريطة لخطوات مستقبله ٠٠ وهكذا

لقد أساءنا إلى حد كبير تعليم أبنائنا الفكر المتمحور حول الخريطة ، نتيجة التركيز على هذا الشكل التقليدى للخريطة الموضح لمواقع البلدان وأحوالها الطبيعية والسياسية وأعمال السكان ، وبشكل معقد يزرع فى نفوس الأبناء مشاعر غير ودية تجاه الخرائط باعتبارها أمرا يتصل فقط بالامتحانات ، ومسألة معقدة تحتاج إلى مهارات مرتفعة المستوى لا يستطيعها كل إنسان ٠ إنهم لا يرون أمامهم خرائط لدور العبادة ، وخرائط لدور السينما والمسرح ، وخرائط للمشروعات الهامة ، وخرائط للمتحف ٠٠ وهكذا ، لكل شأن من شئون الحياة المجتمعية ، وعندما يكبر الأبناء لا يشعرون بحاجتهم إلى استخدام الخريطة لأنهم لا يرون خرائط للمدن المصرية متوافرة فى المكتبات ، ولا يرون تفصيلات الشوارع والأحياء موضحة على خرائط فى محطات المترو والقطار والأتوبيس ، ويترتب على ذلك أن ينهجوا فى حياتهم ذلك النهج الذى يقوم على عشوائية السير ، وترك الأمور للصدفة و " للحظ " ، والاعتماد على الغير فى الاستدلال على ما نريد ٠

إننا لا يصح أن نتصور أن عملية توفير الخرائط هى فقط من أجل السياح

الأجانب ، ولكن لابد من توفيرها لكافة المواطنين وبأسعار زهيدة ، ويسهم فى تخفيضها أن تتولاها بعض الشركات والمؤسسات الخاصة كفرصة لها للإعلان عن أنشطتها وفرصة للمواطنين أن يجدوا بين أيديهم خرائط متعددة الأغراض ، ولن يكون المكسب فقط ترويجا لشركة أو مؤسسة ، ولن يكون فقط إرشادا لمواطن إلى مكان ، ولكنه سوف يكون زرعا لطريقة تفكير تقوم على التخطيط المنهجى والتتابع المنطقى والوعى بشبكة العلاقات واتجاهاتها ٠٠ إنه نهج يقوم على " التحسب " الدقيق ٠٠وويل لأمة تخطىء الحساب !

# كبُـــــــر مقتا عند الله ...

منذ عدة أيام كنت أشاهد كلمة للسيد وزير التربية فى مناسبة عامة يتحدث عن التعليم قبل الجامعى فى مصر ، وطوال استماعى لما يقول اُضطررت عدة مرات أن أفرك عينى لأتأكد أنى ما زلت فى حالة يقظة ولست فى حالة حُلم أرى فيها الكثير مما أتمنى لتعليم أبناء هذه الأمة ، ذلك أن مضمون الحديث كان يجول بنا فى عالم من الورود والزهور والرياحين مما تفوح منه رائحة زكية نفاذة تتسرب إلى رئتيك فتشعر بحال من النشوة أشبه بتلك الحالة من السكر الصوفى والرضا بأن كل شىء على ما يرام ، لا بل هو أكثر من ذلك يتجاوز هذه الحياة الدنيا ليُدنى من أعيننا صورة نعيم مقيم من التعليم ، نستطيع به أن نفاخر كل الأمم المعاصرة ، متقدمة ومتأخرة بأننا قد أقمنا جنة تعليمية فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر !

لكن المشكلة أننى كلما فركت عيناى وتيقنت من أننى متيقظ ولا أغط فى سبات عميق ، تداعت إلى ذاكرتى عشرات من الصور المناقضة تماما ...

فقد هيأت لى الظروف أن أقوم بالتدريس لفريق من طلاب الدبلوم الخاص بكلية التربية بجامعة عين شمس سنويا ، وطالبات نفس الدبلوم ببنات عين شمس ، فضلا عن عدد ممن ينتظمون فى حلقات " السمنار " فى كلا الكليتين ، وبعض كليات التربية الأخرى ، أى ما يتجاوز المائتين من الطلبة والطالبات ، فكأنى أتعامل مع مئات من المعلمين سنويا ، ولابد بحكم الموقف أن ينصب الكثير من حواراتنا وأحاديثنا على الوضع القائم . كذلك فهناك عشرات الرسائل التى يحملها لى البريد تعقيبا وتعليقا على ما قد يشهده التعليم من أحداث ، وكذلك مناقشات لابد أن تجرى فى مؤتمرات وندوات أكون فيها ضيفا حول نفس الموضوع ، وجميعها تؤكد على أمور وأوضاع تكاد تصيب سامعها بقدر غير قليل من الهم والغم من كثافة ما ينقلونه لنا ، حتى ليكاد الإنسان أن يردد تلك المقولة السيئة " مفيش فايدة "، لولا خوف مرعب من تلك الإشارات الإلهية فى محكم تنزيله : " قال ومن يقنط

من رحمة ربه إلا الضالون " ، سورة الحجر/٥٦ ، مما يجعلنا لا نفقد الأمل ، مصداقا أيضا لقوله عز من قال : " قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله " ، سورة الزمر/٥٣ .

لكن لابد للمرء من أن يتساءل : لماذا غالبا هذه المفارقة بين خطاب بعض من قيادات العمل التنفيذى وبين رُؤى الناس وأحاديثهم ورواياتهم ؟ إننا نتجه بقوة متسارعة إلى ما يسمى بزمن الخصخصة ، ونعرف أن من مبادىء اقتصاديات السوق أن الزبون دائم على حق ، حتى لو كان صاحب المتجر له رأى مخالف فإن منطق السوق يلزمه بأن يأخذ برأى الزبون ، وجماهير الناس هم آباء وأمهات ، وهم أيضا معلمون يقفون عند خط الإنتاج الأول فى صناعة التعليم ، وأن يصر صاحب المتجر على أن رأيه هو الذى يصور الواقع ، فهذه صورة من صور اقتصاديات النظم الشمولية ، ذلك أننى أذكر جيدا عندما كنت أذهب إلى متجر قطاع عام لشراء شىء وأشكو من سوء فيه ، أُجابه دائما بأن هذا ادعاء غير صحيح منى ، وعندما أصر على ما أقول تكون الإجابة التى أُواجه بها : إن مكانش عاجبك ، الباب يفوت جمل ! وربما أُتهم بأننى مشاغب وأقوم بعمل تحريضى يعكر صفو الأمن فيحدث ما لا تحمد عقباه ! وأضطر للرضوخ لأن ما كان من سياسة احتكار الدولة للسلع يجبرنى على أن أسلم بما يُقال لى ، وإلا فسوف يكون البديل " اضرب راسك فى الحيط " !!

إن هذه المفارقة بين خطاب التعليم الرسمى وبين الخطاب الشعبى لها آثار بعيدة المدى ، وكلها مما لا يسر مع الأسف الشديد ، تصور لو أنك طبيب ولاحظت على ابن صديق لك أعراض مرض ، وقمت بالفعل بالكشف عليه وتحققت من ظنونك ، ثم صارحت الأب بحقيقة الأمر ، فإذا به يصر على أن الابن سليم وصحته عال العال ، وأن ما تقوله ، كطبيب، غير صحيح ؟ ! بطبيعة الحال سوف تسوء حالة الابن أكثر فأكثر وربما تصل به الحال إلى موقف لا تحمد عقباه ، حتى إذا صرخ الأب واستغاث ، لا تكون ثمة فائدة حتى ولو اجتمع للابن الجمع الغفير من مهرة الأطباء !!

إن معنى هذا ببساطة شديدة أنه مثل ما نعرف من أن تجاهل المرض لا يشفى ، فكذلك فإن تجاهل المشكلات لن يُطور التعليم . وحتى لو التف الخطاب الرسمى على الوضع فاعترف بمشكلات إلا أنه عادة ما يعود ليقول أنه تم الاستعداد التام لها ، وكثيرا ما يقول أنه قد تم التغلب عليها ، بينما هى ما زالت جراثيم تنهش فى جسم تعليم الأمة !

ومن آثار هذه المفارقة أيضا بين الخطاب الرسمى والخطاب الشعبى للتعليم أن يفقد الخطاب مصداقيته ، حتى ولو جاء فى وقت من الأوقات ليتحدث حديث صدق وواقعية !! وفضلا عن ذلك فإن من شأن هذا الوضع أن يغرق سوق الفكر التربوى بكلمات وشعارات تفتقد الرصيد الخبرى ( بكسر الخاء ) الذى يجب أن يكون لما نستخدمه من كلمات ، فتصبح هذه الكلمات " شيكات " بدون رصيد ! ولأن عالم المال لا يسكت أبدا عندما يكشف عن شيك بغير رصيد فيقدم صاحبه للمحاكمة ، يفكر كل إنسان عادة ألف مرة إذا سولت له نفسه أن يكتب شيكا بغير رصيد ، لكننا فى عالم الثقافة والفكر ، لا نواجه بهذه المساءلة القانونية ، مما يجعل الأمر سهلا والطريق معبدا لأن نسوق ما نريد من الكلمات والعبارات غير آبهين بأنها بغير غطاء لها فى عالم الخبرة والواقع ! ومن هنا أطلق المراقبون ، بل ورددنا نحن نفس الحكم القائل بأن العرب " ظاهرة صوتية " !!

كان عميد الاحتلال البريطانى الشهير " كرومر " لا يقف حجر عثرة أمام كم كبير من الكتابات التى أصبحت تمتلىء بها الصحف فى أوائل القرن العشرين ، وعدد غير قليل من الخطب التى كانت تقال ، تنديدا بسياسة الاحتلال ، ولم يكن هذا بطبيعة الحال عن إيمان بحرية التعبير ! ولفت هذا الأمر نظر بعض المراقبين فسألوه عن ذلك ، فكان رده ما معناه أن مما لاحظه فى الثقافة العربية هو جنوحها نحو " اللفظية " ، بحيث يظن كاتب المقال أو قائل الخطبة المهاجم للاحتلال أنه قد قام بالواجب الوطنى المطلوب وأن الخطبة أو المقال سيُخرج الإنجليز من مصر ، فيشعر بعد هذا بالراحة النفسية ، لكنه لو مُنع من الكتابة أو الخطبة فسوف تحتبس طاقات الغضب فى صدره ، وتتراكم مع الزمن ، فيحدث انفجار عملى وتقوم ثورة

على الاحتلال ! وقد صدق تحليل كرومر مع الأسف ، ذلك أن من جاء بعده " غورست " أصدر أول قانون للمطبوعات يقيد حرية التعبير بأقسى القيود ، فضلا عن إجراءات أخرى ، فكان أن بدأت فى عهده ولأول مرة حوادث عنف سياسى ضد الاحتلال !

ووفق منطق كرومر كان ممثلو بريطانيا فى الشرق العربى ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، يوجهون خطابات لبعض زعماء الثورة العربية إغراء لهم بالوقوف مع الإنجليز ضد العثمانيين ، وكانت مقدمة كل خطاب تمتلىء بعبارات التفخيم والتبجيل فى سطور مكونة فقرة كاملة ، فينتشى المسئول العربى ، ويصدق هذه الكلمات الصادرة عن ممثل بريطانيا العظمى ٠ واستمر هذا الأسلوب بعد أن احتُلت الشام والعراق ، ويستمر انتشاء المسئول بعبارات المديح والإطراء ، ولا يهم أن واقع الأرض يقول أنها محتلة وأن الكلمة هى لسلطة الاحتلال !

ألا إنه قد آن الآوان لأن نقلع عن هذا الأسلوب الوردى فى مخاطبة الناس ، فهم لا يعيشون فى عالم آخر وإنما هم يعرفون الكثير ، ذلك لأنهم منغمسون فى الواقع الحياتى الذى نسعى إلى تزيينه وزخرفته بحلو الكلام ، خاصة عندما نتوقف متأملين هذا الإنذار الإلهى : " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ؟ كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون " سورة الصف / ٢-٣ !!

# ضـــد التقـــدم !

فى بدايات التطور الاجتماعى ، كانت المهمة الأساسية للتعليم هى أن " يحافظ " علـــى الوضـــع القـــائم ، وأن يكون الهدف الأعظم من تربية الأبناء هو أن يكونوا نســـخة طبق الأصل من آبائهم ، والذين حرصوا هم من قبل على أن يكونوا نسخة أخرى من أسلافهم ..وهكذا .

كـــان المبرر المرجح لمثل هذا الأمر أن المجتمع لا يستطيع أن يحتفظ بوجوده عـــن طـــريق المحافظـــة على الوجود البيولوجى لأبنائه ، ذلك لأن هناك مصيرا محـــتوما لكل فرد ، ينتهى عنده هذا الوجود ، وتتالى هذا المصير المحتوم لكل فرد من أبناء المجتمع لابد فى النهاية أن ينهى وجوده .

وجـــد الإنســـان أن رغبته المحمومة فى الخلود عن طريق التناسل بحيث يخلف كـــل جـــيل الجـــيل الذى سبقه ، يمكن أن يستند إليها فى استمرار المجتمع أيضا ، وذلـــك عن طريق التزاوج وفقا لقواعد وأعراف اجتماعية يتفق عليها . لكن ، هل كان هذا يضمن استمرار المجتمع حقا ؟ كلا ..

ذلـــك لأن حقيقة المجتمع لا تكمن فقط فى الوجود البيولوجى لأبنائه ، فالإنسان إنســـان بما يحمله من ثقافة ومعرفة ومهارات وقيم واتجاهات ، ومن ثم فاستمرار المجـــتمع لابد أن يتم عن طريق استمرار ثقافته بكل عناصرها ، ومن هنا حرص كـــل مجتمع على أن يقصد بتعليم الأبناء : المحافظة على الثقافة القائمة ، سعيا من أجل استمرار الجماعة البشرية التى ينتمى إليها .

وبـــتقدم الفكـــر وتطوره أدرك الإنسان أن الظروف دوما متغيرة ، وأن ما كان صـــالحا بالأمس قد لا يكون بنفس درجة الصلاح اليوم ، ولا ضمان أن يظل كذلك غـــدا ، والمشكلات مستجدة دوما ، مما يتطلب تجديدا فى التفكير وتطويرا للعمل ، وقـــد أكدت له الخبرة البشرية أن الكائنات الحية التى جمدت على حالها على الرغم من تحول الظروف والأحوال ، كانت مصيرها الاندثار .

وقد عبر عن هذه الحقيقة ( حقيقة التغير ) الفيلسوف الإغريقى القديم ( هيراقليطس ) عندما أطلق شعاره الشهير : إنك لا تستطيع أن تنزل النهر الواحد مرتين ، لماذا ؟ لأن حقيقة النهر تكمن فى أنه ماء يسير داخل مجرى ، فإذا كان المجرى ثابتا إلا أن المياه متحركة دائما وبالتالى فإن البقعة التى تنزل فيها فى وقت ما ، سوف تتحرك بحيث إذا نزلت مرة أخرى يكون الماء الجارى غيره فى الوقت السابق ٠٠٠وهكذا

ومن هنا برزت تلك المهمة الثانية للتعليم ، ألا وهى أن يكون مجددا لنهج الحياة فى المجتمع ، أو قل ، أداة تجديد وتغيير وتطوير ونهوض ، بل وأصبح التعليم يقسم إلى مراحل ، كل منها أنسب لتحقيق أحد هذين الهدفين : الاستمرار عن طريق المحافظة ، والتكيف من خلال التجديد ، ومن هنا نجد التعليم العام على وجه التقريب مختصا بالمهمة الأولى ، والتعليم العالى ، وخاصة فى مرحلة الدراسات العليا مختصا بالمهمة الثانية

كان أبرز من نهض يطبق هذه القاعدة ، ألا وهو أن التعليم ضرورى من أجل النهوض والتقدم ، هو الفيلسوف الإغريقى الشهير أفلاطون ، فقد رأى أن صور خلل متعددة تكاد تضعف من قوة المجتمع الأثينى الذى كان قائما فى زمنه ، وتجعله عاجزا عن مواجهة مشكلاته بفاعلية واقتدار ، وأنه يسير بخطى حثيثة نحو التفكك والانهيار ، وأن السبيل الأساسى لتغيير المسار بحيث يتجه الأثينيون إلى النهوض المجتمعى العام هو تغيير فلسفة التعليم ونظامه ومنهاجه ، وكانت ثمرة هذا التفكير ، هذا الكتاب العبقرى ، على الرغم من كل ما وُجه إليه من انتقادات ، ألا وهو ( الجمهورية ) ٠

ومنذ ذلك التاريخ ، شهدت البشرية ما يصعب حصره من مشروعات ، إما على مستوى الفكر عن طريق ( مدن فاضلة ) مُتخيلة ، و تصورات وخطط وأفكار، وإما على مستوى الفعل والعمل والتطبيق ، عن طريق ثورة تعليمية يشهدها هذا المجتمع أو ذاك ٠

وأبرز ما يمكن سوقه هنا هو ما أحدثه المسيح عليه السلام ، من تربية لنفر من حواريه ، خلق منهم شخصيات راحت تبث النور والسلام والمحبة بين الناس وتغير بالتالـــى المجـــتمع ممـــا شابه من صور انحلال وظلم وعداوة بين الأفراد وتقطع الروابط الاجتماعية ٠

والحـــديث يطول لو حاولنا أن نشير إلى ما سعى إليه الرسول محمد صلى الله علـــيه وسلم من تربية صحابته أولا قبل أن يخرج للعالم بالدعوة الجديدة ، وما تلك الفتـــرة التـــى درج المؤرخـــون على أن يسمونها مرحلة الدعوة سرا ، إلا مرحلة تأسيس للشخصيات التى يمكن أن تحمل الراية إلى العالمين ٠

وإذا جئنا إلى العصر الحديث ، فسوف نجد تجربة مصر محمد على تجربة فذة حقا ، فقد كانت مصر قد وصلت إلى قاع الزمن مما أصبح عليه حالها من ضعف وتخلـــف ، فإذا بهذا الرجل الأمى يعى أن النهوض القومى لن يتأتى إلا من خلال ثورة تعليمية يقودها حتى ولو كان ذلك بالقوة ، تماما مثلما يضطر الطبيب المعالج أن يمســـك بالمشـــرط ويقطع ويسيل الدماء ، سعيا نحو الشفاء ، فإذا بمصر تشهد معاهـــد ومؤسسات تعليمية ، لم تكن تعرف مثلها منذ أيام المجد الفرعونى القديم ، فـــى الطب ، وفى الإدارة والمحاسبة ، والزراعة ، والمجالات العسكرية المختلفة ، وفى الموسيقى ، وفى الترجمة ، وفى نظم الدراسة ، وفى المعلمين الذين استقدمهم مـــن أوربا للمشاركة فى حركة النهوض القومى العام ، وفى البعثات التى أرسلها إلى عدد من الدول الأوربية لنقل صور من التقدم العلمى إلى مصر ٠

ومـــن الموجع لنا حقا أن تكون البداية هى أوائل القرن التاسع عشر ، ثم يهجم عليـــنا القـــرن الحادى والعشرون ، وبيننا وبين الدول المتقدمة ، مسافة تكاد تكون نســـبتها مقاربـــة لتلك التى كانت منذ قرنين من الزمان ، والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه ٠

الأســـباب كثيرة ومتعددة ، والمتهمون أنواع وفئات ، ولن ينفعنا الآن أن نسكب الدمـــع ونولـــول صـــارخين نادبين حظنا ونردد مع قاسم السماوى :" جئنا نيلة فى

حظـــنا الهباب !" ، ولكن المسئولية تفرض علينا أن نُعمل الفكر والبحث والدرس ، سعيا نحو نفض غبار التخلف ، وأن يعاود التعليم دوره فى التقدم المجتمعى العام ٠

لكـــن أمرا مثل هذا يصعب القيام به بغير عملية تشخيص نحاول من خلالها أن نرصـــد بعضا من قيم التقدم ، وكيف يؤدى التعليم القائم ، بفلسفته ونظمه وقواعده وأفكاره وطرقه إلى إنتاج قيم يستحيل أن تعين على تقدم ملموس ، وكان التعليم قد تمثل لنا عسكريا يصيح بنا : للخلف دُر !!

وعلى سبيل المثال ، فتوافر العدل الاجتماعى شرط أساسى حتى يمكن للمواطن أن يســـتثمر ما وهبه الله من قدرات وطاقات تحدث تجديدا وتفعل تطويرا ، وتنتج تقـــدما ، لكـــن هـــناك أمـــرا علـــى درجة كبيرة من الأهمية ، ألا وهو أن العدل الاجتماعـــى أصبح يرتبط الآن بعروة وثقى بما نسميه ( العدل التربوى ) ، والذى يعنى أن تتوافر كافة الشروط اللازمة للمتعلم حتى ينال ما يستحقه من فرص التعلم والتعلـــيم ٠ والعلاقـــة بين كل من العدل الاجتماعى والعدل التربوى علاقة جدلية تفاعلية ، كل منهما هو سبب للآخر ونتيجة له ، وإن كنا نعطى الوزن الأكبر للعدل الاجتماعى ، ولعل المثال التالى يمكن أن يوضح الصورة ٠

فقد شاعت بيننا فترة طويلة من الزمان أن التعليم أداة أساسية للحراك الاجتماعى وخاصـــة إلـــى أعلى ، حتى لقد شبهه بالمصعد الاجتماعى ، يمكن عن طريقه أن يصعد الإنسان إلى العلا ، فإذا حرم منه ، وجد نفسه يهبط إلى أسفل ، وإنى أرجو المعـــذرة مـــن القارئ أن أتخذ من نفسى مثالا ، لا أدعى أنه وحيد ، وإنما ، هناك غيـــرى بطبيعة الحال ، ممن يعدون بالألوف ، لكن ربما تكون الخبرة الشخصية " شهادة " تحمل من المصداقية ، ما قد يفوق ما سطر على صفحات الكتب ٠

فلقـــد كانت الأسرة التى انتميت إليها تعيش على تخوم الفقر ، مما يمكن توصيفه بأنهـــا " مستورة " إلى الحدود الدنيا ، والتى تلاشت ، بعد فترة من الزمان لتدخلها فى زمرة الفقراء ، وخاصة عندما بدأت الالتحاق بالمدرسة الابتدائية عام ١٩٤٧ ، وأنا أبلغ من العمر عشر سنوات ٠

لـــم تكن المدرسة تضم بين طلابها هؤلاء الذين يمكن أن ينتسبوا إلى مستويات غنـــية ، لكن الجمهرة الكبرى ، كانت ممن ينتسبون إلى الشرائح الوسطى ، حيث كانت المدرسة ( أهلية ) ، وكان هذا المستوى أقل – قديما – من مستوى المدارس الحكومية ( الأميرية ) ، على عكس الحال الآن !

لكن ، كان هناك طالب ميسور الحال ، يجئ إلى المدرسة راكبا " دراجة " التى كانـــت تعد بالنسبة لى وكأنها سيارة مرسيدس أو ( جاجوار ) يجئ بها اليوم تلميذ فـــى الصـــف الأول الابتدائـــى ، ، ويتسم بالأناقة فى الملبس واضحة ، وما زال محفـــورا فـــى ذاكرتـــى حتـــى الآن من ذلك العام الأول ، وهو يمد يده إلى جيب بـــنطلونه ويخرج عددا من القطع الفضية من النقود ، ويقول لى ، معايرا : " معاك فلـــوس أدى " ؟! بطبـــيعة الحال لم يكن معى ولا معشار ما معه ، لأن المصروف اليومى لى لم يكن يزيد على قرش صاغ واحد ، فضلا عن حال مؤسفة فى الملبس تـــؤكد بمـــا لا يـــدع مجـــالا للشـــك الدرجة الدنيا التى كان يقف عندها المستوى الاجتماعى لكاتب هذه السطور فى حينه .

لـــم أكـــن أملـــك قميصـــا ، أذهب به إلى المدرسة ، فقط أقصى ما استطعت الحصـــول علـــيه " شـــورط " ، وكنت أدخل " جلبابى " داخله ، بحيث يبدو وكأنه قمـــيص . لكـــن شـــاء حظى العاثر مرة ، ونحن يجرى بعضنا وراء بعض فى " الفســـحة " أن يشـــدنى زمـــيل ممـــا تصوره قميصا فإذا ببقيته تخرج من الشورط ويكشف عن جلباب ، ووقفت غارقا فى عرق الخجل وقد تجمع سائر التلاميذ ليروا زمـــيلهم لابـــس الجلباب ، وتأبى شقاوة البعض ، إلا أن تدفعهم ليصيحوا : الفلاح أهوه . الفلاح أهوه " ، حيث كانت المدرسة فى ضاحية من ضواحى القاهرة ، ولم يكن بقريتنا مدرسة ابتدائية !!

لـــم أبـــك ، فقـــد تحجرت الدموع فى عيناى ، وأكملت اليوم المدرسى ، فإذا ما وصلت المنزل إذا بما احتبس من دموعى ينهمر انهمارا غزيرا ، فترق أمى لحالى وتعدنى أن تبذل قصارى جهدها لتحصل لى على قميص يمكننى من أن أذهب إلى المدرسة ، وأضطر إلى الغياب بضع أيام حتى يتم هذا بالفعل .

عدت مشروخا من الداخل ، عيناى غالبا لا تنظر إلا إلى الأرض متحاشيا اللعب مع أحد ...

لكن حكمة الله أبت إلا أن تجعل من هذه ( المحنة ) ( منحة ) ظلت معى طوال حياتى التعليمية على وجه التقريب ، تدفعنى إلى أمام ...

على الرغم من صغر سنى وبدائية تفكيرى فى تلك الفترة ، لكننى ، والحمد لله ، حسبتها جيدا ...

هــؤلاء الزملاء يتحاشون التعامل معى بسبب ما كنت عليه من فقر شديد ، بل ويعيروننى بسوء حالى ، وليس فى إمكانى أن أتغلب على هذا الفقر ، لكن هناك ( ثــروة ) من نوع آخر متاحة لى من أوسع الأبواب ، ألا وهى المعرفة ، فلماذا لا أصل الليل بالنهار لأحصل على الكم الأكبر وأصبح ( أغنى ) من كل الزملاء ؟

لم تكن هناك دروس خصوصية ، فقد كان كل معلم يقوم بواجبه التدريسى على خيــر ما يرام ، على الرغم من قلة مواردهم المالية ، وكانت الكتب الدراسية وافية بالمادة التعليمية ، ومن ثم فالجهد الذاتى ، والجهد الذاتى وحده ، يمكن أن يوفر لى مــثل هذه الثروة ، حتى ولو كان ذلك على ضوء لمبة جاز حيث لم تدخل الكهرباء قريتنا إلا عقب تخرجى من الجامعة !

وتجــئ نتيجة آخر العام فإذا بكاتب هذه السطور يجئ ترتيبه الأول على جميع فصول المدرسة فى الصف الأول الابتدائ حيث كانت هناك امتحانات حقيقية شاقة وجادة لا فرصة فيها لأحد للغش أو التوصية !!

فــى العام التالى ، إذا بكثير من الزملاء يشيرون إلى بعين التقدير والإعجاب ، وإذا بعدد غير قليل يسعى لصحبتى ، فيكون هذا وقودا جديدا لى لمواصلة التفوق ، وأصــبح تلمــيذا مــرموقا فــى المدرسة ، وتغفل أعين الجميع عن حال الملابس المتواضــعة التــى كنت ألبسها ، وجيبى الذى كان فى أغلب الأحوال فارغا ... وهكــذا إلى أن أدى بنا هذا التفوق إلى الانخراط فى سلك هيئة التدريس الجامعى ، وينفتح الطريق لا لأن نكون من الأغنياء ، ولكن ممن لا يقلقهم الحصول على لقمة

العـــيش أو المواصـــلات أو الملبس أو المسكن ، فقد أفاء الله علينا من بعض نعمه والحمد لله ٠

مـــرة أخرى ، معذرة ، فلم يكن القصد أن أقدم " حدوتة " شخصية ، ذلك ، أننى أحـــاول ، بعملية تخيل ، أن أتصور نفسى سوف أبدأ التعليم اليوم ، هل بإمكانى أن أحقق ما سبق لى أن حققته عندما بدأت تعليمى عام ١٩٤٧ ؟

الإجابة للأسف بالنفى ٠٠٠

كـــنت سأضطر إلى الالتحاق بمدرسة حكومية لا خاصة مثلما كان الأمس ، مع انعكـــاس الوضـــع ، فالمدرســـة الخاصة الآن ليست للفقراء ، وإنما للميسورين ، والمدرســـة الحكومـــية الابتدائية بصفة خاصة ، لمن لا يعلم أصبحت الآن مقصد الشـــرائح الدنيا الاجتماعية من باعة جائلين وبوابين وخدم ، ومن ماثلهم ٠٠ وليس هـــذا عيـــبا بطبـــيعة الحال ، لكنهم لن يجدوا تعليما بالمدرسة ، ويصبح عليهم أن يبحـــثوا عـــنه فـــى السوق الموازية ٠٠ فى السوق السوداء ، عن طريق الدروس الخصوصية ، لكنهم لا يملكون ثمن هذه الدروس ٠٠ والكتب الدراسية لا تقدم مادة تعليمية تغذى العقول وتنمى التفكير ، أو قل بصريح العبارة ، لا تيسر توافر القدرة علـــى الإجابة عن أسئلة الامتحانات ، ولابد من الحصول على " كتب خارجية " ، التى قد لا يجد أمثال هؤلاء ثمنها أيضا ٠٠٠

وهكـــذا ، لم يعد التعليم لمثل هذه الشرائح " مصعدا اجتماعيا " ، بل لابد لهم من اســـتخدام " السلم " العادى ، علما بأن المطلوب هو الصعود إلى الطوابق التى تعلو العشـــرين ، أو علـــى أقـــل تقديـــر ، الطابق الخامس عشر ، ولذا فلن يصعد إلا القلـــيلون، وسوف يتراجع كثيرون ، ومن يعلم ؟ أليس من المحتمل أن قد كان بين هؤلاء نوابغ وعباقرة ، دفنهم الفقر وسجنهم ( العوز ) ، وسحقهم الحرمان ؟!!

ويأبـــى نظام التعليم إلا أن ( يُعدد ) من أشكاله ، لينسجم مع التعدد فى مستويات الشرائح الاجتماعية ، بحيث يتخرج أبناء كل شريحة ليظلوا فى الشريحة التى أتوا منها ، ويبقى الحال على ما هو عليه ، وعلى المتضرر – مع الأسف – أن " يخبط راسه فى الحيط " !!

فهناك مدارس حكومية مجانية ، وحكومية بلغة ، وهناك مدارس خاصة عادية ، ومـــدارس خاصة بلغة ، وداخل تلك مستويات متعددة ، تبدأ بمصروفات تبلغ ألفا ، لتصـــل إلى عشرة أو ما يزيد ، وهناك مدارس أجنبية ،وهناك مدارس عسكرية ، ومدارس أزهرية عادية ، ومدارس أزهرية بلغة ... ويأبى السيد رئيس الوزراء ( وقـــت كـــتابة المقال ) عاطف عبيد إلا أن يستكمل المنظومة فى التعدد ، فيبادر بطرح فكرة ما أسماه المدارس التعاونية ، والتى تبلغ المصروفات فيها عدة آلاف ، وتتلقف وزارة التربية الفكرة وترحب بها وتعقد العز على تنفيذها .

لا أريد أن أشير إلى الدروس الخصوصية التى أصبحت بألوف الجنيهات الآن ، فالحـــديث عنها موجع حقا ، ويحتاج إلى مقال خاص ، وإن كان مثل هذا الحديث ميـــئوس أن يفتح باب أمل فى التخلص من هذا الوباء المجتمعى الرهيب ، لكن ما أود أن ألفـــت النظر إليه ، هو ما نؤكده من أن أحدا من أبناء ( الناس اللى تحت ) يكاد يكون الآن فاقدا الأمل أن يتوسل بالتعليم كى يصعد إلى أعلى السلم الاجتماعى لأن العـــدل التـــربوى لم يعد موجودا ، وبالضرورة فقد توارى العدل الجتماعى ، والعكـــس صحيح أيضا ، فلأن العدل الاجتماعى قد اختفى ، أصبح العدل التربوى عسير المنال !

وهكـــذا يحـــدث مـــا اصطلح علماء اجتماع التربية على تسميته ( بإعادة إنتاج المجتمع ) ، أى أن التعليم ، بعد أن كان يحدث حراكا اجتماعيا ، مثلما حكيت عن نفسى ( وغيرى كثيرون ) ، أصبح على كل أن يلزم موقعه الاجتماعى !

ونأتـــى إلى قيمة أخرى وثيقة الصلة بالعدل الاجتماعى ألا وهى الديموقراطية ، فشـــيوع مـــناخ الديموقـــراطية فى مجتمع يعنى ألا تحد طاقات الإنسان وإبداعاته وقدراته حدود للتعبير عما تختزنه إلا حدود عامة يتفق عليها الجمع الكلى من أفراد المجـــتمع دون إملاء أو فرض من سلطة جاءت بإحدى السبل غير الديموقراطية ، وعـــندما تنطلق الطاقة الكامنة فى مجموع أفراد المجتمع فإن هذا من شأنه المزيد من التنمية على طريق التقدم والنهوض القومى العام .

ولسنا ننكر أن بعضا من النظم الدكتاتورية قد استطاعت أن تنهض بشعوبها فى وقت أسرع ، وتسجل صفحات مشرقة فى تاريخ الحضارة ، لكن ذلك يكون دائما على حساب الإنسان نفسه ، غاية التنمية ووسيلتها ، واستقراء مثل هذه التجارب والخبرات يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أنها تخضع للمنطق المعروف : ما طار طير وارتفع إلا وكما طار وقع ، فهى كما تقدمت بسرعة تسقط بسرعة ، لأنها عندما تتعرض للزلازل والبراكين السياسية والاجتماعية ، لا تجد الإنسان الذى يمكن أن يدافع عنها لأنها قد قهرته وسحقت إرادته .

وإذا كانت الديموقراطية " ممارسة " و " مناخا عاما " سائدا ، فلا ينبغى أن ننسى أن هذه الممارسة لا تُتأتى إلا نتيجة تربية وثمرة تعليم ، ومع الأسف الشديد، فإن الممارسات التعليمية عندنا تئد القيم الديموقراطية بحيث تبنى للمجتمع أبنية بشرية لا تستطيع أن تمارس الديموقراطية ، كيف ؟

نحن نصرخ دائما منادين بضرورة أن يشارك شبابنا فى الحياة العامة ، ولن يقوم بدوره فى المشاركة السياسية ، ولكن قبل ذلك مفروض أن نسأل أنفسنا : هل ربيناه على ذلك ؟

معروف أن الاتحادات الطلابية هى خير ( مشتل ) لزراعة القيم الديموقراطية، لكنها بقدرة قادر تتحول على أيدى مسئولى الأمن والقيادات الجامعية إلى ( مقبرة ) للقيم الديموقراطية ، فالطلاب الذين يتقدمون للترشيح ، لابد أن يوافق الأمن على ترشيحهم أولا ، وله وحده حق الفيتو بالاعتراض على ترشيح البعض ، ولا أدرى منذ متى ترسخ هذا العرف البغيض ؟ إن الحجة الشهيرة بأن هذه الخطوة من شأنها أن تحول بين العناصر ( الخطرة ) على المجتمع من أن تتبوأ مراكز قيادية جماهيرية ، وإلا أضرت بمصلحة الوطن ، لكن السؤال هو : هل هذا الطالب الممنوع من الترشيح قد ثبتت عليه تهمة بعينها ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فليقدم للمحاكمة ، وتصبح القاعدة أن يحرم من الترشيح من صدرت ضده أحكام قضائية . فإذا لم تثبت عليه تهمة ما ، فالأمر إذن أمر " ظنى " وحكم بلا دليل وهو ظلم صريح يتعلمه الطلاب من خلال الاتحادات .

والمؤسف حقا ، أن الطالب قد يكون فاشلا دارسيا ، فهذا لا يهم ، وقد يكون نصابا ، فهذا قد يتم التغاضى عنه ، وقد يكون سئ العلاقات مع الطالبات أو العكس ، وأمر كهذا يمكن أن يغتفر ، أما الذى لا يمكن التسامح فيه أبدا فهو أن يكون الطالب ذا فكر مغاير لتوجهات السلطة الحاكمة ، فكيف يمكن لنا بعد ذلك أن نتوقع أن يصدقنا الطالب عندما يتخرج وندعوه كى يشارك سياسيا ونزعم له أننا نعيش ديموقراطية ؟!!

ومعروف أن الصحف الآن ، وكذلك الكتب ، لا تتعرض للرقابة قبل صدورها ، وهذا أمر لابد أن نسجل فخرنا به وتقديرنا على توافره ، لكن طلاب الجامعات والمدارس محرومون منه ، فإذا فكر واحد منهم أن يصدر مجلة حائط ، فلابد أن يمر بعدة حواجز ، كل منها يرى : لا داعى لهذا الموضوع ، و " لا تفتح على نفسك هذا الباب " ، و " يا بنى لا أستطيع أن أوافق على هذا أحسن نروح فى داهية سوا " ...إلى غير هذا وذاك من المحاذير ، والنتيجة ؟ إما أن يمل الطالب ويأس ويقلع عن التفكير فى إصدار صحيفة أو مجلة ، وإما أن يصدر واحدة بلا لون ولا طعم ، مثلها مثل تلك النشرات التى تصدر عن العلاقات العامة فى المؤسسات المختلفة .

كيف يمكن لمثل هذا الشاب ، بعد أن يتخرج أن يمارس ديموقراطية تفكير ، إذا أتيح له أن يلتحق بعمل صحفى أو إعلامى ؟ كيف نتوقع منه شجاعة فى التعبير عن رأيه ، وهو لم يمارس مثل هذه الشجاعة ، بل أجبرناه على أن يرتعش قلمه خوفا ؟!!

وللمعلمين نقابة ، والنقابة ، كما هو متعارف عليه ومنصوص فى المواثيق والقواعد والقوانين ، والتراث النقابي ، هى تنظيمات شعبية وظيفتها رعاية مصالح أعضائها والتعبير عنهم أمام الجهات الأخرى ذات الصلة ، فضلا عن التنمية المهنية لهم ، وتوفير الخدمات الأساسية التى يحتاجونها .

وخبرة نقابة المعلمين منذ نشأتها مع الأسف الشديد ، جعلتها تعيش دائما فى حضن السلطة التعليمية ، مما يعكس تناقضا مضحكا ، تماما مثلما تتصور إمكان

أن يكـــون رئيس الوزراء هو نفسه رئيس مجلس الشعب ، فطوال سنوات عدة كان وزيـــر التـــربية هو نفسه نقيب المعلمين ، وعندما حدث تغيير ، أصبح النقيب من وكلاء الوزارة ، وهو الآن ، ومنذ سنوات طويلة رئيس مجلس الشورى !!

هـــل كـــان يمكـــن أن يمـــارس المعلمون من خلال نقابتهم المهنية إذن سلوكا ديموقـــراطيا يدافعـــون فيه – بحق – عن افكارهم وتوجهاتهم ؟ هل يمكن أن يقوم المعلمون بإضراب – مثلا – من أجل تحقيق مطلب لهم ؟!! إنها أساطير وأحلام ، وما كنا بتأويل الأحلام بعالمين !

ولـــن أحـــدثك عزيزى القارئ عن انتخابات المعلمين ، فهى صورة من صور الانتخابات التى تراها لمجلسى الشعب والشورى ، وأظن أن هذا يكفى !

والسؤال : كيف يمكن لنا أن نتوقع من المعلم أن يربى أبناءه الطلاب على قيمة لـــم يمارســـها ، أو بعـــبارة صريحة ، لم يُمكن من ممارستها ؟! هل نذكر أنفسنا بالعبارة الشهيرة ( فاقد الشئ لا يعطيه ) ؟!

وفـــى كل مراحل التعليم ، من الحضانة إلى الدراسات العليا ، هناك ( غول ) لديه القدرة على أن يفترس أى قيمة سواء للعدل الاجتماعى أو الديموقراطية ، وهو ما أصبح علماء التربية يصطلحون على تسميته ( بالمنهج الخفى ) ، فماذا عن هذا الغول المتوحش ؟

هـــناك كمـــا يعـــرف القارئ مناهج للتعليم مُترجمة إلى كتب دراسية معروفة ، وهـــناك طرق تعليم وتدريس ، أيضا مشهورة ومعروفة ، وهناك قوانين ، ولوائح تنص على هذا وذاك ، ومفروض أن تلك وسائل ووسائط نربى من خلالها أبناءنا ، لكـــن ، مثلما تسمع عن ( سوق سوداء ) لبعض السلع ، وللدولار – مثلا – ، فهنا أيضـــا ســـوق سوداء للمنهج نسميه المنهج الخفى ، عندما يتم التعامل بين المعلمين والإداريين والطلاب وفقا للقرب من السلطة ، والموقع الإدارى ، والنفوذ السياسى، والمركز المالى ، فهذا طالب نعامله دائما معاملة تتسم بالأدب والسؤال عن حاله ، وعـــرض مســـاعدته ، والاستجابة إلى كل ما يطلب ، ونغفر له ما قد يقع منه من أخطاء ، ، والأدهى وأمر عندما يكون الأمر أمر امتحانات وما قد يتصل بها من (

تسهيلات ) ، وكذلك التجاوز عن بعض القواعد والنظم ، لا لشئ إلا لأنه ابن وزير، أو محافظ ، أو مدير المدرسة ، أوعميد الكلية ، أو فلان المليونير المعروف، أو علان الممثل الشهير ، أو ترتانة ، الممثلة المعروفة ... إلى غير هذا وذاك من سبل وأساليب تبطل عمل المنهج الرسمى ، وتغرس قيما سلوكية أخرى تقوم على التمييز والمحاباة على غير أساس من العدل والقانون .

ثم نأتى لقيمة ثالثة ألا وهى العلمية ، وهنا قد لا نجد أنفسنا بحاجة إلى البرهنة على أن " العلمية " أصبحت هى النهج الأساسى والشرط الرئيسى لإحداث نهوض حضارى وتقدم مجتمعى ، فيكفى أن يتلفت أى إنسان حوله ، حيثما كان ووقتما شاء ، فسوف يجد نفسه محاطا من كل جانب بثمرات حضارية ما كان له أن يحياها إلا عن طريق العلم ، لا أى علم ، وإنما العلم المنضبط منهجا ، وفق القواعد المتفق عليها .

وما دامت العلمية هى طريقة فى التفكير قبل أى شئ ، فإننا عندما نفتش فى خطونا العملى نفجع بغياب مثل هذا النهج ، ويكفى أن نشير إلى هذا الذى نراه من حين لآخر ، عندما تفاجئونا الكوارث والمصائب ، وكأننا نعيش فى قرون خلت عندما كان الإنسان يشعر بألا قبل له أمام الأحداث والكوارث ، فيستلسم للتفكير الخرافى . لقد مكن العلم الإنسان من القدرة على ( التحسب ) و ( التنبوء ) ، لا بالغيب ، ولكن بنتائج يمكن أن تحدث إذا توافرت ظروف بعينها ، بل ويضع أكثر من تصور أو ( سيناريو ) لكل حال ويضع خطة للتحرك إذا حدث هذا أو ذاك .

وبغير تحيز للتخصص العلمى والمهنى ، فإن مثل هذه الطريقة فى التفكير تقتضى " زرعا " أولا فى العقول ، واستنباتا فى القلوب ، وإشاعة لمناخ بعينه فى مؤسسات التربية والتعليم ، ولكن انظر إلى عدد من القرارات التى تتخذ توجيها وتسييرا لهذا الشأن أو ذاك من شئون التعليم ، نجدها لا تتخذ بناء على دراسة بحثية علمية أولا يقوم بها أهل اختصاص ، بعيدين عن السلطة التعليمية ، التى كثيرا ما تتدخل وتوجه وتختار ما تريد من توجهات تسعى إلى تأييدها عن طريق البحث ، هذا إذا تم !

وكاتب هذه السطور عضو فى المجلس القومى للتعليم منذ العام ١٩٨٤ ، أى منذ ما يقرب من ثمانية عشر عاما ( حتى وقت كتابة المقال سنة ٢٠٠٢ ) ، وفى كل عام ينجز المجلس ما لا يقل عن عشر تقارير فى جوانب متعددة من التعليم ، ومع ذلك ، فإنها – فى الغالب والأعم – لا تجد طريقها إلى التنفيذ ، حتى أصبح الجمع منا يجد نفسه يعيد ويكرر ما يقول وما رأى عبر سنوات مضت ، وهذا أمر طبيعى ، عندما تفكر وتطرح تشخيصا وحلولا ، ثم تجد الحال مستمر على ما هو عليه ، فلا يكون أمامك إلا أن تعيد ما قلت ، وتكرر ما فكرت فيه ، وهذا من شأنه ألا يتيح للفكر نموا وتحديثا وتطورا ، لأن الفكر فى أصله ملتحم بالواقع فى حركة جدلية ، يستمد منه المشكلات والقضايا ، ويسعى إلى تحريكه نحو ما هو أفضل ، وبالتالى يتجدد الفكر ويثرى .

ولو شئنا مثالا لهذا ، هذه المشكلة الضخمة التى تؤرقنا فى التعليم الجامعى المتسم بالتخمة المذهلة والتى لا مثيل لها فى أى دولة من دول العالم المتخلف أو المتقدم على السواء ، فليس هناك مجتمع ، فى أى مكان يتقبل أن تضم جامعة واحدة ، ما يقرب من مائة وعشرين ألف طالب ، وأن يصل عدد طلاب كلية مثل تجارة عين شمس إلى ما يزيد على الخمسين ألف طالب ، مما يزيد عن عد طلاب أى جامعة فى العالم بكل كلياتها ، ذلك أن هذا التورم الجامعى ، مثله مثل أى " ازدحام " نتيجته معروفة : كيف يمكن لأستاذ أن يدرس لمجموعة تصل إلى ما قد يزيد على ألف ؟ وكيف يمكن أن نتصور طالبا من هؤلاء يتعلم من أستاذه شيئا ؟ وكيف يمكن أن يتم تصحيح أوراق الامتحانات ؟ وكيف يمكن أن تقوم علاقات إنسانية بين الأستاذ وطلابه ؟ وكيف ، وكيف ... عشرات التساؤلات ، التى تنتهى جميعها إلى أننا نعيش كارثة تعليمية جامعية مستمرة ، وكأن كل جامعة أصبحت مثل قطار الدرجة الثالثة ، الذى انتبهنا ( فجأة ) إلى أحواله السيئة ، عندما حدث ما كان يجب أن يكون متوقعا ، أن يحترق المئات من أبناء مصر وهم ذاهبين ليفرحوا بعيد الأضحى !!

لقد درست هذه المشكلة فى المجلس القومى ، وأصدر أكثر من تقرير ، وكتب كاتب هذه السطور مقالا طويلا فى الأهرام ، مدعما بالإحصاءات عام ١٩٩٧ بعنوان ( الانفجار الطلابى فى الجامعات المصرية ) ، والتصور المجمع عليه ضرورة تفتيت الجامعات القائمة إلى جامعات أصغر ، على أساس محاولة الاقتراب من المعدل العالمى الذى يقضى بأن يكون لكل مليون من السكان جامعة ، وقلنا ، فلنكن متواضعين ، ونسعى إلى أن يكون لدينا جامعة لكل مليونين ، لكن أقصى ما استطاع المنهج العلمى فى التطوير والإصلاح أن يصل إليه هو أن يصدر قانون بما يشبه الاستغناء عن الاستعانة بكل أستاذ وصل سنه إلى السبعين من العمر، إلا فى بعض أعمال الدراسات العليا ، وكأن هذا هو ( سدرة المنتهى ) فى التطوير الجامعى !!

وعلمية التفكير أيضا تقتضى أن يكون النظر إلى المنظومة التعليمية فى كل مستوياتها ، وفى كل أنواعها نظرا كليا شاملا ، ولا نعنى بهذا مركزية ، وهيمنة ، ولكن نقصد به أن يكون هناك تصور كلى عام شامل لفلسفة التعليم ونظامه وأهدافه ، وكيفية تطويره ، والتنسيق بين منظوماته الفرعية ، والمراحل التى يتم تطويره من خلالها ... وهكذا

لكن ، فى أغلب الأحوال ، نجد التعليم الدينى يسير فى اتجاه ، والتعليم المدنى فى اتجاه آخر ، ونجد التعليم العام يسير فى اتجاه ، والتعليم الجامعى له طريقه ... وهكذا

وعلمية التفكير تقتضى التخلى عن النظر إلى الطلاب وكأنهم مجرد صناديق نملأها بالمعلومات ، وإنما هم كائنات بشرية حية تملك قدرات عقلية وانفعالات ومشاعر ، بحيث تصبح عملية ( التلقين ) مهدرة لآدمية المتعلم ، ومقبرة لإبداعاته المحتملة ، تقولبه فى نمط تفكيرى وفقا لما يكون عليه المعلم ، والمعلم نفسه متقولب وفقا للنمط الذى تمليه عليه الوزارة .

ويصبح من الضرورى الا عتماد ، على العكس مما سبق ، على الحوار والمناقشة ، والتعليم من خلال المواقف والمشكلات ، والميدان العملى ، كلها ،

وهـــناك غيرها ، حيث أثبتت التجارب والخبرات أنها طرق وأساليب من شأنها أن تُفعل القدرات العقلية لدى الطلاب فيبدعون ويبتكرون ، فيشعون فى المجتمع تقدما ونهضة ٠

لكـــن هـــذا وذاك مســـتحيل تنفيذه فى ظل جامعات الأعداد الكبيرة ، وفى ظل فصـــول مدرســـية يصل عدد التلاميذ فى كثير منها إلى ما يزيد على الستين أحيانا وما هو أكثر من ذلك أحيانا أخرى ٠

وفى النهاية ، لابد لى أن أؤكد أن هذه الصورة ، على الرغم من بشاعتها لكنها لا ينبغى أن تكون مدعاة لليأس والإحباط ، وإنما الذى يمكن أن يؤدى إلى الإحباط واليأس فعلا أن تقابل مثل هذه الكلمات باستنكار على أساس أن دنيا التعليم ربيع ، وجـــو الجامعات بديع ، ومن ثم يصبح صوتنا مرجعه إلى حقد شخصى ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من ردود فعل أصبحت اسطوانة مشروخة

إن دعوتـــنا إنمـــا هى للاستنفار القومى العام بالمسارعة بإنقاذ " تعليم الدرجة الثالـــثة " من حيث المستوى والفعالية قبل أن يحترق ركابه ، مثلما نهضنا ، ولكن بعد احتراق ركاب قطار الدرجة الثالثة !!

ألا هل بلغت ؟ أللهم فاشهد ٠

# الكنز المهدور !

القضـــية المركـــزية التـــى تشـــغل الهموم المصرية هى من غير شك الأزمة الاقتصادية الراهنة على الرغم من كل عبارات التهوين التى تتردد على ألسنة عدد مـــن المســـئولين ، وهو ما يمكن أن يزيد من حدة الأزمة ، إذ أن هذا التهوين قد يشـــكل صورة من صور " التخدير " التى تسحب طاقات الانتباه والتحفز والتفكير للمواجهة الحاسمة ، وإن كان الدافع المرجح لمثل هذا التهوين ، ما هو مشهور عن " جـــبن رأس المال " . لكننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن أن عبارات التهويل والتضـــخيم والـــتخويف ربما تقض مضجع رأس المال ، فتحدث اهتزازات قد لا نستطيع تحملها .

ومـــن هـــنا فـــإن النهج العقلانى الواجب أن يسيطر على تفكيرنا هو ذلك النهج الوسطى الذى لا يجنح إلى التهوين ، كما لا ينحرف نحو التهويل .

وفـــى تصورنا ، الذى كوناه نتيجة دروس مقروءة لعلماء اقتصاد على قدر عال مـــن العلمية والأفق الواسع ، هو أننا نخطئ كثيرا عند التشخيص إذا تناولنا الأزمة الاقتصـــادية باعتـــبارها " اقتصـــادية " فحسب ، ذلك لأن عالمنا المعاصر لم يعد يعتـــرف بـــأن هـــناك مسألة اقتصادية بحتة أو مسألة اجتماعية تماما ، أو أخرى سياسية مائة بالمائة .

بل إن الحس الشعبى عندنا تنبه إلى هذا منذ فترة زمنية طويلة الله أعلم بمداها فـــى تلـــك العبارات التى تشير الترابط الوثيق بين احتياجات فئات متعددة ( ... والنجارعايـــز مســـمار ، والمســـمار عند الحداد ، والحداد عايز بيضة والبيضة ، والبيضـــة عـــند الفرخة ... إلخ ) ، وهى فكرة لا تبعد كثيرا عما أصبح معروفا بالمـــنهج المنظومـــى الـــذى ظهر فى المجال الهندسى أولا ، ثم انتقل إلى المجال المجتمعـــى ليـــرى التكوينات الاجتماعية مجموعة منظومات متشابكة مترابطة كل مـــنها يؤثر ويتأثر بالآخر ، وهو نفسه المعنى الذى عبر عنه رسول الله صلى الله

عليه وسلم عندما أكد أن المؤمنين فى توادهم وتراحمهم ، مثلهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

ولنسق مثالا على صحة هذا الذى نشير إليه من أن المسألة الاقتصادية لها أبعادها السياسية التى لا تنكر ، فما كان توجهنا الاقتصادى نحو أن يكون القطاع العام هو الحاكم للنشاط الاقتصادى فى الستينيات إلا بناء على قرارات سياسية مثلت قناعات القيادة القائمة فى تلك الفترة ، والعكس أيضا حدث منذ أواسط السبعينيات من حيث التخلى عن سياسة التوجيه الاقتصادى عن طريق الدولة إلى سياسة تجعل من آليات السوق هى المحرك الأساسى ، وتقليص دائرة القطاع العام، وتوسيع دائرة القطاع الخاص ، فمثل هذا إنما حدث بناء على قناعات تولدت لدى القيادة السياسية فى تلك الفترة ، وما تزال القيادة السياسية الحالية على قناعة بتلك السياسة ، وإن اختلفت بعض الشئ فى ترتيب الأولويات وفى بعض الأساليب .

وغنى عن البيان أن العلاقات السياسية التى تكون بين مصر ومختلف دول العالم ، من حيث ما يكون فيها من دفء أو برودة ، قرب أو بعد ، ود أو تحفظ أو عداء ، لها دورها الحاسم على المسارات الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة لبلد يعتمد على الاستيراد أكثر مما يعتمد على التصدير ، فوضع مثل هذا يجعل اقتصادنا تحت رحمة الظروف والمتغيرات الخارجية بدرجة أعلى مما لو كان الأمر عكسيا، أى أن ننتج أكثر مما نستهلك ، ونصدر أكثر مما نستورد ، فهنا تكون الإرادة الوطنية أكثر قدرة على اتخاذ ما تود مما هو مطلوب للبلاد ، حاضرا ومستقبلا .

ومن هنا كان التركيز فى السنوات الأخيرة على ما أصبح معروفا " بالتنمية البشرية " ، ذلك أن مفهوم التنمية البشرية هو أوسع أفقا وعلمية وواقعية من العديد من تلك النظريات الاقتصادية والاجتماعية التى سادت منذ ستينيات القرن العشرين بصفة خاصة :

فهناك تلك النظريات التى تمحورت فقط حول التنمية الاقتصادية ، ذلك أن الغالب على نماذج النمو الاقتصادى كان هو الاهتمام بزيادة الدخل القومى الإجمالى ، بينما الهدف الأكثر أهمية وأشد إلحاحا هو كيفية إثراء حياة الإنسان ..

كـذلك فـإن مـا شاع فى فترات ماضية من كثرة الحديث عما سمى " بتنمية المـوارد البشـرية " ، كـان يبخس الإنسان قيمته ، لأنه تعامل مع الناس وكأنهم مُـدخلات مـن شـأنها أن تزيد عمليات الإنتاج ، ومن ثم فبدلا من أن تتعامل مع الإنسان على أساس أنه غاية التنمية ، يتحول إلى مجرد أداة ووسيلة ٠

أمـا المفهوم الخاص " بالرعاية الاجتماعية " ، فإنه تعامل مع الإنسان باعتباره مستهلكا لنتائج التنمية ، بينما هو مشارك بالدرجة الأولى ٠

ولوحظ على النهج الذى تركز على الحاجات الأساسية ، أنه سعى إلى أن تحظى الفئات المحرومة من أبناء المجتمع بما هم فى أمس الحاجة إليه من مأكل ومشرب ومـأوى وتعلـيم ، بينما من المفروض أن تسعى التنمية إلى أن تزيد من الخيارات أمام الإنسان أيا كان بلده ٠

فـإذا مـا جئـنا إلى مفهوم التنمية البشرية فسوف نجد أنه ، على عكس النُهج والنظـريات السـابقة ، يكامل بين العديد من الأبعاد ، ومن ثم فهو يشمل كلا من إنـتاج السـلع وتوزيعها ، وزيادة قدرات الإنسان واستخدامها ٠ وإذا كانت التنمية البشـرية تسـتوعب الاهتمامات الأولى ، إلا أنها تتجاوز تلك الاهتمامات ٠ ومن مـنظور الـناس تتـناول مخـتلف القضايا فى المجتمع ، مثل النمو الاقتصادى ، والـتجارة ، والعمالـة ، والحريات السياسية ، والقيم الثقافية ، وهذا يعنى التركيز علـى زيـادة خيارات الإنسان ، ولا تقتصر فى هذا على البلدان الفقيرة وحدها بل تجعل من هذا المنظور ، الأمر الحاكم فى مختلف البلدان ٠

وحتى تحقق التنمية البشرية هذه المعانى ، كان لابد لها من أن تستند إلى أركان أربعة ، ألا وهى : الإنتاجية ، والعدل ، والاستمرارية ، والتمكين ، مما يتطلب :

١- أن تعمل التنمية على زيادة إبداعية الإنسان وإنتاجيته ، وذلك بالعمل على تفعـيل ما وهبه الله للناس من قدرات واستعدادات ، ومن ثم يصبحوا طاقة ضخمة قادرة على تحقيق ما نأمله من نمو ٠

٢- وما يتحقق من نمو اقتصادى لا يجب أن يقتصر على قلة تثرى وتترف ، بينما تعيش الكثرة فى ظل حالات بؤس وشقاء ، وإنما لابد أن يكون معيار

العـــدل فى التوزيع هو الحاكم ، مع التسليم بأن عدالة التوزيع لا يمكن أن تعنى بأى حال من الأحوال التساوى الحسابى ، لأن فى هذا ظلم مؤكد .

٣- وإذا كانـــت التنمية تخص بدرجة أساسية الأجيال الحالية ، إنتاجا وعدلا ، إلا أن الأجـــيال اللاحقة لابد أن توضع فى الاعتبار أيضا بدرجة أساسية ، حتى تكتمل دائرة العدل .

٤- ولأن التنمـــية هـــى شأن كل الناس ، يصبح من المنطقى أن نمكنهم من المشـــاركة فى صناعة القرارات الأساسية مما يتصل بشئونهم المجتمعية ، بغض النظر عما قد يمايز بينهم من تمايزات عرقية أواقتصادية أو جنسية أو دينـــية أو اجتماعية ، أو غير هذا وذاك مما قد يفرق بين أبناء المجتمع الواحد .

وفى رأينا الشخصى فإن هذه التنمية ، هى ما عنيناه " بالكنز المهدور " ...

نقـــول ( المهـــدور ) وعيننا على ما يصعب حصره من الأمثلة الصارخة التى تنـــتطق بهـــا إيقاعـــات الواقع المجتمع وحركته ، وإن كنا على مستوى " الكلام " أصـــبحنا حقـــا مـــن الدول الثرية ، فكم من رسائل ماجستير ودكتوراه ، أخرجتها جامعاتـــنا فـــى السنوات الأخيرة ، فى تخصصات مختلفة عن التنمية البشرية فى مصـــر ...وكـــم من بحوث ودراسات قام بها أساتذة جامعات وعلماء ومفكرين وكتاب وباحثون وخبراء على مختلف الأصعدة ، تكشف عن صور خلل ، ومظاهر هـــدر ، وتلـــح على المواجهة والتصدى ... وكم من كلمات وأحاديث وبرامج ، وجمعـــيات ، ومراكز ، وخطب ، وتصريحات ، تسير فى الاتجاه نفسه ، وهذا كله لا نقلـــل من شأنه ، فهو مطلوب ، لكننا نكرر أن مستوى الفعل مؤسف ومخجل ، والدليل هو تلك الحال التى أصبحنا عليها الآن مما سمى بالأزمة الاقتصادية ، بينما هـــى مجـــرد " ترمومتـــر " ينبئونا بارتفاع درجة حرارة المريض ، وهذه الدرجة المرتفعة ( التى يعبر عنها رقميا الهبوط المتتالى لقيمة العملة الوطنية ) تنذر بسوء الحال ، وضرورة الاستنفار لإنقاذ المريض !

ولعـل لغة الأرقام تنبؤنا بخطورة الحال ، فاستقراء تقارير التنمية البشرية التى تصدر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، عن أعوام ٩٥ و ٩٨ و ٢٠٠٠ يشير إلى أن مقايس هذه التنمية فى مصر قد تراجع ، وفقا لنفس الترتيب من (١٠٧) إلى (١١٢) إلى (١١٩) .

وإذا كـنا قد تنادينا منذ ما يزيد على الربع قرن للسير على نهج حرية السوق ، إلا أنـنا تناسـينا مـنظومة القـيم الأخلاقـية التـى لابد أن تكون حاكمة للسلوك الاقتصـادى، فحـرية السوق ، بدون هذه المنظومة ، يمكن أن تتحول إلى غابة لا يفـوز فيها إلا من له القدرة على الافتراس ، وهو ما سماه الراحل د.رمزى زكى بـتوحش الرأسمالية ، والأمثلة أكثر من أن تعد وتحصى ، ويكفى أن نشير إلى أن مصـدرا مهمـا مـن مصادر أزمتنا الاقتصادية هو تلك الأموال الباهظة التى تم اقتراضـها من عدد من البنوك بغير ضوابط قانونية كاملة ، ثم تعثر المقترضين أو تهـربهم أو هـروبهم ، ممـا أضاع مئات الملايين ، وفى بعض الأقوال ، بعض الملـيارات مـن الجنيهات ، فسواء إذا نظرنا إلى ناحية المقترض ، أو إلى ناحية القائمين بالإقراض ، نجد أن القيم الأخلاقية كانت غائبة .

إن الحديث فى الشأن الأخلاقى ، ليس حديثا " طوباويا " ، فهناك عدد غير قليل مـن الكـتابات التى كتبها علماء اقتصاد تحدثوا فيها عن جوهرية هذا البعد ، الذى تحكمـه ناحيـتان هامتان ، إحداهما نمط وأساليب التربية الشائعة فى الأسرة وفى معاهد التنشئة والتربية ، وثانيتهما مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بالمساءلة والجـزاء ، والتى يمكن أن تصبح بدورها هيكلا بغير مضمون ، إذا لم تقم على ( العـدل ) ، وهـو ما عبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما خاطب الناس مـؤكدا أن السبب الرئيسى لهلاك أمم سابقة إنما يرجع إلى أن الفقير فيها إذا سرق أقامـوا علـيه الحد ، أما الغنى وذو الشأن العالى ، فقد كان يفلت من العقاب ، مما أدى بـه إلـى أن يقسم أن ابنته فاطمة لو سرقت ، فسوف يبادر إلى توقيع العقاب المقرر عليها !

ويطول بنا المقام لو حاولنا الإشارة إلى مظاهر فساد تتحول إلى " سوس " إذا انتشـــر يمكن أن ينخر فى عظام الجسم الاقتصادى مما قد يشل حركته ، ويُذهب بفاعليته ، مثل " الغش " و" الرشوة " و " التزوير " و "المحسوبية " و " الواسطة "، إلـــى غير هذا وذاك مما يسير فى نفس الاتجاه ٠ ولا نقصد القول بانتشار مثل هذه الأمـــور ، وإنمـــا الذى نستطيع أن نؤكد عليه بقدر غير قليل من الثقة أن معدلاتها تســـير فـــى اتجـــاه ينبئ بتزايدها ، واسنمرار ذلك يستحيل أن تنفع عنده عشرات الملـــيارات التـــى نتصور أن ضخها فى الجسم الاقتصادى يمكن أن يكسبه العافية والصحة ٠

وإذا نظـــرنا إلى كيفية تناولنا للمسألة السكانية كمثال آخر فى التنمية البشرية ، أو الكنـــز المهـــدور ، فسوف نجد أننا نسير فى اتجاه لا يتسم بالسلامة مع الأسف الشديد ، فمختلف الأجهزة الرسمية والإعلامية تردد أننا نعانى من انفجار سكانى ، وهى " إشاعة " غير صحيحة ، وإلا فبماذا نسمى سكان الصين الذين استطاعوا أن يغمروا العالم كله ، ومنه مصر ، بكل صغيرة وكبيرة من السلع ، " من الإبرة إلى الصاروخ " ، فعلا وعملا ، لا صراخا وكلاما ؟!

إن كـــل إنســـان يـــولد ، إذا كان " فما " يأكل ويشرب ، فهو أيضا عقل يفكر ، ويدان تعملان ٠٠

يجب أن نتذكر دائما أن الست وستين مليونا من المصريين – وقت كتابة المقال – لا يشـــغلون أكثـــر من ٥ أو ٤% من المساحة الكلية لمصر ، والمساحة الباقية الصـــحراوية ، هـــناك بلدان لديها ما هو أقسى منها وأصعب ، ومع ذلك قهروها وعمـــروها ، ولـــم تكـــن الـــبلدان التى فعلت ذلك كلها بسبب ثروة مالية مثل دول الخلـــيج، ولكن هناك أيضا بلاد أخرى غير نفطية ، فقيرة ، فعلت ذلك ، وكل من رأى جـــبال اليمن ، وجبال الأردن ، يمكن أن يتأكد أن الإرادة الإنسانية هى أثمن وأغلى من أى ثروة !

ويرتبط بالمسألة السكانية أيضا أننا لو تأملنا فى معدل الإنتاجية ، فسوف يفزعنا حقـــا ، وخاصـــة إذا قارنـــاه بمثيله فى بلدان أخرى كثيرة ، وبالتالى فإن هذا الكم

السكانى ، لا يُخرج لنا كل ما عنده ، بفعل عوامل كثيرة لا يتسع المقام للإشارة إليها .

كذلك لو تأملنا فى هذه القوة البشرية المصرية ، ومدى ما أُهلت له ونوعيته ، لوثقنا أيضا أن هناك الكثير والكثير مما يمكن أن يزيد من الفاعلية والإتقان والعمل، لكنه لا يتم ، وإن تم ، فإنه يتم بدرجة وبنوعية ليست جيدة فى كل الأحوال .

ولا يستطيع الإنسان أن يتحدث عن التنمية البشرية ، من غير أن يحتل ( التعليم ) موقع القلب من هذا الحديث ، لكن هذا أمر يحتاج إلى مقال خاص ، ويكفى أن نشير هنا إلى هذه المليارات التى تنفقها الأسرة المصرية على الدروس الخصوصية، بالنسبة لعملية التعليم ، بينما هناك آلاف من المؤسسات ومئات الألوف من العاملين فيها ، ومليارات أخرى تنفق عليها ، فمباذا نسمى هذا بالله علينا إن لم يكن هدرا مفزعا ؟!

ويا ليت هذه المليارات المنفقة على الدروس الخصوصية تعوض ما قد يكون من نقص فى مؤسسات التعليم النظامية ، رسمية وخاصة ، ولكنها تنفق فى اتجاه يُخرب التكوين البشرى المصرى أشد ما يكون التخريب ، ذلك لأنها لم تعد تسير فى اتجاه تجويد العملية التعليمية ، وإنما فقط فى تدريب الطلاب المتلقين للدروس على مهارات معينة ، وهى كيف يجيبوا على أسئلة الامتحانات بحيث لا تقلت منهم درجة واحدة ، عن طريق حل مئات النماذج من الامتحانات الماضية والامتحانات المؤلفة ، وغالبا ما لا تخرج أية أسئلة عن مثل هذا الكم الضخم ، ويحصل طلاب على درجات مذهلة ، بغير أن يكون هذا مؤشرا على تعلمهم تعليما جيدا .

وهكذا يسير هذا النهج الشيطانى بأبنائنا على طريق جهنمى ، يحولهم إلى مهرة فى الإجابة على الامتحانات ، فقراء فى معرفة تتراكم من عام إلى آخر .

إننى منذ أن وعيت الحياة منذ أكثر من ستين عاما وأنا أسمع أن مصر تمر بمرحلة حرجة وأن من الواجب علينا أن نشد الأحزمة على البطون ، ولا أستطيع أن أصم أذنى عن صراخ يهتف داخلى : أفلم يحن ، بعد هذه السنين الطويلة لأن

نفــك هــذه الأحزمة ؟ إن عملية الشد ، عندما تطول زمنا وجهدا ، يمكن أن تؤدى إلى ارتخاء الأحزمة ، بل وربما إلى تقطعها ، إن لم يكن فى حياة جيلنا الذى تعب شدا على البطون ، فعلى الأقل فى مستقبل أبنائنا وأحفادنا الذين قد لا يستطيعون أن يتحملوا ما تحملناه !!

وهكــذا نصــل إلــى تلك النتيجة التى أردنا أن نؤكد عليها ، وهى أن التنمية البشــرية فــى مصــر ، هى الكنز المهدور ، الذى لو شمرنا عن سواعدنا بجدية وعلمــية وتضــافر وصدق ، بحيث تصبح قضية كل المصريين القومية الأولى ، فســوف نصل إلى تحقيق حلمنا الوطنى ، وهو أن نعيد شكل الحياة على أرض بلد حباها الله بطبيعة وافرة ، وإنسان غير محدود الإمكانات والقدرات ...

# الجماعة التربوية فى مصر

منذ سنوات وأنا أتوق شوقا إلى طرح هذا الموضوع للمناقشة ، سواء عن طريق ندوة موسعة أو عن طريق الكتابة ، فلما أتيحت لى فرصة الكتابة هذه المرة تلبية لدعوة مجلة الديموقراطية إذا بى أشعر بأن الموضوع ليس سهلا ، إذ تناثرت أمامى على الطريق العقبات ، وأبصرت هنا وهناك حفر ومطبات ...

فمن ناحية ، فأنا واحد من الجماعة التربوية ، وأرجو ألا يتهمنى القارئ بالغرور إذا أضفت إلى ذلك أن كاتب هذه السطور ، وإن كان واحدا من هذه الجماعة إلا أنه ليس واحدا عاديا ، وربما مما يبعد تهمة الغرور أن ليس المقصود بهذا إضفاء " قيمة " بالعلو والسمو ، وإنما لطول المساحة الزمنية التى تمتد إلى أكثر من أربعين عاما بدأت منذ عام ١٩٦٢ ، خاصة وأن ما تم من غياب خلالها خارج مصر لم يكن ليتعدى ثلاث سنوات ، على عكس البعض من أساتذتنا الذين على قيد الحياة – متعهم الله بالصحة والعافية – الذين ، وإن كانوا قد شغلوا مساحة زمنية أكثر اتساعا ، لكنهم فى الوقت نفسه غابوا عن البلاد فترة طويلة . كذلك فإن الظروف قد وضعت كاتب هذه السطور فى مواقع أتاحت له الوقوف على الكثير من الأحداث والمواقف والأحوال.

وكون الكاتب جزءا مندمجا فى الموضوع الذى يكتب عنه ربما يلون كتابته بما بين البشر من علاقات صداقة وتعاون ، وعلاقات خصام وتنافر ، فيضخم فى جوانب ، ويسود فى أخرى ، ويبيض فى غيرها ، ويغفل جوانب ويركز على أخرى ، إلى غير هذا وذاك مما يمكن أن يسم الكتابة بقدر من الذاتية التى لها فعلها فى التقليل من مصداقيتها .

لكن كون الكاتب واحدا من الجماعة ، إذا كان سيقلل من " الموضوعية " فى كتابته ، إلا أن هذا ، من ناحية أخرى يمكن أن يعطى للكتابة قيمة " علمية " من زاوية أخرى ، إذ تكون بمثابة " شهادة " حية ، وهى أسلوب مأخوذ به فى الدراسات العلمية .إن الموضوعات الإنسانية فى كثير من الأحيان تبدو بصورة

أدق عندما يجئ وصفها عن طريق إنسان يعيش بداخلها ، على الرغم من التحفظات المعروفة التى يمكن أن توجه لمثل هذا البعد فى الكتابة ، بينما الكتابة من خارج تخفى العديد من الزوايا والروىء ٠

بل إننى لأذكر أستاذا للفلسفة كبير هو الراحل الدكتور عثمان أمين ، كان له نهج اقترن باسمه أطلق عليه مصطلح ( الجوانية ) أكد من خلاله أن الفهم الصحيح لموضوع لا يتأتى إلا من خلال المعايشة الداخلية " الجوانية " له ٠

كذلك فإن مصارحة القارئ منذ البداية بموقع الكاتب من موضوع الكتابة هو صورة من صور الصدق ، والصدق يمكن أن يكون شكلا من أشكال الموضوعية ، فكم من كتاب يستهلون كتابتهم بحرصهم على الموضوعية ، لكنهم إذ يخفون توجههم الفكرى ، أو ما يكون بينهم وبين من يتناولهم الموضوع من مصالح أو " عداوات " فإنهم بذلك ينتهكون هذه الموضوعية المزعومة !

من ناحية ثانية ، فإن الكتابة فى قضيتنا هذه " ملغومة " ، ووجه " الإلغام " فيها أنها تتناول بالضرورة أشخاصا على قيد الحياة نقابلهم ونتعامل معهم ، والصدور كما هو مشهور عنا على وجه العموم ، وفى المجال التربوى على وجه الخصوص، كما سوف نفصل فيما بعد ، تضيق ضيقا شديدا بوجهة النظر الأخرى إذا تناولتها بغير المدح والتقريظ وتسمى هذا على الفور بأنه هجوم شخصى يستحق الرد المضاد بهجوم أشد أو اتخاذ إجراءات عملية تضر بالكاتب ٠ بل ربما يعد الكشف عن بعض التصرفات وكأنه كشف عن أسرار عمليات عسكرية مفروض أن تظل فى طى الكتمان ٠

ومع كل هذا ، فها أنذا أقدم على السير فى الطريق الملغوم على الرغم من أن ما حدث لواحد من الجماعة التربوية فى أغسطس عام ١٩٩٤ ، سوف يأتى تفصيله، ما زال درسا مرعبا لكل من تسول له نفسه أن يكون صادقا مع نفسه ومع الناس ٠٠٠عسى أن أعود سالما ٠٠!!

## مـــــــم تتكـــون ؟

لو قلنا أن الجماعة التربوية تتكون من كل الممارسين للعملية التربوية ، لاتسع المجـــال ليشـــمل الكثرة الغالبة من المواطنين ، ذلك أن العمل التربوى ، إذا كان يقصـــد به القيام على الإنسان بما يسهم فى تنمية شخصيته ، فهذا يعنى دخول كل الآبـــاء والأمهات ، والإعلاميين والرياضيين والدعاة الدينيين والفنانين والسياسيين هذه الزمرة ، لأن عمل كل هؤلاء له دوره فى تكوين الشخصية .

ولـــو حاولنا أن نضيق الدائرة ، فقصدنا بالعمل التربوى ما نقصده من العملية " التعليمية " التى تقوم على شرح ودروس وامتحانات وكتب ومقررات ومحاضرات، وهكـــذا ، فمعنـــى هذا أن تضم الجماعة التربوية أيضا تخصصات كثيرة وهى تلك التـــى يـــتم تعليمها فى كافة مؤسسات التعليم ، من مدارس وجامعات ومعاهد ، بل ومفـــروض أن تضـــم كذلك ما نسميه بالتعليم غير النظامى ، كما يتمثل فى مواقع التدريب على سبيل المثال !

مـــن هنا ، فمن أجل مزيد من التحديد ، فإننا نقصد بالتربويين هنا هؤلاء الذين أعـــدوا إعدادا مهنيا لممارسة مهنة التعليم عن طريق دراسة أكاديمية لقدر مناسب مـــن العلـــوم التربوية والنفسية ، فضلا عما يرافق هذه الدراسة من قدر متفق عليه من التدريب والممارسة .

فكـــأن الجماعة التربوية جماعة مهنية وعلمية تضم كافة المدرسين العاملين فى المـــدارس علـــى كافة مستوياتها ومراحلها ، وقياداتهم الإدارية – الذين كانوا قبل شـــغلهم للمواقع الإدارية يمارسون مهمة التعليم – ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس فـــى كافـــة مؤسســـات إعداد المعلم ، المعروفة عندنا بكليات التربية ، أيضا على اخـــتلاف أشكالها من كليات تربية عامة أو نوعية أو رياض أطفال أو رياضية أو فنية أو موسيقية أو صناعية ، وكذلك مراكز البحوث التربوية والنفسية .

وعلى الرغم من هذا فإننا سنمضى فى تضييق الدائرة ، لنقول أننا سنخرج من حديثنا فى الغالب والأعم جموع المعلمين فى مختلف المدارس ، مع أنهم يشكلون الغالبية الكبرى من الجماعة التربوية بل إنهم يعدون أضخم جماعة مهنية فى مصر

إذ بـدأ عـددهم يـتجاوز ثلاثـة أربـاع المليون ٠ وسبب استبعادهم أنهم ، بحكم وضعهم، موظفون حكوميون ، من الظلم لهم أن نحاسبهم وفق المعايير نفسها التى نحاسب بها الجماعات المهنية الأخرى ، ومن هنا فدورهم يكاد يقتصر على مجرد " الـتدريس " لموضـوعات معينة فى المقرر ، ويهمنا ونحن نتعامل مع جماعة مهنـية علمـية أن نـبحث عن دورها القومى العام ، وجهودها الفكرية والعلمية ، ومقـدار مـا تتمتع به من هامش حرية الحركة ، وهذا وذاك مما نفتقده فى جماعة المعلمين ، لا لنقص فيهم ، ولكن : هكذا ظروف تكوينهم وعملهم ٠

بـل إن نقابة المعلمين ، والتى هى أضخم نقابة مهنية فى الشرق الأوسط ، هى فـى الوقت نفسه تكاد أن تكون أعجز النقابات وأضعفها ، بحكم نشأتها فى أحضان السـلطة التعليمـية ، فقد كان هناك حرص مستمر على أن يكون النقيب هو نفسه وزيـر التـربية والتعليم ، بالضبط كما لو تخيلنا ، رئيس مجلس الشعب يمكن أن يكـون هـو نفسـه رئيس الوزراء !! فإن لم يكن النقيب هو الوزير ، يكون وكيلا للوزارة ( كما رأينا فى حالة محمود محمد رضوان ) ، أو نائبا للوزير ( كما رأينا فـى حالـة منصـور حسـين ) ، وحاليا النقيب هو أحد أعمدة النظام : الدكتور مصـطفى كمال حلمى ، رئيس مجلس الشورى ( سابقا ) ، مع أنه لم يحرص على هـذا الموقع عندما كان وزيرا للتربية والتعليم منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات ٠

## الشكل التنظيمى :

إذا كـنا قـد استبعدنا نقابة المعلمين ، فلابد بالتالى أن نستبعد فى الجزء الحالى كليات التربية كشكل تنظيمى للجماعة التربوية ، لا لمجرد أنها تتوزع بين مختلف الجامعات المصرية ، ومفروض فى التنظيم المهنى أن يكون تنظيما موحدا ، ولكن لأن كليات التربية هى أيضا تنظيم حكومى رسمى ، وما يترتب على هذا من قيود فـى الحـركة والتعبيـر عن الرأى بداخلها ، وإن كانت هذه الكليات هى المنتجة الأساسـية للجماعـة التربوية ، مما يقتضى أن نفرد لها جزءا خاصا ٠ وإذا كانت

الجمعيات العلمية هى الشكل التنظيمى الذى سنعنى به أكثر ، فإنها تشارك شكل كليات التربية فى كونها مجزأة ومبعثرة وفقا للتخصصات الأكاديمية ، لكنها ، تنظيمات أهلية حرة ، تتيح لأعضائها مساحة حرية أوسع ، بعيدة عن قيود الوظيفة الحكومية ، ولا تخضع لروتين العمل اليومى المعروف فى الكليات الجامعية .

وهكذا ، فإننا إذا كثفنا التناول والنظر فى الجمعيات والتنظيمات العلمية التربوية، فسوف نجد ما يلى :

عرفت مصر عقب ثورة ١٩ ، فى إطار المد الوطنى ، ظهور ما سمى ب" جمعية المعلمين " ، لكنها كانت أقرب إلى أن تكون " نقابة " ، وإن لم ينف عنها ما قامت به من جهود على مستوى العمل العلمى التربوى ، ونذكر بهذا الشأن المؤتمر الكبير الذى عقدته عام ١٩٢٥ خاصا بالتعليم الأولى ، لكنها اختفت سريعا ، ولا تتوافر لدينا بيانات عنها مع الأسف الشديد .

ومن ثم يمكن القول بأن أقدم تنظيم قام ، وما زال قائما حتى الآن هو ما يسمى برابطة التربية الحديثة ، والتى ظهرت عام ١٩٣٨ كفرع لرابطة التربية الحديثة فى انجلترا New Education Fellowship ، وكانت قد وجهت دعوة لعدد من رجال التربية والتعليم فى مصر عام ١٩٣٦ لحضور مؤتمرها الدولى الذى عقد بمدينة " شلتنهام " Cheltenham ، وممن حضره من مصر : أمين سامى حسونة ، عميد معهد التربية ( كلية التربية بجامعة عين شمس الآن ) ، ومحمد حسين المخزنجى ، وأحمد زكى محمد ، وفهمى عز ، والدكتور حسن عمر ، ومحمد يوسف همام ، والدكتور عبد العزيز القوصى ، وفقا للمعلومات التى أوردها د. محمد خليفة بركات فى ورقته التى قدمها إلى مؤتمر الرابطة عام ١٩٨٧ ( نحو مشروع حضارى تربوى لمصر ) بكلية التربية بجامعة عين شمس .

وقد نوقشت فى ذلك المؤتمر( بانجلترا ) فكرة إنشاء رابطة التربية الحديثة فى مصر .

ثم جاء مسيو ( بوفيه Bovet ) إلى مصر عام ١٩٣٧ حيث قضى مدة أسبوع ألقى فيه خمس محاضرات فى التربية ، وحضر الاجتماع الأول للرابطة الجديدة

بمقر لجنة التأليف والترجمة والنشر : ٩ شارع الكرداسة بعابدين بالقاهرة ، وممن حضـــر هـــذا الاجـــتماع التأسيسى : د٠ سيد باشا ، عبد الواحد خلاف ، فريد أبو حديد، د٠ أحمد عبد السلام الكردانى ، إسماعيل القبانى ، د٠ عبد العزيز القوصى

ويبدو أن خلافات حدثت بين البعض ، فإذا بالقبانى يرأس رابطة أخرى ظهرت عام ١٩٤٣ ، وساعدته ظروف جدت فى تلك الفترة ٠٠٠

فقـــد أصدرت وزارة المعارف ( التربية والتعليم ) فى عام ١٩٤٢ قرارا وزاريا بضـــرورة نجاح خريجى معهد التربية للمعلمين فى امتحان مسابقة يعقد للتعيين فى مـــدارس الوزارة ٠ وهنا ثارت ثائرة طلاب المعهد فى سبيل عدم الاعتراف بنجاح الخريجين فى امتحان الدبلوم وهو امتحان تعقده وزارة المعارف التى تصدر قرارا يحـــتم اجتياز امتحان مسابقة للتعيين ٠ وبلغت ثورتهم إلى درجة الاعتصام وإعلان الإضـــراب عن الطعام٠ وتراجعت الوزارة عن قرارها بعد أن تدخل عميد المعهد إســـماعيل القبانـــى ، وعمـــيد كلية الآداب ، الأستاذ أحمد أمين المفكر المعروف ، وبـــذلا مـــن نفـــوذهما لـــدى وكـــيل الوزارة فى ذلك الوقت الدكتور عبد الرزاق السنهورى ما استوجب عودة الطلبة إلى دروسهم ٠

وهنا ظهرت الضرورة إلى إنشاء جمعية تدافع عن مطالب خريجى المعهد ٠

فكأن الدافع الأول إذا هو دافع المدافعة عن المطالب المهنية ، الأمر الذى يدخل فى اختصاص النقابات٠

ودارت مناقشـــات بـــين طلـــبة المعهد وطلبة الدراسات العليا من الخريجين ، ونذكـــر منهم السيد المسيدى الذى أصبح فيما بعد وكيلا لوزارة الأزهر ، والدكتور أبـــو الفتوح رضوان عميد كلية تربية عين شمس الأسبق ، والدكتور محمد قدرى لطفى أستاذ التربية المقارنة ، والدكتور سلامة حماد وكيل التعليم العالى بعد ذلك ٠

ولـــم تسفر المناقشات عن حل عملى ، إلى أن كان يوم الخريجين فى أبريل عام ١٩٤٣ ، حـــين احتشد عدد كبير منهم من أنحاء البلاد ، وبعد أن ألهى كل من د٠ أحمـــد فؤاد الأهوانى – أستاذ الفلسفة بعد ذلك – وحسن رشاد – الذى أصبح مديرا لـــدار الكتب بعد ذلك – كلمتهما عن الظروف القاسية التى يحياها الخريجون سواء

فـــى ذلـــك الوضع المادى أو الأدبى حيث لم تزد مرتباتهم عن مرتب التعيين بعد مـــرور اثنـــى عشـــر عاما على تخرجهم ، كما أنه لم يرق أحد من الخريجين إلى وظيفة أعلى من وظيفة مدرس بالتعليم الثانوى ٠

مـــن هـــنا برز اقتراح بتكوين جمعية للدفاع عن الخريجين ، وقامت فى يونية ١٩٤٣ ، حـــيث عقـــدت أول جمعية عمومية لها فى دار معهد التربية عندما كان بالأورمان ، وعرفت فيما بعد – نتيجة ظروف لا محل للتفصيل فيها هنا – برابطة خريجى معاهد وكليات التربية ٠

كـــان مـــن الواضـــح أن هناك خلطا بين الوظيفة العلمية والوظيفة المهنية ، إذ اقتصـــرت رابطـــة التـــربية الحديثة على الوظيفة الأولى ، فقامت بالفعل بتجارب تعليمية ، وبحوث مهمة ، وجاءت الرابطة الجديدة لتقوم بمهام نقابية ، فلما ظهرت نقابـــة المعلمـــين بالفعل فى أول الخمسينيات ، تضاءل دور الرابطة الجديدة ، وإن كـــان يذكـــر لها أنها نشرت أبرز مجلة تربوية ما زالت تصدر حتى الآن منذ عام ١٩٤٨ ، ألا وهى ( صحيفة التربية ) ، وإن كانت الرابطة الأولى لم تقم بمثل هذا الـــدور ٠ وكانت هذه المجلة هى قناة التعبير الرئيسية لكافة علماء وأساتذة التربية فـــى مصـــر ، وحفلت بالعديد من الكتابات التى تعتبر بالفعل روافد أساسية أمدت الفكـــر التربوى وحركة التعليم بما يصعب حصره من الأفكار والمناقشات العلمية الجادة الجيدة الجديدة ٠

هـــذا مـــع ضرورة التذكير بوجود مجلة أخرى موازية كانت تصدرها الجامعة الأمـــريكية بالقاهـــرة باسم ( التربية الحديثة ) كانت ، بحكم موقعها أداة بث للفكر التربوى الأمريكى بالدرجة الأولى ، كان يرأس تحريرها د٠ أمير بقطر الذى تولى عمادة كلية للتربية كانت بالجامعة الأمريكية ٠٠

والغـــريب أن إسماعيل القبانى ( أبو التربويين ) أظهر وعيا بالفارق بين تنظيم يقوم لأغراض علمية ، وآخر يقوم لرعاية المصالح الخاصة بفئة من الفئات ، حيث قال ما نصه : " إننى لا أميل كثيرا للجمعيات والروابط لأن أكثرها ينشأ فى الغالب لأســـباب ودوافع تستهدف المصالح الشخصية ، والقليل منها هو الذى يركز جهوده

فـــى اتجـــاه المصلحة العامة ، وأنا غير مستعد أن أعطى بعضا من وقتى لرابطة تكـــرس جهـــودها لرعاية المصالح الشخصية لأعضائها ، ولكنى مستعد أن أفسح مكانـــا مـــن قلبى للرابطة التى تستهدف المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة " ( حسن رشاد ، صحيفة التربية ، نوفمبر ١٩٦٨) ، ومع ذلك فقد ترك رابطة التربية الحديـــثة وأنشـــأ الرابطة الجديدة التى كانت دوافعها كما رأينا الدفاع عن المصالح المهنية لخريجى معهد التربية !

وعـــندما قامـــت ثـــورة يوليو أصاب رابطة التربية الحديثة جمود وتوقف بحكم المـــناخ العـــام الذى لم يكن يشجع العمل الأهلى ، على اعتبار أن التنظيمات التى أنشأتها الثورة ، من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى ، هى الأوعية الملائمة لأى نشاط " شعبى " .

وفى أوائل الثمانينيات عرف الدكتور عبد العزيز القوصى من أحد أساتذة التربية أنه يعقد ندوات مستمرة لعديد من تلاميذه فى بيته ، فدعاه إلى أن يعقد هذه الندوات فـــى الـــرابطة نفســـها ، وتدريجيا إذا بالرابطة تعود لها الحياة مرة أخرى ، وتعج بنشاط ملحوظ ، ويكفى أن نعلم أنها إذ شهدت جلسات سمينار أسبوعية كان يعقدها هذا الأستاذ ، فإنها فى الوقت نفسه شهدت ندوات شهرية طوال ما يقرب من عشر سنوات ، كان من الذين تحدثوا فيها شخصيات مثل :

د. إســـماعيل صـــبرى عبد الله – د.محمد حلمى مراد – الشيخ عمر التلمسانى – مصطفى كامل مراد – د.عبد العظيم أنيس – د.على نصار – د.إبراهيم العيسوى – د.حـــازم الببلاوى –د. محمد نور فرحات – فهمى هويدى – د.محمد عمارة – محمـــود أمـــين العالم –د. حسن حنفى –د. فؤاد زكريا – عادل حسين – د.غالى شكرى – الشيخ محمد الغزالى –د. وليم سليمان قلادة –د. مراد وهبة –د. يحيى الجمـــل –د. محمد سليم العوا –د. محمد سيد طنطاوى – د.نعمات أحمد فؤاد – د . أحمـــد فتحى سرور – د.حسين كامل بهاء الدين – كمال الدين حسين – صلاح أبو سيف – الممثلة ماجدة – سعد أردش – الفنان محمود الحدينى –أحمد بهاء الدين – د.قـــدرى حفنى – د. محيى الدين صابر – فاروق شوشة – محمد إبراهيم أبو

سـنة – د٠ يسرى العزب – د٠مفيد شهاب – د٠ رمزى الشاعر – د٠ عبد السلام عبد الغفار – د٠ عبد العظيم أنيس – د٠ عبد الباسط عبد المعطى –٠٠٠إلخ

وبهـذا كانـت أكبر موقع بث ثقافى شهدته مصر منذ منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات ٠

كانـت الفلسـفة الحاكمة ، أن التربويين لا ينبغى أن ينغلقوا على الجانب الفنى المهنـى ، فالتربية لابد أن تكون منفتحة على قطاعات الثقافة والفكر ، ولذلك كان المدعـوون لهـذه الـندوات هم أقطاب فى تخصصات مختلفة ، فكأن هذه الندوات بمـثابة برامج تثقيفية للجماعة التربوية ، ويتبين لنا هذا من تأمل تخصصات بعض مـن المحاضـرين ، فمن تخصصات قانونية إلى اقتصادية إلى دينية إلى فنية إلى أدبية ٠٠٠وهكذا

هـذا فضـلا عـن مؤتمـر سنوى غلب أيضا على كثير منها مثل هذا التوجه المجتمعـى الثقافـى العـام ، ويكفى أن نتأمل عناوين بعضها مثل : نحو مشروع حضـارى تـربوى لمصـر – نحـو حركة نقدية للفكر التربوى العربى – البحث التربوى ، الواقع والمستقبل – السياسات التعليمية فى الوطن العربى ٠٠٠وهكذا ٠

لكـن السلطة التعليمية – مقتدية فى ذلك بتصرفات مماثلة مؤسفة تجاه تنظيمات نقابـية أخرى – لم يعجبها أن تكون الحركة هنا حركة فكرية حرة نقدية ، فإذا بها تقـود مـن وراء الستار ، انقلابا ، تتحول به الرابطة إلى مؤسسة شبه حكومية ، ويكفـى أنها منذ عام ١٩٩٥ ( ولمدة عشر سنوات كاملة على وجه التقريب ) ، لا تكـاد تعقد ندوات إلا اثنتين فى العام : واحدة لوزير التربية ، والثانية لوزير التعليم العالى !!

وكانت هناك جمعية أخرى باسم الجمعية المصرية للدراسات النفسية ٠٠

وفـى منتصـف الثمانينـيات بـرزت جمعية أخرى متخصصة باسم الجمعية المصـرية للمـناهج وطـرق الـتدريس ، لتفـتح الطريق بذلك إلى عدد آخر من الجمعـيات المتخصصـة ، فقد كانت رابطة التربية الحديثة مظلة عامة تشمل كافة التخصصات والفروع التربوية والنفسية ٠

ثـم ظهـرت الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، ثم الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، ثم الجمعية المصرية للتربية العلمية ...وهكذا

والحـق أن هذا ما دعا كاتب هذه السطور أن يقترح على رابطة التربية الحديثة فـي أواخـر الثمانينيات دعوة رؤساء الجمعيات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، وهـى جمعية المناهج ، والجمعية النفسية ، والتربية المقارنة ، وتكنولوجيا التعليم إلـى ندوة مشتركة يتدارسون فيها كيفية تحقيق تلك الصيغة من التنظيم التى يمكن أن تكتل الجهود ، بدلا من هذه التجزئة ، على أن يظل لكل جمعية تنظيمها الخاص وحـركتها الحـرة ، أى مـا يشبه ( الاتحاد ) ، إذ مما لا شك فيه أن هناك قضايا تعليمـية قومية عامة لا تخص هذه الفئة أو تلك وحدها ، بل تهم الجميع ، وبالتالى يمكن القيام بجهود مشتركة إزاء هذه القضايا الكلية العامة .

وعـزز من هذا أن لم يكن لأى جمعية مقر خاص بها ، فكلها قائمة اسما بكلية تـربية ، فـى نفس مكاتب أعضاء هيئة التدريس ، مما جعلها تقتصر فى أنشطتها علـى عقـد مؤتمر سنوى ، وإصدار مجلة فصلية أو نصف سنوية ، بينما انفردت رابطـة التربية الحديثة بمقر جيد فى أفضل مكان ، بميدان التحرير بالقاهرة ، ومن هـنا بـرزت دعوتنا إلى إمكان استضافة كل جمعية كى تعقد ندوة خاصة بها مرة كل شهر .

كانـت محصلة المناقشة سلبية ، وتعكس الحال العام المعروف ، وهى أننا نعمل وننجح فى العمل فرادى ، لكننا لا ننجح فى العمل مجتمعين ، مع أن فكرة الاتحاد، والـتجمع فـى مكان واحد كان يمكن أن يعطى قوة للجميع وثقلا مجتمعيا للجماعة التـربوية ، لكن يبدو أن الخشية من أن يكون هذا الاقتراح " فخا " لابتلاع الجميع تحت رئاسة واحدة ، وهذا هو بيت القصيد !!

ويقـف المرء حائرا أمام ظاهرة التوالى فى ظهور المزيد من الجمعيات العلمية التربوية ...

فمن الناحية الشكلية ، مفروض أن تكون هذه الظاهرة ظاهرة تشير إلى سواء فى الجسـم التـربوى ، فعصرنا يسير قدما نحو مزيد من التخصص ، وتوالى ظهور

جمعيات جديدة تنحو أكثر نحو التخصص مؤشر يتسق مع هذا التوجه العام لحركة التغير العصرى ، إلى الدرجة التى أصبحنا نرى فيها جمعيات لتعليم الرياضيات ، وأخرى للقراءة ..وهكذا .فضلا عن أن تزايد مثل هذه الجمعيات يؤدى إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من أساتذة التربية وخبرائها .

لكن أخشى ما أخشاه حقا ، فى ضوء خبرتى بكثيرين ممن يكونون الجماعة التربية ، أن تكون هذه الظاهرة على غير ذلك من السواء ، فى ظل مناخ يرى الكثيرون أن كلا منهم يستحق أن يكون زعيما له أتباع ، ويصدر القرارات ، ويقال له : رئيس مجلس الإدارة ! ربما يكون هذا الهاجس غلوا فى التشاؤم ، وهو ما أتمنى أن يكون ، وأن يخيب ظنى ، حيث من العسير البت فى هذه المسألة لأن أحدا لا يملك أن يكشف عما فى القلوب وفى النوايا ، فهذه منطقة لله وحده قدرة الكشف عما فيها .

لكن ما يمكن أن أعلنه هو أن الجمعيات الأولى ذات الطابع الكلى العام من المفروض أن تستمر مظلة جامعة فترة من السنوات طويلة نسبيا ، ثم يأتى بعد ذلك الانفصال والتخصيص ، خاصة أننا لا نستطيع الزعم بأن التقدم العلمى التربوى عندنا قد وصل إلى درجة عالية من التقدم والغزارة بحيث يتحتم التفريع والتخصيص ، لأن الأمر هنا يختلف عما هو بالنسبة للأقسام فى الكليات ، فهنا نجد أعدادا تتكاثر ، فينشئون أقساما جديدة ، أو بمعنى أصح يشطرون أقساما حتى تستوعب الأعداد المتزايدة ، وأمامنا الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، فهى مظلة كلية عامة منذ نشأتها وحتى الآن ، على الرغم من أن فروع علم النفس تكاد لا تقل عن تلك التى تضمها العلوم التربوية ، وبالتالى كان يمكن أن تكون هناك جمعية للصحة النفسية وأخرى لعلم النفس التربوى ، وثالثة للإرشاد النفسى ... وهكذا ، لكن هذا لم يحدث ، وكان الفضل الأكبر فى استمرار حالة " التجميع " تحت مظلة نفسية واحدة راجعا للراحل العزيز الدكتور فؤاد أبو حطب ، حتى ترسخ هذا وأصبح وكأنه تقليد يجب المحافظة عليه ، على عكس ما استمر يحدث للتخصصات التربوية الأخرى من انشطارات مستمرة .

## النشأة المشوهـــــــة :

كـــان يـــوما مشهودا حفر فى ذاكرتى ، وما زال ماثلا أمامى وكأنه حدث منذ ساعات ...

مـــثل بعـــض الحمـــلات التى تتجه إلى مجاهل إفريقية ، قادنا الراحل د. محمد الهـــادى عفيفى ، فى مجموعة من الزملاء إلى مدينة الزقازيق عام ١٩٧١ لافتتاح كلـــية جديـــدة للتربية صدر الأمر بإنشائها تابعة لجامعة عين شمس ، وقبل إنشاء جامعة الزقازيق .

اتجـــه بـــنا أستاذنا إلى مدرسة ابتدائية فى حى شعبى ، وقمنا بخلع اللافتة الدالة على اسم المدرسة ، ووضعنا لافتة أخرى تحمل عنوان كلية التربية !!

هكذا ظهرت هذه الكلية ، حيث لم يعين لها عضو هيئة تدريس واحد ، ولا حتى موظفون ، وإنما سن اختير من الموظفين ، كانوا من جهات أخرى .

هـــذا النموذج ، هو نفسه الذى كان قد سبق شهوده فى جامعة الإسكندرية عندما أنشـــئت بهـــا كلية معلمين فى أواسط الستينيات ( فوق سطح أحد مبانى الجامعة ، وفـــى طـــنطا ، حـــيث كانت تابعة لجامعة الإسكندرية ، وكذلك فى المنصورة فى أواخر الستينيات .

أمـــا السبعينيات ، فهى التى شهدت مدا مذهلا فى الظهور الفجائى لكليات تربية فـــى طـــول البلاد وعرضها ، حيث كان المبرر أن التوسع فى إنشاء المدارس فى مخـــتلف المحافظـــات استلزم تخريج المزيد من المدرسين . حيث كانت مشكلة ( الاغتـــراب ) قـــد شـــكلت مصدر قلق وإزعاج دائمين لوزارة التربية ، حيث كان المـــدرس ، مثلا يتخرج بالقاهرة ، ويصدر قرار تعيينه فى أسوان أو المنصورة أو أى مـــنطقة أخرى ، وخاصة إذا كان المعلم من الإناث ، أو كان الزوج فى منطقة والـــزوجة فـــى منطقة أخرى ..وهكذا ، ومن ثم فانتشار كليات إعداد المعلم فى مختلف المحافظات كان من شأنه أن يقضى على هذه المشكلة .

إن هذا حق لا نقاش فيه ، فضلا عما يتيحه هذا الانتشار من توفير لفرص التعلم لـــدى أكبـــر عدد من المواطنين ، لكن السؤال هو : هل لو انتظرنا أربع أو خمس

سـنوات حتـى نفتح الكلية ، بعد أن يشيد لها المبنى المخصوص ، ذو المواصفات المساعدة على أن تؤدى الكلية وظائفها ، ويعد أعضاء هيئة التدريس ، هل مثل هذا كـان سـيحرم أصحاب حق التعلم من حقهم ؟ أم أن توفير منشأة تعليمية بصورة مشـوهة ، تـبث الخلـل فى القيم التربوية والإسهامات العلمية هو الذى يعد غدرا بأصحاب الحق فى التعلم ؟!!

كلـنا يعـرف أن مواطـنا إذا أراد أن يفتتح محلا لبيع السندويتشات من الفول والطعمـية ، مـثلا أو عصـير قصـب ، فلابد من " بنية أساسية " ، ومجموعة مواصفات حتى يحصل على ترخيص بالافتتاح ، ويبدأ العمل ..

أمـا فـى إنشاء كليات جامعية ، وفى أى تخصص ؟ التربية ..حيث يعد معلم المعلـم ..خـريجوها هم الذين سوف يتخرجون بالآلاف لينتشروا فى أنحاء البلاد يعلمـون ملايين من أبنائنا ، فلا اشتراطات هناك ، ولا بنية أساسية ، كأن المسألة فقط : دكتور يمكن أن يدرس هذا العلم أو ذاك ، فماذا كانت النتيجة ؟

كـل أعضـاء هيـئة التدريس تم انتدابهم من كليات أخرى ، وهؤلاء إذ يأتون يقتصـر دورهـم علـى التدريس ، ولا وقت لديهم لأى جانب آخر ، فتنعدم الحياة الجامعية تماما بالنسبة للطلاب .

والأدهـى من ذلك ، أن جداول التدريس لابد من وضعها بطريقة تجعلها ثمانى ساعات على الأوراق ، حتى يكون إغراء يدفع العضو إلى التضحية فيسافر ويجئ إلى هذا المكان النائى بالنسبة له ، لكن ، بالضم ، تصل إلى أربع ساعات ، حيث أن هناك قطارا معينا فى وقت محدد ظهرا لابد أن يغادر بالمنتدبين حتى يمكن لهم العـودة إلى أماكن إقامتهم ، والتى كانت غالبا بالقاهرة ، وعندما كان القطار يغادر مدينة الزقازيق فى الثانية ظهرا ، كانت الحياة فى الكلية تصاب بالسكتة القلبية .

ولا نقصـد أن نقول هنا باختصاص هذه الكلية بما نسوق من أحداث وأحوال ، ذلك أن التجربة نفسها ، بكل ما فيها ، تكررت فى العديد من محافظات مصر .

ثم بدأ تعيين معيدين ، وهنا تبدأ المأساة ...

فالمعـيد أشـبه بالصـبى الصغير فى الورشة ، لابد أن يعيش مناخ الصنعة ، ويرافق " الأسطى " ويعايشه ويتعلم من المراقبة والملاحظة والتصويب والتصحيح الفورى لما قد يخطئ فيه ..

لم يجد المعيد أمامه " أستاذا " مقيما يتعلم منه عن طريق الصحبة أكثر مما تمده به الكتب والبحوث والدراسات ، ذات الصفحات الصامتة ، وقديما كان أسلافنا من العلماء يقولون أن من أعظم البلايا فى التعليم والتعلم ( تشييخ الصحيفة ) ، ويعنون بذلك أن يقتصر التعلم على القراءة من الكتب ، لأن التلمذة الحية المباشرة والتفاعل عن طريق الصحبة لها من الفوائد ما يصعب حصره .

وأصبح حتما على المعيد أن يسجل فى القاهرة ، حيث يتوافر الأساتذة ، لكنه لا يجئ يوميا ، بل ربما مرة فى الأسبوع ، وقد لا يجئ للالتقاء بالأستاذ إلا بعد شهور ، فضلا عن أن الأستاذ المشرف غالبا لم يكن ذا وقت فراغ يسمح بالجلوس الطويل مع المعيد كى يعلمه ويصحح له ، فيقتصر التلمذ على أوراق يكتبها المعيد، ويقرأها الأستاذ بعد عدة أشهر يدون عليها ملاحظاته ، ويقدما للمعيد ربما بغير لقاء مباشر ومناقشة ، ويناقش المعيد ويصبح دكتورا !!

وفى أثناء ذلك ، تضطر معظم الكليات إلى السماح للمعيدين بالتدريس وإلقاء المحاضرات سواء بالاختصاص بذلك من أول العام ، أو من الباطن بدلا من هذا أو ذاك من كبار الأساتذة الذين يقبلون الانتداب ، ثم لا يأتون ، أو يأتوا لكنهم لا يدرسون !!

هنا أضيف خللا آخر لتكوين المعيد ، فقد أصبح يظهر أمام الطلاب وكأنه أستاذ، فتضخمت الذات لديه قبل أن تصل إلى حجمها بالتطور والنمو الطبيعيين ، وأصبح متعودا ، وهو لم يحصل على الماجستير بعد ، أن يسمع من يناديه " بالدكتور " من الطلاب ، ثم من زملائه ، فلم يتعود التواضع وألف العجب بالذات والكبر ، مع أنه " قبة من غير شيخ يرقد تحتها " !!

وإذا كنا ، ونحن نبحث عن أسباب تخلخل القيم التربوية فى الأسرة ، نؤكد أن غياب هيبة الكبار من الآباء والأجداد لها دورها الذى لا ينبغى أن ينكر فى

المحافظة على كثير من التقاليد العائلية الجميلة ، واستمرار عملية الضبط الاجتماعي ، فإن لنا كذلك أن نقول بأن غياب نماذج الأساتذة الكبار الذين كان يمكن للمعيدين أن يتربوا وينشئوا فى أحضانهم ، كان له آثاره المدمرة التى جعلت الأجيال الجديدة لا تقيم وزنا لكبار الأساتذة ، إلا فى صورة كلمات معسولة تقال عند حضور الأستاذ الكبير ، حتى إذا اختفى عن الأنظار ، شهدت حركة الفعل والواقع العملى التى تنطق بعكس ما قالوا ، فلا يكون تواصل فى القيم والتقاليد ، وينشئ الجدد قيمهم الخاصة التى تحكمها صراعات مخزية على الكتب والمناصب والسفريات والترقيات !!

ورأيت فى كلية من الكليات – ومثل هذا كان يحدث فى كليات أخرى – المعيدين يصححون أوراق الإجابة بدلا من الأساتذة المنتدبين ، ولما كانت الأوراق بالمئات كانت هناك عجلة فى التصحيح ٠ ويزيد الطين بلة أن المعيدين كانوا أيضا أعضاء فى الكنترولات ، وبالتالى فقد كان معلوما لهم أصحاب بعض الأوراق من المعارف والأقارب والأصدقاء ، مما كان له أثره فى الدفع بالبعض إلى الصفوف الأولى ليختاروا بعد ذلك كمعيدين ، أو العكس !! أو يحصلوا على حق الابتعاث إلى الخارج للحصول على الدكتوراه !

وهكذا أصبحت كليات التربية مضخة كبيرة تضخ إلى الجماعة التربوية أعضاء هم بالتعبير القرآنى " أعجاز نخل خاوية " ، وعدد غير قليل من هؤلاء كبر وأصبحوا رؤساء أقسام ووكلاء كليات وعمداء ، بل ولهم الحكم والقرار فى جيل من الأساتذة الكبار ، ولا غرابة بعد ذلك أن تشيع الكثير من السلوكيات التى يقشعر البدن عندما يسمع عنها ، وأحيانا ما يكذب الإنسان المتحدث بها ٠

وإذا كانت كليات الطب قد عرفت منذ سنوات بظاهرة أبناء الأساتذة الذين يحصلون على درجات عالية بطرق غير سوية ، حتى يصبحوا معيدين ، فأعضاء هيئة التدريس ، فإن كليات التربية ، قد أصبحت تشارك الطب فى ذلك ، فانتشر أبناء أعضاء هيئات التدريس كمعيدين أولا ، وربما الأخوات والزوجات ، لتبرز الظاهرة " العائلية " فى كليات للتربية ٠ ولا نريد أن نظلم هؤلاء وهؤلاء ، فالحق

أنها أصبحت ظاهرة مجتمعية مصرية ، ويكفى أن تفتش الآن فى الصحف القومية والإذاعة والتلفزيون ، لتلمس أن الظاهرة قد أصبحت بالفعل " قومية " !

## العلاقات البينيـــــة :

مـــنذ ســـنوات ، وفى أحد الأيام توقفت الحركة تماما فى ميدان رمسيس لبعض الـــوقت . كـــان الســـبب ، أن سائق أوتوبيس كان قد أخطأ فى أمر ما ، ويبدو أن شرطى المرور المسئول قد تعامل بغلظة مع السائق ، فحدث احتقان بين الطرفين ، وعندما كان يمر أوتوبيس آخر ، ويسأل بدافع حب الاستطلاع عن الأمر ، فيعرف أن زمـــيلا لـــه فـــى أزمة مع شرطى المرور ، ينضم آليا مع الزميل و " يركن " أوتوبيســـه تعبيرا عن احتجاجه وتضامنه ، وكان يكفى أن تمر دقائق حتى يتسبب هـــذا فـــى تعطـــيل حركة المرور فى هذا الميدان الواسع المكتظ ، الذى لا يعرف هدوءا طوال الأربع وعشرين ساعة .

ونحـــن لابـــد أن ندين تعطيل الآخرين لحركة المرور لمثل هذا السبب ، ولكننا نسوق هذا المثال فقط للدلالة على مدى ما يشعر به أعضاء " عمل " ما من ترابط وتآزر والمسارعة إلى المعاونة ، وهو الأمر الذى يعكسه مثل شعبى شهير يقول : " أنـــا وأخـــويا على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب " ، معبرا بذلك عن نـــزعة شـــبيهة بالنـــزعة " القبلية " القديمة التى كانت تجعل الفرد لا ينتظر ليتبين المخطئ من المصيب ، وإنما يهب على الفور لنجدة ومؤازرة أخاه المأزوم .

علـــى العكس من ذلك ، نجد نهجا آخر بكل الأسف ، وبكل الأسى يحكم العلاقة بـــين كثيرين من أعضاء الجماعة التربوية ..ففى نفس الفترة ، وفى إحدى كليات التـــربية ، حـــدث أن أقصى عميدها لمخالفات مالية وإدارية ، وأتيحت لى فرصة زيارتهـــا بعـــد شهور من ذلك فإذا بى أرى أن الجامعة قد اختارت أستاذا من كلية الهندســـة ليقوم بمهام العمادة ، وكان من الطبيعى أن يثير هذا دهشتى ، وقلت فى نفسى ، لابد أن ليس فى الكلية إلا اثنين أو ثلاثة ممن هم بدرجة أستاذ ، وأن هناك تحفظـــات علـــيهم بحيث صعب اختيار واحد منهم ، وسألت عن هذا فإذا بالإجابة

تـؤكد أن الكلـية بهـا حوالـى ١٤ أستاذ !! فكيف تجاهلت الجامعة هؤلاء جميعا واختـارت عميدا لهم من كلية أخرى مغايرة تماما ؟! والأهم من ذلك : كيف يقبل أسـاتذة الكلـية هذا ؟ صحيح أن اختيار العميد أصبح بالتعيين ، وهو حق لرئيس الجامعـة ، لكـن أن يصل التعسف فى استخدام الحق إلىَ هذه الدرجة ، فلابد من وقفة ، مهما كان الثمن ٠

ثم تجيئنى معلومات تفسر الأمر ٠٠٠

فعقـب إيقـاف العميد السابق ، تاقت نفس كل أستاذ أن يكون هو العميد ، وهذا حق له لا يمكن أن يمارى أحد فيه ، لكن بأى وسيلة ؟ هذه هى القضية !

سـارع كل " عبده مشتاق " إلى تحرير خطاب سرى موجه لرئيس الجامعة يتهم فـيه هذا وذاك من زملائه بأن هناك كذا وكذا مما يشينه ، حتى يستبعد الآخرين ، ولا يبقـى إلا هـو ، فلا تجد الجامعة من تختاره إلا هو! فلما تجمع عدد من هذه الخطابـات فـى يد رئيس الجامعة كانت المحصلة أن الكثرة الغالبة من هؤلاء لا يصلحون لتولى العمادة !

كـان المحـرك هـنا هو المصلحة الفردية بمعناها الضيق ، التى شعارها " أنا وبعـدى الطـوفان " ، ولم تكن المصلحة المهنية هى الحاكمة ، وكانت النتيجة أن خسـر الجمـيع ٠٠نسوا التشبيه المعروف بأنهم جميعا ركاب سفينة واحدة ، وأن الذى " يخرق " موقعا أسفل آخر ظنا بأن هذا سوف يغرقه ويزيحه من أمامه واهم، لأن السفينة سوف تغرق بالجميع ٠٠بديهة أصبحت معروفة للقاصى والدانى لكن " الأثـرة " أعمـت الأبصار التى فى القلوب ، وإن ظلت العيون فى الوجوه " وجوه عاملـة ناصـبة ، تصلى نارا حامية ، تسقى من عين آنية ، ليس لهم طعام إلا من ضريع ، لا يسمن ولا يغنى من جوع ٠٠٠" !

كلـية أخـرى كبيـرة مرموقة ، لها موقعها القيادى والريادى ، كان عميدها قد وصل إلى موقع جامعى أعلى مرموق ، وكان اختيار العميد بالانتخاب ، وبحكم أن الكلـية بهـا أقسام تربوية وأخرى غير تربوية ، فقد تنافس على العمادة أساتذة من هـنا ومن هناك ، فماذا كان من المتوقع من العميد السابق الذى وصل إلى أعلى ،

وكـــان موقعه هذا يعين على التأثير فى عملية الانتخاب بحشد العديد من الأصوات والتشجيع والتأييد ؟

فوجـــئ كثيرون بأنه قد آزر وجيش الأعوان والأنصار لأستاذ من الأقسام غير التربوية ، وخسر المرشح الأساسى من التربويين !!

لم يكن السبب لعيوب خاصة بالخاسر ، ولكنها مشاعر كراهية التفت به لتخنقه ، فقد كان من الشخصيات ذات النزعة الكارزمية التى لا تخنع ولا تلين " للناس اللى فـــوق " ، فكـــان لابد من إزاحته من الطريق على الرغم من كفاءته الواضحة فى القـــيادة والإدارة ( أرجو ألا يخمن القارئ أن كاتب هذه السطور هو المعنى هنا ، حيث أن هذه المواصفات لا تنطبق عليه !)٠ وكثيرا ما يطلق الإنسان العنان لخياله ويحـــاول تصور الحال لو كان أستاذ التربية هذا قد أتيحت له بالفعل فرصة القيادة لحـــدثت تغيـــرات مهمة على الساحة لصالح الجماعة التربوية ، بل ولصالح العلوم التـــربوية والنفســـية على وجه العموم ، ولكنها النزعة الفردية القميئة : أنا وبعدى الطوفان !!

لكـــن هناك غير هذا ، الحادث الأكبر حقا ، وذا الدلالة المفزعة وهو ما سوف نفصل أمره فيما يلى ، مع التأكيد مرة أخرى أن المسألة إذا كان بطلها هذا أو ذاك مـــن " الأفـــراد " ، ممن يسهل تحديده ، لكن المقصود هو الدلالة العامة والمعانى الكلية ٠٠٠

كان صاحبنا حتى أواخر عام ١٩٩٤ ملء السمع والبصر فى الجماعة التربوية، يرأس أكبر جمعية علمية ، استضافت عبر عشر سنوات الكثرة الغالبة من مفكرى مصـــر ومثقفـــيها ، كان يصدر أكبر مجلة للأبحاث التربوية والنفسية ، وكان أمينا للجـــنة التـــرقيات لأساتذة التربية وعلم النفس ، مدعوا بكثرة لمؤتمرات خارجية ، يـــنظم مؤتمـــرا ســـنويا كبيرا ، يكتب بكثافة فى أهم الصحف اليومية والأسبوعية ٠٠٠وهكذا

دعـــته جمعية علمية تربوية لمؤتمرها بمدينة الإسماعيلية فى أغسطس من عام ١٩٩٤ ، وقال كلمته التى كانت نقدا لسياسة التعليم القائمة ، وكان يحمل معه نسخة

مـــن عـــدد من التقارير المهمة التى عرفها تاريخ التعليم الحديث فى مصر خاصة بتطوير التعليم ليقارن بينها ، وكانت المقارنة فى غير صالح السياسة القائمة .

عندما نزل س على المنصة ، استقبله ثلاثة بالذات من تلاميذه الذين وصلوا إلى مـــرتبة الأســـتاذية ، بالأحضـــان والتقبيل والتشجيع قائلين أن هذا الكلام الصادق الشجاع لا يقدر على قوله إلا هو ، وأنهم فخورون بأنهم تلامذته !

لا أريـــد أن أســـتغرق فى تفاصيل تنسينا الموضوع الأصلى ، فالمهم أن وصل شـــريط مســـجل أعده (س) من أعضاء هيئة التدريس (!!) ، إلى مسئول كبير فى الـــوزارة ، وصـــورت المســـألة على أنها هجوم شخصى من صاحبنا على القيادة التعليمـــية ، وزاد الطـــين بلة أن القيادة التعليمية صورت المسألة – لتبرير بطشها بصاحبنا بعد ذلك – بأنها هجوم على نظام الدولة نفسه .

المهـــم أن القيادة التعليمية قادت حملة بطش شديدة ، لا محل لتفصيلها هنا ، لكن مـــا نـــود أن نبـــرزه هو أن هؤلاء الذين استقبلوا صاحبنا عقب انتهائه من كلمته المشـــار إلـــيها ســـابقا تحولـــوا فى لحظات إلى خناجر مسمومة وجهت إلى جسم صـــاحبنا، وكان الثمن الفورى أن أصبحوا ثلاثة عمداء لكليات تربية فورا كمكافأة فورية ، حيث تتالت بعد ذلك المكافآت السخية ، مالا ، ومواقع ، وشهرة واحتضانا وتلميعا .

الـــذى نـــريد أن نبـــرزه هـــنا هو أنه كان من حق أى إنسان ألا يعجبه ما قاله صاحبنا نقدا لسياسة التعليم أن يعلن عن وجهة نظر أخرى ، بل ومن حقه أن يعبر عـــن رأيه فى أن صاحبنا هذا شخص سئ ، مدعى فكر تربوى ، وأنه كارثة على التربية ... إلى غير هذا وذاك مما يمكن أن يسير فى الاتجاه نفسه ، ويكون بذلك شجاعا وصريحا وصادقا مع نفسه ومع الآخر، أما أن يفرد ذراعيه ترحيبا ويمطر الآخـــر بالقـــبلات وعبارات الثناء ، ثم يضربه بليل فى ظهره ، ويكون المضروب هذا بمثابة الأب والأستاذ ، فهنا كانت المأساة حقا .

ومـــن توابع تلك المأساة ، أن جرت انتخابات التجديد للجمعية العلمية التى كان صـــاحبنا يرأســـها ، ويكـــون أحـــد الثلاثة هو المسئول عن لجنة إدارة الانتخابات

واستقبال المنتخبين وفرز الأصوات وإعلانها ، ثم يكون هو نفسه مشاركا بعد ذلك فـــى الســـعى لـــدى الجهات المسئولة فى الطعن على الانتخابات واتهام صاحبنا – أســـتاذه فى نفس الوقت – بما يلوثه إداريا وماليا ويكون الثمن مزيدا من الصعود والكسب المادى واللمعان العام ٠٠ ويسعى آخرون للطعن فى شخصه علميا لتكتمل دائرة الحبل الذى لُف حول عنقه بهدف خنقه ، ملوثا إداريا وماليا وعلميا !

لو كان ت المسألة مجرد سقوط " شخص " لهان الأمر فمصر " ولادة " والحمد لله كمـــا نقول دائما ، لكنها كانت إعلانا عن سقوط ما لا يعد ولا يحصى من القيم والمـــبادئ الحاكمة للعمل العلمى والمهنى ليرتفع نفس الشعار المؤسف : أنا وبعدى الطوفان !!

لكن : ماذا كان موقف " الجماعة المهنية العلمية " ؟

كـــان المعيار المحدد للمواقف هو : أى الأشخاص يوصل إلى قضاء المصالح الشخصية فى النقل والتعيين والترقية والإعارة والندب والانتشار والصعود ؟

عبر الهاتف ، وخلف الأبواب ، كان صاحبنا يسمع عبارات تعزية بألا يبتئس ، فســـوف يظـــل هـــو العـــالم الكبير والمفكر العظيم ، وأن من خصائص الناجحين اللامعين أن يتعرضوا للحرب والاضطهاد ٠٠وأن هؤلاء الذين غدروا وطعنوا هم كـــذا وكـــذا من الصفات التى يعاف القلم عن ذكرها ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من عـــبارات التعـــزية والمجاملـــة ، لكـــن ، شيئا فشيئا ، بدأ كثيرون ينفضون عنه ، فطريقه إلى أصحاب السلطة والصولجان والمال والنفوذ مغلق ، بينما هؤلاء الذين طعنوا بليل وغدروا ، طرقهم مفتوحة ، وإذا فليكونوا هم القبلة الجديدة والكعبة التى يحجون إليها من كل صوب يبتغون فضلا من السلطان ورضوانا !

## الدور الفكرى / العلمى :

لعلـــنا هنا نقف فى قلب المهمة ، فالجماعة التربوية مفروض أنها جماعة علمية أولا ومهنـــية بالدرجـــة الثانية مما يلقى على عاتقها مهمة أساسية ألا وهى التنمية الفكرية والعلمية للعلوم التربوية ٠

ونحـــب بدايـــة أن نبـــرز تساؤلا مهما مؤداه : هل الجماعة التربوية جماعة " تكنوقراطية " ينصب همها على التطوير الداخلى لعلوم التربية ؟ هل مثلها هنا مثل علماء الهندسة ، والطب والصيدلة على سبيل المثال ؟

فى تصورنا أن الأمر بالنسبة لعلوم التربية يختلف من ناحيتين :

أولاهمـــا ، كـــون علـــوم التربية بطبيعتها علوما إنسانية واجتماعية ، وهى بهذا الموقـــع تتصـــل اتصالا وثيقا بالقضايا المجتمعية العامة ، تتأثر تأثرا مباشرا بها ، ومفـــروض أن تؤثر فيها ، وعلى سبيل المثال فقضية مثل قضية الصراع العربى الإسرائيلى لابد أن تكون لها أبعادها التربوية ، من حيث ما يجب أن يتعلمه أبناؤنا ممـــا يتصل بالقضية : فهل هناك سعى بالفعل نحو السلام بحيث تبرر ما حدث من تكيـــيف بعض المقررات بما يخدم هذا التوجه ؟ وهل حدثت أو تحدث على الجانب الآخـــر تحـــركات نحو هذا ؟ بينما يستطيع الصيدلى أن يمضى فى طريقه العلمى دون مـــا نظـــر إلـــى هذه القضية كلية ، إلا من حيث بعض الأمور الإجرائية فى الاستيراد والتصدير وتخصيص الأموال وما شابه .

ثانـــيهما : أن العلـــوم التـــربوية إذ يكـــون موضوعها هو الظاهرة التربوية ، والظاهرة التربوية هى التنمية الكاملة الشاملة لشخصية المواطن ، فإن هذا يعنى أن تكـــون الـــروافد المنمـــية لهذه الشخصية على نفس القدر والدرجة من حيث الكلية والشـــمول ، وهى بهذا لابد أن تتصل بجوانب أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ... وهكذا

مـــن هنا فلنا أن نؤكد على الطابع الثقافى المجتمعى الحضارى للعلوم التربوية ، وما يلقيه هذا من مسئوليات على الجماعة التربوية ، وهذا ما ألححنا عليه فى كثير من المقالات والندوات والمؤتمرات ، مستعيرين ذلك القول الشهير الذى قيل عن ( الحـــرب ) علـــى اعتـــبار أنها أخطر وأعم واشمل من أن ينفرد بها العسكريون ، فكذلك علوم التربوية ، هى أعم وأشمل من أن ينفرد بها التربويون وحدهم .

ومـــع الأســـف الشـــديد فإن المستقرئ للجملة العامة من النشاط العلمى لأفراد الجماعـــة التربوية يكاد ينبئ بالتعامل مع التربية باعتبارها عملية فنية بحتة ، وإن

كانـــت هناك بطبيعة الحال استثناءات تتبدى فى بعض الجهود ، لكنها على مستوى الأفراد ، وما نتطلع إليه هو أن يكون هذا على مستوى الوعى العام للجماعة .

وعلـــى ســـبيل المثال ، فهناك من العلوم التربوية ما هو معروف ب ( أصول التـــربية ) المعنـــية بعـــدد من المصادر التى يمكن أن تستند إليها التربية فى بناء الشخصـــية ، مما أوجد أصولا اقتصادية ، وأخرى دينية ، وثالثة فلسفية ، ورابعة أنثروبولوجية ...وهكذا .

ومـــن المنطقـــى ، وخاصـــة فـــى بلادنا العربية والإسلامية ، أن تكون للتربية أصولها السياسية بحكم السنوات الطويلة التى أمضتها هذه البلدان كفاحا ونضالا من أجل التحرير ، الذى ما أن تحصل على شكل منه أو صورة منه ، تقع فى شكل أو صـــورة أخـــرى من صور وأشكال التبعية ، مما يجعل من عملية الكفاح والنضال مستمرة ، وبالتالى تظل القضية السياسية هما قوميا عاما .

ومـــع ذلـــك ، فهـــناك اهتمام بالأصول الفلسفية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والدينـــية ، لكـــن قلمـــا نجد اهتماما بالأصول السياسية ، وهو ما يتبدى فى ندرة المـــؤلفات التـــربوية فـــى هذا المجال . ويتضح هذا أكثر فى الكتب المقررة على طـــلاب كليات التربية فى مختلف أنحاء البلاد ، وكأن هذا شأن " مخيف " تهب منه المحاذير ، فيرتفع الشعار : " الباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح " !!

لكـــن الحق الذى ينبغى أن يقال ، يختلف الأمر على مستوى رسائل الماجستير والدكـــتوراه ، فهـــنا عدد لا بأس به منها تناول جوانب من المسألة السياسية ، وإن اقتصر على ما هو عام مما يتصل بالتنشئة والتربية السياسية والوعى السياسي .

وإذا بحثـــنا عـــن القنوات التى يتم من خلالها إنتاج الفكر التربوى ، فسوف نجد أنها تتمثل فى :

- الجمعيات العلمية .
- المجلات العلمية .
- المؤتمرات العلمية
- رسائل الماجستير والدكتوراه .
- الكتب

وهنا يمكن لنا أن نسجل الملحوظات التالية :

فمـــن ناحية المجلات ، هناك مجلات تصدر عن الجمعيات العلمية ، وأخرى عـــن كليات التربية ، والملاحظ أن المجلة التى تصدرها الكلية يرأس تحريرها غالـــبا عمـــيد الكلـــية ، فكأنها " إدارة " من إدارات " الكلية ، وهو بحكم موقعه ومشـــاغله غالـــبا لا يحفل أبدا ولا يرى شيئا فى المجلة ، وينتهى الأمر – غالبا أيضا – بفرد واحد ، يقتصر دوره على تلقى البحوث من الباحثين وما يتصل بها من تكاليف ، وإحالتها إلى المحكمين ، ثم الدفع بها بعد ذلك إلى عمليتى الطباعة والنشر .

ونكاد أن نقرر هنا أن كل هذه النوعية من مجلات الكليات لا تحفل أبدا بإثارة قضـــايا جدلية ومشكلات تتطلب عرض فكر وثقافة ، وإنما هى – كما تسمى – بحـــوث ترقيات ، يكتبها أصحابها بهدف تقديمها إلى اللجنة العلمية الدائمة التى يهمها بالدرجة الأولى توافر الشكل البحثى ، الذى يتطلب الاقتصار على المسائل الفنية الضيقة المتخصصة !!

ولا نريد أن نعرج على ما يحدث أحيانا من إجراءات غير سليمة ، كأن يفاجأ المحكـــم ، مـــثلا ، بصـــاحب البحث نفسه يجئ به موفدا من قبل المجلة طالبا تحكيمه !

ولـــو حكمت معايير النشر الحقيقية لاعتبرت معظم هذه المجلات غير سليمة ، فما يطبع منها عادة لا يزيد على بضع عشرات من النسخ ، لا يراها أحد إلا من لهم بحوث فيها ، لأن الغرض لا يعدو أن يكون إثباتا لنشر بحث مقدم إلى اللجنة العلمـــية ، أمـــا إذا كان الغرض هو إثراء الفكر وتنشيط الساحة الفكرية وتثقيف أكبر عدد ممكن من العاملين فى الحقل التربوى ، فسوف يختلف الأمر .

وأمـــا بالنسبة للكتب التربوية ، فإن محللا لو قام بإحصاء وتحليل جملة الكتب التى صدرت فى ربع قرن الماضى ، فسوف يلاحظ أنها على وجه العموم ، من حـــيث الكم ، قليلة قياسا إلى حجم المجتمع التربوى على وجه العموم ، فكليات التـــربية تضـــم الآن ما يقرب من ألفى عضو هيئة تدريس ، و" زبائن " الكتب التربوية يعدون بعشرات الألوف ، فكيف تتسق هذه الحقائق بعضها مع بعض ؟

هنا تكمن المأساة ، فقد استقر فى العرف التربوى الآن أن تؤلف كتب خاصة للطلاب ، هى أشبه بالمذكرات المدرسية ، يشترك فيها أعضاء كل قسم ، على وجه التقريب ، ودون دخول فى تفاصيل مخزية حقا ، فقد أصبحت هذه المذكرات تدر على العضو الواحد ألوفا مؤلفة من الجنيهات ، وغالبا ما لا يتعب فى تأليفها ، فهى أولا مشتركة ، وهى ثانيا تقف بالمعلومات عند حدودها الدنيا العامة ، وهى ثالثا ، وغالبا ما تكون " تجميعا " لكتابات سابقة ، ألقيت فى مؤتمر أو نشرت فى دورية أو قدمت لترقية .

وبهذا اختفى التناقض العلمى بين الأساتذة ، فقد الفكر التربوى فرص النمو والإثراء ، والمادة العلمية التى تقدم للطلاب على هذا المستوى ، بعضها يمكن أن يكون منقولا بالكامل على هيئة فصل ، أو فصول ، لكن لأنها لا تنشر فى مكتبات ، ولا يذاع أمرها ، فلا أحد يكتشف ذلك . وفضلا عن هذا فمستواها العلمى يغلب عليه التسطيح والضحالة ، والقدم ، لأن زبائنها مضطرون للحصول عليها ، وغالبا بالإكراه بوسائل شتى لا محل لذكرها هنا .

فإذا ما جئنا للمؤتمرات ، فإن حكمها فى الغالب هو حكم ما ينشر فى المجلات ، وإن اختلف الأمر من بعض الوجوه ، فكثرة الجمعيات والهيئات التى تقيم المؤتمرات ، أدت بأن تكون البحوث المقدمة لكل مؤتمر على حدة قليلة كميا ، فكان أن برزت فكرة عقد ندوات لتغطية ساعات المؤتمر . ومن ثم فإذا كانت البحوث المقدمة عادة ما تكون بحوث ترقية ، مما يحصرها فى زقاق التخصص النفى الضيق ، فإن الندوات بطبيعتها المفتوحة ، وبالمشاركين فيها الذين يكونون عادة من كبار الأساتذة الذين تخطوا مرحلة الترقية ، تحفل بحوارات ومناقشات لا بأس بها .

لكن أيا ما كان الأمر ، فهل استطاعت الجماعة التربوية أن تخطو بالعلوم التربوية إلى أمام وتضيف إلى الفكر التربوى جديدا ، وتترك بصمة على الطريق ؟

يؤسفنى أن أسجل اعترافا بأن الإجابة هى بالنفى ، ولا يثنينى عن مثل هذا الاعتراف أننى لابد مشارك فى هذا الوجه السلبى ، وربما يعزينا فى هذا أننا جزء من مناخ مجتمعى عام ، كثير من مجالاته لا نلحظ أنها أضافت إلى الحركة العالمية العامة خطوة ذات بال ، إلا باستثناءات معدودة .

ويعزينا أيضا أننا لا ننفرد بذلك بين دول العالم ، فنكاد لا نرى فى جملة العالمين العربى والإسلامى ، مفكرين برزوا على مستوى الفكر التربوى عامة إلا على النطاق المحلى ، وينحصر الجهد المبذول فى كثير من الأحيان على إعادة الصياغة ، والبراعة فى الشرح ، والمهارة فى سوق العبارات واللغة التى قد تكون جديدة ، وفى نقل أفكار جديدة ، لكنها نبتت فى أرض أخرى خارج الديار . وبالتالى ، فالمجرى العام يشير إلى تكرار واجترار ، وإعادة عرض لبضاعة قديمة فى ثوب جديد .

أذكر فى أواخر الستينيات أن بدأنا نشهد زخما فى الحديث والكتابة فى اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوى ، كآفاق جديدة بدأت الجماعة التربوية تشارك فيها ، ورغم بعد هذا المجال عن اهتماماتى ، فقد اضطررت إلى ( مذاكرة ) بعض الكتب الأساسية فيه بحكم ضرورة تدريسه لطلاب الدراسات العليا فى كلية التربية بمكة أوسط السبعينيات ، وكذلك خلال عام بتربية عين شمس ، وفصل دراسى للدراسات العليا بكلية التربية بجامعة صنعاء .

وعبر ما تلى ذلك من سنوات ، قد تصل إلى ربع قرن ، كلما جاءنى بحث للتحكيم ، وأو رسالة للمناقشة ، أو إنتاج علمى للترقية به جهد فى هذا المجال ، أجده لا يخرج عن الأساسيات التى اطلعت عليها منذ الستينيات ، ولا أجد جديدا يضيف إلى ما لا أعرفه ، على مستوى الثقافة التربوية العامة . ولعل سببا مهما فى ذلك أن الكثرة الغالبة ممن تخصصوا فى هذا المجال لم تتح لهم فرصة كافية لدراسة العلوم الاقتصادية والتجارية ، والتعمق فيها ، إلا ما ندر .

كذلك فإن الدراسات المستقبلية مثلت أفقا مهما لا فى مجال العلوم التربوية وحدها وإنما فى الكثير من المجالات ، مما كان من شأنه أن يضيف جديدا إلى

العلوم التربوية ٠ وقد أتيحت لى فرصة قيادة دراسة ضخمة تطلب جزء منها أن يكتب بمنهجية الدراسات المستقبلية ، وكان أشهر ما قامت عليه هو صيغة السناريوهات ، فإذا بى أجد أن المسألة تتحول فى النهاية إلى مجرد عرض ثلاثة احتمالات : احتمال متفائل ، والثانى متشائم ، والثالث وسطى ، بحيث يمكن كتابة كل منها " تأملا عقليا " ، وتفكيرا مجردا ، وكأنها تسير وفق المنطق الشعبى الذى تعبر عنه مقولة " دى سكة السلامة ، ودى سكة الندامة ، ودى سكة اللى يروح ما يرجعش " !!

ولا يرجع هذا الأمر الأخير لقصور لدى الباحث ، وإنما ربما تجمعت جملة ظروف خاصة بالوقت ، وبالمكافأة ، وبالعلاقات القائمة بين الباحثين ٠٠ إلى غير هذا وذاك من عوامل يمكن أن تصل بالدراسة إلى هذا الوضع شبه التقليدى وإن اكتسى زيا جديدا من حيث الشكل ٠

وهكذا يمكن القول بالنسبة " لمودات " علمية أخرى ، مثل " هوجة " الحديث عن " الجودة " ، فهى مجرد صياغة لفظية جديدة لمفهوم " الكيف " الذى ثارت مناقشات طويلة حوله فى الأربعينيات من القرن العشرين إبان احتدام المناظرات الفكرية بين الدكتور طه حسين ، مناصرا لسياسة الكم ، وإسماعيل القبانى ، مناصرا لسياسة الكيف !

كما شهدت الساحة التربوية إخراجا آخر لمسألة الجودة ، تبدى فيما ثار ممن مناقشات وجرى من بحوث فى مجالى المناهج وطرق التدريس وعلم نفس التعلم، حول ما سمى بالتعلم للإتقان ٠

كذلك أذكر أن باحثا متميزا قدم لى دراسة جيدة عن أحد التيارات الجديدة فى الفكر التربوى العالمى ، مما اعتبرته بالفعل فرصة رائعة لتلقيح العقل التربوى فى مصر بمثل هذه الأفكار الجديدة ، لكننى أذكر ، ضمن تعقيبى للباحث المتميز، أن هذا الذى كتبه ( تنظير ) رائع لفكر أجنبى لابد من الإفادة منه ، لكن الإفادة لا ينبغى أن يقف عند حد المعرفة النظرية ، وبالتالى فنحن بحاجة إلى إعمال هذه النظرية فى التعامل مع قضية أو مشكلة أو جانب من جوانب

التعلـيم فى مصر ، لكن الباحث المتميز اعتذر بأن هذا يحتاج إلى جهد كبير لم يكن متاحا له فى ذلك الوقت ٠ ولعل هذا ما يجعل عددا من الأفكار والنظريات الجديـدة التـى نطلع عليها من إنتاج الآخرين ، تظل معتقلة فى سجون العقول والأوراق ، دون أن نصـل إلـى مـا يؤكد مدى صلاحيتها للتعامل مع الواقع التعليمـى فـى مصـر ، ويصـبح المتحمس لها لا يملك إلا " الكلام " وكذلك المعارض لها ، لا يستند إلى دليل ٠

ولا شـك أن هـذه الظاهرة تحتاج إلى تفسير ، لكن محاولة مثل هذا التفسير غيـر مـتاحة فـى موضعنا الحالى حيث تحتاج دراسة مستقلة ، فضلا عن أن الكثيـر مما تناولته الدراسة الحالية ، متفرقا ، يمكن ، أن يحمل عددا غير قليل ممن الأسباب المفسرة ٠

## العلاقـــة بالسلطة :

منذ أن تولت الدولة فى مصر أمر التعليم إنشاء وتسييسا على يد محمد على فـى مطلع القرن التاسع عشر ، وهناك حرص ملموس على أن يظل التعليم فى قبضـة الدولـة ، مما ألقى بظلاله على النمط العقلى والتكوين الشخصى للكثرة الغالـبة ممن العاملين فى المجتمع التربوى ٠ ولسنا نعنى بذلك مجرد أن يكون نموذج الشخصية الغالب هو " الموظف الحكومى " ، وإنما فى شيوع طريقة فى التفكير ومنهج فى التعامل أصبح مميزا لأفراد الجماعة التربوية ، تحكمه فلسفة تعبـر عـنها مجمـوعة من الأمثال المصرية الشعبية المعروفة مثل : إن فاتك الميـرى اتمـرغ فى ترابه – يا بخت من كان النقيب خاله – اللى له ضهر ما ينضربش على بطنه – اللى يجوز أمى أقول له يا عمى ٠٠إلخ

حتـى مـا يسمى بالتعليم الأهلى قديما ، والخاص حديثا ، لهو لا يحمل من " الخصوصـية " إلا جانـب الـتمويل والتسـيير ، ويظل النظام الحاكم والمناهج القائمـة، وإعـداد المعلـم ، وامـتحانات الشهادات العامة ، كلها فى يد السلطة التعليمية القائمة للدولة ٠

وربمـــا يجادلنا البعض بأن هذا ربما يصدق على العاملين تحت مظلة وزارة التـــربية ، وما دمنا قد أخرجنا هؤلاء من زمرة الجماعة التربوية التى نتناولها ، فـــإن وضـــعية التربويين ، الذين نتناولهم ، وهم أعضاء هيئات التدريس بكليات إعداد المعلمين ومراكز البحث التربوى ، فلا ينطبق هذا عليهم ٠

وإذا كان هذا فيه بعض المنطق ، إلا أننا لا نستطيع أن نغفل أمورا :

أولهمـــا ، أن وزارة التربية ظلت منذ نشأتها ظلت صاحبة ولاية على العاملين بالجامعـــات ، ولعلنا نذكر كيف أن وزير المعارف فى وزارة إسماعيل صدقى أول الثلاثينيات عزلت طه حسين من عمادة كلية الآداب ، إلى أن أنشئت وزارة التعلـــيم العالى سنة ١٩٦١ ، وبالتالى فقد تراكم إرث ضخم استمر ما يقرب من قرن ، يستحيل أن يختفى بظهور تنظيم وزارى جديد ٠

ثانـــيهما ، أن المجـــال الحـــيوى لأســـاتذة كليات إعداد المعلم ومراكز البحث التـــربوى وهيـــئاته وجمعياته هو وزارة التربية والتعليم ، مما يجد معه البعض ضرورة أن تكون العلاقة حسنة معها ٠

ثالـــثها ، أن مســـئولى وزارة التربية أنفسهم يجدون لزاما عليهم الاعتماد على نفر من أساتذة فى الكثير من الأعمال التى تتطلبها الوزارة ، مثل تأليف الكتب ، وتصـــميم المناهج ، والتخطيط للمشروعات التعليمية ، وتطوير التعليم ، والقيام بالبحوث التربوية وتدريب المعلمين ، حيث ممن المستحيل عليها الاكتفاء الذاتى بجهازهـــا مـــن العاملـــين ، حيث يغلب على الكثرة الغالبة منهم الطابع الإدارى والروتين الحكومى ٠

لكن المشكلة حقا تكمن فى هذا الداء الوبيل الذى يجعل معيار اختيار الوزارة لمـــن تعتمد عليهم من أساتذة التربية وخبرائها تحكمه علاقات المعرفة والصداقة ومدى توافر القدرة على المسايرة والمطاوعة ، فإذا بكل وزير يأتى ، نرى بداية تكـــون مـــا يشبه " الشرنقة " أو" الشلة " حوله ، حيث يحرص من يكون محظيا بالاختيار أن يثبت قدرته على المطاوعة والمسايرة ، وربما يدخل فى منافسة مع مـــا يزاملونه فى الدائرة المحيطة بمعالى الوزير فيزداد مسايرة ومطاوعة ، وقد

يلجـأ البعض إلى أن يدس ويحيك المؤامرات لغيره حتى يثبت أنه الوحيد الأكثر إخلاصا ووفاء ٠

إنـه نفـس المناخ الذى يتوافر فى البيئات التى تقوم على النهج الشمولى فى الإدارة والتسيير ، حتى ولو توافر هيئات ومجالس توحى بأن الأمر شورى وأن الـرأى جماعى ، إذ غالبا ما يكون أمر اختيار أعضاء المجالس وعزلهم فى يد المسئول الأول وحده ، ويكون رأى المجالس استشاريا ٠

وفـى مـثل هـذا المناخ نرى " مونديالا " فى تغيير ألوان المكياج واستخدام المسـاحيق وأشـكال الأقنعة ، ولا بأس من أن نرى تغيرات جذرية فى الآراء والمواقـف والإيديولوجيات ، فإذا ما أبديت نقدا وتذكيرا بما كان عليه هذا وذاك مـن أصـحاب الأقـنعة المتغيرة والأفكار المتبدلة ، تسمع مجموعة من الحجج السوفسـاطئية التى يتقن هذا الصنف استخدامها ببراعة يحسدون عليها حقا ، من مـثل : أن دوام الحال من المحال ، وأن ما كان صالحا بالأمس ليس بالضرورة ممـا يصـلح الـيوم ، ألسـنا نعيش على كوكب يلف ويدور ، فما يكون شمالا بالأمس يكون جنوبا اليوم ؟

وتـزداد المأساة حقا عندما يكون المختارون من أصحاب الأفكار والنظريات اللامعـة ، فهـم بحكـم تمرسهم بارعون فى الجدل ، شعارهم هو نفس شعار السوفسـطائيين : الإنسـان مقياس كل شىء ما يوجد وما لا يوجد ، وهم بذلك يشـكلون خطـرا كبيرا ، فماضيهم الذى كان يحظى بالتقدير من الناس كثيرا ما يكـون مبررا لأن يجعل آراءهم ومواقفهم الجديدة سريعة الإقناع بها ، وأساليبهم الجـيدة فى الكتابة والتحليل ، تخفى الكثير من الأغاليط ، حتى يقتنع القارئ أو السـامع أن ما كان حراما بالأمس هو حلال اليوم ، وأن ما كان حلالا بالأمس هـو الحرام بعينه الذى لابد من الابتعاد عنه ٠حتى هذا الذى نكتبه الآن لا يمكن أن ينظر إليه على أنه وجهة نظر يمكن أن يرد عليها وتجادل بالتى هى أحسن ، لكـن يمكن أن يقال أننا ما كتبناه إلا لغيرة أو حسد قلبنا الحقود ، أو طمع فى أن يكون لنا مما لدى الغير من حظوة وعلو كرسى ٠

وعندما يتأمل المرء السياق المجتمعى القائم فى عالم التربية والتعليم خاصة، ربما يلتمس العذر لمثل هذه الفئة من الناس ، ففى مثل هذا السياق لم نتعود أن يسمع المسئول ما يجب أن يسمعه ، وإنما العرف السائد أن يكتب الكاتب أو يقول القائل ما يحب المسئول أن يسمعه ، ورأى المسئول هو الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه ، فإذا ما سولت نفس لصاحبها أن يجهل هذا فيحدث بما يجب أن يكون ، فويل له كل الويل ...

لا يكتفى المسئول عادة بحجب الرأى وصاحبه ، ولا بأن يدفع الحراس إلى الاكتفاء بمناقشته ومحاورته ومناظرته ، وإنما لابد من عملية اغتيال واسعة النطاق ، اغتيال لا يكون بالسيف أو الرصاص أو أى من وسائل القتل المادى المعروفة ، وإنما اغتيال أشد قسوة من هذا وذاك ، فقد نشهد حملة تلويث واتهامات تنال الشخصية ، شرفا وسمعة ، فيصبح الموت المادى لها أهون من العيش ملوثا أمام الناس ، خاصة وأن مثل هذا المنحوس المجنى عليه ، هو عادة، بحكم ابتعاده عن مواقع النفوذ والسلطة وأجهزة الإعلام يعجز عن الدفاع عن نفسه بنفس الدرجة والشكل الذى يتم من خلاله تلويثه واتهامه .

والطريق إلى السلطة على العكس من ذلك ، مفروش بالورود والرياحين ، ففضلا عن أنهار من المال تتدفق بطرق شرعية لا غبار فيها ، فهناك السيارة الحكومية ذات السائق الخاص الذى يتحرك بها المقربون ، وهناك شاشات التلفزيون التى تنقل الصورة إلى الملايين يشاهدونها ويسمعون صاحبها ، فتتحقق شهرة ويتم ذيوع ، وهاك أنهر الصحف التى تحفل بالأخبار أو التصريحات أو المقالات ، وهناك المحررون الذين يلهثون سعيا وراء خبر أو رأى . وما لا يقل عن ذلك بالنسبة لبعض آخر ، حظوة القرب من الموقع العالى ، حتى ولو لم يدر مالا أو يكسب صاحبه موقعا مرموقا ، إذ غالبا ما يتسامع الناس أن شخصا ما له كلمته المسموع لدى السلطان ، فيهرعون إلى هذا الشخص : ففلان يطمع أن يكون عميدا أو وكيلا لكلية ، فيحقق له صاحب

الحظـــوة مطلبه ، وفلان يريد نقلا أو عضوية هنا أو هناك ، فيحقق له مطلبه ، وبذلك يشعر بأنه قد أصبح " قبلة " لابد للكثرة من الاتجاه إليها .

مضـــى ذلـــك الزمن الذى كان فيه واحد مثل طه حسين يهرع إليه كثيرون إعجابـــا بعلمـــه وتقديـــرا لفكـــره ، بل إن العقاد كان الأكثر ابتعادا عن أبواب الســـلطان، ومـــع ذلـــك فالوفود دائما تحج إليه تقديرا لفكره ولعلمه ، وأصبحت الكثرة اليوم تحج إلى من يحقق لها مصلحة معاشية ودنيوية . وما دام الحال قد أصبح كذلك ، فلله الأمر من قبل ومن بعد ، لكن المأساة تكمن فى أن الذين يلوذ بهم الناس يتصورون أنهم بالفعل علماء كبار ومفكرين عظام ، ولو فكروا يوما أن يبعدوا عن ظل السلطان ، أساءهم ما سوف يتكشف لهم من حقيقة مرة حقا ، مؤسفة فعلا .

## الموقف من قضايا الواقع التعليمى :

لـــيس من شك فى أن الجماعة العلمية لا تستهدف فقط تنمية المجال العلمى الذى تشتغل به ، وخاصة إذا كنا بصدد جماعة يتصل تخصصها بكل بيت وبكل مـــواطن علـــى وجه التقريب ، فهناك بطبيعة الحال قضايا ومشكلات تظهر بين الحـــين والآخـــر تـــتطلب مـــواجهة . صحيح أن السلطة التعليمية لها أجهزتها ومستشاروها ، لكن ليس للجماعة العلمية أن تنتظر حتى يطلب منها عقد ندوة أو مؤتمر أو إجراء دراسة حول هذه القضية أو تلك ، بل لابد أن تتوافر لديها كذلك روح المبادأة والمبادرة .

فـــى العـــام ١٩٨٨ شـــهد التعلـــيم فى مصر تغييرا كبيرا فى مرحلة التعليم الابتدائـــى ، حـــيث تـــم اختصار سنوات المرحلة من ست سنوات إلى خمس ، وعـــندما ثار نقد شديد ضد هذه الخطوة ، كان وزير التربية فى ذلك الوقت د. أحمـــد فتحـــى سرور يخرج من مكتبه ما يفيد أنه لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه ، وإنما بمشورة ورأى عدد من أساتذة كليات التربية !!

ولم يكن الرجل كاذبا فى هذا ...

وعندما تمت إعادة هذه السنة فى أواخر التسعينيات ، كان هذا أيضا بمشورة ورأى عـــدد مـــن أساتذة التربية ، فهل لدى هؤلاء القدرة بالفعل على أن يقولوا الشئ ونقيضه ؟!

لـــيس دفاعـــا عن الجماعة التربوية أن تكون إجابتنا بالنفى ، وإنما لأسباب بسيطة ، فظروف عام ٨٨ ، غير ظروف نهاية التسعينيات ، ومستشارو الوزير الأول هـــم غيـــر مستشارى الوزير الثانى ، وقضايا التعليم يصعب القول بأنها تخضع لقول فصل لا يختلف حوله اثنان ، فمسائلها جدلية ، وأشهر ما يمكن أن نـــدلل بـــه على ذلك قضية مثل قضية ( الضرب ) فنستطيع أن نسوق لك آراء وأفكـــار لعـــدد يبرهن على ضرره ، ويمكن فى الوقت نفسه أن نسوق ما يضاد ذلك ، فالتخطئة التامة والتصويب الشامل صعب عسير ٠

لكن فى الوقت نفسه ، يمكن أن نبرز نقاطا يعززها المنطق العقلى ، وتشير بإصـــبع اتهام إلى أن المستشارين ليسوا دائما على قدر الأمانة فى صدق القول والنصـــيحة ، وبدلا من أن يقولوا للمسئول ما يجب أن يسمع ، يحرصون على إســـماعه ما يريد ويهوى ، كما سبق أن أشرنا ، مما يؤكد الترابط والتفاعل بين مـــا نتناوله من نقاط ، فالعلاقة بين المستشارين والسلطة التى فرغنا منها توا ، لابد أن يكون لها دورها فى تشكيل موقف الجماعة التربوية من قضايا التعليم٠

فكاتـــب هـــذه السطور كان واحدا ممن كتبوا وتحدثوا ضد اختصار سنة من التعلـــيم الابتدائى فى وقتها ، لكن مع الأسف الشديد برز زملاء آخرون يلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون ٠

كـــان المبدأ الذى رفعوه هو أنه إذا كان تعليم ما نعلمه فى ست سنوات يمكن أن يـــتم فـــى خمس سنوات بنفس الكفاءة ، يصبح من السفه الإصرار على ست ســـنوات ٠ وهذا بالفعل منطق معقول ، ولكن المناقشة ما كان ينبغى أن تتم من خلال مبادئ تربوية مجردة ، بعيدا عن معطيات الواقع ، وإذا كان بالفعل يمكن تعلـــيم مقـــررات ســـت ســـنوات فـــى خمس ، فقد كان هذا يستلزم إطالة العام الدراســـى، واليوم المدرسى ، وحذف الحشو والتكرار ، وقد جابهونا بأن هذا ما

تـم حسـابه ، لكـن واقـع الحال لم يسمح لا بإطالة العام الدراسى ولا باليوم المدرسى لظروف عدة لا مجال لبيانها هنا ، وبالتالى كانت النتيجة خسارة مذهلة فى تكوين ملايين من أبناء مصر !

وهو الأمر نفسه عندما صدر ما يجعل امتحان الثانوية العامة على سنتين منذ عـام ١٩٩٤ علـى وجه التقريب ، وكتبنا ما يكشف عن سوءات هذا ، فحجب رأينا ، وإذا بكوكبة جديدة من المستشارين تدافع من خلال نظريات التربية وعلم النفس ، بغض النظر عن معطيات الواقع ، وأثبتت التجربة خطأ ما حدث ، ومع ذلـك فهـا هـى السلطة التعليمية تتجه إلى أن تكون الثانوية العامة على ثلاث سنوات ( وقت كتابة الدراسة فى أواخر عهد حسين بهاء الدين ) ، ويتكرر نفس السـيناريو ، فيهرع مستشارون إلى تزيين المسألة وتجميلها من خلال ما نعرفه مـن كـتب ونظريات ..يقولون أن التقويم المستمر لابد منه ، وأن التقويم من خلال الفرصة الواحدة ظلم للطالب وللتعليم .

إن هـذا ، نظـريا ، كـلام صـحيح ، لكن ، فى ظل الظروف التى تعيشها المدرسـة فـى مصر من حيث إمكاناتها ، وفى ظل ظروف المدرسين الحالية وإعـدادهم ، سـوف يحـدث مـا يخرب جيوب الأسرة المصرية من تضاعف الدروس الخصوصية .

هل يمكن أن نتهم الجماعة التربوية بأنها لا تقوم بمسئولياتها تجاه قضية مثل هـذه القضية المثارة حاليا ؟ الحق أننا يمكن أن نجيب بالإيجاب على ذلك ، فلا نسـمع جمعـية أو مجموعة هبت لعقد ندوة لمناقشة القضية ، أو إجراء دراسة ميدانـية عـن تجـربة السنتين لبيان إذا ما كانت ناجحة فنبقى عليها أو سلبية ، فنفكـر : هل يعنى هذا العودة إلى نظام العام الواحد ، أو التفكير بالفعل فى نظام السنوات الثلاث؟

هـنا ، لابد من العودة إلى مشكلة العلاقة مع السلطة .. فلو حدث أمر مثل فمن المتوقع أن يلاقى المبادرون ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلـب بشـر من الحرب المضادة من قبل سلطة التعليم ومن يقفون حراسا على

أبــوابها ، والتجــربة التى سبق لنا أن أشرنا إليها فى موضع سابق ماثلة للعيان لكل من تسول له نفسه أن ينهج نهج المغايرة !

مسألة أخرى خاصة بكليات التربية نفسها ...

فمــن المعروف أن هذه الكليات تستقبل فئتين من الطلاب : فئة حاصلة على الــثانوية العامة ، تدرس مدة أربع سنوات ، وفئة أخرى من خريجى الجامعات يدرســون مــدة عــام واحد ، وقد ثار جدل ونقاش حيث هنا اتجاه يسعى إلا أن تقتصر كليات التربية على الفئة الثانية .

القضــية تمــس عشرات الآلاف من الطلاب ، وكل أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم ، ومع ذلك فلم تهتز الجمعيات العلمية لتجرى دراسة حول القضية أو نــدوة أو مؤتمــرا ..فقط النقاش محصور فى دائرة لجنة القطاع التربوى التى تضم عمداء كليات التربية .

والأدهــى والأمر ، أن التقرير الأساسى الذى أثار المشكلة والنقاش ، والذى تــتحمس لــه وزارة التعليم العالى ليس نتاج فكر وعلم أساتذة تربية ، بل أساتذة هندسة ، نقول هذا دون أن نعنى تقليلا من قيمة زملاء مهندسين ، ولكننا بصدد قــيمة مهمــة فى الفكر الجامعى تقرر أن " أهل مكة أدرى بشعابها " كما يقول حتــى هذا المثل العربى الشهير ، وغلا لأصبح ، وفق المنطق نفسه ، من حق أســاتذة كلــيات التربية أن يدرسوا ويقترحوا الوضع الذى ينبغى أن تكون عليه كليات الهندسة ؟!!

ومــا زال نظام الامتحانات فى مصر يسير وفقا لهذا النهج التقليدى المعروف الــذى يتســبب فــى مــالا يحصــى ولا يعد من صور الهدر المالى والزمنى والتعليمى، وتخلت عنه معظم دول العالم ، حتى الكثرة الغالبة من الدول العربية تخلت عنه ، لكنه ما زال طقوسا مصرية مقدسة ، والغريب حقا أن تتوافر لدينا عشرات كليات التربية التى تضم مئات ومن أساتذة وخبراء التربية وعلم النفس، وخاصة فى مجال التقويم والامتحانات ، ثم لا يحدث شئ على أرض الواقع .

بـــل وماذا نقول فى وجود مركز ضخم بعنوان : المركز القومى للامتحانات والتقويم ، ويظل الحال على ما هو عليه ؟

ســـوف يبـــرز رأى فـــورى : يقول : فلماذا تعارض ما توصل إليه المركز وغيره من ضرورة أن يتم تقويم طلاب الثانوية العامة وفقا للنظام التراكمى فى التقدير ؟

ونعيد الإجابة : إن المسألة ليست مسألة نموذج مثالى نتصور أن تطبيقه لابد أن يـــؤدى إلـــى نتائج حسنة ، فمثل هذا النموذج المثالى له شروط ومواصفات ووضـــعية معينة ، إذا لم تتوافر فإن النتائج لابد أن تكون سلبية ٠ هل نذكر ما كـــان يســـمى فى الخمسينيات بالنقل الآلى ؟ كانت نظريات علم النفس والتربية تحـــذر مـــن أن يعيش صغار الأطفال جو ونظام الامتحانات فى سنوات التعليم الابتدائـــى ، فهـــو بصـــورته التقليدية يربى الأطفال على الرعب والخوف من التعلـــيم، وتقرر الاعتماد على المراقبة والتقويم المستمر من قبل المعلمين ، فى الحكـــم على مدى أهلية التلميذ للانتقال من صف إلى أعلى ، فماذا حدث ؟ كان الجمـــيع ينتقلون ، بغض النظر عما إذا كانوا قد تعلموا أم لا ، وحصدنا جيوشا من التلاميذ تتخرج من المدرسة الابتدائية ولا تحسن عملية القراءة والكتابة !

إننا لا نستطيع أن ننكر أبدا ظهور أبحاث ودراسات تتناول مثل هذه القضايا وغيـــرها ، ولكـــن ما يتم إنما يتم على المستوى الفردى ، مما لا يجعله ذا قوة تأثيـــر علـــى مجريات الواقع التعليمى ، وفضلا عن ذلك فإنه ينشر فى مجلات تـــربوية لا يكـــاد يراها أحد إلا كتابها ، وبالتالى فإن ما نتطلع إليه هو الحركة الجماعـــية ٠٠٠حركة جماعية علمية يمكن أن تكون لها قوة تأثير ، وبعيدة عن الارتباط بالسلطة التعليمية حتى تتوافر لديها حرية الحركة ٠

عـــندما تقرر تنفيذ القانون الخاص بإنقاص فترة التعليم الابتدائى ، أجرت فئة بحثـــية ، تحـــت مظلـــة وزارة التربية نفسها بحثا للمقارنة بين ما كان من نظام الست سنوات ، وما جد من اختصار ، فإذا بالنتيجة تجئ مؤكدة إيجابيات النظام

السابق ، فإذا بهذه الدراسة تحجب عن النشر ولا يراها أحد ، لولا أن استطعنا أن نحصل على نسخة منها فى وقتها .

والشئ نفسه تكرر فى عام ١٩٩٦ ، حيث أجرى المركز القومى للامتحانات دراسة ضخمة اشتراك فيها عشرات الباحثين واستمرت عامين ، وكانت تستهدف تقويم الحال الذى عليه جملة المدارس المصرية الحكومية ، فإذا بالدراسة تشير إلى نتائج سيئة للغاية ، ويتم حجب التقرير النهائى ، وظللت عامين على الأقل أحاول أن أحصل على نسخة منه ، فلما تم لى هذا نشرت مقالا مطولا على صفحة كاملة فى جريدة الوفد ملخصا نتائج التقرير دون تدخل منى بأى تعليق ، حتى تتوافر الموضوعية الكاملة ، ومع ذلك ، فقد هب من أساتذة التربية من يوجهون سهام النقد لنا مع أن التقرير تقرير رسمى !!

**وبعد ...**

إننا نعتذر للقارئ فى نهاية الشوط ، إذ لم نكن نتصور ، ولا حتى كنا ننوى أن تجئ صورة الجماعة التربوية بهذا الشكل غير المريح ،الذى يغلب عليه جو من القتامة ، على الرغم من أننا جزء منها ، ولكننا نتمثل نصيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتمثلة فى قوله : انصر أخاك ظالما أو مظلوما ، فلما تعجب الحضور من الصحابة ، فإذا كان مفهوما أن أخانا فى حالة وقوع ظلم عليه ، فكيف ننصره فى حالة قيامه هو بفعل الظلم ؟ فكانت إجابة الرسول العظيم : بالضرب على يده !

ونحن لا نقوم بعملية ضرب على يد الجماعة التربوية ، وإنما قمنا بعملية كشف عن سلبيات وعيوب ، فلربما يكون فى هذا دافعا للتخلص منها .

ولعل أبرز ما يمكن أن نؤكد عليه فى النهاية مما يمكن أن يعد " عنوانا " لحديث مطول عنه ، هو أن تتوافر حرية التفكير والتعبير دون خوف من وقع بطش أو تهديد ، والحق أن هذه ليست قضية الجماعة التربوية وحدها ، وإنما هى قضية مؤسسات المجتمع المدنى فى مختلف البلدان النامية ، لكن ربما تكون

أكثـــر إلحاحـــا بالنسبة للجماعة التربوية ، لأنها للأسف لا تملك قوة ضغط على السلطات يمكن لها من خلالها أن تحصل على حقوقها ، مثل جماعات أخرى .

جانـــب آخـــر ، يخص أفراد الجماعة أنفسهم ، وهى أن البعض إذ يظن أنه عـــندما يـــأوى – مثل ابن نوح – إلى مكان قصى ينجيه وحده من المخاطر ، فإنمـــا يضـــر نفسه ، ولا حاجة بنا إلى التذكير بهذا التشبيه الشهير أن أعضاء الجماعـــة مثلهم مثل ركاب سفينة واحدة ، إذ غمر الماء جزءا منها ، فلابد ، إن عـــاجلا أم عـــاجلا ، أن يطـــول من يسكنون فى الأماكن العليا ، وإن تضافرت الجهـــود على سلامة السفينة وحسن سيرها وقيادتها فسوف يصل الجميع إلى بر الأمان !

# مركزية التعليم
# فى البعث الحضارى

مما لا يمكن أن تخطئوه عين أن تفعيل حركة التنمية ، وبالتالى الدفع بكل قوة بالمجـتمع الذى يجدّ على طريق المعلوماتية إلى أقصى ما يمكن أن يأمل فى التقدم الحضـارى ، قـد فرضت نفسها على الساحة التربوية ، وخاصة فى العقود القليلة الماضية .

ومن هنا فقد شهدت ساحة الفكر فى السنوات الأخيرة أحاديث وكتابات متزايدة تلـح علـى تلك الطاقة غير المحدودة لمجتمع المعلومات ، من حيث قدرتها على وصول إلى ما نطمح إليه من مستويات التقدم والرفاهية لخير الإنسان ، وأمر مثل يضـع على عاتق المهمومين بالمسألة التعليمية على وجه العموم ، والمتخصصين أكاديمـيا فيها على وجه الخصوص ، مسئولية على قدر كبير من الثقل ، من حيث البحث عن المهام التى ينبغى أن يضطلع بها التعليم فى تكوين مجتمع المعلوماتية وإثـرائه ، مـع الوضـع بعـين الاعتبار أن خطوات اليوم والغد ، لابد أن تكون موصـولة بخطـوات الأمـس ، لا بمعنى السير على نفس نهجها ، ولكن بمعنى الاستفادة من خبراتها .

فبالفعل ، شهد التعليم المصرى منذ ما يقرب من مائتى عام جهودا ضخمة على طـريق التحديث والنهوض الحضارى ، من خلال تلك الركائز الأربعة التى أشار إلـيها الأسـتاذ سامى خشبة ( فى مقال كتبه فى الصفحة الثقافية فى أهرام الجمعة حـيث كـان محررا لها محررا للصفحة الثقافية ) ، ألا وهى : التحرر الوطنى ، واكتسـاب الوعـى القومـى والاجتماعى المشترك ، والنمو الاقتصادى ، وتحقيق المشـاركة السياسية ، لكن المشكلة التى وقفت حجر عثرة أمام هذه الجهود بحيث كانـت محصـلتها أقل كثيرا عما هو متوقع ومأمول ، هو أن هذه الركائز الأربع كانـت فى كثير من الأحيان تُؤخذ فرادى ، مع الأسف ، فضلا عن التفسيرات التى

قـد لا تتفق تماما مع حقيقة مضمون كل ركيزة من هذه الركائز على أساس مبرر قوى ومعروف ، ألا وهو ما يمكن تسميته "بمتطلبات المرحلة " .

ولا شـك أن هـذا يـتطلب مـنا وقفات سريعة أمام بعض النماذج والتجارب المصرية فى الدور الذى قام به التعليم فى مشروعات النهوض الحضارى :

وعلـى سـبيل المثال ، فلم يكن واردا بأى حال من الأحوال فى مشروع محمد علـى للـبعث الحضـارى أن يتوافر شئ عن المشاركة السياسية ، حيث أن واقع المـرحلة كـان يبتعد تماما عن التفكير فى مثل هذه القضية ، فإذا كان محمد على بالفعل قد أدرك الدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم ، إلا أنه بدأ التعليم من أعلى ، لا مـن القاعـدة الشعبية للتعليم ألا وهى التعليم الابتدائى الذى يتطلب انتشارا فى مخـتلف الـبقاع واسـتيعاب عدد كبير من أبناء الناس ، بحكم ما كان يتسم به من عجلـة تجعلـه يـتطلع أن يـرى " نتائج سريعة " ، خاصة بالنسبة للمشروعات العسكرية التى تطلبت فى الحال كوادر عالية مؤهلة تأهيلا حديثا .

وفضـلا عـن ذلك فإن الجهد التعليمى اقتصر دوره على تغذية الآلة العسكرية المـوجهة إلـى مشروعات التوسع الامبراطورى ، ومن هنا ، فعندما قام تحالف " الشـيطان الحقيقى " الذى يقف لمشروعات النهضة فى مصر بالمرصاد ، وحصر محمـد علـى داخـل حـدود ضيقة ، وفق شروط مجحفة ، تداعت المشروعات التعليمـية، لكـنها لـو كانـت قائمـة وفق منطق أن تتوجه توجها كليا للنهوض الحضارى، فلربما كان سقوطها أقل خسارة ، ولاستمرت الإفادة القومية منها .

بل إن إبراهيم ( باشا ) عندما ولى الحكم فى سوريا ، أرسل إلى أبيه ما كان قد سـمعه مـن سـليمان باشا الفرنساوى عن انتشار تعليم المرحلة الأولى فى الدول الأوربية ، وأنه من المفضل أن ينهج الوالى النهج نفسه حتى يمكن لمصر أن تكون دولـة مرموقة ذات شأن ، مثل البلدان الأوربية ، فإذا بمحمد على يكتب إليه يلفت نظـره " إلـى ما تعانيه أوربا عندئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، وإلى أنهـم قد تورطوا فى تعليم الناس ..." ( أحمد عزت عبد الكريم : التعليم فى عهد محمد على ، ص٤٠) .

ومـــن الصـــفحات المشرقة حقا فى تاريخ نهضتنا أن يتنبه أحد أعضاء مجلس شـــورى الـــنواب الذى أنشأه الخديوى إسماعيل كصورة من صور المشاركة عام ١٨٦٦إلـــى ضـــرورة أن يعمل التعليم على هذا ، فذكر زملاءه بأن نص اللائحة يقـــرر أنه بعد ثمانية عشر عاما لا يجوز لمن لا يعرف القراءة والكتابة أن يرشح نفسه نائبا ، وبعد ثلاثين عاما لا يجوز أن يحظى مواطن لا يعرف القراءة والكتابة بحق الإنتخاب ، وكان هذا طموحا كبيرا ، لم يتحقق ، حتى بعد ذلك بما يزيد على نصـــف قـــرن مـــن الزمان ، ودعاه هذا إلى أن يشرع المجلس على الفور بوضع مشـــروع لنشـــر التعلـــيم بين الناس على مختلف مراتبهم ، وبالفعل تم وضع هذا المشـــروع ، وكـــان مهندس هذا المشروع الكبير هو على مبارك ، لكن إعصار الاحتلال البريطانى أتى عليه ففرغه من مضمونه .

وعـــند قـــيام الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ ، صاحبتها آمال عريضة فى الدور الـــذى يمكـــن أن تقوم به فى النهوض الحضارى ، لكن فات على مؤسسيها البعد الاقتصادى فى المشروع ، بل وقف قاسم أمين فى حفل افتتاحها ينفى أى " شبهة " يمكـــن أن تلوث هذا المشروع العظيم ، إذا فكر القائمون على التعليم بها أن تكون مهـــدا لإعـــداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات النمو الاقتصادى ، وبالتالى فإن الجامعـــة يجـــب أن تعلـــم العلم من أجل العلم ، على أساس أن ما كان قائما من " مدارس عليا " هو المختص بتحقيق هذا المطلب .

وترتب على ذلك تضاؤل الإقبال على الجامعة وفتور حركة التبرع لها ، فساءت أحوالها المالية حتى اضطر القائمون عليها إلى تسليمها للحكومة عام ١٩٢٥ ، وتقع الجامعـــة المصـــرية منذ ذلك التاريخ فى " الجب الحكومى " الذى أوقعها فى شباك البيروقراطية ، و " التنميط " ، فضلا عن فقدانها " درة التاج الجامعى " ، ألا وهى ( الاســـتقلال ) ، وفقا للقاعدة المعروفة ، من يدفع يكون له حق التقرير والتوجيه ، ولـــو شـــئنا أن نعـــدد النتائج السيئة التى ترتبت على هذا لاحتاج الأمر إلى مقال مستقل، ويكفى الإشارة إلى مثال شهير خاص بإخراج حكومة إسماعيل صدقى لطه

حســين من الجامعة لأنه رفض بسبب الطابع الاستبدادى المعروف لهذه الحكومة ، أن يرأس تحرير صحيفة حزبه سنة ١٩٣٠

وشــاب مفهــوم " الوعــى " القومى فى مشروع ثورة يوليو لبس جعله يختلط بمفهــوم " الحشد " الذى يقوم على التلقين السياسى والترويج للمنجزات فقط ، دون مناقشة السلبيات ، مما كان له أثره السلبى فى تغييب مهارات النظر النقدى ، وتعدد الرؤى ، والاختلاف الفكرى ٠

ومــن الأمــثلة علــى هذا أن قد كان هناك مقرر باسم ( التربية الوطنية ) كان يرتكز على أن يكون التلميذ على بينة ودراية بحقوقه وواجباته ، فضلا عن دراسة مشــكلات المجتمع وقضاياه ، فإذا به ينقلب تحت مسمى ( التربية القومية ) إلى ما يشبه ( الدعاية السياسية ) الفجة مما فرغ هذا المقرر من مضمونه ، فانصرف عنه المعلمــون مــن حــيث الحماس الواجب أن يرافق عملية التعليم ، وانصرف عنه التلاميذ من حيث الاهتمام والاقتناع ، وشهدت الجامعات أيضا ما سمى بالمقررات القومــية مثل ( القومية العربية ) ، و ( ثورة ٢٣ يوليو ) التى فرضت على جميع الكليات ، بالمنطق نفسه ( الحشد ) و ( التلقين السياسى ) و ( الدعاية ) ، وتحولت لــدى كثيــر مــن القائمين بها إلى فرصة ثمينة للكسب الكبير عن طريق التوزيع الضــخم للكتب ، وتصحيح أوراق الإجابة ، وتركت انطباعا عكس المراد لها لدى الطلاب ٠

فضلا عما أدت إليه المشكلات والأزمات السياسية والعسكرية الكبرى ( عدوان ٥٦ ، وحــرب الــيمن ، هزيمة ٦٧ ) من تقليل ضخ المال اللازم لمواجهة التوسع الكمــى الضــخم فــى مؤسسات التعليم ، مما فرغ العملية التعليمية من الكثير من مستوى الجودة المطلوبة ، وفتح بابا جهنميا لتعدد الفترات الدراسية فى اليوم الواحد فى المدرسة الواحدة ٠

ويطول بنا المقام لو تتبعنا مختلف الجهود ، لكن يكفى الخروج بهذه الحقيقة التى تــؤكد أن " النظــر الكلــى " الــذى يســعى إلى توفير ما يمكن تسميته " بالتساند المجتمعى " العام ضرورة لا مفر منها ، وأن منطق " ما لا يدرك كله لا يترك كله

" غيـــر مناسب فى هذه الحالة ، وكما سبق لنا أن أوضحنا فى مقالات سابقة ، فإن التصـــور الفكرى الكلى الشامل للبعث الحضارى للأمة ، وموقع التعليم منه ، لابد من توافره ، لكن التنفيذ يمكن أن يتأتى على مراحل .

وإذا كانـــت العلة المزمنة التى نعلق عليها عادة ما قد يواجهنا من إخفاق هو أن معدلات النمو الاقتصادى تقصر عن تلبية مشروعات التعليم ، فإن دولة مثل الهند، وكانت حتى وقت قريب تعانى من معدلات فقر أشد حدة مما كانت تواجهه مصر ، قـــد تنبهت إلى هذا الباب الملكى للنمو الاقتصادى ، ألا وهو " اقتصاد المعلومات " فأصبحت من القوى الكبرى التى تحقق عن طريقه دخلا مذهلا ، وهذا اتساقا مع ما أشـــار إلـــيه مقال الأستاذ سامى خشبة عندما ذكر بالكتاب الذى صدر عام ١٩٧٣ لعالم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى / الاقتصادى الأمريكى الكبير " دانييل بل " ( مجئ المجتمع بعد الصناعى ) The Coming of Postindustrial Society .

وقـــد جـــاء هـــذا الكـــتاب فى وقت بدأ العالم فيه يشهد تغيرا جذريا فى نوعية السلطة، فقد كان أهم تطور اقتصادى هو ظهور نظام جديد يقوم على الاعتماد على العقـــل لخلـــق الثروة ، بدلا مما كان قائما من حيث الاعتماد على العضلات ، ولا نعنـــى بـــذلك أن يسعى العقل إلى التفكير فى أساليب جديدة فى الصناعة ، وتوسيع دائـــرتها ، وإنما نعنى أن يكون المنتج العقلى نفسه هو الصناعة الجديدة ، والمنتج العقلى المقصود هنا هو المعرفة ،

وقـــد قارن " توفلر " فى كتابه عن تحول السلطة ، والذى صدر ، بعد كتابيه : الأول عن ( صدمة المستقبل) ، والثانى عن ( الموجة الثالثة ) بين السلطات الثلاث والتى هى مصادر القوة فى الحياة البشرية ، أولها : العضلات ، التى تنتج العنف ( القـــوة ) ، والمـــال الذى ينتج الثروة ، والعقل الذى ينتج المعرفة ، فالمعرفة تتسم بالثـــراء فـــى التـــنوع ، قياسا إلى المصدرين الآخرين ، ومن ثم فمن الممكن أن نســـتخدمها مـــن أجل العقاب ، والمكافأة ، والإقناع ، وكذلك للتحويل من أمر إلى نقيضه ، بأن نحول عدوا إلى حليف ، مثلا .

والمعـــرفة كـــذلك يمكـــن أن تعين على مضاعفة الثروة أو القوة ، وهذا معناه إمكانها أن تزيد المتاح من كل من الثروة والقوة أو أن تقلل من كم المطلوب منهما من أجل تحقيق هدف ما .

ولا يتســـع المقام هنا لو حاولنا أن نعدد المزايا الجوهرية التى تتميز بها المعرفة عن غيرها من مصادر القوة ، لكن ربما يهمنا ميزة بعينها تتصل بحالنا ، فبالنسبة لكل من القوة والثروة ، نجد أنه بحكم طبيعتهما فهما ملك للأقوياء والأغنياء ، بينما نجـــد أن المعـــرفة يمكـــن أن تكـــون ملكا للضعفاء والفقراء ، وهذا من شأنه أن يعوضهما بالفعل فيصبحا أقويا وأغنياء .

ولعلـــنا لـــو تذكرنا ما كان يمثله التعليم ( الذى هو المصنع الرئيسى للمعرفة ) بالنســـبة لنا منذ عدة عقود لفهمنا تفسير هذه الميزة ، فالذى يفتش وراء مسيرة الكم الأكبر من قدماء أساتذة الجامعات والمفكرين والعلماء والمثقفين ، يستطيع أن يلمس بكـــل ســـهولة كيف تمكنوا عن طريق التعليم أن يتمتعوا بعملية الحراك الاجتماعى إلى أعلى ، فتتحسن أحوالهم المادية إلى حد كبير ، ويصبحون فى مواقع نفوذ وقوة علـــى الخـــريطة الاجتماعـــية ، حيث كان التفوق التعليمى يعتمد فقط على الجهد المـــبذول مـــن الطالـــب فى التعلم الذاتى بالمنزل والتعلم المباشر بالمدرسة ، على عكس ما حدث بعد ذلك من الاعتماد على عوامل أخرى فى التحرك التعليمى !

إن انتشـــار الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة ، فيما يؤكد توفلر إنما يمثل ، فـــى الواقـــع ، القوة التفجيرية الجديدة التى قذفت بالدول المتقدمة إلى أتون التنافس العالمى المرير ، وساهمت إلى حد كبير فى سقوط منظومة الدول الاشتراكية لأنها كشـــفت لها عن التخلف المزمن لصناعاتها ، وأجبرت كثيرا من البلدان النامية إلى التخلـــى عـــن اســـتراتيجياتها الاقتصـــادية التقليدية ، فظهرت باعتبارها " نمورا " متعددة، يُعمل لها ألف حساب .

والتعليم كى يقوم بما هو مطلوب منه لإنتاج المعرفة ، يحتاج إلى أمور كثيرة قد لا يتســـع لها هذا المقال ، ويكفى أن نشير إلى جزئية على جانب كبير من الأهمية

تتصـــل بموضوعنا ، ألا وهى " المعلومات " ، فغنى عن البيان أنها نقطة البداية لا للقيام بالتطوير المطلوب ، وإنما للتفكير فيه ورسم خططه الاستراتيجية .

ففـــى أحـــد الـــتجمعات العلمية عالية المستوى ، كان أحد الرموز الكبرى مكلفا بإعـــداد دراســـة عـــن كيفية مواجهة مشكلة التمويل التى هى مشكلة المشاكل فى تطويـــر الجامعـــات المصرية ، فإذا به يمحور حديثه كله حول أنه لكى يفعل هذا فلابد من خطوتين أساسيتين يفتقدهما مع الأسف الشديد ...

أولهمـــا : توفيـــر كافـــة البيانات اللازمة ، وهذا أمر لا يتصور أحد أنه سهل يســـير، فمشكلة الإحصاءات فى مصر أشهر من أن نفيض الحديث فيها ، من حيث تعدد المصادر ، وتباينها ، وأحيانا لعدم مطابقتها لواقع الحال ،

وثانـــيهما : كيفـــية تحـــويل البـــيانات إلى معلومات، فلا يكفى أن نتوقف عند إحصـــاءات تقـــول بأن ما ينفق على الجامعات هو كذا من الجنيهات ، ويقسم هذا الـــرقم على عدد الطلاب لنعرف تكلفة الطالب الواحد ، ذلك أن هناك تنوعا كبيرا بـــين طلاب الطب وطلاب الحقوق مثلا ، فكم يتم إنفاقه على هذا ، وكم يتم إنفاقه علـــى ذاك ؟ وكم كانت قيمة الجنيه فى سنوات سابقة حتى يمكن القيام بالكشف عن مدى التقدم أو التراجع ؟

بل إن الأمر المهم ، هو أن السنوات الأخيرة قد شهدت استنبات مصادر متعددة للـــدخل ، قد لا تظهر فى الأرقام الخاصة بميزانية الدولة المنفقة على الجامعات ، من هذه المصادر :

أقســـام التعلـــيم باللغـــة الإنجليـــزية التى تتقاضى الكليات عنها مبالغ كبيرة من طلابهـــا، حـــيث يـــتم توزيعها وفق منطق يختلف عما هو معروف فى الميزانيات الحكومـــية ، وهناك الانتساب الموجه ، وكذلك التعليم المفتوح ، فضلا عما يسمى بالـــوحدات ذات الطابـــع الخاص ، مثل المراكز العلمية التى تكاثرت فى السنوات الأخيرة داخل الكليات ، وهناك ما يسمى بالصناديق الخاصة .

وإذا أردنـــا أن نـــدرس الـــدخل المالـــى لأعضاء هيئات التدريس ، فلن يكون المـــرتب مقياســـا حقيقيا للتعرف على مستوى الدخل ، ولا أعنى بذلك الإشارة إلى

الدخول الأخرى الخارجية التى تكون لنوعيات بعينها من الأساتذة المهنيين وخاصة فى القطاع الطبى ، والهندسى ، والتجارى ، والحقوق ، وإنما أقصد مصادر أخرى تعـــددت داخـــل مظلـــة الجامعـــة نفسها ، مثل ما يتلقاه البعض من المشاركين فى المصـــادر سابق الإشارة إليها ، فضلا عما أصبحت " المذكرات " والكتب المقررة تمثله الآن من دخول ربما تفوق ما يحصل عليه البعض من المرتب الرسمى ، ولن نتحدث عن أعمال التصحيح والكنترولات ... وهكذا .

إن البـــيانات الخاصـــة بمـــثل هذه الجوانب لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية الخاصـــة بما ينفق على الجامعات ، وبالتالى ، فمن الصعب الوصول إلى معلومات موثـــوق بهـــا تمكننا من رسم تصورات استراتيجية للنهوض بالتعليم الجامعى حتى يمكن أن يتحول إلى مجموعة مصانع لهذه الصناعة الجديدة .. صناعة المعرفة ، وفقا للشروط والمواصفات التى تفرضها متطلبات البعث الحضارى ، لا اليوم فقط، وإنمـــا مســـتقبلا ، ذلـــك لأن المطلـــوب ليس أى معرفة ، وإنما هى تلك المعرفة المـــتقدمة المـــتطورة التى تملك من الإمكانات ما يجعلها طاقة تغيير حقيقى ، وقوة بناء حضارى قادر على أن يضع هذه الأمة فى صفوف الصانعين للنهضة المنتجين للمعرفة .

# سر الطفولة

ما من مرة رأيت فيها طفلا – ولو لم أعرفه – يضحك أو يبتسم إلا وبدت أمامى الدنـــيا وكأنهـــا حديقة ورود وزهور ورياحين تشيع البهجة والفرحة والسرور فى مختلف جوانحى ٠

ومـــا مـــن مرة رأيت فيها طفلا – ولو لم أعرفه – يبكى ، إلا واكفهرت الدنيا أمامـــى واعتصـــرنى ألم شديد ، وأكاد أردد مع السيدة مريم : " ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا " !

لكـــن ما يخالجنى فى الحالة الأولى ، أو فى الحالة الثانية عندما أكون أمام كبير فـــى العمـــر ، فأمـــر مختلف ، عندما لا أعرفه : إذ أقول فى نفسى : ربما يخادع ويغـــش ، وربما ينافق ويتزلف ، وربما يمثل ليحظى بتقدير هذا أو ذاك ٠٠٠ربما وربما ٠

فـــى حالة الطفل ، أتيقن ، إلى حد كبير ، أننى أمام لحظة صدق ٠٠أمام حقيقة ٠٠أمام البراءة ، والطهر وصفاء النية وبياض القلب ٠٠

أمام الكبير – عندما لا أعرفه – أجد أقنعة ، قد تخفى وراءها حقيقة ، ولكنها قد تخفى وراءها أيضا زيفا وغشا وخداعا ٠٠

وصـــدق رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أشار إلى أن الطفل " يولد على الفطـــرة ٠٠٠" ، الصـــفاء الخالص ، والطهر الكامل ، ثم تتشكل بعد ذلك وفقا لما تمـــر به من خبرات ، إن كانت خيرا فخيرا ، وإن كانت شرا فشرا ! ويصدق جان جـــاك روسو أيضا فى قوله أن كل شئ حسن فى الطبيعة ما لم تمسسه يد إنسان ، حيث أفهم من هذه العبارة أن الله خلق الإنسان بالفعل " فى أحسن تقويم " ، لكن ما يصادفه بعد ذلك من أفعال الكبار ربما يجعله يرتد " إلى أسفل سافلين "!! وقانا الله من هذا المصير ٠

وفى فطرة كل منا حب جارف للأبناء ، لسبب بسيط ، لأنهم كما جاء فى القول العربى المأثور ": أكبادنا تمشى على الأرض " ٠

وعـندما يقـول المولـى سبحانه وتعالى فى قرآنه الكريم : ( زين للناس حب الشـهوات مـن النساء والبنين ) آل عمران /١٤ ، ويقول : ( المال والبنين زينة الحـياة الدنـيا ) الكهف / ٤٦ ، فإنما ليقر هذه السنة التى وضعها هو فى خلقه من بنى البشر ، وهو إذ يعلن أنه جعل حب البنين حبا مركوزا فى فطرتنا ، وأننا نظل نعتبـرهم أثمـن وأغلى ما فى الدنيا ، فإنه فى الوقت نفسه يحملنا المسئولية ، بأن نخضـع للنتيجة المنطقية ، وهى أن نحرص على هذه الزينة ٠٠٠على هذه الثروة ٠٠لا نـبددها بسفه وسوء سلوك ، ولا نضيعها بخلل تنشئة وتكوين ، وإنما نصون مـا فطرت عليه من أصول وبنية أساسية ، وننميها ونستثمر ما وهبته من طاقات على خير ما يكون الاستثمار ٠

وروى ابن عساكر عن واثلة بن الأسقع رضى الله عنه – كما فى الجامع الكبير – أن رسـول الله صـلى الله عليه وسلم خرج إلى عثمان بن مظعون ومعه صبى صـغير له يلثمه فقال له : ابنك هذا ؟ قال : نعم ٠ قال : أتحبه ؟ قال : إى والله يا رسول الله إنى أحبه ٠ قال : أفلا أزيدك حبا له ؟ قال : بلى فداك أبى وأمى ٠ قال : إنـه من ترضى ( بفتح الضاد وتشديدها ) صبيا صغيرا من نسله حتى يرضى ، ترضاه الله يوم القيامة حتى يرضى " ٠

سـبحان الله علـى هـذا الموقف الرائع بكل المقاييس ، حيث يصبح أمر الطفل وحسن التعامل معه ركنا أساسيا فى رضا الله عز وجل على سالك هذا المسلك !

وإذا كان حب الطفولة وتقديرها فطريا فى البشر ، فقد كان طبيعيا أن تحتل مكانة مرموقة فى تفكير أهل التربية والتنشئة ٠

لكن الخطأ الكبير الذى وقع فيه كثيرون فى قرون خلت ، هو تصور أن الطفل " كبيـر " فـى حالـة قوة ، وفقا للتعبير الأرسطى ، أى فى حالة كمون ، ووظيفة المربـى تصـبح عندئذ أن يتعامل مع الطفل وكأنه قطعة من الشمع ، وهناك خاتم الكبـر ، لابـد من طبعه على الشمع حتى يمكن اعتماد الطفل عضوا بعد ذلك فى مجتمع الكبار ٠ وبمعنى آخر : التعامل مع الطفل وطبع شخصيته كى تكون نسخة من كبير ٠

كـــان من نتيجة ذلك أن حكمت المجتمعات القديمة " محافظة " خانقة ، جمدت كثيرا من الأوضاع ، إذ ما دام الصغار مطلوب منهم أن يكونوا نسخا من الكبار ، فسوف يأتى الجيل الجديد ، وفقا لما كان عليه الجيل السابق ، وهكذا ..

وفضـــلا عن ذلك ، فكم وئدت قدرات حباها الله لهذا الطفل وذاك ، لم تكن لدى أبـــيه أو أخيه الكبير ، وكم بددت إمكانات وهبها الله لهذا الطفل وذاك ، لم يشأ أن يهـــبها لأبيه أو أخيه الكبير ، حكمة من لدنه لكى يتحقق التنوع والاختلاف ، الذى هو أيضا سنة من سنن الله فى خلقه ، كما قال ( ولا يزالون مختلفين ...) هود / ١١٨ ، وقـــال : ( ومـــن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ...) الروم /٢٢

ومن هنا فقد كان من الطبيعى أن نسعد ونقدر هذه الجهود المتوالية التى شهدها الفكـــر التربوى ، والتى تعكس وعيا متناميا من جانب مفكرى التربية لخصوصية الطفـــولة ، فرأينا روسو ، وبستالوتزى ، وفروبل ، وجان بياجيه ، وكومونيوس ، ومنتسورى .

ومـــن بـــين هـــؤلاء جمـــيعا تبرز لنا المربية الإيطالية منتسورى المولودة عام ١٨٧٠، وتوفـــيت عـــام ١٩٥٢ ، أى أن عالم التربية قد خسر فى عام ١٩٥٢ ، لا منتســـورى وحـــدها وإنما كذلك عالم التربية الأمريكى الشهير جون ديوى المولود عام ١٨٥٩ .

لقد كانت منتسورى إحدى الأوائل الذين حاولوا تأسيس علم حقيقى للتربية ، وقد قـــام نهجها على إقرار ما يمكن تسميته " علم الملاحظة " ، فقد كانت تفرض على المـــربين وجمـــيع المشـــاركين فـــى العملية التعليمية أن يتلقوا تدريبا على طرق الملاحظـــة ، وأن تجـــرى العملية التعليمية نفسها فى إطار يتيح المراقبة والتدقيق العلمـــى ، وهـــذا ما عبرت عنه بقولها : " إن إمكان مراقبة نمو الحياة النفسية عند الطفـــل ، كظواهـــر طبيعية وانفعالات تجريبية ، من شأنه أن يحول المدرسة ذاتها إلى عمل ، وإلى نوع من الغرفة العلمية للدراسة النفسية الوراثية للإنسان " .

ومـــن المعروف أن فن الملاحظة ، الذى اعتبره روسو المهارة الأهم المطلوبة للتعلـــيم ، يعتمد على دقة الإدراك والمراقبة ، وقد تصورت منتسورى " مربيا من نمـــط جديد " ، " بدلا من الكلام ، عليه أن يتعلم الصمت ، وبدلا من التعليم ، عليه أن يراقب ، وبدلا من أن يلبس ثوب الوقار المتعجرف ، ويظهر بمظهر المعصوم عـــن الخطأ ، عليه أن يلبس ثوب التواضع " ٠ هذا النوع من الملاحظة الدقيقة عن بعـــد لـــيس اســـتعدادا طبيعـــيا فطريا ، بل هو مهارة ينبغى تعلمها لأن " معرفة الملاحظـــة والمراقبة هى الطريق الحقيقى المؤدى إلى العلم ، فإن لم نر الظواهر ، تـــبدو وكأنهـــا غيـــر موجودة ، أما الذى تعود أن يرى فإنه يهتم بما يرى ، وهذا الاهتمام هو القوة المحركة التى تخلق الروح العلمية" ٠

وقد نالت هذه الطريقة تقدير كثير من المربين ، نذكر منهم المربى الإنجليزى " ســـير برســـى نـــن " حـــيث أكد أن الإنسان لما كان مدنيا بطبعه ، رأت الدكتورة مونتســـورى أن تضمن لأبنائها تلك الفرص التى تدربهم على أن يعيش بعضهم مع بعـــض ، ويـــتعاونوا علـــى اللعب والشغل ، وأن يكتسبوا كفاية اجتماعية ورشاقة شخصية ٠

علـــى أن أهم ما يميز طريقة منتسورى فى رأى ( نن ) أجهزتها التعليمية التى بها يتعلم الطفل كل ما هو جدير به أن يتعلمه فى فترة حضانته وطفولته ، من أجل اســـتثمار مقدرتهم الحركية والتمييز الحسى ، ومبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وطـــريقتها هـــى أن يترك الأطفال لأنفسهم تحت إرشاد مرشدتهم، كل يتبع طريقته الخاصـــة ، ويخـــتار الـــوقت المناسب له والأعمال التى فى مقدوره أن يقوم بها ، ويـــنقدون أنفســـهم بأنفســـهم ، وتكون نتيجة ذلك أن يكتسب الطفل الصغير درجة عظـــيمة مـــن مهارات الابتكار والاعتماد على النفس ، وقوة التركيز ، وأن يتعود احتـــرام النفس فى الوقت الذى يحترم فيه الآخرين ، وأن يكتسب صفات من الجد والعمل الهادف قلما يعرفه غيره من الأطفال الذين يتعلمون بالطريقة التقليدية ٠

وفـــى عام ١٩٢٨ ، كان " واطسون " ، عالم النفس المعروف ، فى ذروة مجده ضـــمن مدرسة السلوكيين ، فى الدرراسات النفسية ، يؤكد على أهمية البيئة وأثرها الهائل فى النمو العقلى للفرد ..

ولـــم تقـــف منتسورى لتنتصر للرأى القائل بالوراثة ، ولا برأى السلوكيين فى القول بالبيئة ، فالمسألة فى رأيها لم تكن إما هذا أو ذاك ، وإنما فى التفاعل بين كل منهما ...

لقـــد كانـــت تـــرى أن النمو العقلى امتداد للنمو الجسمى ، وهو ما عبرت عنه الحكمـــة الشـــائعة القائلـــة بأن " العقل السليم فى الجسم السليم " ، وعلى هذا القول إســـهامها العظـــيم لمشكلة التفاعل بين البيئة والوراثة : فالبيئة تقدم الغذاء للتكوين العقلـــى ، تماما مثلما تقدم الغذاء لنمو الأعضاء الجسمية ، وهنا تؤكد منتسورى أن بعـــض العناصـــر التى تقدمها البيئة أكثر فائدة من غيرها للنمو العقلى ، مثلما أن بعض المواد الغذائية أصلح للجسم من غيرها .

ويتجلـــى موقـــف منتسورى هذا فى موقفها من " الذكاء " ، فقد رأى فيه علماء نفس سابقين قوة جذب لما فى الخارج من مؤثرات هى التى تبنيه وتكونه وتنميه ، مما لابد معه أن نتعامل مع الطفل وكأنه وعاء ما علينا إلا أن نملأه بما نريد نحن، فيصبح بالفعل كما نريد ..

إنهـــا تـــرى فى هذا إلغاء لشخصية الطفل ومجافاة لما يحدث فى مجرى الخبرة الإنسانية ، فصحيح أن بالطفل قدرة عقلية فطرية ، لكنه لا يستقبل ما تتلقاه حواسه وكأن عقله مجرد مرآة ما عليها إلا أن تعكس ما أمامها ..إن الإنسان انتقائى فيما يتعـــرض لـــه مـــن انطـــباعات حسية ، واستشهدت منتسورى برأى عالم النفس الأمريكـــى ، أحد مؤسسى الفلسفة البراجماتية " وليم جيمس " من أن لا أحدا يرى الشـــئ فـــى مجموع عناصره وجزئياته ، وإنما كل منا يرى جزءا ، وهنا تتدخل خبـــراته الســـابقة ، وذوقـــه ، ووجدانه واهتماماته فى عملية الاختيار والانتقاء ، والـــتذوق والحكم والتفسير ، ولعل هذا يذكرنا بذلك التشبيه الشهير الذى قال به أبو حـــيان التوحـــيدى من أننا أمام الحقيقة مثل مجموعة من العميان التفوا حول فيل ،

وطلـــب من كل منهم أن يقول ماذا يحس أمامه ، فتباينت الأقوال والأحكام ، وكل منها صحيح فى حد ذاته ، لكنه يخطئ إذا تصور أنه قد أدرك الحقيقة كلها ٠

ولعل كتاب منتسورى ( سر الطفولة ) هو خير ما يعرض لنا العديد من ملامح طـــريقتها فـــى التربية ونظراتها النفسية الصائبة المبنية على خبرة وتجربة وعقل متفـــتح وقلب أم رؤوم ، ويتجلى هذا فى مناشدتها الكبار أن يكفوا عن التعالى على الأطفـــال على اعتبار أنهم وحدهم الذين خبروا الدنيا وامتلكوا المعرفة ، ولو تخلينا ككبار عن هذه " العجرفة " وهذا " الكبر " فسوف يسهل علينا اختراق سر الطفولة ممـــا يمكننا من فتح الأبواب أمامهم لينطلقوا إلى هذا العالم الفسيح الرحب يكتشفوا مفاتيح أسرار معرفته ، وتنمو لديهم مهارات الاكتشاف والابتكار والإبداع ٠

وهـــى تؤكد على أن " الحب " هو قوة التربية السحرية التى تفجر طاقات الطفل الكامـــنة ، وهـــى قاعدة يمكن لكل إنسان أن يلمسها فى الحياة ، فعندما نحب إنسانا نحـــرص علـــى ألا نفعل ما يغضبه ويؤذيه ، ونحرص على العكس من ذلك ، أن نفعـــل كل ما يفرحه ويسعده ، والذين يتصورون أن تربية الأطفال يمكن أن تكون بالعـــنف ، فهم لا يفهمون سر الطفولة ، لأن فطرة الإنسان تحتم عليه أن يكره من يعـــتدى علـــيه ، فـــإذا ما كره من يعتدى عليه ، يحرص على أن يفعل ما يضايقه ويؤذيه ، فضلا عن عديد من الآثار السلبية الأخرى التى أشار إليها مفكرنا العظيم : ابـــن خلدون عندما عقد فصلا بعنوان ( فى أن الشدة بالمتعلمين مضرة بهم ) أكد فيها على أن مثل هذه الشدة تنتج خوفا وجبنا ونفاقا ٠

ولعل قيمة الإسهام العظيم الذى قدمته مدرسة التحليل النفسى ، بغض النظر عن تحفظـــات يمكن أن تؤخذ على بعض مقولاتها ، تتمثل فى كشفها النقاب عن أن ما يحدث لنا فى فترة الطفولة ، وخاصة تلك التى تسبق سن المدرسة ( ست سنوات ) يكـــون لهـــا آثار يمكن أن تكون مدمرة للشخصية فيما بعد عند مرحلة الكبر ، إذا كانـــت هذه الأحداث مؤلمة للغاية ٠ ويتركز جهد المعالج النفسى فى الكبر على أن يكشـــف لمريضه أسباب ما يعانيه ، بالرجوع إلى مرحلة الطفولة ، على أساس أن

الجهـل بمـا حـدث والذى وورى فى جب اللاشعور هو السبب الرئيسى " للعقدة النفسية " أو المرض النفسى ٠

ومن ثم فالتربية التى تقوم على فتح الأبواب المغلقة أمام الطفل وتركه بغير قيود يعبـر عمـا فى نفسه ، وتشجيعه على الإقدام على اقتحام كل جديد ومجهول ، من شأنها أن يجنبه احتمالات " الكبت " و " التعقد " !

ووجـه اخـتلاف منتسـورى عـن مدرسة التحليل النفسى ، أن الأخيرة تركز اهـتمامها على الجانب المظلم من حياة الإنسان فى مرحلة طفولته ، الجانب الذى حمل صفحات سوداء ، الجانب الذى مضت عليه سنون طويلة ، تركز على الكشف عـنه ، بعـد سنوات من حدوثه ، لكن مدرسة منتسورى تسعى إلى التركيز على تسـجيل تلـك الصفحات المشرقة البيضاء ولحظات السعادة ومواقف البناء ، تدعو إلى التأكيد والتركيز عليها ، وقت الطفولة المبكرة نفسها ، فكأنها هنا تربية وقائية، بينما التربية القائمة على التحليل النفسى تربية علاجية ٠

وعـندما أعـاود قراءة ما كتبته منتسورى فى كتابها عن أهمية " الحركة " فى تـربية الطفل ، تقفز إلى ذهنى على الفور تلك الصورة الجافة الجامدة الخانقة التى كـنا نعامـل بهـا صغارا فى المدرسة ، فقد كان عنوان الأدب والتهذيب أن يظل التلمـيذ منا ساكنا لا يتحرك ، وكأنه تمثال من الحجر ، مما أدى إلى أن تسرق من كثير منا طفولتهم بكل الحزن وبكل الأسى !

هـذا ، مع أن الوعى الشعبى كان أكثر فهما لأصول التربية ممن كانوا يقومون بأمـر التعليم ، فهذا الوعى الشعبى يردد دائما " الحركة بركة " ، صحيح أنه يقصد بـذلك إلـى اسـتنهاض الهمـم فى حركة العمل وكسب الرزق ، لكن كيف يتأتى للإنسان أن يكون كذلك ما لم يعود فى صغره أولا على الحركة والنشاط ؟!

وأهـم مـا تلفت منتسورى إليه الانتباه ، هو تلك المرحلة من عمر الطفل التى تسبق دخوله إلى المدرسة ، إذ من العجيب حقا أن نتصور أن التربية والتنشئة تبدأ مـنذ لحظة التحاق الطفل بالمدرسة الابتدائية ، مع أننا لو تأملنا الأمر جيدا لوجدنا أن الطفـل حين يلتحق بالمدرسة يكون قد اكتسب لغته الوطنية ، وعرف الكثير من

المعانـــى والمفردات والقيم ، والأفكار الدينية ، واكتسب العديد من العادات ، بحيث يشكل كل هذا أساسا قويا يمكن ألا يلتحم التحاما بنائيا سويا بما يتعلمه بالمدرسة .

وقـــد ســـبق منتسورى عدد من المربين العظماء وعلى رأسهم " فروبل " الذى أسس ما عرف واشتهر باسم ( رياض الأطفال ) ، ولو تأملنا الاسم جيدا لوجدنا أنه ســـماها " بالروضـــة " على أساس أن يستمتع الطفل بنوعية من التربية تجعل من الـــتعلم " بهجـــة " ، وتجعل من المكان " حديقة " للمرح والنشاط والحركة ، ومن خلال هذا وذاك يتعلم ما هو بحاجة إليه من قيم مربية ومعارف أولية.

ولقـــد تأخرنا كثيرا فى مصر مع الأسف الشديد فى التحرك نحو عالم الطفولة ، ومع ذلك فلا نستطيع أن ننكر الكثير من الخطوات ذات الدلالة :

- فلقد صدر قانون خاص بالطفل يؤكد فيه على جملة حقوقه .
- وعـــرفنا نوعـــية مـــن الكلـــيات تسمى كليات رياض الأطفال لإعداد مربيات متخصصـــات جامعـــيات كى يقوموا بمهمة التربية فى رياض الأطفال بعد أن كنا نتعامل مع الرياض وكأنها مجرد مأوى بحاجة إلى " دادة " أو مجرد " حارس " !
- وشهدت جامعة عين شمس مركزا لبحوث الطفولة ..
- وكذلك معهدا للدراسات العليا فى الطفولة ..
- وعقدت مؤتمرات عدة عن الطفولة ..
- ونقيم معرضا سنويا لكتاب الطفل
- وشهدت بعض كليات التربية ظهورا لأقسام خاصة بالطفولة ..وهكذا
- وأنشئ مجلس قومى للأمومة والطفولة .
- ولدينا الآن عدة مجلات للطفولة .

ومع ذلك ، فإن كل هذه الجهود ، هى جهود " علمية " ، أو مهنية ، أو بحثية، فإذا ما نزلنا لاستقراء واقع الطفل فسوف نشهد ما لا يسر ..

فمع أولوية مرحلة الطفولة المبكرة ، فما زال نظامنا التعليمى لا يبدأ إلا من سن السادسة ، ويترك ما قبل ذلك للصدفة وما يدخل فى باب العشوائية ..

ونجد ما بدأ يظهر من رياض الأطفال ، إما غالى الثمن فى خدمته لا يقدر عليه إلا الأثـرياء ، حيث تصل رسوم الالتحاق به إلى ألوف من الجنيهات سنويا ، وإما متدنى المستوى للفقراء حيث تتحول إلى مجرد مأوى يأوى إليه الطفل إلى أن تعود أمه إليه لتأخذه إلى البيت ٠

لقـد فتحنا الأبواب للمرأة كى تمارس حقها فى العمل والخروج ، لكننا لم نتسق مـع إيقاع التغير فى هذا الشأن ، فلم نوفر لها ما يتبع ذلك من توفير عدد كاف من دور الحضـانة وريـاض الأطفـال ، ومن ثم أصبحت الكثرة الغالبة من الأمهات العـاملات يعشن فى كد ونصب يحرمها من الاستمتاع بحياتها لتظل معظم ساعات يـومها وهـى تلهث وتشقى ، فينفتح الباب للبعض ليعلق بسخرية : هذه هى نتيجة خروج المرأة للعمل !!

وأحـيانا ما أتوقف عند بعض برامج الأطفال بالتلفزيون ، فأجد كم من السذاجة يغلـب عليها ، لأننا نفتقد توافر نوعية من الكتاب المتخصصين الذين يمهرون فى الكـتابة للأطفـال ٠ بـل إن كثيرا من هذه البرامج تذاع فى فترة الصباح حيث لا يكون الأطفال بالمنازل وإنما فى مدارسهم !!

والشئ نفسه يمكن أن يقال عن أدب الطفل ، إلى الدرجة التى نجد فيها المكتبات ممتلئة بكتب معظمها مترجم عن لغات أجنبية ٠ إنه لا بأس من ذلك بطبيعة الحال، لكـن فـى مرحلة الطفولة هذه بصفة خاصة نجد الطفل ملتصقا ببيئته وثقافته وما يتعلق بهما من مفردات ومصطلحات ومفاهيم وقيم وعادات وتقاليد ٠

ومـا زال الـبعض يـتحدث مـع الأطفـال بحكايات مرعبة مخيفة عن الجن والعفاريت ٠٠!

إن قـراءة كـتاب منتسورى عن ( سر الطفولة ) يمكن أن يدفعنا إلى تصحيح الكثيـر مـن اتجاهاتـنا وعاداتـنا ومفاهيمنا تجاه الطفل فى سنيه الأولى ، فنوفر للمجـتمع بـذلك ما هو بحاجة فعليه إليه " التأسيس العلمى " للبنية البشرية التى لا نهوض حضارى بدونها ٠

# نظرات فى أحوال التنمية البشرية
# فى الوطن العربى

## مقدمـــة :

فى غمرة فيضان المشاعر بالإحباط فى طول البلدان العربية وعرضها ...
ومشاهد تنطق بالعجز والهوان ...
وأنباء تتوالى معلنة سيطرة النظرة التجزيئية ...

يـــبدو أن الحديث من منطلق " عروبى " يعيد إلى الأذهان صورة هذا الذى وقف يـــؤذن فى " مالطة " على الرغم من أن المسلمين قد أُخرجوا منها جميعا فى فترة من فترات زمن أغبر !!

إن أحـــد الأهـــداف الكبـــرى لهذه الهجمة الشرسة على البلدان العربية والبلدان الإسلامية هى أن يصل مواطن هذه البلدان إلى " الكفر " بهويته العربية الإسلامية، واعتبارها قميصا باليا متمزقا يجب خلعه إلى غير رجعة ...

وإذا كـــان الأمر هكذا يصبح الإصرار على الذات الحضارية خط الدفاع الأخير إذا تخلينا عنه ، تخلينا عن أنفسنا طواعية ليعبث بها من يريد أن يعبث ، ويستغلها من يريد أن يستغل .

ونحـــن فى غمرة هذا لا نلقى بالتبعة كلية على " الآخر " المتوحش ، الشرس ، فما كان لهذا الآخر أن يفعل ما يفعل إلا استنادا إلى قوى بالداخل تقوم بما تقوم به " التوكـــيلات الـــتجارية " للشـــركات الأجنبية الكبرى فى الترويج لمنتجاتها لتصب الأرباح الضخمة فى جيوب أصحابها ، وتتلقى هذه التوكيلات فى نظير ذلك عمولة تتناسب والخدمة المؤداة ، بعضها مال سائل وبعضها الآخر مواقع سلطة وسيطرة

وممـــا يعـــزز مدخلنا العروبى ما يؤكده علماء الجغرافيا من أن شعوب المنطقة العربية ، قبل العرب والإسلام ، هم أساس وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ، ومن مصر إلى المغرب أو السودان ، والـــتوطن المحلى والمؤثرات الموضعية والتزاوج الداخلى الذى حدث بعد ذلك لا

يمكـــن أن ينـــتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الأصل الدموى وتجـــانس العـــرق فى كثير ، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وحامى ، ويظـــل العـــالم العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو " دوار العرب " بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية .

ولعلنا بعد هذه المقدمات نقتحم قضيتنا : حال التنمية البشرية فى الوطن العربى ...

## لماذا التنمية البشرية ؟

وإذا كانـــت الصـــورة القائمة الآن لبلداننا العربية صورة قاتمة للغاية بحيث نجد أنفسنا فى موضع " هوان " أمام العالم وأمام أنفسنا وأمام التاريخ ، فإن هذا إنما هو نتـــيجة طبيعـــية لحالة " وهن " أصبحنا عليها ، فما ملامح هذا الوهن وكيف يمكن الخروج من مأزقه ؟

إن مركز القوة فى أى أمة إنما هى ما يكون عليه " إنسانها " من قوة أو ضعف ، مـــن عبودية أو تحرر ، من جهل أو معرفة ، ومن هنا فإن مجال الفحص والنظر هـــنا ســـيكون فيما عليه " إنسان الأمة " ، من خلال التنمية الخاصة به ، وهى ما أصـــبح يطلـــق علـــيه فى الأدبيات التربوية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة : " التنمية البشرية " .

وقبل أن نتناول بعضا من التفاصيل ، فلنضع أمام أنظارنا مفهوم التنمية البشرية كمـــا حـــدده تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ عن التنمية البشرية ، فهو يؤكد أن " التنمـــية البشـــرية هـــى عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقـــدرات البشـــرية ، ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضا عن النتائج البشرية التى تتحقق فى هذه الوظائف والقدرات ، وهى تمثل عملية وغاية فى الوقت ذاته".

ثم يمضى التقرير ليحدد القدرات البشرية ، فيؤكد أنها تتمثل فى " أن يحيا الناس حـــياة مديـــدة وصـــحية ، وأن يحصلوا على المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ."

ولمـــا كان عالم التنمية البشرية يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك أكد على أن مجـــالات الاختـــيار الأخـــرى التى يؤمن الناس بأن لها قيمة فائقة يمكن أن " تتضـــمن المشـــاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة ، وهى كلهـــا أمـــور لازمـــة لكى يكون الإنسان خلاقا ومنتجا ولكى يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالإحساس بالانتماء إلى مجتمع ٠"

ثـــم يـــتوج التقرير القضية كلها فى تلك الكلمات : " وفى التحليل الأخير التنمية البشرية هى تنمية الناس لأجل الناس وبواسطة الناس " ٠

ولن يتحقق هذا المفهوم إلا بقيام التنمية البشرية على دعامات أربع :

١- الإنتاجية ، مما يعنى تفعيل قدرات الناس ٠

٢- العدل ، فمجرد توافر الفرص لا يكفى بل لابد من ضمان توافر عدل فى توزيعها ٠

٣- الاســـتمرارية ، بحـــيث يكون الوضع الحالى استمرارا للاحق فى التقدم على طريق التنمية٠

٤- التمكـــين ، فتتوافـــر المشـــاركة بين كافة العناصر القادرة على التنمية والاستمرار فيها ٠

## بعض من ملامح المشهد العالمى :

ولما كان العالم العربى جزءا لا يتجزأ من عالم واسع يموج بما يصعب حصره من متغيرات تؤثر فيه أكثر مما يؤثر هو فيها ، كان من الضرورى أن نضع أمامنا عددا من الحقائق العالمية أولا :

فلقد أصبح التغير العالمى يتسم بسمتين أساسيتين :

- انكمـــاش الـــزمان ، يتمـــثل فى هذا التقلص المتسارع : بين كل موجة تقدم وتاليتها ، بين كل فكرة أو نظرية علمية وبين ما يترتب عليها من تطبيقات ، بين ظهور نظرية أو مخترع وبين انتقاله إلى دول ومناطق أخرى ٠

- انكمـــاش المكـــان ، وهو ما يتمثل فى كثرة العلاقات وتشابكها وتعقدها بين بلـــدان العـــالم المختلفة ، وفى سرعة التأثير والتأثر ، وفى تبادل المعلومات والمعارف ، وفى علاقات التفاعل بين مختلف الدول ٠

ولقـــد زادت بسرعة صادرات العالم من السلع والخدمات من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ ، بحيث بلغت ٧,٥ تريليون دولار بعد أن كانت ٤,٧ تريليون دولار ( بأسعار ١٩٩٥ الثابتة ) وفقا لما يقول تقرير ٢٠٠٠ للتنمية البشرية ، ولكن السؤال هو : لمصلحة من ؟

تشـــير الأرقام إلى أنه فى عام ١٩٩٨ كانت أقل البلدان نموا ، التى تضم ١٠% مـــن سكان العالم ، تمثل ٠,٤ فقط من صادرات العالم ، بعد أن كانت حصتها ٠,٦ % فى عام ١٩٨٠ و ٠,٥ % فى عام ١٩٩٠ !!

وإذا نظرنا إلى تفاوتات الدخل ، نجد – وفقا للتقرير نفسه – أن نسبة الدخل بين خُمـــس ســـكان العالم ممن يعيشون فى أغنى البلدان وأفقر خُمس من السكان ممن يعيشـــون فى أشد البلدان فقرا ارتفعت من ٣٠ إلى ١ فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٠ إلى ١ عام ١٩٩٠ ، وإلى ٦٤ إلى ١ عام ١٩٩٨ ٠

ومـــن بين ١٥٩ بلدا تتوافر عنها بيانات كان متوسط النمو السنوى فى نصيب الفـــرد مـــن الناتج القومى الإجمالى ل ٥٠ بلدا سلبيا فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ ٠ وحققـــت أربعة بلدان فقط من بلدان إفريقية جنوب الصحراء وسبعة بلدان من أقل الـــبلدان نمـــوا معدلات نمو تجاوزت ٣% وهو معدل يمثل الحد الأدنى لمضاعفة الدخل فى جيل واحد ٠

وبلغـــت ثروة ٢٠٠ بليونير فى العالم ١١٣٥ بليون دولار سنة ١٩٩٩ ، وكانت ١٠٤٢ بلـــيون فـــى عام ١٩٩٨ ، بينما بلغ دخل ٥٨٢ مليون نسمة فى جميع أقل البلدان نموا ١٤٦ بليون دولار

وإذا كـــان توافر الموارد الاقتصادية أمرا مهما لتمكين التنمية البشرية ، إلا أن توافـــرها لا يعنـــى بالضـــرورة توافر حقوق الإنسان ، وعلى سبيل المثال ، فإن التقريـــر نفســـه يشـــير إلى أنه ، بينما بلغ نصيب الفرد فى جنوب إفريقيا ٣٣١٠

دولار، وفى فيتنام ٣٥٠ ، فإن معدل القراءة بلغ فى الأولى ٨٤,٦ % ، وفى الثانية ٩٢,٩% ، وبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع فى الأولى ٦٠ لكل ألف من السكان، وفى الثانية ٣١ لكل ألف ٠

## الاقتصاد العربى :

فإذا ما جئنا إلى مجموعة الدول العربية ، فمن المفيد التوقف أمام بعض البيانات الاقتصـــادية باعتبار أنها تشكل بنية أساسية للتنمية البشرية ، فوفقا لما أورده تقرير التنمـــية البشرية لعام ٢٠٠٣ عن الأداء الاقتصادى ، نجد أن من مؤشراته : الناتج المحلى الإجمالى بملايين الدولارات عام ٢٠٠١ ، حيث بلغ أعلى رقم فى السعودية وهـــو ١٨٦,٥ ، تليها مصر بفجوة كبيرة ، والناتج فيها وصل إلى ٩٨,٥ ، ، تليها ليبيا : ٣٤,١ ، ثم عمان : ١٩,٨ ثم سوريا : ١٩,٥

أما إسرائيل ، فقد وصل الناتج المحلى إلى ١٠٨,٣٠٠

لكـــن إذا جئنا إلى ما يخص الفرد من الإنتاج المحلى فإن المسألة تختلف ، حيث التـــباين المعـــروف بالنسبة لعدد السكان ، وأعلى رقم هنا نجده فى قطر حيث يبلغ متوســـط دخـــل الفرد ٢٨,٣٢ ، وفى البحرين ١٢,١٨٩ ، بينما بلغ فى السعودية ٨,٧١١ ، وفى مصر : ١,٥١١

وبلغ دخل الفرد فى إسرائيل : ١٧,٢٤

## جوانب من التنمية البشرية العربية :

أمـــا بالنســـبة للقضـــية المحورية فإن أول ما يستوقفنا هو القضية الخاصة بدليل التنمية البشرية ، حيث نحاول استقراء الأرقام الخاصة بالتطور كما أوردتها تقارير التنمـــية البشـــرية للأمـــم المـــتحدة أعوام ٩٥ ، و ٩٨ ، ٢٠٠٠ ، و ٢٠٠٣ على الترتيب دائما ٠

هنا نجد أن الدليل وصل بالنسبة لإسرائيل إلى ٢١ – ٢٢ – ٢٣– ٢٢

واخـــتلف موقـــع أكثر البلدان العربية تقدما ليكون على التوالى : البحرين ٤٤– البحرين ٤٣– الكويت ٣٦– البحرين ٣٧

وفـــى المركـــز التالـــى ، كان على التوالى : الإمارات العربية ٤٥- الإمارات العربية ٤٨- البحرين ٤١- قطر ٤٤

أما بالنسبة لمصر ، فكان : ١٠٧ – ١١٢ – ١١٩- ١٢٠

وهو أمر محزن حقا أن نشهد تراجعا مستمرا لمصر طوال هذه الفترة ٠

وقد يتصور البعض أن الدول العربية التى احتلت المراكز الأولى إنما بفضل ما تتمـــتع بـــه من ثروة نفطية ، وهو أمر لا يمكن إنكاره ، لكن هناك دولا أخرى لا تتمتع بمثل هذه الثروة ، وتسجل موقعا متقدما عن مصر ، وهى على التوالى وفقا لتقرير ٢٠٠٣ : لبنان ٨٣- الأردن ٩٠- تونس ٩١ – سوريا ١١٠ ٠

فمـــاذا عـــن أولـــويات الإنفـــاق بالنسبة لقطاعات التعليم ، والصحة ، والإنفاق العسكرى ؟

للأســـف الأرقـــام لا تتوافر دائما بالنسبة لأحد الجوانب أو فى أحد العامين ، مما يجعل المقارنة عسيرة :

يقـــول التقريـــر أن الـــتطور الذى لحقه موقف البلدان العربية بين سنتى ٩٠ و ٢٠٠٠ اتخذ الشكل التالى :

فـــى المملكـــة العربية السعودية كان ما يخصص للتعليم بالنسبة لإجمالى الناتج المحلـــى عام ٩٠ هو ٦,٥% فأصبح ٩,٥% ، وفى الإنفاق العسكرى كانت النسبة ١٢,٨ ، ١١,٣

وفـــى مصـــر كان النسبة للصحة عام ١٩٩٠ هى ١,٨ ولم تتغير عنها فى عام ٢٠٠٠ ، بينما كانت نسبة الإنفاق العسكرى ٣,٩- ٢,٦ على التوالى ٠

وفـــى الأردن بيـــنما كـــان الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٠بنسبة ٥,٠ ، كانت الصحة ٤,٢ ، والعسكرى كان ٨,٦

أمـــا إسرائيل ، فكانت نسبة الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٠ هى ٧,٣ ، والصحة ٨,٣ ، والعسكرى ٧,٧

والســـؤال الذى يتبادر إلى الذهن حقا هو اتجاه الإنفاق العسكرى ، ولا يتحدد هذا الاتجاه إلا بتحديد " العدو " ، ومصدر الخطر ٠ وإذا كان الواضح أن إسرائيل هى

مصدر الخطر ، وهى العدو الأساسى ، إلا أن البلدان العربية قد أعلنت أن " السلام " هـو خيارها الاستراتيجى ، ولم يحدث عبر ثلاثين عاما أن وجه سلاح عربى – غير الفلسطينيين بطبيعة الحال – إلى إسرائيل ٠

## مؤشرات رأس المال المعرفى :

أما بالنسبة لمؤشرات رأس المال المعرفى ، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ ، فإننا نجد فى مجال مستخدمى الإنترنت لعام ٢٠٠١ أن أعلى البلدان العربية هى الإمارات حيث بلغ العدد ٣١٤,٨ لكل ألف من السكان ، تليها البحرين ٢٠٣,٤ ، ثم الكويت : ٨٧,٩ ، فقطر ٦٥,٦ ، فالأردن ٤٥,٢ ٠٠٠أما مصر فبلغ مستخدو الشبكة ٩,٣

وبلغ هذا العدد فى إسرائيل ٢٧٦,٦ !!

فـإذا مـا جئنا إلى متوسط سنوات التعليم لمن يزيد عمرهم عن ١٥ عاما ، عام ٢٠٠٠ فسـوف نجـد أن أعلـى الدول العربية : الأردن :٣,٤ تليها الكويت ٢,٩ وسوريا ٢,٤ ، وكل من مصر والجزائر ٢,٣ ٠

أما إسرائيل فوصل الرقم إلى ٥,٧

أمـا بالنسـبة لعدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث العلمى والتطوير ، لكل مليون من السكان ، فقد بلغ بالنسبة لبعض البلدان العربية إلى ما يلى :

مصر : ٤٩٣ الكويت : ٢١٤ تونس : ١٢٤ سوريا : ٢٩

أما إسرائيل ، فقد وصل العدد إلى ١٥٧٠ !!

وبالنسـبة لدارسى العلوم والهندسة من الطلبة فى المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧ فـإن النسـبة المـئوية ، كمـا أورد تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الصادر عن مركز الدراسات السياسية بالأهرام لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، بلغت أعلى درجة ( ٤١) فى كل من العراق ، وموريتانيا ، والمغرب ، تليها تونس ( ٣٣ ) ، ثم لبنان (٣٠) فالكويت (٢٩)

أما مصر فقد بلغت النسبة فيها ١٢ ، وإسرائيل : ٤٩

فـــإذا ما جئنا إلى النسبة المئوية للإنفاق على البحث والتطوير العلميين من الدخل القومى الإجمالى من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠ ، فهى فى مصر : ٠,١٩ ، وفى الأردن : ٠,٢٦ ، وفى سوريا : ٠,١٨ ، تونس : ٠,٤٥

أما إسرائيل فبلغت النسبة فيها ٣,٦٢

أمـــا الصـــادرات عالـــية التكنولوجـــيا بالمليون دولار عام ٢٠٠١ ، فقد سجلت المغرب أعلى رقم : ٥٣٧ تليها تونس : ١٥٤ ، والجزائر : ٢١ ، والأردن : ٨٩ ، أما مصر فكانت : ١٢

وسجلت فى إسرائيل ٧٤٥٦ ، وهو رقم مخيف كما نرى عندما نقارنه بحاله فى الدول العربية!

فـــإذا مـــا جئـــنا إلى عدد الكتب المنشورة بالنسبة لكل مليون من السكان خلال التســـعينيات ، سنجد أعلى الدول العربية هى المملكة العربية السعودية حيث وصل العدد إلى ١٨٦,٢ ، تليها تونس : ١٣٢,٦ ، ثم الكويت : ١١٥,٣

ولم يزد العدد فى مصر عن ٢٠,٨ !!

وفى إسرائيل وصل العدد إلى ٣٢٨,٢

ولابـــد أن نضع فى الاعتبار ، ما لا تظهره الإحصاءات مثل : نوعية الكتب من حيث الموضوعات : علمية ، دينية ، أدبية ، إنسانيات ٠٠٠إلخ

كـــذلك فـــإذا كان يمكن التنبه إلى أن عددا من مؤلفى الكتب المنشورة فى بلدان الخلـــيج غالبا ما يكونون من المصريين ، لكن يبرز سؤال : ألا يشير اضطرارهم إلى هذا إلى نقص ما فى مناخ نشر الكتب فى مصر ؟

وفـــيما يتصـــل بعدد الحواسيب لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠ ، نجد أن العدد وصـــل فـــى إســـرائيل إلى ٢٩,٥ ، بينما فى كل من مصر ، وتونس ، وسوريا ، والجزائر ٠,٣ ، وفى الكويت ٠,٤ ، والأردن ٠,١

ويعتبـــر دلـــيل التعليم أحد الأدلة الثلاثة التى يبنى عليها دليل التنمية البشرية ، وهـــو قـــائم علـــى معـــدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ، ونسبة الالتحاق الإجمالى بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالى مجتمعة ٠

فـــإذا ما أردنا معرفة وضع هذا الدليل لدى الدول العربية ، فسوف نجد أن أعلى رقـــم يـــوجد لـــدى دولة الإمارات العربية ٠,٨٨ تليها كل من البحرين والأردن : ٠,٨٦ ، ثم ليبيا : ٠,٨٢ فلبنان : ٠,٨٣ فقطر : ٠,٨٢ ، ومصر ٠,٦٣

أما فى إسرائيل فيصل دليل التعليم إلى ٠,٩٣

وقـــد حاولـــنا أن نســـتخرج الأرقام الخاصة بالدول العربية للمقارنة بين عام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ من تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٣ ، عن نسبة الإنفاق على كل مـــرحلة مـــن مـــراحل التعليم ، من حيث ما يعطيه هذا من دلالات ، لكنا وجدنا المســـألة عسيرة ، إذ نادرا ما نجد حالة مكتملة ، فإذا توافر بيان خاص بمرحلة لم يتوافـــر بالنســـبة لأخرى ، وإذا توافر للمراحل الثلاث فى سنة ، لم يتوافر بالنسبة لسنة المقارنة الأخرى ٠٠٠وهكذا ٠

لكن التقرير الاقتصادى للأهرام المشار إليه من قبل فيسجل عن التعليم العالى ( ص ١٢٥ ) حكمـــا محـــزنا " هـــناك ما يشبه الإجماع فى الأدبيات المعنية على شـــيوع حالـــة مـــن الـــتدهور فى نوعية التعليم الجامعى فى معظم البلاد العربية لاعتـــبارات عديدة تتعلق بضخامة أعداد الطلاب ، وقلة المنشآت والمرافق اللازمة لـــرفع كفـــاءة العملـــية التعليمـــية ، ونقص أعضاء هيئات التدريس فى الكثير منم الجامعـــات ، وضعف عملية إعداد الأستاذ الجامعى ذاتها ، وقلة الحوافز المالية ، غياب التنسيق بين الجامعات ومؤسسات الأعمال "٠

## بطالة المتعلمين فى مصر :

وإذا كـــان التعليم ، وفقا لأهم وظائفه ، هو الذى يمد سوق العمل بمخرجاته من الطـــلاب ، فـــإن تقرير الأهرام يشير إلى أن حجم قوة العمل المحتملة ( قوة العمل المحتملة تتكون ممن هم فى سن العمل ولديهم القدرة على العمل ويطلبون العمل ، وتنقســـم إلـــى العاملـــين فعلا ، والعاطلين عن العمل ) فى مصر فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحـــو ٢٠,٢ ملـــيون نسمة ، وكان نحو ١٨,٢ مليون نسمة يعملون بالفعـــل ، بيـــنما كان نحو مليونين فى حالة بطالة ، بما يعنى أن معدل البطالة بلغ

٩،٩٠% فـــى العام المالى المذكور ، وذلك وفقا للبيانات الرسمية المصرية ( ص ٢١٩ ) ٠

لكن ، ماذا بالنسبة للعلاقة بين البطالة ومستويات التعليم المختلفة ؟

لا يمـــدنا التقرير الأخير ببيانات بهذا الشأن ، لكن التقرير الصادر عام ٢٠٠٣ يشـــير إلى البطالة فى مصر تتركز فى الفئات العمرية الشابة بشكل أساسى ٠ كما أن غالبـــية المتعطلـــين مـــن الشـــباب هـــم من المتعلمين ، وهو ما يزيد الخسارة الاقتصـــادية والاجتماعية لمصر م تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم الإنفاق الكثير عليها من أجل التعليم ، ثم تتعرض للإهدار بالتعطل فى بلد نام يحتاج لتوظيف كل عناصـــر الإنتاج التى يملكها من أجل تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى ( ص ٢٣٨ ) ٠

أما بالنسبة للأرقام ، فإن عدد العاطلين فى الفئة التعليمية بالألف ( عام ١٩٩٩ ) ، فقد بلغت ، وفقا لنفس التقرير ( ٢٤٤ ) :

أمى ----------٨٤ يقرأ ويكتب ---------١٧٤

مؤهل أقل من المتوسط --٢٣٩ مؤهل متوسط---------١٠٣١٢

مؤهل فوق المتوسط-- ١٢٦٧ مؤهل جامعى ------ ٢٧١٤

وهـــى أرقـــام مأســـاوية حقـــا ، تخالف كل ما هو متعارف عليه فى اقتصاديات التعليم، فها كلما زاد قدر التعليم ، قلت فرص المتعلم من العمل !

هـــنا نجد أن السبب ربما يعود إلى أن التعليم ذو علاقة ضعيفة باحتياجات سوق العمل ، فلا يتزود الطلاب ما هو ضرورى للنجاح والتوفيق فى سوق العمل ٠٠

وربمـــا يرجع السبب إلى أن سوق العمل نفسه لا يقوم على المستويات المعرفية والتقنية العالية بحيث يولد حاجة إلى مخرجات تعليمية ذات مستوى عال ٠

وربما يكون الأمر راجعا إلى السببين معا ، وهو الأرجح ٠

**وماذا بعد ؟**

وعلـــى أية حال فإن كل ما استقرأناه يشير إلى ما تتمتع به إسرائيل من تفوق فى مجالات مختلفة من مجالات التنمية البشرية ، فعلام يشير هذا ؟

إذا كـــنا قد انهزمنا عسكريا عدة أمام هذا العدو ، فلم تكن المسألة كما يشيع بين كثيـــرين هـــى مسألة عسكرية من معدات وأفراد وخطط وجاسوسية ، ومساعدات خارجية ، وإنما هى بالدرجة الأولى مسألة " إنسان " ، وإلى أى حد يتمتع بحقوقه ؟

إنـــنا نطالع أرقاما ضخمة لدى بعض الدول العربية فى مجال الإنفاق العسكرى ، لكن هذه نظرة غير إنسانية وغير علمية للأمن ٠

حتـــى فى المجال العسكرى ، فإنه يقوم على بشر يمسكون بالسلاح ، ويديرون العمليات والمراكز والهيئات ، وهؤلاء يتكونون أولا داخل بنية التعليم العام ، فمزيد مـــن الإنفـــاق عليهم ، وتجويد التعليم ، ورفع مستوى المعلمين ، ماديا وعلميا ، يصب جزء كبير منه فى المجال العسكرى ٠

وتعـــتمد القـــوة العســـكرية على جوانب أخرى مما يتصل " بالأمن " من حيث أجهـــزة المخابـــرات ، ومـــا أصـــبحت تتمتع به الآن من ارتفاع مستوى التقنيات والأســـاليب العلمية ، أفليس من المنطقى بناء على هذا أن يبدأ التمهيد لكل هذا من خلال التعليم العام ؟

وإذا كـــنا جادين فى رفع القدرات العربية على طريق التنمية البشرية فلابد من الأخـــذ بعين الاعتبار ما هو مطروح على الساحة العالمية من توجهات ضرورية للتنمية فى الألفية الثالثة ، مثل:

- الاستثمار باكرا وبدرجة طموح عالية ، فى التعليم الأساسى والصحة وتعزيز المســـاواة بـــين الجنســـين ، وهذه شروط مسبقة للنمو الاقتصادى المستدام ، ويمكـــن أو يُولّد النمو بدوره الوظائف وارتفاع الدخول ، وهو ما يحقق مرة أخرى المزيد من المكاسب فى التعليم والصحة٠
- زيـــادة إنتاجـــية المـــزارعين الصغار فى المناطق غير المؤاتية ، أى غالبية المعدمين فى العالم العربى٠

- تحسين البنية التحتية الأساسية ، مثل الموانئ والطرقات والطاقة والاتصالات ، لتخفيض تكاليف القيام بالأعمال والتغلب على الحواجز الجغرافية .
- وضع سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة فى تنويع الاقتصاد وإبعاده عن الاعتماد على صادرات السلع الرئيسية ، ومنح دور نشط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- تشجيع الحكم الديموقراطى السليم وحقوق الإنسان لإزالة صور التمييز ، وتأمين العدالة الاجتماعية .

وقد لا ينتبه البعض لتلك العروة الوثقى بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية ، لكن النظر المدقق يبين أن حرية الإنسان هى القصد المشترك والدافع المشترك لحقوق الإنسان والتنمية البشرية ، فحقوق الإنسان تعبر عن الفكرة الجسورة التى مفادها أن جميع الناس يستحقون ترتيبات اجتماعية تحميهم من أسوأ الانتهاكات وأوجه الحرمان ، وتكفل الحرية اللازمة لكى يحيا المرء حياة تتسم بالكرامة .

والتنمية البشرية بدورها هى عملية تعزيز القدرات البشرية لتوسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل شخص أن يحيا حياة تتسم بالاحترام والقيمة ، وعندما تتعزز معا التنمية البشرية وحقوق الإنسان فإن كلا منهما تعزز الأخرى ، مما يوسع قدرات الناس ويحمى حقوقهم وحرياتهم الأساسية .

وللحكم الديموقراطيى قيمة فى حد ذاته ، ولكن بإمكانه أيضا أن يعزز التنمية البشرية لثلاثة أسباب :

أولها : التمتع بالحرية السياسية والمشاركة فى القرارات التى تشكل حياة المرء هما حقان أساسيان من حقوق الإنسان ،وهما جزء ممن التنمية البشرية فى حد ذاتهما .

ثانيهما : تساعد الديموقراطية على حماية الناس من الكوارث الإقتصادية والسياسية من قبيل المجاعات وحالة الفوضى ، وليس هذا إنجازا ضئيلا بل قد يكون معناه هو الفارق بين الحياة والموت .

ثالـــثا : الحكم الديموقراطى يمكن أن يؤدى إلى بدء دورة تنمية حميدة مع تمكين الحـــرية السياســـية للـــناس من ممارسة الضغط فى سبيل اتباع سياسات تؤدى إلى توســـيع الفـــرص الاجتماعـــية والاقتصـــادية ، ومع مساعدة الحوارات المفتوحة للمجتمعات المحلية على تحديد أولوياتها ٠

وفـــى النهاية فلنا أن نذكر الجميع ، ونذكر أنفسنا قبل ذلك ، بأن طريق النهوض للتنمـــية البشرية ، من أبعاده المختلفة ، وخاصة التعليمية ، ليس مجهولا يحتاج إلى اكتشـــاف ، فعشـــرات المؤتمـــرات التى تعقد ، والندوات ، والكتابات فى الصحف والمجـــلات ، والأحاديث التى تذاع عبر المذياع والتلفاز ، ومئات الرسائل العلمية والأبحـــاث ، طـــرقت كافة القضايا ، وأرشدت إلى سبل نهوض وإصلاح وتجديد وتطويـــر ، ومـــن ثم فإن الخطوة التى نرنو إليها حقا هى توافر الإرادة المجتمعية الجادة نحو النزول بمثل هذه الرؤى الفكرية والبحثية إلى دنيا الواقع ٠

# التعليم للجميع : عدل تربوى

فى أوائل عام ١٩٩٠ ، لم يكن الانهيار التام لمنظومة الدول الاشتراكية قد تم بعد ، على الرغم من التداعيات المتتابعة لسقوط سور برلين فى نوفمبر عام ١٩٨٩ من حيث العد التنازلى للسقوط الكبير ، فقد كان " المركز " المتمثل فى " الاتحاد السوفيتى " ما زال قائما . لكن الشوق العارم للحرية والديموقراطية الذى اجتاح شعوب العالم كان مثل الطوفان الذى شق طريقه ، ولم يعد فى حاجة إلى الاستئذان .

ولأن الديموقراطية هى " سلوك " و " منهج حياة " قبل أن تكون نظاما للحكم ، أصبح التعليم مطالبا بأن يهيئ الأبنية البشرية لهذا التحول التاريخى الكبير من عالم تتحكم فيه " نظم شمولية " تحتكر السلطة وتحتكر الرأى إلى عالم يتم فيه " التشارك " فى الرأى والقرار والسلطة .

ولم يكن هذا ليتم على وجهه الأكمل إلا إذا قام التعليم نفسه على نفس هذه القاعدة ، فيكون للجميع بغير تمييز إلا من حيث الجهد المبذول ، بعد إزالة كل ما يمكن تصوره من عقبات وقيود ، ومن ثم يحقق " العدل التربوى " ، وهو خطوة أساسية على الطريق حتى يتحقق الحلم البشرى ألا وهو " العدل " العام .

فى الفترة من الخامس إلى التاسع من شهار مارس ١٩٩٠ عقد فى مدينة " جومتيين " بتايلاند مؤتمر عالمى يمكن أن نصفه بالفعل بأنه " تاريخى " حول " التربية للجميع " حيث صدر عنه الإعلان العالمى حول " التربية للجميع " ، مشيرا إلى أن دول العالم منذ أكثر من أربعين عاما – فى ذلك الوقت – قد أكدت، من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، أن " لكل شخص حق فى التعليم " ، ومع ذلك فقد لاحظ الإعلان أنه رغم الجهود الملحوظة التى بذلتها الدول فى جميع أرجاء العالم لضمان حق التربية للجميع ، فقد سجلت الملاحظات التالية :

- أكثر من ١٠٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة على الأقل محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائى .

- وأكثـــر من ٩٦٠ مليونا من الراشدين ، ثلثاهم من النساء ، هم أميون ، كما أن الأمـــية الوظيفية تمثل مشكلة بارزة فى جميع البلدان ، سواء منها البلدان الصناعية أو النامية ٠
- وأكثـــر مـــن ثلثـــى الراشدين فى العالم لا سبيل لهم إلى المعرفة المطبوعة والمهـــارات والتقنـــيات الجديدة التى من شأنها أن تحسن من نوعية حياتهم وتساعدهم على التشكل والتكيف مع التغير الاجتماعي والثقافى
- وأكثـــر مـــن مليون طفل وأعداد لا تحصى من الراشدين يتعذر عليهم إكمال برامج التربية الأساسية ، وملايين آخرون يستجيبون لمتطلبات الحضور فى هذه المرحلة التعليمية ولكنهم لا يكتسبون المعارف والمهارات الأساسية ٠

لهـــذا فـــإن المشاركين فى المؤتمر شددوا فى المادة الأولى من الإعلان على " تأمـــين حاجات التعلم الأساسية " على أساس أنه ينبغى تمكين كل شخص – سواء أكان طفلا أم يافعا أم راشدا – من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبى حاجاته الأساسية للتعلم ، وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلم الأساسية ( مـــثل القـــراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات ) والمضامين الأساسية للتعلم ( كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات ) التى يحتاجها البشر من أجـــل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعالة فـــى عملـــية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة ، ولمواصلة الـــتعلم ، علمـــا بـــأن نطاق حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها يختلفا باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن ٠

ونـــبه الإعـــلان إلى أن تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد فى أى مجتمع ، كما تحملهم المسئولية لاحترام تراثهم الثقافى واللغوى والروحى المشترك والبناء عليه ، والنهوض بتربية الآخرين ، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية ، وتحقيق حماية البيئة، وأن يكونـــوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والدينية التى تختلف عن نظمهم مع ضمان الحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة وعلى حقوق الإنسان

بـــوجه عـــام ، وأن يعملوا من أجل السلام والتضامن الدولى فى عالم يعتمد بعضه على بعض ٠

وثمة هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى ، وهو الهدف المتمـــثل فـــى نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها ، فتلك القيم هى التى تكسب الفرد والمجتمع ذاتيتها وقيمتهما ٠

وأن التـــربية الأساســـية هـــى أكثر من غاية فى حد ذاتها ، فهى الأساس للتعلم المستديم وللتنمية الإنسانية ، ويمكن للبلدان أن تبنى عليها بانتظام مستويات وأنماطا أخرى من التربية والتدريب ٠

ولـــم يكـــن ما حدث فى جومتيين إلا خطوة على الطريق تبعتها خطوات عدة ، على المستوى الدولى ٠٠٠

فقـــد عقـــد فـــى داكار ، بعد مضى عشر سنوات على مؤتمر جومتيين مؤتمر عالمـــى آخـــر عـــام ٢٠٠٠ لمـــتابعة القضية نفسها ، وطلب " منتدى داكار " من اليونســـكو أن تتولى تنسيق الجهود الدولية من أجل إحراز التقدم نحو تحقيق التعليم للجمـــيع ، وفـــى هـــذا المجـــال نجد ثلاثة من الأهداف الاستراتيجية المعتمدة فى استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل ( ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ ) ، وهذه الأهداف الثلاثة هى :

١- تعزيـــز التعلـــيم باعتـــباره حقـــا من الحقوق الأساسية المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

٢- تحســـين نوعـــية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم ٠

٣- تعزيـــز التجـــريب والـــتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات فى مجال التعليم ٠

ويدعـــو إطار عمل داكار إلى إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين فى مجال التعليم بحلـــول عام ٢٠٠٥ وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين فى هذا المجال بحلول عام ٢٠١٥ ٠

وهـــناك شـــواهد عديـــدة تبين أن الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة تشكلان القاعدة المثلى للتعليم النظامى ، بيد أنهما لا تحظيان إلا بالقليل من الاهتمام فى معظم البلدان ٠

وإذا كان هدف داكار ( ١ ) هو العمل على " توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين فى مرحلة الطفولة المبكرة ، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثر ا وأشدهم حرمانا " ٠٠٠

وهـــدف داكار ( ٢ ) هو " العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائى جيد وإلزامى ، وإكمال هذا التعليم ، مع التركيز بـــوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية " ٠٠٠

فـــإن هـــذا قـــد استند إلى أن التعليم الابتدائى بصفة خاصة هو الأساس للتنمية البشـــرية المستدامة ٠ وهدف التعليم للجميع ، المتمثل فى العمل على أن يتم بحلول عـــام ٢٠١٥ تمكـــين جمـــيع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائى جيد ، ومجانى ، وإلزامـــى ٠ ولا شـــك فى أن إكمال هذا التعليم يمثل أيضا أحد الأهداف الإنمائية للألفية ومحور التركيز لمبادرة التمويل السريع ٠

وقد وضعت معظم البلدان تشريعات تتعلق بإلزامية التعليم الابتدائى ، وقرر سبع وأربعون بلدا منها أن يكون هذا التعليم مجانيا ، وصدقت ١٩١ دولة على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ٠ وقد حان الوقت للعمل على الوفاء بهذه التعهدات ، بيد أن العديد من البلدان ، وخاصة فى إفريقيا ، تواجه تحديا مزدوجا :

فكيف يمكن لهذه البلدان أن توسع نطاق نظمها التعليمية لتشمل أكثر من أربعين ملـــيونا مـــن الأطفـــال غير الملتحقين بالمدارس ، مع العمل فى الوقت نفسه على تحسين نوعية هذه النظم التعليمية ؟

ومـــن ناحية أخرى فإن التحديات التى يطرحها نقص المعلمين المؤهلين ومواد التعلم تتفاقم حدتها بسبب الفقر المدقع ٠

ويتبين من البحوث أن توفير الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة يؤدى إلـــى تحســـن كبير فى أداء الأطفال فى المدارس الابتدائية ، ولذلك فإن توفير هذا الـــنوع مـــن الرعاية والتربية لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا ينبغى أن يمـــثل إحدى الأولويات ، بيد أن الإنفاق الحكومى فى هذا المجال قليل جدا ، وغير مـــوجه لصـــالح الفقراء ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسات التعليمية الوطنية لا تشـــمل فى كثير من الأحيان تثقيف الآباء ، كما أن الأطر الإدارية تتجاهل الجهات العديدة من القطاع الخاص التى تعمل على توفير التعليم ٠

ولمـــا كان هدف داكار ( ٣ ) هو : " ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع النشء والكـــبار ، مـــن خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية " ، والهدف ٤ هو : " تحقيق تحسين بنسبة ٥٠% فى مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥ ، ولا سيما لصالح النساء ، وتحقيق تكافوء فرص التعليم الأساسى والتعليم المستمر لجميع الكبار " ، فإن هذا يتطلب أن يتمحور العمل حول تعزيز التعلم مدى الحياة من خلال محو الأمية والتعليم غير النظامى ، لماذا ؟

ذلـــك أن محـــو الأمـــية يعتبـــر قاعدة أساسية للتعلم ، وهو يمثل أيضا الركيزة الرئيسية لجميع أشكال التعليم النظامى وغير النظامى ، ومحو الأمية يفسح المجال لاكتســـاب المعـــارف واستقاء المعلومات ، ويتيح نقل الممارسات الدينية والسياسية والثقافـــية ، ويســـاعد الناس فى التماس سبل منتجة للعيش ومحو الأمية ، باعتباره مصـــلحة عامة ، ومن هنا سيكون محور الاهتمام الرئيسى لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمـــية الـــذى سيكون بدوره عنصرا أساسيا فى الحملة الرامية إلى تحقيق التعليم للجمـــيع ٠ وما لم يبذل المزيد من الجهود فى هذا المجال ، فسوف يتعذر على ٧٩ بلدا تخفيض معدل الأمية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ٠

وبالنظـــر إلى القيود التى تواجهها النظم الحالية للتعليم النظامى ، بالإضافة إلى وجـــود أكثـــر مـــن ٨٠٠ مليون أمى من الكبار وأكثر من ١٠٠ مليون طفل غير ملتحقـــين بالمدارس ، معظمهم من النساء والفتيات ، فإن المسألة لا تتعلق الآن بما

إذا كـــان ينبغـــى تعزيز التعليم غير النظامى بل بكيفية تحديد وتطوير أكثر الآليات فعالية لإتاحة التعليم للمحرومين منه ٠

وبالنســبة لهــدف داكار( ٥ ) وهو " إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين فى مجال التعلــيم الابتدائى والثانوى بحلول عام ٢٠٠٥ ، وتحقيق المساواة بين الجنسين فى مــيدان التعلــيم بحلول عام ٢٠١٥ ، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتــيات للانتفاع والتحصيل الدراسى فى تعليم أساسى جيد " ، فإن التقرير العالمى عن رصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ بين أن هناك ٣١ بلدا قد لا تتمكن من تحقيق هــذا الهــدف ، حتــى بحلــول عام ٢٠١٥ ، وقد تخلف ربع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فى السعى لتحقيق هذا الهدف خلال التسعينيات ٠

وتتســم الــتحديات فــى هذا المجال بالتعقيد نظرا لوجود أشكال من التحيز فى المواقــف وأنماط السلوك من جانب المعلمين والآباء والمجتمع بوجه عام ، وكذلك بسبب انطواء الكتب التعليمية والمناهج الدراسية على قوالب فكرية جامدة ، فكثيرا ما تُثنى الفتيات عن مواصلة دراستهن ، لا سيما فى الميادين العلمية والتكنولوجية، ولــذلك فــإن من الضرورى الإسراع فى التقدم نحو تحقيق هذا الهدف المحدد لعام ٢٠٠٥ ، ويجــب أن يتناسب تخصيص الاعتمادات المالية مع التعهدات المقطوعة علــى مستوى السياسة العامة ٠ وتحتاج الفتيات إلى مواد تعليمية ومناهج دراسية ، وخاصــة فــى مجالات العلوم والتكنولوجيا تراعى طبيعة جنسهن ، وتهيئ بيئات للتعلم خالية من التحيز ٠

أمــا هــدف داكــار( ٦ ) وهو " تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتــياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها ، لا ســيما فى القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية " ، فإن المنطلق إلــى هــذا هو أن التعليم الجيد حق من حقوق الإنسان ، وهدف من أهداف التعليم للجمــيع ، ويتســم تعريفه بالدينامية ، ومن هنا وجب السعى إلى تعزيز الحوار فى هذا الموضوع بغية تحسين المعارف عما يعنيه التعليم الجيد فى سياق العولمة ، مع مــراعاة الظــروف المحلــية ٠ وثمــة إطــار عام لتحليل نوعية التعليم يميز بين

المـــدخلات والعمليات والنتائج ، فالمدخلات الرئيسية تشمل أطفالا يتمتعون بصحة ســـليمة وإعـــداد جيد ومعلمين مدربين تتوافر لديهم الدوافع لأداء مهمتهم ، وبيئات للـــتعلم تســـاعد على الدمج وتتوافر فيها عناصر السلامة والحماية ومراعاة قضايا الجنسين ، ومناهج دراسية ومواد تعليمية ملائمة ٠

ولعـــل مـــن أبـــرز القضايا التى تحتاج إلى التركيز عليها ، موضوع المناهج الدراســـية انطلاقـــا مـــن فكرة أنه ينبغى لهذه المناهج أن تعزز المهارات الحياتية وحقـــوق الإنســـان واحترام التنوع ، وأن تشيع ثقافة تساعد الناس جميعا على تعلم العـــيش معـــا ٠ وتشمل العمليات من ناحيتها أساليب للتعليم والتعلم تتسم بالفعالية وبالتركيـــز على الدارسين ، وزيادة إشراك المجتمع المحلى فى إدارة شئون التعليم علـــى نحـــو يكون أكثر تركيزا على المدرسة ذاتها ، واستخدام اللغة المناسبة فى التعليم ٠

وحتـــى يمكن دعم استراتيجيات التعليم للجميع ، كان من المهم أن يكون المحور الأول هـــو : " التخطـــيط لتحقيق التعليم للجميع " ، ذلك أن إطار عمل داكار ينص على أن " جوهر النشاط فى ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطرى " ، وبالتالى ينبغى إعداد السياسات والخطط الوطنية الخاصة بالتعليم للجميع من خلال عملـــيات تتسم بالديموقراطية والشفافية فى إطار المنتديات الوطنية الواسعة النطاق للتعليم للجميع ، والخطط الإنمائية القطاعية أو الوطنية القائمة ، وهذا بدوره يتطلب اســـتخدام الآليات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة لدعم الجهود المبذولة على المستوى القطرى ٠

وستحتاج البلدان التى لا تملك استراتيجيات مركزة والبلدان التى تمر بأزمة أو بفتـــرة إعادة إعمار إلى دعم قوى بصورة خاصة لإحراز تقدم نحو تحقيق " التعليم للجميع " ، وتحتاج آليات التشاور الوطنية إلى التدعيم ولا سيما فيما يخص مشاركة المجـــتمع المدنى ، وضرورة تنمية الوعى بامتلاك المسئولية عن العمليات الخاصة بالتعلـــيم للجميع على الصعيد القطرى ، وكذلك ضرورة النهوض بالقدرات الوطنية اللازمة ٠

ولمـــا كان من المهم العمل على استدامة الالتزام السياسى والمالى ، فقد أوكل منـــتدى داكار العالمى للتربية إلى اليونسكو مهمة تنسيق أنشطة الشركاء فى مجال التعلـــيم للجميع ، والإبقاء على مستوى زخم تعاونهم من خلال عمل الفريق الرفيع المســـتوى ، الذى أنشئ ليكون أداة لتعبئة الالتزام السياسى والموارد ، وعن طريق إعـــداد تقريـــر ســـنوى لرصد التعليم للجميع • ويمثل فريق العمل المعنى بالتعليم للجمـــيع آلـــية دولية لتبادل المعلومات بشأن التعليم للجميع ، وهو يحضر لأعمال الفـــريق رفيع المستوى ويضم الفريقان ممثلين عن الأطراف المعنية التى اجتمعت فـــى دكار وهما ييسران التحاور وعقد الشراكات ، ولا سيما مع الجهات المانحة ، ومجمـــوعة الـــبلدان الثمانية الأكثر تقدما ، والحملة العالمية من أجل التعليم ، ومن خلال البرامج الطليعية المشتركة بين الوكالات •

لكـــن الملاحـــظ أن الاستجابة الدولية التى دعا إليها منتدى داكار لم تتحقق بعد علـــى نحو كامل ، ومن ثم فإن على المجتمع الدولى ، الذى يواجه تحديات جسيمة فـــى إعداد الخطط الوطنية وتمويلها وتنفيذها ، أن يعمل بشكل منسجم بغية تحقيق أهـــداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ ، وفى هذا السياق تبرز مجموعة الدول ذات الأعـــداد الضـــخمة من السكان التى تضم أكبر عدد من الأميين وزهاء نصف عدد أطفال العالم غير الملتحقين بالمدارس بصفتها المجموعة التى هى بأشد الحاجة إلى عناية خاصة •

ويكتسى رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع أهمية مركزية فى الإبقـــاء علـــى زخـــم الإرادة السياســـية وتعزيزها وتحديد الاحتياجات ، وترتيب الأولويات ، وتعبئة الموارد ، وضمان فعالية الأنشطة المنفذة ، وقد بين تقييم التعليم للجمـــيع لعـــام ٢٠٠٠ أن الرصـــد والتقييم كانا ضعيفى المستوى فى دول أعضاء عديـــدة • وتتولى اليونسكو مسئولية رصد التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع علـــى الصـــعيد العالمى ، والمساعدة على تصميم آليات تقييم لقياس أثر السياسات والاستراتيجيات المتبعة من أجل بلوغ أهداف داكار •

ومما يعين اليونسكو على القيام بهذه المهمة ، ما تملكه من معاهد متخصصة ، مثل معهد اليونسكو للإحصاء حيث يمكن أن يساهم فى ضمان جودة ووقع التقرير العالمى السنوى عن رصد التعليم للجميع ، مع أهمية ترجمة هذا التقرير الذى يصدره اليونسكو سنويا باسم الشركاء فى التعليم للجميع إلى لغات عدة ، وتوزيعه على نطاق واسع ، حيث يمكن أن يستخدم فى حفز المناقشة والحوار بشأن استنتاجاته ، كما يمكن أن يكون بمثابة وثيقة تقييم مستقلة وتحليلية ومرجعية للتقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع ، وتوفير آلية للمساءلة المتبادلة بين الشركاء فى التعليم للجميع ٠

كذلك يمكن – لأغراض الرصد على الصعيد العالمى – أن يقوم مرصد التعليم للجميع ، الذى يستضيفه معهد اليونسكو للإحصاء ، بتحسين نوعية البيانات المجموعة فى كل بلد ، وبتعزيز القدرات الوطنية على جميع البيانات وتحليلها فى المجال التربوى ٠

ويعد " تجديد التعليم الثانوى " من أبرز القضايا كذلك ، حيث أن التعليم الثانوى العام يؤثر تأثيرا كبيرا على فترة المراهقة التى هى فترة حساسة يُجرى فيها الإنسان خيارات هامة بالنسبة لمستقبل حياته وتوجهاته المهنية ٠ ومع أن توسيع نطاق هذا التعليم يساهم فى التخفيف من وطأة الفقر ، فإن فرص الانتفاع بالتعليم الثانوى غير متكافئة فى العديد من البلدان ، ولا سيما بالنسبة للفتيات ، كما أن العولمة وتطور مجتمعات المعرفة ، وتغير عالم العمل ، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية ( الإيدز ) ، وإساءة استعمال العقاقير ، وانتشار العنف لدى المرهقين ، كلها مسائل تفرض تحديات ٠

ومن شأن هذا أن يلقى على هيئة مثل " اليونسكو " اتباع استراتيجية تشتمل على ثلاثة أبعاد :

١- تعزيز وتيسير الحوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالاتجاهات الجديدة فى مجال التعليم الثانوى ، وبالإصلاح اللازم إدخاله فى السياسات من أجل المضى فى توسيع نطاق التعليم الثانوى وتنويعه وتحسينه ٠

٢- الترويج لنهج شمولى ومتكامل فى تجديد وإصلاح مضامين التعلم بغية تحسين جدواها ونوعيتها ٠

٣- تحديد ونشر المعلومات عن الممارسات الجيدة والتجديد فى مجال التعليم الثانوى من خلال شبكات مختلفة ، ولا سيما من خلال البرامج الوطنية والإقليمية مثل برنامج التجديد التربوى من أجل التنمية فى آسيا والمحيط الهادى ، والمنتدى الإقليمى لإصلاح التعليم الثانوى فى أمريكا اللاتينية ٠

ويمكن لليونسكو أيضا أن تقدم إلى الدول الأعضاء توصيات بشأن السياسات تعالج مجموعة القضايا البارزة ، منها الدور المتغير للمعلمين ومديرى المدارس ، والتوجهات الجديدة فيما يتعلق بمضامين التعلم ، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعليم عن بعد ، وإرشاد الشباب وتوجيههم ، ومهارات الحياة ، والجسور بين التعليم الثانوى العام والتعليم المهنى ، والانتقال إلى التعليم العالى وتقييم الجودة ، وإيلاء عناية خاصة لتوفير فرص للفتيات للانتفاع بالتعليم الثانوى، ولا سيما فى البلدان النامية وفى البلدان التى تعانى أشد المعاناة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية ٠

ويشكل تعزيز بناء القدرات والتعليم فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، على كل مستوى من مستويات التعليم عنصرا لابد منه فى الجهود التى يبذلها كل بلد لتحقيق التنمية المستدامة ٠ وكما أكد المؤتمر العالمى للعلوم ( بودابست ١٩٩٩ ) على أنه " ينبغى أن يمتلك جميع المواطنين الشباب منهم والمسنون ، قدرا ملائما من المعارف والمهارات العلمية فى القرن الحادى والعشرين ٠ ونظرا لتناقص الاهتمام الملحوظ لدى الشباب والكبار بالدراسات والمهن المرتبطة بالعلوم الأساسية والتكنولوجية والهندسة ، فلابد من جعل التعليم فى مجال العلوم والتكنولوجيا أكثر جاذبية وملاءمة "٠

ولا شك أن أمرا مثل يقتضى تعزيز قدرات الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية فى مجال وضع السياسات وتخطيط ومراقبة البرامج الوطنية على مستوى التعليم المدرسى والتعليم العالى ، وتشجيع ومساعدة الدول الأعضاء فى اليونسكو

على إعداد برامج فعالة تتمشى مع أهداف التعليم للجميع فى قطاعى التعليم النظامى وغيـر النظامـى والتركيز على السياسات التى تراعى قضايا الجنسين والسياسات المعنـية بالمسـائل الاجتماعـية والثقافـية والبيئـية ، وعلى المناهج الدراسية ، والتدريب، والموارد والأساليب والممارسات الجيدة فى مجال التعليم / التعلم ٠

ومـن المهـم كذلك التركيز بوجه خاص على تنمية الدوافع وتوفير المعارف الأساسية ومهارات الحياة ( بما فى ذلك الأخلاقيات ) ، وإعداد الناس لمزاولة مهن علمـية وتكنولوجـية ، وللانخراط فى عالم العمل ، وذلك من أجل الحد من الفقر وحمايـة البيـئة وتحقـيق التنمـية المستدامة ، وأن تكون التربية من أجل التنمية المسـتدامة ، مـع التركيـز بـوجه خـاص على التربية البيئية ، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية ٠

ومما يحـتاج إلـيه التعليم للجميع أيضا " إصلاح التعليم والتدريب فى المجال التقنـى والمهنى " ، ذلك لأن التزايد المستمر فى عدد الأطفال الذين ينهون التعليم الأساسـى نتـيجة لمـبادرات التعليم للجميع ، يتطلب توافر فرص لمواصلة التعلم والعمـل ٠ أما الشباب والكبار ، فينبغى أن يكتسبوا المهارات الحياتية اللازمة من أجـل أن يعتمدوا أساليب عيش مدرة للدخل ٠ كما ينبغى أن يهتموا بإمكانات التعلم مدى الحياة ، مع الالتزام بمواطنة مسئولة ٠

ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب إجراء إصلاح ملموس فى السياسات التعليمية، ولا سـيما فـى الـبلدان النامـية لكى يتسنى للبرامج توفير المعارف والمؤهلات والمهـارات والمواقـف اللازمة فى أماكن العمل الرسمية وغير الرسمية فى عالم اليوم ٠ وتعد الوثيقة التقنينية لليونسكو الخاصة بالتعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنـى ، والتى نقحت فى ضوء الندوة الدولية الثانية بشأن التعليم التقنى والمهنى التى عقدت فى ( سيول ١٩٩٩ ) وثيقة مرجعية قيمة لإجراء هذا الإصلاح ٠ ومن المفـروض ، بالإضـافة إلى ذلك ، أن يركز الحوار بشأن السياسة العامة تركيزا أكبـر علـى التعلـيم والـتدريب فى المجال التقنى والمهنى بغية التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ٠

ويـتطلب العنصر التنفيذى للاستراتيجية التركيز على الأنشطة التى تيسر تنفيذ سياسـات التعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى التى يتم إصلاحها ، وهو ما يفـرض أن يتضـمن إعـداد مـواد مـرجعية فى شكل وحدات مرنة ، وتشاطُر الـتجديدات وأفضـل الممارسات ، وإقامة نظم للاعتراف بالمشاهدات ، وأن تركز المـواد المـرجعية المصـممة لصانعى السياسات والمسئولين عن إعداد المناهج الدراسية والمدربين على قضايا مستعرضة تؤثر فى المهارات الحيوية اللازمة فى مواقـع العمـل ، مـثل القدرة على المبادأة فى مجال الأعمال ، والوعى بالبيئة ، وتكنولوجـيات المعلومات والاتصال • ويتطلب هذا أيضا إعداد ونشر مواد لتوفير الإرشـاد وإسداء المشورة بغية تأمين الاستخدام الأمثل للموارد ، والهدف من ذلك هـو إنعـاش التعلـيم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى ورفع مكانة هذا التعليم والـتدريب للدارسـين علـى مستوى التعليم غير النظامى كالشباب غير الملتحقين بالمدارس والمحاربين القدماء •

وبالنسـبة للتعلـيم العالـى ، فقـد حدد استعراض أجرى فى سنة ٢٠٠٣ لتنفيذ توصـيات المؤتمـر العالمى للتعليم العالى ( باريس ١٩٩٨ ) الاتجاهات الرئيسية السائدة فى التعليم العالى منذ انعقاد هذا المؤتمر •

والحـق أن هـذه الاتجاهات يمكن أن تشكل السياق الذى يمكن أن يتطور فيه التعلـيم العالى فى المستقبل ، وهى اتجاهات تؤكد من جديد دور التعليم العالى فى تحقـيق التنمـية المستدامة ووجود حاجة مستمرة لإصلاحه • بيد أن الدول النامية تحـتاج إلى المساعدة من أجل أن تنضم إلى مجتمع المعرفة وأن تعزز قدراتها فى مجـال الـبحث • هـذا فى حين أن التعليم عن بعد أصبح ، بفضل التكنولوجيات الجديـدة ، أداة أكثر فعالية لممارسة التعلم مدى الحياة ، وبالتالى فينبغى إيلاء مزيد من الاهتمام للآثار المترتبة على انتقال البشر وتناقل المعلومات عبر الحدود •

ومـن المـتوقع أن يسـاعد الاتجـاه السـائد على المستوى العالمى نحو الأخذ بالاسـتراتيجية المـنقحة للمؤتمـر العالمـى للتعليم العالى ، الدول الأعضاء على مواصـلة إصـلاح التعلـيم العالى على مستوى النظم والمؤسسات معا ، وتتمثل

الأهداف الرئيسية فى هذا الصدد فى زيادة فرص الانتفاع بالتعليم العالى ، وتعزيز نوعيـــته وتطوير المناهج الدراسية والبحوث بغية تمكين التعليم العالى من الإسهام إلى أقصى حد ممكن فى تحقيق التنمية والتعليم للجميع ٠

وإذا كـــان التعليم يقوم بإعداد الأجهزة البشرية لمختلف قطاعات المجتمع ، فهو نفســـه إنمـــا يعمل عن طريق فئات ومستويات من العمل ، أبرزها " المعلمون " ، فضـــلا عـــن كثير من العاملين فى قطاعات الإدارة والمجالات الفنية والخدمية ٠ وهذا يعنى أن يحتل هذا القطاع مرتبة عالية من الأهمية حتى يمكن للتعليم أن يقوم بما هو موكول إليه من مهام ومسئوليات ٠

وقـــد شرعت منظمة مثل اليونسكو خلال فترة عامى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ فى تنفيذ مشـــروع لتحســـين مؤسســـات تدريب المعلمين فى إفريقيا ومشروع آخر لتطوير المعاييـــر المهنـــية الخاصة بالمعلمين فى آسيا والمحيط الهادى ، كما أنشأت فريق عمـــل مشتركا بين القطاعات للنظر فى مسألة استخدام تكنولوجيات التعلم المفتوح والـــتعلم عـــن بعد من أجل تدريب المعلمين على نطاق واسع ، وأصدرت مبادئ إرشـــادية فى هذا الصدد ، وأشير فى المطبوعات إلى خطر نقص المعلمين ، وإلى العـــوامل التـــى ساهمت فى تدهور أوضاعهم بصورة منتظمة كالمرتبات وظروف العمل وسوء مستوى التدريب ، وقد بينت المؤشرات أن هناك حاجة إلى ١٥ مليون معلم جديد بحلول عام ٢٠١٥ ٠

وهـــنا تصـــبح الحاجـــة ماســـة لتوسيع نطاق النشاط الرائد فى مجال الحوار الاجتماعى الذى بدأته اليونسكو ومنظمة العمل والاتحاد الدولى للمعلمين ٠ والهدف مـــن الحوار الاجتماعى هو تأمين إسهام المعلمين فى تخطيط التعليم للجميع ، وفى تطبيق استراتيجيات الحد من الفقر بغية تحسين نوعية التعليم ٠

وكـــذلك تشـــجيع رابطات المعلمين ، على أن تصبح من الشركاء النشطين فى إعـــداد التقريـــر الشـــامل عن أوضاع الحرية الأكاديمية فى العالم التى تدعو إليها التوصـــية بشـــأن أوضاع هيئات التدريس فى التعليم العالى ( ١٩٩٧ ) ، وبمناسبة عقـــد الأمـــم المتحدة لمحو الأمية ، يمكن لليونسكو أن توفر مبادئ إرشادية لإزالة

الأفكار النمطية من المناهج الدراسية للدراسات الاجتماعية ومن التعليم الرامى إلى محو الأمية ، مع ضرورة أن تشرك المنظمة الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمعلمين فى معالجة مشكلة توفير تدريب أفضل وتحسين الأوضاع المهنية للمعلمين فى قطاع التعليم غير النظامى ٠

ولسنا فى حاجة إلى مزيد حديث عن " العولمة " التى أصبحت الشغل الشاغل لمختلف المفكرين والعلماء والباحثين فى شتى المجالات ، وخاصة تلك التى تتسع شبكة علاقاتها ومجالاتها لتشمل مناطق شتى ٠

ومن القضايا الرئيسية المطروحة فى هذا المقام ، الثورة التى شهدتها تكنولوجيات المعلومات والاتصال ، وتزايد عدد مقدمى الخدمات الساعين إلى الربح ، وانتشار أشكال التعليم التى تتخطى الحدود الوطنية من خلال التعليم عن بعد ، وتحرير التجارة فى السواد والخدمات التعليمية على يد منظمة التجارة العالمية ٠ ولم تعد الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية هى التى تتحكم بمفردها فى التعليم ، وفقدت المؤسسات احتكارها لاتخاذ القرارات ٠ ويطرح كل هذا تحديات تتصل بفرص الانتفاع بالتعليم ، والإنصاف ، والملكية الفكرية ، وهجرة الكفاءات والفوز بها ، والجودة ، وهى تحديات تمس قضايا أوسع نطاقا تتعلق بمعايير التعليم الوطنى وأهدافه ، والتنوع الثقافى ، والفقر، والتنمية المستدامة ٠

وهنا يمكن لليونسكو أن تستعرض وثائقها التقنينية ونصوصها الأساسية عملا على الارتقاء بها لتصبح إطارا مرجعيا لجدول الأعمال الخاص بقضية العولمة فى مجال التعليم ، وأن تعزز البحوث المشتركة بين التخصصات بشأن كيفية تأثر إنتاج المعرفة بظاهرة العولمة ، وتبحث مفومى الملك العام والخاص ، وتوفر أدلة على تأثير التعليم الذى يتخطى الحدود الوطنية فى زيادة فرص الانتفاع بالتعليم ، وأن تدرس ما للاتفاقات التجارية من انعكاسات على الحرية الأكاديمية ، والبحث ، والملكية الفكرية ٠ ومن المرجح أن يوفر هذا دعما لاستحداث خطوط توجيهية ومعايير دولية تستهدف تعزيز ما تتيحه العولمة من فرص وتقليل ما تنطوى عليه من تهديدات إلى أدنى الحدود ٠

كـــذلك يمكـــن لليونســـكو صياغة أطر للسياسات الوطنية تغطى جميع مراحل التعلـــيم وأن يكـــون للمنـــتدى العالمـــى دور خاص بجودة شهادات التعليم العالى والاعتـــراف بهـــا علـــى الصعيد الدولى والمساعدة فى بناء القدرات لهذا الغرض بهـــدف تمكـــين المجتمع التعليمى ، على مستوى النظام ومستوى المؤسسات ، من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات وافية بشأن اتفاقات تجارية جديدة ، مثل الاتفاق العـــام المـــتعلق بتجارة الخدمات ، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصـــلة بالتجارة ، إذ أن هذه الاتفاقات يمكن أن تؤثر فى التنوع التعليمى وحقوق الملكـــية الفكـــرية ، وكـــذلك فـــى مبادرات من قبيل المقررات الدراسية المفتوحة المعـــتمدة على برامج الحاسوب ، والتعليم الذى يتخطى الحدود الوطنية من خلال اعتماده على شبكة الانترنت ٠

وعلـــى مـــدى سنوات عدة أمكن لليونسكو أن تنشئ ثلاث شبكات تعليمية هامة هى ، على الترتيب :

- شـــبكة المـــدارس المنتسبة التى استهلت عام ١٩٥٣ وأصبحت تضم ما يربو علـــى ٧٠٠٠ مؤسســـة ( تشـــمل ريـــاض أطفال ، ومدارس ، ودور إعداد المعلمين ) فى ١٧١ بلدا ٠
- أما شبكة مركز اليونسكو الدولى للتعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى التى يوجهها مركز ( بون ) ، ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٩٢ ، فإنها تضـــم مراكز فى ١٣٦ بلدا وتستهدف النهوض بالممارسات الجيدة فى مجال التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ٠
- كمـــا أنشئ منذ عام ١٩٩٢ نحو ٥٠٠ كرسى أستاذية فى ١١٣ بلدا ٠ وفى إطـــار برنامج توأمة الجامعات / كراسى اليونسكو الجامعية ، نُسجت روابط بين كثير من هذه الكراسى الجامعية التى أنشئ معظمها فى تخصصات تعنى بالموضوعات الرئيسية التى عالجها برنامج اليونسكو ٠ وتبين عمليات تقييم أجـــريت مؤخـــرا لهذه الشبكات أن بمقدورها أن تقدم إسهاما أكثر فعالية فى بـــرنامج اليونسكو اهتداء بروح اللامركزية ، وتوفر هذه الشبكات على وجه

الخصـــوص فرصـــة فريدة للمضى قدما فى تنفيذ جدول أعمال منتدى داكار العالمى للتربية ٠

وينصـــب تركيز شبكة المدارس المنتسبة على تحسين جودة التعليم بتوفير مواد دراسية جديدة وباختبار ممارسات تربوية ابتكارية على الصعيد العالمى ، مما يمكن أن يســـهم فـــى التقدم صوب بلوغ غايات منتدى داكار العالمى للتربية ٠ وتتناول المـــواد الدراسية الجديدة موضوعات جوهرية فى أعمال اليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ، ولا سيما الموضوعات المتصلة بالغايات الإنمائية للألفية ٠ ومـــن المـــواد التـــى يمكن أن تشملها المواد المرجعية : تغذية العقول ، ومكافحة الجـــوع ( مـــع الفاو ) ، وفيروس نقص المناعة البشرى ، والتنمية المستدامة ( مع شـــركاء منظومة الأمم المتحدة ) ٠ كذلك يمكن أن يجرى إعداد برنامج مخصص للتثقـــيف فـــى مجـــال التراث العالمى ،وللحوار بين الثقافات ، وذلك بالاستناد إلى الأنشطة التى تضطلع بها جميع قطاعات برنامج اليونسكو ٠

أمـــا شبكة مركز اليونسكو الدولى للتعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى ، فمـــن المـــرجح أن تخرج من فترة تشهد توطيدا لدعائمها مما يمكن أن يسفر عن تـــزويدها بهيكل يتألف من مراكز رئيسية وأخرى فرعية ، وإقفال المراكز التى لم تنجح فى أداء مهامها ٠ ومن خلال التعاون مع المكاتب الميدانية لليونسكو يمكن أن تشـــكل هـــذه الشبكة الآلية الرئيسية للترويج بطريقة لامركزية ، للتوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقنى والمهنى ( ٢٠٠١ ) ٠

أمـــا بـــرنامج تـــوأمة الجامعات / كراسى اليونسكو الجامعية فقد أصبح يتمتع بالقـــدرات الأساســـية اللازمـــة لتمكيـــنه من تقديم إسهام قوى فى دور اليونسكو ، ويسعى هذا البرنامج إلى تنفيذ غايات ثلاث ، وذلك إلى جانب كفالة تحسين التوازن الجغرافى والقطاعى ، فيقوم :

أولا : بتحســـين مؤسســـات التعليم العالى فى البلدان النامية والبلدان التى يمر اقتصـــادها بمـــرحلة انتقالـــية عن طريق تطوير الكراسى الجامعية لتصبح مراكز امتياز تربطها صلات دينامية فعالة بمجموعات أكاديمية فى بلدان أخرى ٠

وثانـــيا ، يمكـــن أن تفيد مؤسسات التعليم العالى ، بالتعاون مع جميع قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية من شبكات الكراسى الجامعية لتحسين وتعزيز الركائز الفكرية لأنشطتها ، وخاصة فى إطار دعم منتدى داكار العالمى للتربية .

وثالـــثا ، ضـــرورة إنشاء ، فى مبادرة جديدة ، منظمة تدعى " أكاديميون عبر الحدود " ، من أجل توطيد التضامن الأكاديمى على الصعيد العالمى .

تلـــك هـــى بعض الجهود المبذولة ، على مستوى المنظمات والهيئات الدولية ، للمضـــى قدما على طريق التعليم للجميع ، الذى هو الطريق الأساسى لتحقيق العدل التربوى ، هذا العدل الذى هو شكل رئيسى من أشكال الديموقراطية .

# فهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| - مقدمـــــة | ٥ |
| - ثقافة الإصلاح التربوى | ٨ |
| - غربة جيل | ٤٢ |
| - الحشاش والسكير | ٤٩ |
| - نظرية المؤامرة مظلومة | ٥١ |
| - الوعى بالتاريخ وعى بالذات | ٥٥ |
| - تجربتان فريدتان فى تمويل التعلم | ٦٤ |
| - معركة حول دخول البنات الجامعات | ٦٨ |
| - المقاومة الإعلامية | ٧٢ |
| - طه حسين والتعليم باللغة الأجنبية | ٨٠ |
| - عروة وثقى بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان | ٨٩ |
| - غارة مكشوفة | ١٠٩ |
| - د. محمد حلمى مراد ، طراز من الوزراء فريد | ١١١ |
| - عشوائية تعليم تنتج قيما عشوائية | ١١٥ |
| - ...وهكذا فضلوا الأدب على العلم | ١٢٧ |
| - ...وبالأبناء ترغيبا لا ترهيبا | ١٣٥ |
| - عواصف الخماسين وأتربتها تهدد ربيع المجتمع | ١٤٦ |
| - التدين والنكد | ١٥٩ |
| - عن أية أمة نتحدث ؟ | ١٦١ |
| - على من نطلق الرصاص ؟ | ١٦٣ |
| - تيمور والشيشان | ١٦٥ |
| - من يدفع الثمن ؟ | ١٦٧ |

- الفرحة التى لم تتم ١٧١
- التفكيك هو الحل ١٧٣
- أكلنا يوم أكل الثور الأبيض ١٧٥
- مرجعيات أساسية لتطوير التعليم ١٧٧
- أين الخلل ؟ ١٨٤
- لابد من خريطة ١٩٠
- كبر مقتا عند الله ١٩٣
- ضد التقدم ١٩٧
- الكنز المهدور ٢١٢
- الجماعة التربوية ٢٢٠
- مركزية التعليم فى البعث الحضارى ٢٥٧
- سر الطفولة ٢٦٥
- نظرات فى أحوال التنمية البشرية فى الوطن العربى ٢٧٤
- التعليم للجميع عدل تربوى ٢٨٧